



٢٢٩٨ ٢٠١٠

مكتبة جامعة المنصورة
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
بمكة المكرمة

كتاب الحروف

من
الحاوي الكبير

تأليف

أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي
المتوفى سنة ٤٥٠ هـ

رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا والسريرية
لنيل درجة الدكتوراه في اللغة

تحقيق ودراسة

أبو هادي علي أبو هادي حنفي

إشراف

أستاذ الدكتور محمود عبد الرحمن

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

يُنَادِيكُمْ بِحُجُودِ اللَّهِ
وَلَا تُعْشِرُوهَا

وَمَنْ يَتَعَصَّرْ حُجُودَ اللَّهِ
فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ

سورة البقرة الآية (٢٤٩)

كلمة شكر وتقدير

سبحانك اللهم لك الحمد كما أنت أهله ، وكما يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك • والصلاة والسلام على صفة خلقك رسول الرحمة محمد وعلى آله وصحبه

أما بعد : فاني في هذه الرسالة لمدين بالفضل الكبير بعد الله سبحانه وتعالى لاساتذتي الكرام ، الذين نلت من توجيهاتهم القيمة ما فتح لي الطريق ، وأنار لي السبيل في هذا البحث ، وعلى رأسهم سعادة الاستاذ الدكتور محمود عبد الدائم ^{عليه} ~~محمود~~ ، الذي تكرم بالاشراف على هذه الرسالة ، والذي لقيت من رحابة صدره وغبارة علمه ، ودقة ملاحظاته ، واخلاصه في توجيهاته ما دفعني للاستمرار في العمل طيلة مراحل الرسالة ، ولم يقتصر فضيلته على الساعات الرسمية المحددة في الكلية ، بل فتح قلبه وببته خلال مدة البحث • وما ذكرته عن فضيلته هو ما يلمسه جميع طلابه الذين حظوا باشرافه على رسائلهم •

كما أتقدم بخالص شكرى وامتنانى لسعادة د • محمد بن سعد الرشيد السدي ما فتى يحثنى على الجد والاجتهاد ، ويمدنى بالتوجيه والارشاد •

كما أتوجه بوافر الشكر والتقدير لعمادة كلية الشريعة والدراسات الاسلاميه ، بجامعة أم القرى بمكة المكرمة •

ولا يفوتنى أن أتوجه بالشكر الجزيل لكل مخلص ومخلصه مديد العون والمساعدة في تذليل سبل السير في هذه الرسالة

جزى الله الجميع عني خير الجزاء وأثابهم أجرا حسنا ، ووفقهم لما يحبه ويرضاه ، والله حسبي ونعم الوكيل

المحقق

فهرس محتويات الرسالة

الصفحة	الموضوع
١	* المقدمة
٤	— دافع اختيار الموضوع
٦	القسم الأول : دراسة المخطوطه
٧ — ٥٧	— ترجمة المؤلف
٧	• اسمه ونسبه
٨	• عصر الماوردي
٩	• نشأته وحياته
١٠	• تلقيبه بأقضى القضاة
١١	• أخلاقه وصفاته
١٥	• الماوردي والاعتزال
١٩	• شيوخه
١٩	• شيوخه في الفقه
٢٤	• شيوخه في الحديث
٢٧	• تلاميذه
٢٧	• تلاميذه في الفقه
٣٤	• تلاميذه في الحديث
٤٣	• مؤلفاته العلمية
٤٤	• الكتب الدينية
٥٠	• الكتب السياسية والاجتماعية
٥٣	• الكتب اللغوية والأدبية
٥٤	• مؤلفات نسبة له
٥٥	• ثناء العلماء عليه
٥٦	• وفاته

الموضوع	الصفحة
- كتاب مختصر المزني وشروحه	٥٨
- مسلك الماوردي في كتابه	٦٣
- مسائل فقهية ظهر فيها طابع الماوردي كمجتهد	٦٧
- النسخ التي اعتمدتها في التحقيق	٧٥
• النسخة الاولى	٧٥
• النسخة الثانية	٧٦
• النسخة الثالثة	٧٧
- منهج التحقيق	٧٨
* القسم الثاني : تحقيق المخطوطه	٨٩
- كتاب الحدود	٩٠ - ٣٨٢
• باب حد الزنا والشهادة عليه	٩٠
• باب حد الذميين	٣٧٣
- كتاب حد القذف	٣٨٣ - ٤٣٣
- كتاب السرقة	٤٣٤ - ٨٤٨
• باب ما يجب فيه القطع	٤٣٥
• باب قطع اليد والرجل في السرقة	٦٩٠
• باب الاقرار بالسرقة والشهادة عليها	٧٥٥
• باب غرم السارق	٧٩٩
• باب ما لا قطع فيه	٨٠٩
- كتاب قطاع الطريق	٨٤٩ - ٩٦٦
- كتاب الاشربة والحد فيها	٩٦٧ - ١٢٣٢
• باب عدد حد الخمر ومن يموت من ضرب الامام ومن حد السلطان	١١٢٤
• باب صفة السوط	١٢١٠
- كتاب قتال أهل الردة وما أصيب في أيديهم من متاع المسلمين	١٢٣٣ - ١٢٦٥
• باب صول الفحل ودفع الرجل عن نفسه	١٢٦٦ - ١٣١٩
• باب الضمان على البهائم	١٣٢٠ - ١٣٥٠

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
— كشف مراجع البحث والتحقيق	١٣٥١—١٤٢٧
— مفاتيح الكتاب	١٤٢٨
• كشف الايات القرانية	١٤٢٩
• كشف الاحاديث النبويه	١٤٣٦
• كشف الآثار	١٤٥٦
• كشف كتب وردت في المخطوطه	١٤٦٧
• كشف الاعلام	١٤٦٩
• كشف الكلمات اللغويه	١٤٨٨
• كشف الاوائل	١٤٩٦
• كشف الاعلام الجغرافيه	١٤٩٧
• كشف الابيات الشعرية	١٤٩٩
• كشف موضوعات المخطوطه	١٥٠١

المقدمة :

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونتوب إليه ، ونعوذ بالله
من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا
هادي له . ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، ونشهد أن محمدا عبده
ورسوله ، أرسله رب العالمين بالهدى ودين الحق ، ليظهره على الدين كله ، وكفى
بالله شهيدا . ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد المبعوث
رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه وأحيا سنته الى يوم الدين .

أما بعد : فقد جاءت الشريعة الاسلامية لاسعاد الفرد واصلاح المجتمع ، ووضعت
أهدافا ومقاصد ضرورية في حياة الأفراد ، لا يمكن قيام الحياة بدونها ، ولن يستقيم
أمر الدين والدنيا الا بتحقيقها . وتعرف عناصر هذا المقصد بالضروريات الخمس
وهي : (حفظ الدين) (حفظ النفس) (حفظ النسل) (حفظ المال) (حفظ العقل) .
ولما كانت الشريعة الاسلامية خاتمة الشرائع ، وعامة للناس في كل زمان ومكان ،
ولما كانت المحافظة على هذه الضروريات الخمس يرتبط بكيان المجتمع ذاته ، كان من
فضل الله على عباده ورحمته بهم ، أن تضمن دستور الاسلام (من كتاب وسنة) تحديد
الجرائم التي تعتبر عدوانا على هذه الضروريات ، ورصد العقوبة الصارمة لمن ينزعون
الى العبث ، ويجترئون على المحارم وزعزعة أركان الأمن ، لتكون رادعة لمن فقد
الردع الوجداني داخل ذاته

- جريمة الردة : عدوان على الدين ، والعقوبة المرسدة لها هي : القتل .
- جريمة القتل : عدوان على النفس ، والعقوبة المرسدة لها هي : القصاص .
- جريمة الزنا : عدوان على النسل ، والعقوبة المرسدة لها هي : الجلد والتغريب للبكر ،
والرجم بالحجارة حتى الموت للمحصن .

وجريمة السرقة : عدوان على المال ، والعقوبة المرصدة لها هي : القطع .
 وجريمة شرب الخمر وكل مسكر : عدوان على العقل ، والعقوبة المرصدة لها هي : الجلد .
 فهذه المقاصد الخمسة التي جاء الاسلام للمحافظة عليها ، وأقام العقوبات
 الزاجرة لحمايتها ، لم تختلف الشرائع السابقة عليها ، اذ أنها مقاصد الفطرة
 السليمة كما قال الامام الفزالي : (ومقصود الشرع من الخلق خمسة وهو : أن يحفظ
 عليهم دينهم وأنفسهم وعقلهم وعرضهم ومالهم ، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول
 الخمسة فهو مصلحة ، وكل ما يفوت هذه الأصول الخمسة فهو مفسدة ودفعها مصلحة .
 وهذه الاصول الخمسة حفظها واجب في رتبة الضرورات وتحريم تفويت هذه
 الأمور الخمسة والزجر عنها يستحيل ألا تشتمل عليه ملة من الملل ، وشريعة من الشرائع
 التي أريد بها اصلاح الخلق ، ولذا لم تختلف الشرائع في تحريم الكفر والقتل والزنا
 والسرقة وشرب المسكر (١) .

وقد حرص الاسلام على أن يظل المجتمع الاسلامي مجتمعا آمنا ، ومحتفظا بجوهر
 انسانيته ، فجعل الذود عن هذه الأشياء جميعها والاستماتة من أجل صيانتها ،
 والحفاظ عليها ضربا من الجهاد ، كما جعل الموت في سبيل صيانتها من أعظم أنواع
 الشهادة . فمن سعيد بن زيد - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله
 - صلى الله عليه وسلم - يقول : (من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله
 فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد) . (٢)
 فالمجتمع الذي تقام فيه حدود الله اقامة عادلة ، وتوضع في مكانها الحق ، سوف
 يسوده جو من الأمن والطمأنينة ، يتنفس فيه الافراد حرياتهم ، ويتحررون من مخاوفهم ،
 وينعمون بالاستقرار والأمان ، فتنتلق الطاقات في ميادين العمل المنتج ، وقد وقفت

(١) انظر : (المستصفى - للفزالي - ١/ ٢٨٧ ، ٢٨٨) .

(٢) انظر : (مسند الامام أحمد ١/ ١٩٠) (سنن أبي داود ٢/ ٥٤٦) (سنن النسائي

١١٦/ ٧) (سنن الترمذي ٢/ ٤٣٦) .

من ورائها دوافع قوية منشؤها توافر مقومات الحياة التي وُضِعَ نظام الحدود لصيانتها والحفاظ عليها

أما المجتمع الذي ابتعد عن نظام الله الكامل الشامل ، وتمسك بالقوانين والأنظمة الوضعية فسوف يعيش عيشة ملؤها الفزع والخوف والقلق والاضطراب والدمار ، ذلك لأن هذه القوانين لا تقوم على أساس من الدين ، وإنما تقوم على أساس الواقع ، وما تعارف الناس عليه من عادات وتقاليد . • وهي من وضع المخلوق — القاصر الناقص — ، فهي قاصرة عاجزة عن تحقيق المصالح ودرء المفسد ، وتنظيف ساحة المجتمع من الجريمة . والقوانين الوضعية أهملت إقامة الحدود على المعتدين والمفسدين أهمالاً تاماً ، فهي لا تعاقب على الزنا إلا إذا أكره أحد الطرفين الآخر . أو كان الزنا بغير رضاه . • وقد تحمى هذه القوانين خلقاً فاسداً ، كما في بعض المجتمعات الغربية الأوربية مثلاً ، فأنها أباحت اللواط وهو شذوذ جنسي بين الذكور بعضهم وبعض . • ومن هنا شاعت الفاحشة واختلطت الأنساب • كما أنها لا تعاقب على شرب الخمر ولا تعاقب على السكر لذاته ، وإنما تعاقب من سكر علناً بمقومات رخصوة متخاذلة ، شأنها في ذلك شأن عقوبتها للسرقة ، وقطع الطريق ، مما أدى إلى تزايد الجرائم ، وتفاقم خطرهما عاماً بعد عام • وهذا بعكس ما عليه دستورنا الحنيف ، من تحقيق الخير والصالح ، ومحاربة أولئك الذين يتعدون حدود الله ، ويعتدون على حرمة الجماعة : من أموال ، ودماء ، وأعراض ، ويسعون في الأرض فساداً ، مستخفين بمشاعر الجماعة ، ومجاهرين بالمنكرات . •

ولأهمية الحدود وما يتعلق بها من أحكام ، اخترت أن يكون الموضوع الذي أكتبه في هذه الرسالة هو : تحقيق كتاب الحدود من الموسوعة الفقهية (الحاوي الكبير في الفروع) للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي

ويتمثل الدافع الذي حملني على اختيار هذا الموضوع في الأمور التالية :

- أولا : تكاثر الجرائم فى العصر الذى نعيش فيه بشكل ملحوظ ، فباتت تهدد كيان المجتمع وأمنه فى أعلى ما فيه من دماء وأعراض وأموال وعقول .
- ثانيا : أعرض كثير من الحكام فى معظم البلاد العربية والاسلامية ، عن تطبيق الشريعة الاسلاميه ، وأنصرفوا الى تحكيم القوانين والأنظمة الوضعيــــــــــــة المستمدة من بلاد الكفر وعقول البشر .
- ثالثا : نظرة أعداء الاسلام وأصحاب النفوس الضعيفه الى حدود الله ، وما يترتب عليها من زجر وردع ، نظرة استخفاف واستهزاء ، ووصفها بالجمود والوحشية .
- رابعا : عجز القوانين الجنائية الوضعية عن علاج الجريمة فى المجتمع ، وخاصة فى هذا العصر الحاضر ، بل وكانت السبب فى انتشارها وفسادها ، حتى أصبح فى حالة يرثى لها . وعز على كثير من الناس الأمن على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم .
- خامسا : اعتبار الفقهاء الماوردى من أشهر علماء الامه الاسلاميه ، الذين كان لهم أثر بالغ فى حفظ تراث هذه الامه ، وأعتبر كتابه الحاوى من الموسوعات الفريدة والمصادر الأساسيه عند الشافعية فى ضبط الأقوال والأوجه والطرق . وقد تناول موضوع الحدود وما يتعلق به من مباحث بيان واضح ، و عبارات سهله مشرقة ، وباحاطة كاملة ، ودراية وافية
- سادسا : المساهمة فى إبراز شىء من رفعة وسمو التشريع الاسلامى الحنيفــــــــــــه وموقفه الصارم أمام المعتدين على حرمة الجماعة ، والخارجين على ناموسه ، المروعين لأمن المجتمع وسلامته
- سابعا : الرغبة الصادقة فى احياء التراث الاسلامى ، الذى خلفه رجال صدقت عزائمهم واخلصت نياتهم ، وذلك بتحقيق (كتاب الحدود) ، واخراجـه

بثوب قشيب الى المجتمع الاسلامي ، وعرضه بصورة مشرقة - ان شاء الله -
تتناسب مع مكانة هذا التراث ، واهميته في بناء مجتمع قوى ونظيف ...

وبعد : فاني أرجو من الله - سبحانه وتعالى - أن أكون موفقا في جميع ما كتبت ،
فما وفقت فيه فذلك من فضل الله علي وانعامه ، فله الحمد والشكر ، وما
أخطأت فيه فذلك مني ومن الشيطان ، والله بربي منه ورسوله ، وأستغفر
الله وأتوب اليه من ذلك ، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد ،
وعلى آله وصحبه وسلم ...

القسم الأول

دراسة المخطوطه ويشتمل على المباحث التاليه :

- ١ - ترجمة الماوردى •
- ٢ - كتاب مختصر المزنى وشروحه •
- ٣ - مسلك الماوردى فى كتابه •
- ٤ - مسائل فقهية ظهر فيها طابع الماوردى كمجتهد •
- ٥ - النسخ التى اعتمدتها فى التحقيق
- ٦ - منهج التحقيق •

((الماوردي)) *

اسمه ونسبه :

أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري ، الشافعي أفضى

القضاة .

قال ابن ماكولا : وأما الماوردي فجماعة منسوبون الى بيع ماء الورد أو عملته ،

- * انظر ترجمته في : (طبقات الفقهاء - لابن كثير - ل ١١١) (طبقات السبكي
الوسطى ل ٢١٣) (طبقات ابن قاضي شهبة ل ٤٦) (سير أعلام النبلاء
ل ١١ / ٣٢١) (الوافي بالوفيات ٢١ / ٢٦٥) (الاعلام بوفيات الاعلام
ل ٢٠٢) (تاريخ الاسلام ١٣ / ٢٣٣) (طبقات الشافعية الصغرى ل ٢٣٧)
(طبقات الاسنوى ٢ / ٣٨٧) (طبقات ابن هداية الله ١٥١) (طبقات السبكي
الكبرى ٥ / ٢٦٧) (طبقات الفقهاء - للشيرازي - ١١٠) (طبقات المفسرين
- للسيوطي - ٨٣) (تاريخ بغداد ١٢ / ١٠٢) (طبقات المفسرين - للداودي
- ١ / ٤٢٣) (الكامل في التاريخ ٩ / ٦٥١) (لسان الميزان ٤ / ٢٦٠)
(تهذيب الاسماء - القسم الاول - ٢ / ٢١٠) (مفتاح السعادة ١ / ٣٢٢)
٢ / ٣٣١) (تاريخ دولة ال سلجوق ٢٥) (مرآة الجنان ٣ / ٧٢) (النجوم
الزاهرة ٥ / ٦٤) (المنتظم ٨ / ١٩٩) (الوفيات ٢٤٥) (الانباء في تاريخ
الخلفاء ١٩٠) (الحاكم الجشي ١٤٣) (لب اللباب في تحرير الانساب ٢٣٥)
(شرف الطالب في اسنى المطالب ٥٦) (اللباب ٣ / ١٥٦) (ميزان الاعتدال
٣ / ١٥٥) (المختصر في أخبار البشر ٢ / ١٧٩) (وفيات الاعيان ٣ / ٢٨٢)
(شذرات الذهب ٣ / ٢٨٥) (البداية والنهاية ١٢ / ٨٠) (دول الاسلام
١ / ٢٦٥) (روضات الجنات ٥ / ٢٤٢) (الفكر السامي ٢ / ٣٢٧) (معجم
الادباء ١٥ / ٥٢) (تاريخ آداب اللغة العربية ٢ / ٣٣٤) (الاعلام ٥ / ١٤٦)
(تاريخ التشريع الاسلامي ٢٦٢) (الفتح المبين في طبقات الاصوليين
١ / ٢٤٠) (هدية العارفين ١ / ٦٨٩) (الاكمال ١ / ٤٧٧) (معجم
المؤلفين ٧ / ١٨٩) (كشف الظنون ١ / ١٩١ ، ٤٥ ، ١٢٦ ، ١٤٠ ، ١٦٨ ،
٤٠٨ ، ٤٥٨ ، ٦٢٨ ، ١١٨٨ / ٢ ، ١٣١٥ ، ١٩٧٨) =

منهم القاضي أبو الحسن الماوردي (١) ٠٠٠٠

عصر الماوردي :

في القرن الرابع والخامس الهجري ، اضطربت موازين الحكم والجيش ، وانحلت الدولة الكبرى الى دويلات وحوادث ملوك ، ذلك انه منذ ان استعصم المعتمد في أول القرن الثالث الهجري بالأتراك ، الذين جلبهم من التركستان وغيرها من البلاد الاسلاميه ، انتزع أولئك السلطان الفعلي ، واخذوا يتحكمون في الخلفاء ، ومن خالفهم منهم قتلوه ، وأول من قتلوه كان المتوكل ، وكان عبرة لمن جاء بعده فاستسلموا ، وصار سلطانهم رمزياً ، وكأنهم رجال كهنوت يمحون البركات .

وفي الوقت الذي فسد فيه الحكم ذلك الفساد ، وشرقت الأمة ذلك التفرق - كانت سوق العلم رائجة ، وقد اتجه العلماء من العرب والفرس الى الدراسة والانتاج ، وكانت اللغة العربية وعاء ذلك العلم ، كما هي وعاء الاسلام ، ففي الوقت الذي سادت العجمة - كانت العربية سائدة في التأليف والدراسة . وكان الحكام يشجعون العلم ، ويقربون العلماء اليهم ، ويدرون عليهم الدر الوفير ، فانصرفوا الى العلم ، وأنتجوا وأثمروا .

وكان أمر غريب ! فبمقدار اضطراب ميزان الحكم كانت استقامة ميزان العلم ، وبمقدار العقم الذي أصاب الدولة كانت زيادة الانتاج العلمي ، فاستعمرت آفاق الدراسات كلها ، وخصوصا الدراسات التي تتعلق بالفقه والتفسير

والحديث (٢) .

في هذا العصر المضطرب عاش صاحبنا أبو الحسن الماوردي .

-
- (مقدمة ادب الدنيا والدين - مصطفى السقا ٣-١١) (الإمام الماوردي وأثره في الفقه الدستوري) (مقدمة قوانين الوزارة ٥-١٧) (الإمام أبو الحسن الماوردي) (مقدمة أعلام النبوة ٤) (مقدمة أدب القاضي ١٤-٦٤) (مجلة المجمع العلمي العراقي العدد ٢٨/٢١١) (مجلة العربي العدد ٥١/٧٦) .
- (١) انظر: (الاكمال ٤٧٧/١) وايضا : (اللباب ٣/١٥٦) .
- (٢) انظر: مقال الاستاذ محمد أبو زهرة في (مجلة العربي ع ٥١/٧٦) .

نشأته وحياته :

ولد أبو الحسن الماوردي بالبصرة سنة (٣٦٤) أربع وستين وثلاثمائة هجريه ،
الموافقة لسنة (٩٧٤) أربع وسبعين وتسعمائة ميلاديه .

فتلقى علومه الاولى بها ، وكانت البصرة يومئذ مهد العلم ومنتدى الأدب ، واحدى
العواصم الفكرية المشهورة ، والتي ضمت بين جنباتها علماء أجلاء فى سائر
العلوم .

ولم يكن الماوردي من أسرة سليمة علم ، ولكن من أسرة تبيع ماء الورد ، فأنشأ نفسه
بنفسه ، فأكب على الدرس ، وجد في التحصيل ، فتعلم في الفقه والاصول على
يد عالمها - الذي انتهت اليه رئاسة المذهب الشافعي في عصره - الامام
أبو القاسم عبد الواحد الصيمري ، (١) وسمع الحديث من الشيخ أبي علي
الحسن بن علي بن محمد الجبلي - صاحب أبي خليفة الفضل بن الحباب
الجمحي - (٢) ثم انتقل الى بغداد لاستكمال علومه ، حيث المأدبة
أغزر ، والبيئة أخصب ، والشيخ أكثر ، فانضم الى حلقات أئمة الفقه والحديث
والادب متعلماً على أيدي علمائها الاجلاء كالشيخ أبي حامد الاسفراينسي
وابي محمد الباقي وغيرهما . . . (٣)

واستمر يذاكر العلماء ، ويحصل العلم ويرتوي منه ، حتى بلغ فيه شأنًا يقصد فيه
اليه ، ويجلس التلاميذ بين يديه ، فتصدر للتدريس سنين كثيرة ، وبه تخرج
جماعة من العلماء .

ونظرا الى علمه الواسع ومنزلته العلمية والاجتماعية ، واتصافه بالخلق الجميل والسيرة
النقية ، فقد اختير لتولي منصب القضاء في بلدان كثيرة . . . (٤)

-
- (١) انظر: (طبقات ابن قاضي شهبازي ٤٦) (طبقات السبكي الوسطى ل ٢١٣) .
(٢) انظر: (طبقات الفقهاء - لابن كثير ل ١١١) (تاريخ الاسلام للذهبي ١٣/ ٢٣٣) .
(٣) انظر: (مرآة الجنان ٣/ ٧٣) (الفتح المبين في طبقات الاصوليين ١/ ٢٤٠) .
(٤) انظر: (لسان الميزان ٤/ ٢٦٠) (سير اعلام النبلاء ١١/ ٣٢١) .

واخيرا استقر به المقام في بغداد حيث سكنها في درب الزعفراني ، فدرس بها
 عدة سنين ، وحدث فيها ، وفسر القرآن ، وألف فيها كتبه . (١)
 وفي سنة تسع وعشرين وأربعمائة لقب بأقضى القضاة . (٢)
 وهذا المنصب جعله قريبا من الخليفة ومن ملوك بني بويه ، فكان موضع ثقة عندهم ،
 لدرجة أنهم كانوا يرسلونه سفيرا للوساطة بينهم وبين من يناوئهم من
 السلاجقة وغيرهم ، ويرتضون حكمه ، ويشقون بتقريراته (٣)
 وظل متصلا بالخليفة حتى في اخريات أيامه ، يشاركهم في حل المشاكل والخصومات ،
 ويحضر أفراحهم واحتفالاتهم ، الى أن قضى نحبه . (٤)
 فعاش ستا وثمانين سنة مليئة بالاحداث الجسيمة ، في عصر مضطرب قاس . . .

تلقية بأقضى القضاة :

قال ياقوت الحموي : لقب بأقضى القضاة سنة (٤٢٩) تسع وعشرين وأربعمائة ،
 وجرى من الفقهاء كأبي الطيب الطبري والصيمري انكار لهذه التسمية .
 وقالوا : لا يجوز أن يسمى به أحد ، هذا بعد أن كتبوا خطوطهم بجواز تلقيب
 جلال الدولة بن بهاء الدولة بن عضد الدولة بملك الملوك الأعظم ، فلم يلتفت
 اليهم ، واستمر له هذا اللقب الى أن مات .
 ثم تلقب به القضاة الى أيامنا هذه . وشرط الملقب بهذا اللقب : أن يكون دون
 منزلة من تلقب بقاضي القضاة الى أيامنا هذه على سبيل الاصطلاح ، والا
 فالأولى أن يكون أقضى القضاة أعلى منزلة . (٥)

-
- (١) انظر : (روضات الجنات ٢٤٣/٥) (تاريخ بغداد ١٠٢/١٢) (اللباب ١٥٦/٣)
 (٢) انظر : (معجم الادباء ٥٢/١٥) .
 (٣) انظر : (معجم الادباء ٥٣/١٥) .
 (٤) انظر : (مقدمة أدب القاضي ٢١/١) .
 (٥) انظر : (معجم الادباء ٥٢/١٥ ، ٥٣) .

أخلاقه وصفاته :

لقد تحلّى الماوردي بأخلاق فاضلة وصفات حميدة ، جعلته رفيع الشأن
عظيم القدر عند الجميع ، والمؤرخون عند ترجمتهم له قد تعرضوا لتلك
الاخلاق والصفات ...

— روى الذهبي عن تلميذ الماوردي (ابي الفضل ابن خيرون) ما نصه :
كان رجلا عظيم القدر ، مقدما عند السلطان ، أحد الأئمة ... (١)
— وروى الحموي في (معجمه) عن تلميذ الماوردي (عبد الملك الهمداني) انه
قال عنه :

ولم أر أوقر منه ، ولم أسمع منه مضحكة قط ، ولا رأيت ذراعه منذ صحبته
الى أن فارق الدنيا ... (٢)

— وقال تلميذه الخطيب البغدادي عنه : كان من وجوه الفقهاء الشافعيين ..
وكان ثقة ... (٣)

— وقال ابن السبكي في (الكبرى) : ومن كلام الماوردي الدال على دينه
ومجاهدته لنفسه ، ما ذكره في كتاب (أدب الدنيا والدين) (٤)
حيث قال : وما أذكرك به من حالي أني صفت في البيوع كتابا جمعت
ما استطعت من كتب الناس ، وأجهدت فيه نفسي ، وكددت فيه خاطري ،
حتى اذا تهذب واستكمل وكدت أعجب به ، وتصورت أني أشد الناس
اطلاعا بعلمه محضرني وأنا في مجلسي أعرابيان ، فسألاني عن بيع
عقده في البادية على شروط تضمنت أربع مسائل ، ولم أعرف لشيء

(١) انظر : (سير أعلام النبلاء ١١ / ٣٢١) (تاريخ الاسلام ١٣ / ٢٣٣) .

(٢) انظر : (معجم الادباء ١٥ / ٥٤) .

(٣) انظر : (تاريخ بغداد ١٢ / ١٠٢) .

(٤) انظر : (ادب الدنيا والدين ٨) .

منها جوابا ، فأطرقت مفكرا ، وسحالي وحالهما معتبرا ،
فقالا : أما عندك فيما سألتناك جواب ، وأنت زعيم هذه الجماعة ؟

فقلت : لا .

فقالا : ايها لك .

وانصرفا ، ثم أتيا من قد يتقدمه في العلم كثير من أصحابي ، فسألا ،
فأجابهما مسرعا بما أقنعهما ، فانصرفا عنه راضيين بجوابه ، حامدين
لعلمه

الى أن قال : فكان ذلك زاجر نصيحة ونذير عظة تدلّ لهما قياد النفس ،

وانخفض لهما جناح المُجِبِّ . (١)

— وقال الحافظ ابن كثير : وكان حليما وقورا أدبيا ، لم ير أصحابه ذراعه يوما
من الدهر من شدة تحرزه وأدبه (٢)

— وقال العلامة ابن الجوزي : وكان وقورا متأدبا ، لا يرى أصحابه ذراعه ، وكان
ثقة صالحا (٣)

وقد ذكر الشيخ محمد أبو زهرة اخلاق الماوردي وصفاته في مقال جامع (٤)

فقال : انصف أبو الحسن الماوردي بصفات جعلته في الذروة بين رجال

العلم عبر التاريخ الاسلامي .

وأولى هذه الصفات : ذاكرة واعية ، ومديهة حاضرة ، وعقل مستقيم يأخذ من

الجزئيات قواعد كلية ، ويربطها برباط من المنطق واحد .

وقد عالج في هذا مسائل لم يسبق بها ، كعلاجه لمسائل الشرع فسي

كتبه التي تعرضت لنظام الدولة ، فما كان يعتمد في ذلك على قواعد

(١) انظر : (طبقات السبكي الكبرى ٢٦٩/٥) .

(٢) انظر : (البدايه والنهاية ٨٠/١٢)

(٣) انظر : (المنتظم ١٩٩/٨) .

(٤) انظر : (مجلة العربي العدد ٥٢/٧٦) .

مقرره ثابتة جميعها ودونها ، بل كان يعتمد في ذلك على أحاديث ،
واحكام للصحابه ، وفروع جزئية في المذاهب ، فجمعها جمعا متناسقا ،
وربط بينها ربطا محكما ، وجعلها في قواعد مضبوطة •

والثانية : اتزان في القول والعمل ، وهذه الصفة تكون كامنة في النفس ، وان
وجدت ما ينميها نمت وازدهرت ، وقد نماها اتصاله بالاحكام ، ورغبته
في ارشادهم من غير أن يدفعهم الى جنوح أو جموح •

والثالثة : الحلم وضبط النفس ، فكان لا يشور ولا يغضب ، ويتطامن لطلاب العلم
بين يديه •

والرابعة : التواضع وابعاد النفس عن الغرور ، وكان حيا شديدا الحياء ، وفيه
وقار وهيبة تجعل الذين يعاشرونه يجمعون مع المحبة له الهيبة من أن
يقولوا في حضرته قولا لا يرضيه ، وما يرضيه الا الحق •

والخامسة : الاخلاص ، أخلص لله تعالى ، فكان لا يقول الا حقا ، ولا يفتي بغير
الحق ، لا تأخذه في الحق لومة لائم ، ولا عتب صديق ، ولا رغبة نفس
ارضاء رئيس ، وله في ذلك الأخبار العطرة بطيب الاخلاص •

ولنذكر واحدا منها : كان أبو الحسن الماوردي صفيا لجلال الدولة ، أحد سلاطين
بنى بويه ، وقد أعطاه الخليفة لقب ملك الملوك ، فثارت فكرة جواز هذا اللقب
من الناحية الشرعية الدينية ، فاختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة آراء •

أولها : الجواز على اعتبار أنه ملك الملوك في الأرض ، وليس في هذا ما يمس
الذات العلية •

والرأى الثاني : هذا على حسب النية ، فان نوى الناس الأرض فلا بأس ، والا فانه
لا يجوز •

والرأى الثالث : المنع ، لأن هذه الصفة لا تليق الابدات الله تعالى •
... ولكن لابد أن يبدي الماوردي رأيه وهو فقيه القصر ، فوجد النبي - صلى الله

عليه وسلم - يقول : (اشتد غضب الله على رجل تسمى بملك الاملاك

لاملك الا الله عز وجل) (١) .

ووجد النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول في حديث آخر : (اخنع اسم عند

الله تعالى يوم القيامة رجل يسمى ملك الملوك) (٢) .

ولذلك أفتى الماوردي صديق جلال الملك وصفه بالمنع .

ولكن الماوردي رجل فيه حياة وفيه مودة ، وفيه قوة دين ، ولذلك انقطع عن

السلطان جلال الدولة بعد هذه الفتوى ، فطلبه السلطان ، فمضى

اليهم هو يتوقع العقاب ،

ولكن قال جلال الدولة : (أنا أتحقق أنك لو حابيت أحد لحابيتني ، لما

بينى وبينك ، وما حملك الا الدين ، فزاد بذلك محلك عندي) (٣)

ومن صفاته : مداراته للناس بحكمة وتعقل ، محافظا على الشجاعة التسي

يتطلبها الحق . . .

انظر ما يرويه عن نفسه في مخاطبته لاحد الملوك في سفارة كانت له

بينه وبين ملك آخر ، والتي رواها في كتابه (تسهيل النظر) بعد

حديث طويل بينهما ، حيث قال :

فقلت له : (قد لمت غيرك بذنب خلصت منه نفسك ، فجعلته لنفسك عذرا

ولغيرك جرماً ، ولعمري ان المستظهر اعذر من المسترسل) . واحجست

عن استيفاء مناظرته ، التزاما لحشمته ، وان كان حجاجه معتلاً ،

وعذره مختلاً . (٤) .

(١) رواه الامام احمد في (مسنده ٤٩٢ / ٢) .

وقال ابن حجر : اخرج الطبراني . انظر : (فتح الباري ٥٨٩ / ١٠)

(٢) الحديث رواه البخاري ، ومسلم ، وابو داود في (الادب) انظر : (صحيح البخاري

٥٦ / ٨) (صحيح مسلم ١٧٤ / ٦) (سنن ابي داود ٥٨٧ / ٢) .

(٣) انظر : (طبقات السبكي الكبرى ٢٧١ / ٥) .

(٤) انظر : (مقدمة آدب القاضي ٢٤ / ١) .

ومن صفاته : انه كان ذا فراصة تدل على قوة ملاحظته ..

فقد روى عن نفسه فقال : وكنت أنا يوما في مجلسي بجامع البصرة ورجل يتكلم
معى ، وأصحابي حضوره ، فلما سمعت كلامه قلت : ولدت باذريجان ،
ونشأت بالكوفة ، قال : نعم ، فعجب مني من حضر ٠٠٠ (١)

الماوردي والاعتزال :

قال ابن الصلاح : هذا الماوردي - عفا الله عنه - يتهم بالاعتزال ، وقد كنت
لا أتحقق ذلك عليه ، وأتأول له وأعتذر عنه في كونه يورد في تفسيره فـسـى
الآيات التي يختلف فيها أهل التفسير ، تفسير أهل السنة ، وتفسير
المعتزلة ، غير متعرض لبيان ما هو الحق منها ، وأقول : لعل قصده إيراد
كل ما قيل من حق أو باطل ، ولهذا يورد من أقوال المشبهة أشياء ، مثل
هذا الإيراد ، حتى وجدته يختار في بعض المواضع قول المعتزلة ، وما بنوه
على أصولهم الفاسدة ، ومن ذلك مصيره في (الاعراف) الى ان الله
سبحانه وتعالى لا يشاء عبادة الأوثان ، وقال في قوله تعالى : (وكذلك
جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الانس والجن) (٢)

وجهان في جعلنا :

أحداهما : معناه حكمنا بأنهم أعداء ..

والثاني : تركناهم على العداوة فلم نمنعهم منها .

— وتفسيره عظيم الضرر ، لكونه مشحونا بتأويلات أهل الباطل ، تلبيسا وتدسيسا
على وجه لا يغطن له غير أهل العلم والتحقيق ، مع أنه تأليف رجل لا يتظاهر

(١) انظر : (مقدمة آدب القاضي ٢٦ / ١) .

(٢) سورة (الانعام آية ١١٢) .

بالانتساب الى المعتزلة ، بل يجتهد في كتمان موافقتهم فيما هو لهم فيه موافق ، ثم هو ليس معتزليا مطلقا ، فإنه لا يوافقهم في جميع أصولهم ، مثل خلق القرآن ، كما دل عليه تفسيره في قوله - عز وجل - : (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث) (١) وغير ذلك .

ويوافقهم في القدر ، وهي البلية التي غلبت على البصريين ، وعبثوا بها قديما . (٢)

هذا ما صرح به ابن الصلاح باتهام الماوردي بالاعتزال ، ومن جاء بعده من المؤرخين نقلوا كلامه منسوبا اليه ، ليتخلصوا من تبعته .

ولا يمكن الحكم بأن الماوردي معتزلي الا اذا وافق المعتزلة في أصولهم الخمسة ، يقول أبو الحسن الخياط - أحد زعماء المعتزلة في القرن الثالث - : (ليس يستحق أحد اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة وهي : التوحيد ، والعدل ، والوعد ، والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فاذا أكملت هذه الخصائص فهو معتزلي) . (٣)

فهل أخذ الماوردي تلك الأصول حتى نقول عنه انه معتزلي ؟

ان الماوردي كان معاصرا لكبار شيخ الفرق الاسلاميه ، فقد عاصر القاضي عبد الجبار بن احمد المعتزلي المتوفى سنة (٤١٤هـ) (٤) والقاضي محمد بن الطيب الباقلاني الأشعري المتوفى سنة (٤٠٣هـ) (٥) وركن الدين ابراهيم بن محمد الاسفرايني المتوفى سنة (٤١٨هـ) (٦) .

(١) سورة الأنبياء (الآية ٢) .

(٢) انظر : (سير أعلام النبلاء ١١ / ٣٢١) (تاريخ الاسلام ١٣ / ٢٣٣) (طبقات السبكي الكبرى ٥ / ٢٧٠)

(٣) انظر : (الامام أبو الحسن الماوردي ١٨٥ - ١٩٠) .

(٤) انظر ترجمته في : (طبقات السبكي الكبرى ٥ / ٩٧) (لسان الميزان ٣ / ٣٨٦)

(تاريخ بغداد ١١ / ١١٣) .

(٥) انظر ترجمته في : (وفيات الأعيان ٤ / ٢٦٩) (الوافي بالوفيات ٣ / ١٧٧) (شذرات الذهب ٣ / ١٦٨) .

(٦) انظر ترجمته في : (طبقات السبكي الكبرى ٤ / ٢٥٦) (البداية والنهاية ١٢ / ٢٤) (النجوم الزاهرة ٤ / ٢٦٧) .

ومع هذا لا يمكن أن نقول : ان الماوردي اندرج تحت فرقة من الفرق الشائعة

في عصره ، بل هو مجتهد يأخذ من كل فرقة ما يعتقد أنه هو الحق .

جاء يوما الشَّيْنِيْزِيّ الى الماوردي - بعد أن علم أنه يقول بتوريث ذوي الأرحام

بالتسوية بين العبد والقريب منهم - فقال له : أيها الشيخ اتبع ولا تبتدع .

فقال الماوردي : بل أجتهد ولا أقلد . (١)

وفي تقويم ابن حجر للماوردي في كتابه (اللسان) ما يضع المسألة في وضعها

الصحيح ، حيث قال : وله مسائل وافق اجتهاده فيها مقالات المعتزلة ،

ولا ينبغي ان يطلق عليه اسم الاعتزال . (٢)

قال الشيخ مصطفى السقا : ان اتهام المحدثين للعلماء بالاعتزال والتشيع ،

وما هو أكبر من ذلك ، قد كثر وشاع ، ولعل هذا الذي ذكره ابن الصلاح ،

كان نوعا من اجتهاد الماوردي ، وترجيحه بين الآراء العلمية ترجيحا عقليا ،

يوافق بعض آراء المعتزلة أحيانا ، وهو برى من الاعتزال جملة ، وكل ما في

الأمر أنه غلبت عليه صفة الفقيه العالم ، الذي يوازن بين الآراء ويرجح

بعضها على بعض ، دون نظر الى القائل بهذا الرأي أو ذاك ، وكان يطرح

عنه رداء الكسل والتقليد ، ومن هنا رعى بالاعتزال في موافقة آرائه لبعض

آراء المعتزلة ، ولم يكن معتزليا في حقيقة الأمر .

على أن ما يقوله الامام ابن الصلاح ، يخالف ما صرح به كثير من علماء الحديث

المتقدمين في توثيق الماوردي ، والثناء على علمه ودينه ، والناقلين عنه

كثيرا من المسائل الفقهية ، ووجوه التأويل ، هذا الخطيب أحمد بن علي

بن ثابت البغدادى صاحب (التاريخ) وهو من أكبر تلاميذ الماوردي ، وأقرب

اليه من ابن الصلاح ، يقول في حق الماوردي : (. . . وكان ثقة) (٣)

(١) انظر : (معجم الادباء ١٥ / ٥٥) .

(٢) انظر : (لسان الميزان ٤ / ٢٦٠) .

(٣) انظر : (تاريخ بغداد ١٢ / ١٠٢) .

وكفى بهذه شهادة للماوردى ، من عالم كبير ، ومحدث عالم بتاريخ الرجال
وأحوالهم وسيرهم ، لا يقل فى علمه بالرجال عن ابن الصلاح ، وكان مطلعا
على أحوال استاذة وشئونه ، ولم يكن الماوردى مجهولا ولا نائى المحلل
عن بغداد ، فليست حاله بخافية على أهل عصره ، من نقاد المحدثين ،
الذين بلغوا بهذه الصناعة أوجها فى حياته ، فلو كانت تهمة الاعتزال
حقيقة ، لم يخف ذلك على الخطيب ولا غيره من أهل ذلك العصر . (١)
قال الذهبى فى (تاريخه) - بعد أن نقل ما ذكره ابن الصلاح - : . . قلت :
وبكل حال هو مع بدعة فيه من كبار العلماء ، فلو أننا اهدرنا كل عالم
زلّ لما سلم معنا الا القليل ، فلا تحطّ يا أخى على العلماء مطلقا ،
ولا تبالح فى نقد بعضهم مطلقا ، وأسأل الله أن يتوفاك على التوحيد . (٢)

(١) انظر : (مقدمة ادب الدنيا والدين ٦)

(٢) انظر : (تاريخ الاسلام ١٣ / ل ٢٣٣) .

شيوخه :

تتلمذ الماوردى على أساتذة كبار فى الفقه والحديث والأدب ، ولم نذكر لنا المصادر أسماء كل شيوخه ، بل ذكرت لنا بعضا منهم ، وهم على النحو التالى :

شيوخه فى الفقه :

— ((الاسفراينى)) — *

ابو حامد احمد بن أبى طاهر محمد بن احمد الاسفراينى .

امام الشافعية فى زمانه ، ومن انتهت اليه رئاسة الدنيا والدين ببغداد ، اتفق اهل عصره من موافق ومخالف على جلالته وتفضيله ، وتقديمه فى جودة الفقه وحسن النظر ونظافة العلم .

ولد فى (إسفراين) — بلدة بخراسان بنواحي نيسابور على منتصف الطريق الى جرجان — سنة أربع وأربعين وثلاثمائة .

قدم بغداد وهو صغير السن ، سنة ثلاث أو أربع وستين وثلاثمائة ، أخذ الفقه

* انظر ترجمته فى : (طبقات النووى ل ١٦٧ — ١٧٠) (طبقات ابن كثير ل ٩٤) (تاريخ بغداد ٤ / ٣٦٨) (طبقات السبكي الكبرى ٤ / ٦١) (دول الاسلام ١ / ٢٤٣) (مفتاح السعادة ٢ / ٣١٨) (البداية والنهاية ١٢ / ٢) (طبقات الاسنوى ١ / ٥٧) (الوفيات ٢٣٠) (وفيات الاعيان ١ / ٧٢) (تهذيب الاسماء ١٠ / ٢ / ٢٠٨) (طبقات ابن هداية الله ١٢٧) (المجموع ١ / ٥٥١) (شذرات الذهب ٣ / ١٧٨) (المختصر فى أخبار البشر ٢ / ١٤٥) (الفتح المبين ١ / ٢٢٤) (النجوم الزاهرة ٤ / ٢٣٩) (مرآة الجنان ٣ / ١٥) (الوافى بالوفيات ٧ / ٣٥٧) (طبقات الشيرازى ١٠٣) (طبقات المبادئ ١٠٧) (المنتظم ٧ / ٢٧٧) (معجم البلدان ١ / ٢٤٧) (معجم المؤلفين ٢ / ٦٥) (الفكر السامى ٢ / ١٣٤) (الانساب ١ / ٢٢٥) .

عن أبي الحسن بن المرزباني ثم عن أبي القاسم الداركي .

وروى الحديث عن الدارقطني ، وابراهيم بن محمد بن عبدك الاسفرايني ، وعبد الله

بن عدي ، وغيرهم .

جلس للتدريس والفتوى وهو ابن سبع عشرة سنة ، وكان يحضر مجلسه أكثر من ثلاث

مائة فقيه هكذا ذكر بعضهم ، وقال بعضهم : سبع مائة فقيه .

من تفقه على يده من أئمة الشافعية أقضى القضاة أبو الحسن الماوردي ، والقاضي

أبو الطيب الطبري ، وسليم بن أيوب الرازي ، وأبو الحسن المحاملي ، وعن

هؤلاء المذكورين انتشر المذهب .

ألف كتباً كثيرة منها : (التعليقة الكبرى) في شرح مختصر المزني - تقع في نحو

خمسين مجلداً - ذكر فيها مذاهب العلماء وسطاً أدلتهم ، وله أيضاً :

تعليقة أخرى في أصول الفقه ، وكتاب صغير في النوادر والفرائد اسمه

(البستان) ، ومختصر في الفقه سماه (الرونق) توفي ليلة السبت لأحدى

عشرة بقيت من شوال سنة ست وأربعمائه ببغداد ، ودفن بداره بعد ما صلى

عليه بالصحراء وكان يوماً مشهوراً بكثرة الناس وعظم الحزن ، ثم نقل إلى

مقبرة باب حرب في سنة عشر وأربعمائه ، وقد بلغ من العمر إحدى وستين

سنة وأشهرها .

قال النووي : كان الناس يقولون : لو رآه الشافعي لفرح به . (١)

وقال أبو الحسن القدوري : ما رأيت في الشافعية أفقه من أبي حامد عندي ،

وهو أفقه وأنظر من الشافعي . (٢)

(١) انظر : (طبقات النووي ل ١٦٧) .

(٢) انظر : (طبقات السبكي الكبرى ٦٣ / ٤) (البداية والنهاية ٣ / ١٢) (وفيات

الأعيان ٧٣ / ١) .

— ((البافى)) — *

- أبو محمد عبد الله بن محمد البخارى الخوارزمى ، المعروف بالبافى .
- أحد أئمة الشافعية ، له معرفة جيدة بالنحو والأدب والفصاحة والشعر ،
- كان حسن المحاضرة بليغ العبارة ، يرتجل الخطب الطوال ويقول الشعر
- على البديهة ، وهو من أصحاب الوجوه .
- سكن بغداد وثقفه على يد الأمام أبى على بن أبى هريرة ، وأبى اسحاق
- المروزى ، وصاحبه أبى القاسم الداركى ، وتصدر للتدريس ببغداد بعد وفاته .
- وثقفه عليه جماعة من الشافعية منهم : القاضي أبو الطيب الطبرى ، والماوردى .
- توفى ببغداد يوم الثلاثاء الرابع عشر من المحرم سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة .
- قال النووى وابن كثير : وصلى عليه الشيخ أبو حامد الاسفراينى . (١)
- قال الثعالبى : هو للمعلم مجمع ولالأدب مفزع ، واليه الرحلة اليوم ببغداد فسى
- تدريس كتب الشافعى — رحمه الله — مع الشيخ أبى حامد الاسفراينى ،
- وله لسان يستوفى أقسام الفصاحة ويجمع بين العذوبة وحسن العبارة
- والبراعة ، وشعر يشرف بصاحبه ، ويأخذ من القلب بمجامعه . (٢)
- والبافى : نسبة الى قرية (باف) إحدى قرى خوارزم . (٣) .

-
- * انظر ترجمته فى : (طبقات السبكي الوسطى ل ١٤٠) (طبقات النووى ل ٢٥٢)
- (طبقات ابن كثير ل ٨٩) (يتيمة الدهر ١٢٢ / ٣) (النجوم الزاهرة ٢١٩ / ٤)
- (طبقات السبكي الكبرى ٣١٧ / ٣) (طبقات الاسنوى ١٩١ / ١) (البدايية
- والنهاية ٣٤٠ / ١١) (تاريخ بغداد ١٣٩ / ١٠) (شذرات الذهب ١٥٢ / ٣)
- (طبقات ابن هداية الله ١٠٧) (اللباب ١١٢ / ١) (الانساب ٤٨ / ٢)
- (طبقات العبادى ١١٠) (معجم البلدان ٤٧٥ / ١) (المنتظم ٢٤٠ / ٧)
- (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه ١٢٢ / ١) (الاعلام ٢٦٤ / ٤) .
- (١) انظر : (طبقات النووى ل ٢٥٤) (طبقات ابن كثير ل ٨٩)
- (٢) انظر : (يتيمة الدهر ١٢٢ / ٣) .
- (٣) انظر : (اللباب ١١٢ / ١) .

— ((الصيمري)) — *

هو الامام أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين بن محمد الصيمري ،
أحد أئمة المذهب ، كان حافظا له جيد العبارة حسن التصانيف ، تولى القضاء
وانتهت اليه زعامة المذهب بالبصرة ، ارتحل الناس اليه من أماكن كثيرة ،
وله في المذهب وجوه مسطورة ، وقد ذكر السبكي بعضا منها في (طبقاته

الكبرى) .

تفقه على يد صاحبه الامام أبي حامد أحمد بن بشر المروزي ، وأبى الفياض البصري .
تخرج عليه الماوردي وجماعة من العلماء .
من مؤلفاته : (الايضاح في المذهب) وهو كتاب نفيس كثير الفوائد في فروع

الشافعية ، يقع في سبع مجلدات (١)

(القياس والعلل) في الاصول ، (الارشاد في شرح كفاية القياس)

(كتاب الشروط) ، وكتاب صغير في (أدب المفتي والمستفتي) .

وقد اختلفوا في سنة وفاته :

قال السبكي والنووي وابن الصلاح : توفي الصيمري بعد سنة ست وثمانين

وثلاثمائة . (٢)

* انظر ترجمته في : (طبقات السبكي الوسطى ل ١٨٦) (طبقات النووي ل ٢٨٨)
(طبقات ابن هداية الله ١٢٩) (تهذيب الاسماء ٢٦٥ / ٢ / ١) (طبقات
السبكي الكبرى ٣٣٩ / ٣) (الفتح المبين ٢١٠ / ١) (تاريخ الخلفاء ٤٤٧)
(طبقات الاسنوي ١٢٧ / ٢) (الباب ٢٥٥ / ٢) (طبقات الشيرازي ١٠٤)
(طبقات العبادي ١١٣) (الجواهر المضيئة ٣٣٣ / ١) (معجم البلدان
٤٤٢ / ٣) (الفكر السامي ١٣٣ / ٢) (معجم المؤلفين ٢٠٧ / ٦) .

(١) انظر : (كشف الظنون ٢١١ / ١) .

(٢) انظر : (طبقات السبكي الكبرى ٣٣٩ / ٣) (طبقات الاسنوي ١٢٨ / ٢) (طبقات

النووي ل ٢٨٨) .

وقال ابن هداية الله : قال الذهبي في (تاريخه) : انه كان موجودا في سنة
خمس وأربعمائة .

لكن لا أعلم تاريخ موته . (١)

قال النووي : قال ابن باطيش : هو منسوب الى صيرة بلدة قديمة في طرف ولاية
خورستان ، كثيرة الناس لها منبر وجامع .

وقال الأمام أبو الفتح ابن الجوزي في (تاريخه) : الصيمري منسوب الى صيمر
نهر من أنهار البصرة عليه عدة قرى .

قلت : - وهذا هو الاظهر - فان الصيمري بصرى لاشك فيه . (٢)

(١) انظر : (طبقات ابن هداية الله ١٣٠) .

(٢) انظر : (تهذيب الاسماء ١ / ٢ / ٢٦٥) .

شيوخه في الحديث :

— ((المارستاني)) — *

- هو أبو القاسم جعفر بن محمد بن الفضل الدقاق ، المعروف بالمارستاني .
- كان صاحب رحلات كثيرة ، روى الكتب المصنفة فسمع الناس منه فأكثروا .
- ولد ببغداد سنة ثمان وثلاثمائة ، روى القراءات عن الشيخ أبي طاهر علي بن أبي هاشم وسمع منه الحروف ، والشيخ محمد بن سليمان البعلبكي ، وعمر بن يوسف بن عبدك ، وغيرهم .
- وروى الحديث عن الشيخ أبي بكر بن مجاهد ، واحمد بن عثمان بن يحيى الأدمي ، ومحمد بن مخلد ، وغيرهم .
- وروى عنه الحسن بن محمد الخلال ، وعبد المنعم بن غليون ، والحسن بن علي بن المذهب ، وفارس بن أحمد ، والماوردي ، ومحمد بن عمر الداودي ، وغيرهم .
- قال التنوخي : قدم علينا من مصر في سنة أربع وثمانين وثلاثمائة .
- وقال محمد بن علي الصوري : رجع ابن المارستاني الى مصر فأقام بها الى أن مات ، وكان كذابا ، وحدث بمصر عن محمد بن مخلد الدوري ونحوه . (١)
- قال الخطيب : وبلغني أنه مات في شهر ربيع الآخر من سنة سبع وثمانين وثلاثمائة .

* انظر ترجمته في : (غاية النهاية ١/١٩٧) (ميزان الاعتدال ١/٤١٦) (تاريخ بغداد ٧/٢٣٣) (لسان الميزان ٢/١٢٤) (المنتظم ٧/١٩١) .

(١) انظر : (تاريخ بغداد ٧/٢٣٤) .

— ((الجبلى)) — *

قال ابن ماكولا : أبو علي الحسن بن علي بن محمد الجبلى . (١)
 بصرى ، حدث عن أبي خليفة الفضل بن الحباب ، ومحمد بن محمد بن
 عزرة الجوهري ، ويكر بن احمد بن مقبل ، وجماعة غيرهم .
 وروى عنه علي بن محمد بن حبيب الماوردي .
 قال ابن حجر والذهبي : الحسن بن علي الجبلى من بلاد الجبل ، روى عن أبي
 خليفة الجمحي .

— ((المنقرى)) — **

محمد بن عدي بن زحر المنقرى . (٢)

* انظر ترجمته في : (الاكمال ٢٢٤/٣) (الانساب ١٩٢/٣) (تبصير المنتبه
 بتحرير المشتبه ٢٩٤/١) (المشتبه في الرجال ١٣٥/١) .

(١) قال الجزري : الجبلى — بفتح الجيم والباء الموحدة وفي آخرها اللام —
 هذه النسبة الى عدة من الأمكنة والى الرجال ، فأما الأمكنة فمنها : جبال
 همدان ، لأنها من بلد الجبل ، ومنها جبل هراة وجبل
 الفضة ومدينة جبلة وهي على ساحل الشام نحو حمص وجبلة
 الحجاز

انظر : (اللباب ٢٥٦/١) .

** لم أقف له على ترجمة .

انظر نسبة مشيخته للماوردي في : (سير اعلام النبلاء ١١/١١) (طبقات
 ابن كثير ١١١) (طبقات السبكي الوسطى ل ٢١٣) (تاريخ بغداد ١٢/١٠٢)
 (اللباب ١٥٦/٣) (طبقات السبكي الكبرى ٥/٢٦٧) (الفتح المبين ١/٢٤٠)

(٢) قال الجزري : المنقرى — بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف وفي آخرها راء —
 هذه النسبة الى منقر بن عبيد بن مقاعس — واسمه الحارث — بن عمرو بن كعب بن

زيد مناة بن تميم ، ينسب اليه خلق كثير .
 (انظر : (اللباب ٣/٢٦٤) وايضا : (عجالة المبتدى ١١٥) .

— ((الأزدى)) — *

أبو عبد الله محمد بن المعلى بن عبد الله الأسدي الأزدى • (١)
قال الحموي : النحوي ، اللغوي ، روى عن الفضل بن سهل ، وأبي كثير الأعرابي
وابن لنكك الشاعر ، والصولي أبي اسحاق ابراهيم ، وابن دريد اللغوي
اجازة ، وغيرهم •
وله شرح ديوان تميم بن مقبل ، وغير ذلك

* انظر ترجمته في : (معجم الادباء ٥٥/١٩) (الوافي بالوفيات ٤٣/٥)
(معجم المؤلفين ٤٢/١٢) •

وانظر نسبة مشيخته للماوردي في : (طبقات ابن كثير ١١١) (طبقات السبكي
الوسطى ل ٢١٣) (تاريخ الاسلام ١٣/ل ٢٣٣) (سير أعلام النبلاء
١١/ل ٣٢١) (تاريخ بغداد ١٠٢/١٢) •
(١) قال الجزري : الأزدى : هذه النسبة الى أزد شنؤه — يفتح الألف وسكون الزاي
وكسر الدال المهملة — وهو أزد بن الفوث بن نيت بن مالك بن زيد بن
كهلان بن سبأ •
انظر : (اللباب ٤٦/١) وايضا : (عجالة المبتدى ١٠) (الأنساب ١٨٠/١) •

تلاميذه :

للإمام الماوردي مدرسة علمية ضمت العديد من التلاميذ الذين كرسوا حياتهم
للعلم وتعلمه ، وأخلصوا في تلقى العلوم عن إمامهم .
وسنتحدث عن بعض تلاميذه الذين تفقهوا عليه ، ثم نتبعهم بمن رروا عنه الحديث .

تلاميذه في الفقه :

— ((ابن خيرون)) — *

الحافظ العالم الناقد أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون ، البغدادي ،
المعروف بابن الباقلاني .
من الثقات ، له معرفة جيدة بالحديث ، وكتب بخطه الكثير من الأحاديث ، وتفرّد
عن بعض المشائخ .
وثقه ابن حجر والذهبي والسمعاني وابن كثير ، والجزري ، وغيرهم .
أخذ القراءات عرضاً عن علي بن طلحة البصري ، وروى الحروف عن الحسن بن أحمد
بن شاذان ، والقاضي الحسين الصيمري .

* انظر ترجمته في : (غاية النهاية ١/٤٦) (مرآة الجنان ٣/١٤٧) (ميزان الاعتدال
١/٩٢) (تذكرة الحفاظ ٤/١٢٠٧) (البداية والنهاية ١٢/١٤٩) (لسان
الميزان ١/١٥٥) (شذرات الذهب ٣/٣٨٣) (مشيخة ابن الجوزي ١٧١)
(طبقات الحفاظ ٤٤٥) (دول الاسلام ٢/١٧) (الوافي بالوفيات
٦/٣٢٠) (المنتظم ٩/٨٧) .

وأخذ الحديث عن أبي بكر البرقاني ، وأحمد بن عبد الله المحاملي ، وأبي القاسم
الحرفي ، وخلائق بعدهم حتى سمع من أقرانه .
روى عنه شيخه أبو بكر الخطيب ، وأبو علي بن سكرة ، وأبو عامر العبدري ، وأبو
القاسم بن السمرقندي ، وخلق كثير .
قال أبو منصور ابن خيرون : كتب عني عن أبي علي بن شاذان ألف جزء . (١)
قال السيوطي : كان ثقة متقنا واسع الرواية ، له معرفة بالحديث ، وكتبوا له :
الحافظ ، ففضب وضرب عليه ، وقال : من أنا حتى يكتب لي : الحافظ . (٢)
وكان يقال : هو في زمانه كيحيى بن معين في زمانه ، إشارة إلى كلامه في شيخ
العصر جرحا وتعديلا مع الانصاف .
توفي في رجب سنة ثمان وثمانين وأربعمائة ، عن أربع وثمانين سنة ،
وقيل : عن اثنتين وثمانين سنة .
قال الصفدي : كانت عنده الأصول الحسان ، وكان على خطه جلالة ، وجمع
وفيات الشيخ من أول السنة التي ولد فيها وهي سنة ست وأربع مائه
إلى آخر زمانه ، وذكر مواليدهم .

(١) انظر : (تذكرة الحفاظ ٤ / ١٢٠٧) .

(٢) انظر : (طبقات الحفاظ ٤٤٥) .

— ((البغدادى)) — *

الحافظ الخطيب أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادى •
محدث الشام والعراق واحد الاثمة الاعلام ، صاحب التأليف المنتشرة فى الاسلام •
ولد فى جمادى الآخرة سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة ، بقرية (غزية) — قرية
بين الكوفة ومكة — •

رحل الى البصرة ، ونيسابور ، واصبهان وهمدان ، والشام والحجاز •
روى الحديث عن أبي عمر ابن مهدي الفارسي وابن الصلت الأهوازي ، وأبى
الحسن بن رزويه وأبى سعيد الماليني ، وطبقهم •
وثقته فى مذهب الشافعى على القاضي أبى الطيب الطبرى ، والماوردي ، وأبى
الحسن المحاملى ، وغيرهم •

له نحو من ستين مصنفا ، ويقال : بل مائة مصنف ، منها : (الفقيه والمتفقه)
(الأسماء المبهمة) (الاسماء والالقب) (تاريخ بغداد) (الأمالى)
(الفوائد المنتخبة) (الجامع لاخلق الراوى وآداب السامع) •
توفى ببغداد يوم الاثنين سابع ذى الحجة عام اثنتين وستين وأربعمائة ، وقيل :
ثلاث وستين •

* انظر ترجمته فى : (طبقات ابن كثير ١١٤) (طبقات الحفاظ ٤٣٤) (النجوم
الزاهرة ٨٧/٥) (الرسالة المستطرفة ٤٠) (البداية والنهاية ١٠١/١٢) (مرآة
الجنان ٨٧/٣) (شذرات الذهب ٣١١/٣) (تذكرة الحفاظ ١١٣٥/٣)
(وفيات الاعيان ٩٢/١) (طبقات السبكي الكبرى ٢٩/٤ — ٣٧) (طبقات
الاسنوى ٢٠١/١) (دول الاسلام ٢٧٣/١) (طبقات ابن هداية الله ١٦٤)
(الوفيات ٢٥١) (فهرست ما رواه عن شيخه ١٨١) (اللباب ٤٥٣/١) (مفتاح
السعادة ٢٥٨/١) (هدية العارفين ٧٩/١) (المختصر فى اخبار البشر
١٨٧/٢) (الوافى بالوفيات ١٩٠/٧ — ١٩٩) (معجم المؤلفين ٣/٢)
(الاعلام ١٦٦/١) •

قال الذهبي : قال ابن ماكولا : كان أبو بكر الخطيب آخر الأعيان مــــــ
شاهدناه ، معرفة وحفظا واتقاناً وضبطاً لحديث رسول الله - صلى الله
عليه وسلم - وتفننا في علله وأسانيد ، وعلما بصحيحه وغريبه وفرد ، ومنكره
ومطروحه ، . . . ولم يكن للبغداديين بعد الدارقطني مثله . (١)

— ((الألواحى)) — *

أبو محمد عبد الفنى بن نازل بن يحيى بن الحسن بن شاهى الألواحى .
فقيه شافعى ، مصرى ، كان شيخا صالحا دينا حسن الطريقة ، صبورا فقيرا ،
قدم بغداد وتفق بها فسمع أبا طالب بن غيلان ، وأبا اسحاق البرمكى ،
وأبا يعلى بن الفراء ، والقاضى أبا الطيب الطبرى ، وأبا الحسن الماوردى ،
وأبا محمد الجوهري ، وغيرهم .
ثم رحل الى واسط ، وهمدان ، والرى ، وسمنان ، وسطام ، ونيسابور ، فسمع
من جماعات وسادات منهم أبو عثمان البجيرى ، وأبو القاسم القشيرى ، وخلق .
ثم عاد الى بغداد واستوطنها ، وحدث بها ، فروى عنه أبو الفتح بن البطى ،
وخلق .

قال ابن النجار : توفى فى الثالث عشر من المحرم سنة ست وثمانين وأربعمائة ببغداد
وصلى عليه فخر الاسلام أبو بكر الشاشى .
وقال السبكى فى (الكبرى) : ووقع فى تاريخ شيخنا الذهبى أنه توفى سنة ثلاث
وثمانين ، والأشبه ما فى تاريخ ابن النجار .

(١) انظر : (تذكرة الحفاظ ٣ / ١١٣٧) .

* انظر ترجمته فى : (طبقات السبكى الكبرى ٥ / ١٣٥) (اللباب ١ / ٨٢) (طبقات
السبكى الوسطى ل ١٦٣) (معجم البلدان ٤ / ٨٧٣) (الانساب ١ / ٣٤٠)

قال السمعاني : توفي بعد صفر سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة ، فاني رأيت خطه

في هذا التاريخ .

والألواحى : نسبة الى بلدة (الواح) بنواحي مصر ، مما يلي بركة طريق المغرب .

— ((المقدسى)) — *

أبو الفضل عبد الملك بن ابراهيم بن أحمد الهمداني الفرضي المعروف بالمقدسي .
كان من أئمة الدين وأوعية العلم ، اماما ورعا زاهدا جليلا ، حدث باليسير وكان
أوحد عصره في علم الفرائض والحساب وقسمة التركات ، ومرجع الناس فيها .
سكن بغداد الى حين وفاته ، وأخذ عن أبي الفضل بن عبدان الفقيه ، وأبى
محمد عبد الله بن جعفر الخبازي ، والقاضي الماوردي ، وأبى نصر بن هبيرة ،
وخلق كثير .

كان يحفظ (مجمل اللغة) لابن فارس ، و (غريب الحديث) لأبي عبيد .
أريد أن يلي قضاء القضاة فامتنع ، ولم يعرف أنه اغتاب أحدا قط ، ولا ذكره بما
يستحق منه .

وذكره ولده محمد بن عبد الملك في (تاريخه) فقال : كان أبي اذا أراد أن يؤدبني
يأخذ العصا بيده ، ويقول : نويت أن أضرب ولدي تأديبا ، كما أمر الله ،
ثم يضربني ، قال : وربما هربت قبل أن يتم نيته . (١)
توفي في شهر رمضان سنة تسع وثمانين وأربعمائة ، وقد قارب الثمانين ، ولم يكن
يخبر بمولده .

قال أبو الوفاء ابن عقيل : لم أرفي من رأيت استجمع شرائط الاجتهاد الا أبا يعلى ،
وابن الصباغ وعبد الملك بن ابراهيم . (٢)

قال السبكي في (الوسطى) : وفرائض عبد الملك مشهورة ، وله فتاوى مجموعة وقد وقعت
عليها .

* انظر ترجمته في (طبقات السبكي الوسطى ل ١٧٣) (طبقات الاسنوي ٥٢٩/٢) (طبقات
السبكي الكبرى ١٦٢/٥) (نكت الهميان ٥٤) (المنتظم ١٠٠/٩) (معجم المؤلفين
١٧٩/٦) (كشف الظنون ١٢٥٢/٢) .
(١) انظر : (طبقات السبكي الكبرى ١٦٣/٥) .
(٢) انظر المرجع السابق .

— ((الرمعى)) — *

أبو القاسم على بن الحسين بن عبد الله بن على الرمعى ، المعروف بابن عريضة

— بالتصغير — ولد سنة أربع عشرة وأربعمائه ، وقيل : سنة اثنتى عشرة •

ثقه على القاضيين : أبى الطيب الطبرى ، والماوردى ، وأبى القاسم منصور بن عمر

• الكرخى

وقرأ الكلام على أبى على بن الوليد ، أحد أشياخ المعتزلة ، فأخذ بمذهبه ، وحكى

أنه رجع عن الاعتزال ، وأشهد على نفسه بالرجوع •

وسمع من أبى الحسن بن مخلد ، وأبى على بن شاذان ، وأبى القاسم بن بشران ،

• وغيرهم

روى عنه أبو الفتح بن شاتيل ، والسلفى ، وأبو محمد بن الخشاب ، ومحمد بن

ناصر ، وغيرهم •

مات ببغداد فى رجب سنة اثنتين وخمسمائة ، عن ثمان وثمانين سنة •

والرمعى : — بفتح الراء والباء وفى آخرها عين مهملة —

هذه النسبة الى ربيعة ابن نزار وربيعه الأزدي (١)

— ((الرمعى)) — **

أبو الفضائل محمد بن أحمد بن عبد الباقي بن الحسن بن محمد بن طوق ، الرمعى ،

• الموصلى

أحد فقهاء الشافعية ، قدم بغداد واستوطنها ، ثقه على أبى اسحاق الشيرازى ،

* انظر ترجمته فى : (طبقات السبكي الوسطى ل ٢٠٦) (طبقات ابن كثير ل ١٣٧)

(طبقات الاسنوى ٢١١/٢) (طبقات السبكي الكبرى ٢٢٣/٧) (شذرات الذهب

٤/٤) (مرأة الجنان ١٧٢/٣) (المشتبه فى الرجال ٤٥٧/٢) (تبصير المنتبه

بتحرير المشتبه ٩٤٥/٣) (النجوم الزاهرة ١٩٩/٥) •

(١) انظر : (اللباب ١٥/٢) •

** انظر ترجمته فى : (طبقات ابن كثير ل ١٣٤) (طبقات النووى ل ١٣) (طبقات السبكي

الوسطى ل ٣) (المنتظم ١٢٦/٩) (طبقات السبكي الكبرى ١٠٢/٤) (البدايه

والنهاية ١٦١/١٢) (الوافى بالوفيات ١٠٥/٢) (طبقات الاسنوى ٤١٧/٢) •

والماوردي ، والقاضي أبي الطيب الطبري ، وطبقتهم .
 وسمع الحديث من أبي اسحاق ابراهيم بن عمر البرمكي ، وأبي القاسم علي بن
 المحسن التنوخي ، وأبي طالب محمد بن محمد بن غيلان ، وأبي محمد الحسن
 بن علي الجوهري ، وغيرهم .
 روى عنه أبو بكر محمد بن الزاغوني ، وهبة الله بن عبد الوارث الشيرازي ، وأبو
 المظفر ابن الصباغ ، واسماعيل بن محمد بن الفضل ، وأبو عبد الله كثير بن
 الحسين بن شاليق الوكيل ، وآخرون .
 توفي ببغداد يوم الاربعاء في مستهل صفر ، سنة أربع وتسعين وأربعمائة ،
 ودفن في مقبرة الشونيزي .
 قال ابن كثير : قال السمعاني : كتب الكثير بخطه ، وكان احد فقهاء الشافعية ،
 وسألت عنه عبد الوهاب الانماطي ، فقال : كان فقيها صالحا فيه خير . (٦)

— ((ابن أبي البقاء)) — *

أبو الفرج قاضي القضاة محمد بن عبيد الله بن الحسن بن الحسين بن أبي البقاء ،
 البصري .
 كان عالما بالمشهد ، فصيحاً عفيفاً مهيباً ، مقدماً عند الخلفاء والسلطين ، حافظاً
 للفقه ، حسن المذاكرة ، له يد باسطة في اللغة والأدب .
 قدم بغداد وواسط ، فدرس الفقه على القاضي أبي الطيب الطبري ، والماوردي ،
 وأبي اسحاق الشيرازي ، وغيرهم .
 وقرأ الأدب على أبي غالب محمد بن أحمد بن بشران ، وعلي بن محمد بن الحسن .

(١) انظر : (طبقات ابن كثير) (١٣٤) .

* انظر ترجمته في : (الوافي بالوفيات ٩ / ٤) (بغية الوعاة ١ / ١٧٠) (المنتظم

(١٤٧ / ٩) (طبقات ابن كثير ١٣٤) (البداية والنهاية ١٢ / ١٦٦) (

(الكامل ١٠ / ٤١٥) (معجم الادباء ١٨ / ٢٣٤) (معجم المؤلفين

(٢٧٧ / ١٠) .

- وسمع الحديث بالبصرة من الفضل القصباني ، وعبيد الله الرقي ، وعيسى بن موسى بن خلف الأندلسي .
- وقرأ النحو على الحسن بن رجاء ، وابن الدهان .
- وبالاهواز من أبي الفنائم الحسين الخوزي ، وروى عن الماوردي كتبه كلها .
- وروى عنه أبو القاسم بن السمرقندي ، والحافظ أبو علي بن سكرة ، وخلق .
- له تصانيف في اللغة حسان منها : (مقدمة في النحو) و (كتاب المتقمرين) .
- توفي بالبصرة في تاسع عشر المحرم سنة تسع وتسعين وأربعمائة .

تلاميذه في الحديث :

— ((ابن كادش العكبري)) *

- أبو العزاحمد بن عبيد الله بن محمد بن أحمد البغدادي ، ويعرف بابن كادش العكبري . (١)
- من شيوخ ابن عساكر ، كان محدثا كثيرا ، أقرب بوضع حديث وتاب وأتاب .
- ولد سنة سبع وثلاثين وأربعمائة .
- سمع الحديث الكثير من اقضى القضاة أبا الحسن الماوردي وهو آخر من حدث عنه ، وأبا الطيب الطبري ، والعشاري ، والجوهري ، وطبقته .

- انظر ترجمته في : (مرآة الجنان ٢٥١/٣) (لسان الميزان ٢١٨/١) (شذرات الذهب ٧٨/٤) (البداية والنهاية ٢٠٤/١٢) (النجوم الزاهرة ٢٥٠/٥) (ميزان الاعتدال ١١٨/١) (الكامل ٦٨٣/١٠) (المنتظم ١٣٦/٩) (معجم المؤلفين ٣٠٨/١) .
- (١) قال الجزري : العكبري — بضم العين وسكون الكاف وفتح الباء الموحدة وفي آخرها راء — هذه النسبة الى عكبرا ، وهي بلدة على دجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ ، خرج منها جماعة من العلماء .
- انظر : (اللباب ٣٥١/٢) .

روى عنه خلق ، منهم أبو الصلاء المطار ، وأبو الفضل بن ناصر ، وأبو القاسم
بن عساكر ، وأبو موسى المديني ، وكان آخرهم عبد الله بن عبد الرحمن

• الحري

أثنى عليه غير واحد ، منهم أبو محمد بن الخشاب

وقال بعضهم : كان مخلطاً كذاباً لا يحتج بمثله ، وللأئمة فيه مقال .

وقال ابن النجار : سمع الكثير بنفسه ، قرأ على المشائخ وكتب بخطه ، وكان

يكتب خطأ ردياً ، وكان يفهم طرفاً من علم الحديث ، وقد خرج وألف (١)

توفي في جمادى الأولى سنة ست وعشرين وخمسمائة ، عن تسعين سنة .

وقال ابن الزاغواني : مات ابن كادش سنة ست وخمسين وخمسمائة (٢)

قلت : جمهور المترجمين قالوا بالأول .

— ((الحلواني)) — *

أبو بكر أحمد بن علي بن بدران الحلواني ، المعروف بخالوه .

كان ثقة زاهدا صالحا عالي الاسناد ، ولد ببغداد سنة عشرين وأربعمائة .

سمع الحديث من القاضي أبي الطيب الطبري ، وأبي طالب المشاري ، والماوردي

وأبي محمد الجوهرى ، وأبي اسحاق الشيرازي ، وآخرين .

روى عنه خلق كثير ، منهم خطيب الموصل أبو الفضل عبد الله بن الطوسي ،

وأبو القاسم بن السمرقندي ، والسلفي ، وكان آخرهم ابن كليب .

(١) انظر : لسان الميزان (٢١٨/١) .

(٢) انظر : (لسان الميزان (٢١٨/١) .

* انظر ترجمته في : (غاية النهاية (٨٤/١) (تذكرة الحفاظ (١٢٤١/٤) (مرآة

الجنان (١٩٣/٣) (شذرات الذهب (١٦/٤) (الكامل (٤٩٩/١٠) (طبقات

ابن هداية الله (١٩٦) (طبقات السبكي الكبرى (٢٨/٦) (معجم المؤلفين

(٣٢٠/١) (الوافي بالوفيات (١٩٠/٧) (طبقات الاسنوي (٤١٢/١) (المنتظم

(١٧٥/٩) .

من تصانيفه : (لطائف المعارف) (١) .

توفي ببغداد في منتصف جمادى الأولى سنة سبع وخمسة .

قال السلفي : كان ممن يشار إليه بالصلاح والعفة ، وقد خرج الحميدى

من حديثه فوائد سمعناها عليه . (٢)

— ((الجرجانى)) — *

القاضى أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الجرجانى .

شيخ الشافعية بالبصرة ، كان اماما فى الفقه والأدب ، قاضيا بالبصرة ،

ومدرسا بها ، له النظم والنثر والتصانيف المفيدة ، تفقه على الشيخ

أبى اسحاق الشيرازى .

سمع الحديث من الشيخ أبى الحسن على بن عمر القزوينى ، وأبى عبد الله

الصورى ، وأبى طالب بن غيلان ، والقاضيين أبى الطيب الطبرى ،

والماوردى ، والخطيب البغدادى ، وغيرهم .

روى عنه غير واحد ، منهم : أبو على بن سكرة الحافظ ، وأبو طاهر أحمد

بن الحسن الكرجى ، والحسين بن عبد الملك ، والأديب أبو عبد الله

الجلال الضرير .

من تصانيفه : (الشافى) و (التحرير) و (المعاياة) و (البلفة) كلها

فى فروع الفقه الشافعى .

(١) انظر : (كشف الظنون ١٥٥٤ / ٢) .

(٢) انظر : (طبقات السبكي الكبرى ٢٩ / ٦) .

* انظر ترجمته فى : (طبقات ابن كثير ل ١٢٦) (طبقات النورى ل ١٦٥) (طبقات

الاسنوى ٣٤٠ / ١) (طبقات ابن هداية الله ١٢٨) (طبقات السبكي الكبرى

٧٤ / ٤) (شعراء بغداد من تأسيسها حتى اليوم ٣٠ / ٢) (المنتظم

٥٠ / ٩) (الوافى بالوفيات ٣٣١ / ٧) (معجم المؤلفين ٦٦ / ٢) (الاعلام

٢٠٧ / ١) .

وله كتاب فى النظم الملىح سماء : (كنايات الأدياء وإشارات البلغاء)

جمع فيه محاسن النظم والنثر . (١)

قال النووى : ذكر أبو زكريا بن منده : أنه توفى راجعا الى البصرة ، أى من

اصبهان سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة . (٢)

قال السبكي : كان فى الفقه اماما ماهرا ، وفارسا مقداما ، وتصانيفه فيه تنبى

عن ذلك .

وقال ابن السمعاني فيه : رجل من الرجال دُخِل فى الأمور ، خراج ، أحد

أجله الزمان . (٣)

— ((القشيري)) — *

أبو منصور عبد الرحمن بن عبد الكريم بن هوازن القشيري . (٤)

أحد أبناء الأستاذ أبي القاسم القشيري ، كان عفيفا فاضلا ورعا ، حسن الوجه ،

جميل السيرة محتاطا لنفسه فى مطعمه وشربه وملبسه ، مستوعب العمر

بالعبادة ، مستغرق الأوقات بالخلوة .

كان مولده فى صفر سنة عشرين وأربعمائة ، ارتحل الى بغداد ، وهره ، وسرخس ،

والرى ، وهمدان ، والحجاز ، فسمع الكثير وكتب الكثير .

(١) انظر : (كشف الظنون ٢٥٣ / ١ ، ٢٥٨ / ٢ ، ٢٣ / ١٠ ، ١١٥ ، ١٣٠ ، ١٧٤٧) .

(٢) انظر : (طبقات النووى ل ١٦٦)

(٣) انظر : (طبقات السبكي الكبرى ٧٥ / ٤) .

* انظر ترجمته فى : (طبقات النووى ل ٢٦٠) (طبقات السبكي الوسطى ل ١٤٧)

(طبقات الاسنوى ٣٦٦ / ٢) (طبقات السبكي الكبرى ١٠٥ / ٥) (العقد

الشمين ٣٧٩ / ٥) .

(٤) القشيري : بنم القاف وفتح الشين وسكون الياء تحتها نقطتان وفى آخرها راء .

هذه النسبة الى قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ، قبيلة

كبيرة ينسب اليها كثير من العلماء ، منهم الأستاذ أبو القاسم عبد الكريم بن

هوازن . انظر : (الباب ٣ / ٣٧) (عجلة المبتدى ١٠٤) .

تفقه على يد والده ، وعلى محمد بن ابراهيم المزكى ، وأبى حفص عمر بن أحمد
 بن مسرور ، وأبى سعيد زاهر النوقاني ، ومحمد بن باكميه الشيرازي ، وغيرهم .
 ورد بغداد مع والده ، فسمع بها من القاضيين أبي الطيب الطبري ، والماوردي ،
 وأبى بكر محمد بن عبد الملك بن بشران .
 روى عنه أبو القاسم ابن السمرقندي وغيره .
 ثم عاد الى نيسابور وأقام بها الى أن توفيت والدته سنة ثمانين ، فعاد الى
 بغداد طالبا للحج ، ومضى الى مكة وجاور بها ، وسهامات .
 وكانت وفاته في شعبان سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة .

— ((القشيري)) — *

الاستاذ أبو سعيد عبد الواحد بن عبد الكريم بن هوازن القشيري ، الملقب
 بركن الاسلام .
 كان فاضلا عالما خطيبا واعظا ، حافظا للقران ، انتهت اليه الرياسة في بلاده .
 ولد سنة ثمان عشرة وأربعمائة ، ونشأ صبيا في عبادة الله تعالى وفي التعلم ،
 فأخذ حظا وافرا من الأدب ، وكان مداوما على تلاوة القران ، خطب
 المسلمين قريبا من خمس عشرة سنة ، ينشئ الخطب ، كل جمعة خطبة
 جديدة جامعة للفوائد ، معدودة من الفوائد .
 سمع الحديث من والده ، وأبى الحسن علي بن محمد الطرازي ، وأبى يعلى
 ابن الفراء ، ومحمد بن أحمد المزكي ، والقاضي أبي الحسن الماوردي ،
 وأبى بكر بن بشران ، وخلق كثير بنيسابور والري وبغداد وهمذان .

* انظر ترجمته في : (طبقات ابن كثير ل ١٣٣) (طبقات النووي ل ٢٨٨) (طبقات
 السبكي الوسطى ل ١٨٨) (طبقات الاسنوي ٣١٧/٢) (طبقات السبكي
 الكبرى ٢٢٥/٥) (التحرير ٧٦/١ ، ٤٧٤ ، ٥٧٧ ، ٥٨٩) .

حدث ببغداد والحجاز ، فكتب عنه جماعة من الحفاظ ، منهم : ولده هبسة
الرحمن ، وأبو اسحاق إبراهيم الجاجري ، وأبو الحسن علي الجوهري ،
وأبو القاسم عبد الكريم التميمي ، وغيرهم .
ثم عاد الى وطنه نيسابور بعد أن حج مرتين ، وبقى بها منفردا عن أقرانه ،
قائما بوظائف العبادة ، لا يفرغ منها ساعة ، الى أن توفي في الحادي
والعشرين من جمادى الآخرة سنة أربع وتسعين وأربعمائة .
وصلى عليه أخوه الامام أبو نصر ، ودفن في مدرستهم عند أبيه وأخته .
قال أبو بكر بن السمعاني : كان شيخ نيسابور علما وزهدا وورعا وصيانة ، لا ،
بل شيخ خراسان ، وهو فاضل مل ، ثوبه ، وورع مل ، قلبه ، لم أر في
مشايخي أروع منه ، وأشد اجتهادا ، كان قوي الحفظ نحويا أدبيا
شاعرا حسن الحظ ، كثير التلاوة ، ملازما للعبادة ، مستخرجا للخبايا
والمشكلات ، مستنبطا للمعاني والاشارات (١) .

— ((العبدري)) — *

أبو الحسن علي بن سعيد بن عبد الرحمن بن محرز بن أبي عثمان العبدري .
(من بني عبد الدار) .
من أهل (ميورقة) من بلاد الأندلس .
كان عالما مفتيا عارفا باختلاف العلماء ، جميل النظر والأثر ، ثقة .
أخذ عن أبي محمد بن حزم الظاهري ، وأخذ عنه ابن حزم أيضا ، ثم جاء الى
المشرق ، وحج ، ودخل بغداد ، وترك مذهب ابن حزم ، وتفقه للشافعي
على أبي اسحاق الشيرازي ، وبعده على أبي بكر الشاشي .

(١) انظر : (طبقات السبكي الكبرى ٢٢٦ / ٥) .
* انظر ترجمته في : (طبقات السبكي الوسطى ل ٢٠٧) (طبقات الاسنوي ١٩١ / ٢)
(طبقات ابن هداية الله ١٨٣) (طبقات السبكي الكبرى ٢٥٧ / ٥) (الصلة
٤٢٢ / ٤) (معجم المؤلفين ١٠٠ / ٧) .

سمع الحديث من القاضي أبي الطيب الطبري ، والقاضي أبي الحسن الماوردي ،
 وأبي محمد الحسن بن علي الجوهري ، وغيرهم .
 روى عنه أبو القاسم بن السمرقندي ، وأبو الفضل محمد بن محمد بن عطف ، وسعد
 الخير بن محمد الأنصاري ، وغيرهم .
 من تصانيفه : (الكفاية في مسائل الخلاف) في خلافيات العلماء . (١)
 توفي ببغداد ، يوم السبت سادس عشر جمادى الآخرة ، سنة ثلاث وتسعين
 وأربعمائة .

— ((النهاوندي)) — *

قال ابن الجوزي : أبو عمر محمد بن أحمد بن عمر النهاوندي ، الخنفسى ،
 البصري .
 ولد سنة عشر وأربعمائة ، وقيل : سنة سبع .
 وولى القضاء بالبصرة مدة ، وكان فقيها عالما ، سمع من جماعة ، منهم
 أبو الحسن الماوردي .
 توفي بالبصرة في صفر سنة سبع وتسعين وأربعمائة .
 قلت : ومن تلاميذه أبو بكر محمد بن محمد المديني من أهل أصبهان .
 والنهاوندي : نسبة الى مدينة نهاوند من بلاد الجبل ، في قبيلة همذان ،
 ينسب اليها خلق كثير من العلماء . (٢)

(١) انظر : (كشف الظنون ١٤٩٩/٢) .

* انظر ترجمته في : (المنتظم ١٤١/٩) (التحبير ٢٢٩/٢) .

(٢) انظر : (الباب ٣٣٥/٣) (مرصد الاطلاع ١٣٩٧/٣) .

— ((النرسي)) — *

ابو الفنائم محمد بن علي بن ميمون النرسي ، المقرئ ، الكوفي . (١)
محدث الكوفة ، كان حافظا ثقة متقنا ثبتا صالحا ذا معرفة ثاقبة ، كان مشهورا
بلقب (الأبي) ، لأنه كان جيد القراءة ، سافر البلاد ، وختم به علم
الحديث بالكوفة .

ولد في شهر شوال سنة أربع وعشرين وأربعمائة .
روى الحديث عن محمد بن علي بن عبد الرحمن العلوي ، ومحمد بن اسحاق
بن فضالة ، ومحمد بن محمد بن حازم ، وطبقتهم بالكوفة .
وعن أبي اسحاق البرمكي ، وأبي محمد الجوهري ، وأبي القاسم التنوخي ، وعدة
بيفداد .

وعن كريمة المروزية بمكة .
وروى عنه مسلم بن ثابت النحاس ، ونصر المقدسي ، والسلفي ، والحميدي ، وابن
ناصر ، وخلق كثير .
من آثاره : (معجم الشيخ) .
مرض بيفداد وانحدر الى الكوفة فمات بحلة ابن مزيد سادس عشر شعبان سنة
عشر وخمسمائة ، وحمل الى الكوفة ودفن بها .
قال محمد بن ناصر : ما رأيت مثل أبي الفنائم ابن النرسي في ثقته وحفظه ،
ما كان احد يقدر ان يدخل في حديثه ما ليس منه .

* انظر ترجمته في : (الوافي بالوفيات ١٤٣/٤) (مرآة الجنان ٢٠٠/٣) (النجوم
الزاهرة ٢١٢/٥) (طبقات الحفاظ ٤٥٨) (شذرات الذهب ٢٩/٤)
(دول الاسلام ٣٧/٢) (الاكمال ٣٧٥/٧) (اللباب ٣٠٦/٣)
(تذكرة الحفاظ ١٢٦٠/٤) (هدية العارفين ٨٣/٢) (المنتظم

(١٨٩/٩) (معجم المؤلفين ٦٦/١١) .
(١) قال الجزري : النرسي : بفتح النون وسكون الراء وكسر السين المهملة —
هذه النسبة الى نرسي ، وهو نهر من أنهار الكوفة ، عليه عدة من القرى ،
ينسب اليه جماعة من مشاهير العلماء والمحدثين انظر : (اللباب ٣٠٥/٣)

وقال الهراز : ما كان في الكوفة من اهل السنة والحديث سواه ، وكان فاضلا

ثقة ، عاش ستا وثمانين سنة متمما بجوارحه .

وقد اثنى عليه ابن النجار ثناء كبيرا ، وكذا أبو عامر العبدري .

— ((الاسفراينى)) — *

القاضى أبو عبد الله مهدي بن علي الاسفراينى .

قال السبكي : رأيت له مختصرا لطيفا في الفقه ، سماه : (الاستغناء) ذكر

فيه واضحات المسائل ، وحدث في أوله عن أبي القاسم عبد الملك بن

بشران بحدِيث : (ان الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما

يصنع) ذكر أنه سمعه منه ببغداد ، سنة ثمان وعشرين وأربعمائة .

وحدث فيه أيضا عن الماوردي ، والخطيب البغدادي ، بشعر ذكره في خطبة

كتابه ، فذكر أن الماوردي أنشده لبعض أهل البصرة :

وفي الجهل قبل الموت موت لأهله فأجسادهم قبل القبور قبور

وان امرا لم يحيى بالعلم ميت فليس له حتى النشور نشور ، الخ

مؤلفاته العلمية :

قال ابن خلكان : وله من التصانيف غير (الحاوي) تفسير القرآن الكريم وسماه :
(النكت والعيون) و (أدب الدين والدنيا) . . . وغير ذلك ، وصنف فسى
أصول الفقه والأدب وانتفع الناس به .

وقيل : انه لم يظهر شيئا من تصانيفه في حياته ، وانما جمع كلها في موضع ، فلما
دنت وفاته قال لشخص يثق اليه : الكتب التي في المكان الفلاني كلها
تصنيفي ، وانما لم أظهرها لأنني لم أجد نية خالصة لله تعالى لم يشبهها
كدر ، فان عاينت الموت ووقعت في النزاع فاجعل يدك في يدي ، فان قبضت
عليها وعصرتها فاعلم انه لم يقبل مني شيء منها ، فاعمد الى الكتب وألقها
في دجلة ليلا ، وان بسطت يدي ولم أقبض على يدك فاعلم انها قبلت ،
وأنني قد ظفرت بما كنت أرجوه من النية الخالصة . . .

قال ذلك الشخص : فلما قارب الموت وضعت يدي في يده فبسطها ولم يقبض
على يدي ، فعلمت انها علامة القبول ، فأظهرت كتبه بعمده . (١)
قال ابن خيرون - تلميذ الماوردي - : لعل هذا بالنسبة الى (الحاوي) والا
فقد رأيت من مصنفاته غيره كثيرا وعليه خطه ، ومما اكملت قراءته عليه فسى
حياته . (٢)

وقال ابن السبكي : أبو الحسن الماوردي صاحب (الحاوي) و (الاقناع) فسى
الفقه وغير ذلك . (٣)

وقال الشيرازي : . . . وله مصنفات كثيرة في الفقه والتفسير وأصول الفقه
والأدب . (٤)

-
- (١) انظر : (وفيات الاعيان ٢٨٢/٣) وايضا : (سير أعلام النبلاء ١١/١ ل ٣٢١)
(روضات الجنات ٢٤٣/٥) .
(٢) انظر : (طبقات السبكي الكبرى ٢٦٩/٥) .
(٣) انظر : (طبقات السبكي الكبرى ٢٦٢/٥) .
(٤) انظر : (طبقات الفقهاء - للشيرازي - ١١) .

وقال ابن قاضي شهبة : ٠٠٠ وله تصانيف عدة في اصول الفقه ، وفي غير ذلك (١)

وقال الخطيب البغدادي : وله تصانيف عدة في اصول الفقه وفروعه ، وفي

غير ذلك ٠٠٠٠ (٢)

من خلال ما تقدم نقله نرى أن جميع المؤرخين بعد سردهم لبعض مؤلفات
الماوردي ، يقولون : ٠٠ وغير ذلك ، وفي ذلك اشارة الى كثرتها ،
ولا أظن ان نحو خمس عشرة كتابا هو كل ما ألفه الماوردي خلال حياته
العلمية الطويلة .

ويمكن تصنيف مؤلفاته الى ثلاث مجموعات :

الأولى : الكتب الدينية .

والثانية : الكتب السياسية والاجتماعية .

والثالثة : الكتب اللغوية والأدبية .

وسوف نتعرض لاحطاء فكرة مختصرة عن هذه الكتب ما أمكن ، مع الاشارة الى

أماكنها في المكتبات المختلفة .

الكتب الدينية :

(١) النكت والعيون :

كتاب في تفسير القرآن الكريم ، ما يزال مخطوطا مبثورة أجزاءه بين

مكتبات العالم الاسلاميه والأجنبييه .

وقد قام الاستاذ محي السرحان بذكر مظان تلك الاجزاء (٣) .

(١) انظر : (طبقات ابن قاضي شهبة ل ٤٦) .

(٢) انظر : (تاريخ بغداد ١٢ / ١٠٢) .

(٣) انظر : (مقدمة كتاب أدب القاضي ٤٤ / ١) .

(٢) الحاوي الكبير :

كتاب في فروع الفقه الشافعي ، يقع في نحو اربعة الاف ورقه .
وهو عبارة عن شرح لمختصر الامام اسماعيل بن يحيى المزني المتوفى
سنة (٢٦٤هـ) . (١)

قال ابن خلكان : لم يظالمه أحد الا وشهد له بالتبحر والمعرفة
التامة في المذهب . . . (٢)

وقال حاجي خليفة : كتاب عظيم في عشر مجلدات ، ويقال : انه
ثلاثون مجلدا ، لم يؤلف في المذهب مثله . (٣)
وهو موسوعة ضخمة في فقه الشافعية ، تعرض فيه المؤلف لدراسة
فقهيّة مقارنة ، وقد تضمنت تلك الموسوعة بجانب العبادات جميع
فروع القانون العام والخاص ، ففي الكتاب فصول عن الحدود والتعزيرات
وهو ما نطلق عليه : القانون الجنائي .

وفصول عن الزكاة والعشر والخراج والجزية والركاز ، وهو ما نطلق
عليه : القانون المالي .
كما تناول في بحثه القانون المدني من المعاملات والأحوال الشخصية
في الزواج والطلاق والميراث والوصية ، كما بحث في القانون التجاري
في باب الشركات والمضاربات ،
وأما قانون المرافعات فبحثه في باب الدعوى والقضاء والشهادة ، فوضح
كيف ترفع الدعوى ، والخطوات التي يجب اتباعها حتى صدور الحكم
في القضية .

-
- (١) سوف تأتي ترجمته صفحة (٢٣٦)
(٢) انظر : (وفيات الأعيان ٢٨٢/٣) وايضا : (روضات الجنات ٢٤٣/٥) .
(٣) انظر : (كشف الظنون ٦٢٨/١) .

وقد بحث القانون الدولي العام في باب السير والمفازي ، ودار الحرب

• ودار الاسلام •

كما تضمن كتاب الحاوي أبحاثا عميقة في أصول الفقه ، فيعرض للاصول
التي يعتمد عليها الفقيه في حكمه ، وهي : الكتاب ، والسنة ، والاجماع
والقياس (١) والكتاب لم يطبع حتى الان ، لضخامته وتفرق اجزائه

في اقاصى الشرق والغرب •

ونظرا لاهميته الكبرى فقد وافق مجلس الكلية بجامعة ام القرى (بمكة
المكرمه) على توزيع هذا الكتاب على طلبة الدراسات العليا الشرعية -
قسم الدكتوراه - لتحقيقه ودراسته ، فأقبل بعض الاخوان من المحاضرين

على هذا العمل الجليل •

وقد قدم الاستاذ محي السرحان بيانا وافيا عن مظان هذا الكتاب العظيم

في مكاتب العالم . (٢)

(٣) الاقناع في الفقه الشافعي :

هذا الكتاب مختصر من الحاوي الكبير ، ويشتمل على الأحكام المجردة

عن الادله ، وقد قدره مؤلفه بأربعين ورقة •

قال الحموي : حدث محمد بن عبد الملك الهمداني ، حدثني أبي قال :

سمعت الماوردي يقول : (بسطت الفقه في أربعة آلاف ورقة ، واختصرته

في أربعين)

يريد بالمبسوط كتاب الحاوي ، والمختصر كتاب الاقناع • (٣)

(١) انظر : (مقدمة كتاب قوانين الوزارة ١١ ، ١٢) •

(٢) انظر : (مقدمة آداب القاضي ٤٦ / ١ - ٥٠) •

(٣) انظر : (معجم الادباء ٥٣ / ١٥) وايضا : (المنتظم ١٩٩ / ٨) •

سبب تأليف الكتاب :

قال الحموى : قرأت في مجموع لبعض أهل البصرة : تقدم القادر بالله الى أربعة من أئمة المسلمين في أيامه في المذاهب الأربعة ، أن يصنف له كل واحد منهم مختصرا على مذهبه ، فصنف له الماوردي الاقناع ، وصنف له أبو الحسين القدوري مختصره المعروف على مذهب أبي حنيفة ، وصنف له القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن محمد بن نصر المالكي مختصرا آخره ، ولا أدري من صنف له على مذهب أحمد ، وعرضت عليه .

فخرج الخادم الى أقضى القضاة الماوردي ، وقال له : يقول لك أمير المؤمنين : حفظ الله عليك دينك ، كما حفظت علينا ديننا . (١)
وكتاب الاقناع على الرغم من صغره وخلوه من الأدلة ، فانه كان محل ثقة الفقهاء ، فقد نقل عنه الامام النووي في عدد كبير من المسائل ، كما نقل عنه الشيخ الرملي في فتاواه .
وهذا يدل على ان كتاب (الاقناع) كان موجودا في حياة الرملي المتوفى سنة (١٠٠٤ هـ) .

وعلى الرغم من اهميته ووجوده في ذلك الوقت المتأخر ، فان فهراس المكتبات التي بين أيدينا لم تكشف عن وجود نسخة منه . (٢)

(٤) الكافي في شرح مختصر المزني :

اشار اليه ابن السبكي في (الكبرى) عند ترجمة - شبيب بن عثمان الرحبي - ، حيث قال : . . . ورأيت لشبيب (فوائد) علقها من كلام ابن الصباغ ، غير

(١) انظر (معجم الادباء ١٥ / ٥٤) .

(٢) انظر : (مقدمة قوانين الوزارة ١٢) .

ما في الفتاوى ، مما وقع لابن الصباغ في مناظراته ، و (فوائد) علقها

أيضا من كتاب (الكافي في شرح مختصر المزني) لأبي الحسن

الماوردي صاحب (الحاوي) (١) .

وبعد البحث والتنقيب لم آقف على أي أثر يدل على وجود هذا الكتاب

في مكتبات العالم ، أو أي مرجع يعطى نبذة عن الكتاب .

(٥) كتاب البيوع :

جميع من ترجم للماوردي لم يذكر هذا الكتاب ، بل قد ذكره هو في معرض

كلامه عن نفسه في كتابه أدب الدنيا والدين - حيث قال : ومما

أندرك به من حالي ، أنني صنف في البيوع كتابا ، جمعت فيه ما

استطعت من كتب الناس ، وأجهدت فيه نفسي ، وكددت فيه

خاطري (٢)

وهو من الكتب المفقودة التي لم آقف عليها .

وقال بعض المؤرخين المعاصرين : ويقال ان للماوردي كتابا مستقلا في

(البيوع) ولكن هذا الكتاب جزء من كتابه (الحاوي الكبير) (٣) .

ولا أعلم كيف جزم من قال بهذا ، والكتاب ما زال مفقودا .

(٦) أمثال القرآن :

أشار إليه حاجي خليفة في الكشف (٤) ، والبغدادى في الهدية (٥)

قال طاش كبرى زاده : علم معرفة أمثال القرآن ، صنف فيه الامام أبو

الحسن الماوردي من كبار أصحاب الشافعية .

(١) انظر : (طبقات السبكي الكبرى ٨ / ٥) .

(٢) انظر : (أدب الدنيا والدين ٨) .

(٣) انظر : (الامام أبو الحسن الماوردي ٢٧) .

(٤) انظر : (كشف الظنون ١ / ٦٨) .

(٥) انظر : (هدية المارفين ١ / ٦٨٩) .

قال تعالى : (ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل لعلمهم
يتذكرون) (١)

وقال تعالى : (وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها الا العالمون) (٢)
قال الماوردي : من أعظم علم القرآن ، علم أمثاله ، والناس في غفلة عنه ،
لا شغلهم بالأمثال وغفالتهم المثلات ، والمثل بلام مثل كالفرس

بلا لجام ، والناقاة بلا زمام ٠٠٠ الخ (٣)

وبعد البحث المتواصل والتنقيب الجاد في فهارس مكبات العالم التي بين
يدي لم أقف على أية نسخة — ولعل بعد فهرسة المكبات التي
لم تفهرس ان تظهر لنا الأيام نسخة منه —

(٧) أعلام النبوة :

وهو من الكتب المطبوعة ، ويدور هذا الكتاب حول امارات النبوة ، والمعجزات
القولية والفعلية ، وأمثال ذلك ، وكيفية دلالة هذه على النبوة ،
والفرق بينها وبين السحر ، وتمييز الصادق من الكاذب ٠٠٠٠
قال الماوردي في مقدمته : وقد جعلت كتابي هذا مقصورا على ما أفضى
ودل عليه ، ليكون عن الحق موضحا وللسرائر مصلحا ، وعلى صحة
النبوة دليلا ، ولشبهة المستريب مزيلا ، وجعلت ما تضمنه مشتملا
على أمرين :

أحد هما : ما اختص باثبات النبوة من أعلامها .

والثاني : فيما يختلف من أقسامها وأحكامها ، ليكون الجمع
بينهما أنفي للشبهة وأبلغ في الابانة ، وجعلت ما تضمنه

هذا كتابا مشتملا على أحد وعشرين بابا ٠٠٠ (٤)

(١) سورة الزمر ، الآية ٢٧

(٢) سورة العنكبوت ، الآية ٤٣

(٣) انظر : (مفتاح السعادة ٢ / ٥٣٧ ، ٥٣٨) .

(٤) انظر : (أعلام النبوة ٧) .

قال طاش كبرى زاده : لا أنفع ولا أحسن من كتاب (أعلام النبوة) للشيخ
الامام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (١)

الكتب السياسية والاجتماعية :

(١) الاحكام السلطانية :

يعتبر هذا الكتاب من اهم الكتب في السياسة وأشهرها ، ويقع في عشرين
بابا ، تعرض فيه المؤلف لعقد الخلافة وشروطها ، وتقليد الوزارة والامارة
والامامة وشروط ذلك ، والولاية وانواعها وشروطها ، ووضع الدواوين
وترتيبها ونظمها واختصاصها ، واحكام الحسبة
ونظرا لأهمية هذا الكتاب فقد طبع مرارا ، وعنى بدراسته المستشرقون ، وترجم
الى عدة لغات منها الفرنسية والهولندية والانجليزية (٢)
وقد قدم الباحث محمد بدر الدين الغاليني سنة ١٩٧٤م الى جامعة الازهر
بحثا - لنيل درجة الدكتوراه - تحت عنوان : (الامام الماوردي وأثره
في الفقه الدستوري)

تناول فيه الباحث كتاب (الاحكام السلطانية) دراسة وتحليلا ، وعقد في
الفصل الثالث مقارنة بين كتابي (الاحكام السلطانية) للماوردي و (الاحكام
السلطانية) لابي يعلى الفراء ، وأيهما الأسبق في التأليف . (٣)

(٢) قوانين الوزارة :

قصد الماوردي بتأليف هذا الكتاب تقديم النصح والارشاد لمن يتولى منصب
الوزارة ، حيث رأى الوزير في موضع حرج ، ما بين طاعة الحاكم وبين مصالح

الرعية .

- (١) انظر : (مفتاح السعادة ٣٢١/١)
(٢) انظر : (مقدمة ادب القاضي ٥٢/١) .
(٣) انظر : (الامام الماوردي وأثره في الفقه الدستوري ٢١٥ - ٢٣٥)

وقد تناول فيه تعريف الوزارة وأنواعها وآدابها وأسسها ، ومهمة الوزير نحو

سلطانه وبلاده ونفسه ، وماله وما عليه . . .

والكتاب قد طبع سنة ١٣٩٨ هـ ، وقام بتحقيقه ودراسته د . فؤاد عبد المنعم

احمد ، ود . محمد سليمان داود .

قال المحققان : يكتب الماوردى كتاب قوانين الوزارة ويوجهه الى أحد

الوزراء ، فهو رسالة قبل ان يكون كتابا ، وليس من السهل معرفة اسم هذا

الوزير يقينا ، ولكن يبدو لنا انه ابن مأكولا وزير جلال الدولة الذى ارتبط

بصداقته الماوردى . . .

وتعد هذه الرسالة من الرسائل الهامة فى الفكر السياسى الاسلامى ، فقد

وضعت خصيصا لقوانين الوزارة . (١) .

(٣) تسهيل النظر وتعجيل الظفر :

يتعلق هذا الكتاب بسياسة الملك وقواعده وأنواع الحكومات ، وما يزال الكتاب

مخطوطا لم يطبع حتى الان ، وتوجد منه نسختان :

أحدهما : فى مكتبة (غوتا) فى المانيا الشرقية ، تحت رقم (١٨٧٢ غوتا)

وهى نسخة كاملة ، وتقع فى ٦٥ ورقة .

والثانية : فى مكتبة كلية الآداب فى طهران ، وتحمل الرقم (٩٠ - د)

وهذه النسخة مختصرة من الكتاب اختصارا شديدا ، إلا أنها

شملت أغلب موضوعاته ، ووقعت فى ١٢ صفحة . (٢) .

ويقوم الان الاستاذ محى هلال السرحان بتحقيق الكتاب ونشره .

قال المحقق : ولما قرأت الكتاب وجدته ان لم يزد اهمية على الاحكام السلطانية

فلا يقل عنه ذلك ، لان الماوردى فى كتابه هذا يعالج موضوعين مهمين لهما

خطرها .

(١) انظر : (قوانين الوزارة ٢٤) .

(٢) انظر : (مجلة المجمع العلمى العراقى ج ٢٨ / ٢٢٩) .

أولهما : الكلام فى اصول الاخلاق من الناحية النظرية ، وهذا يبدو لنا
جانب غامض من جوانب شخصيته فى كونه فيلسوفا يحتل مكانه بين فلاسفة

عصره كابن سينا وابن مسكويه وغيرهما •

والثانى : فى سياسة الملك وقواعده • (١)

(٤) نصيحة الملوك :

من الكتب المخطوطة ، ولم يطبع حتى الان ، توجد منه نسخة مخطوطة
بالمكتبة الوطنية بباريس فى مجموع تحت رقم (٢٤٤٧) ، ويقع فى (٦٣ ورقة)

ومؤرخ بتاريخ ١٠٠٧هـ (٢) •

وقد بدأ الماوردى كتابه هذا بآيات من القرآن الكريم ، وأحاديث عن
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تبين أن النصيحة واجبة على العلماء
للحكام ، فصالح الحكام صالح للبيعة ، وأن نصيحة الحكام نصيحة للكافة ،
ونصيحة الكافة هداية الى مصلحة العالم بأسره

وقد قسم الكتاب الى عشرة أبواب على النحو التالى :

الباب الاول : الحث على قبول النصائح •

الباب الثانى : الابانة عن جلال شأن الملك والملوك وما يجب عليهم أن

يأخذوا به أنفسهم من خلال التى تشاكل منازلهم •

الباب الثالث : الخلال التى من جهتها يعرض الفساد فى الممالك والملك •

الباب الرابع : فصول من المواعظ ينتفع بها ، ويحالج بها قسوة القلوب ،

ويتداوا بها من أمراض الاهواء وانتقام الشهوات •

الباب الخامس : سياسة النفس ورياضتها •

الباب السادس : سياسة الخاصة من الأهل والولد والقراة والخدم والجند •

(١) انظر : (مقدمة أدب القاضى ٥٤/١) •

(٢) انظر : (الامام ابو الحسن الماوردى ٢٩) •

- الباب السابع : سياسة العامة وتدبير أهل الملكة .
- الباب الثامن : تدبير الأموال جمعها وتفريقها .
- الباب التاسع : تدبير الأعداء .
- الباب العاشر : تقديم الفتاوى ، وطلب التأويلات لكثير مما يجرى بيانه على أيدي الملوك ، ويكرهه كثير من العلماء والعقلاء . (١)

الكتب اللغوية والأدبية :

(١) كتاب في النحو :

- وهو من الكتب المفقودة ، ولا نعلم عنه شيئاً .
- قال ياقوت الحموي : وله كتاب في النحو رأيت في حجم الايضاح أو أكبر . (٢)
- قال حاجي خليفة : الايضاح في النحو للشيخ ابي علي حسن بن احمد الفارسي النحوي المتوفى سنة سبع وسبعين وثلاثمائة ، وهو كتاب متوسط . (٣)

(٢) الأمثال والحكم :

- من كتب الأدب المخطوطة ، توجد منه نسخة في مكتبة (ليدن) تحت رقم (٣٨٢ وارنر) في المجموع رقم (٦٥٥ - القسم الثاني) وعدد أوراقه (٦٨ ورقة) .
- قال الماوردي في مقدمة الكتاب : (وجعلت ما تضمنه من السنة ثلاثمائة حديث ومن الحكمة ثلاثمائة فصل ، ومن الشعر ثلاثمائة بيت ، وقسمت ذلك عشرة فصول ، أو دعت كل فصل منها ثلاثين حديثاً وثلاثين فصلاً وثلاثين بيتاً ، فيكون ما يتخلل الفصول من اختلاف اجناسها أبعث على درسها واقتباسها .
- وختم الكتاب بفصل يشتمل على ادعية بليغة ومعان بديعة . (٤) .

- (١) انظر : (قوانين الوزارة ١٤) .
- (٢) انظر : (معجم الادباء ٥٤ / ١٥) .
- (٣) انظر : (كشف الظنون ٢١١ / ١) .
- (٤) انظر : (قوانين الوزارة ١٣) .

(٣) البهية العليا في أدب الدين والدنيا :

كتاب جليل يتجه الماوردى فيه الى الكشف عن المبادئ الاخلاقية للفرد والجماعة ، ويستند فيه الى نصوص من الكتاب والسنة والامثال والحكم وأقوال الشعراء والادباء .

وقد طبع الكتاب بمصر عدة طبعات ، ونظرا لقيمه العلمية فقد قامت وزارة المعارف المصرية بتقريره على طلاب المدارس الثانوية .

وقد قام الاستاذ مصطفى السقا بتحقيقه والتعليق عليه .

قال المحقق في مقدمته : وموضوع هذا الكتاب الأخلاق ، والفضائل الدينية من الناحية العلمية الخالصة ، وبعضه في الآداب الاجتماعية ، وهي التي سماها المؤلف (آداب المواضع) وهو لا يتعرض لأصول الأخلاق من الوجهة النظرية العلمية ، كالوراثه والبيئه والفرائض والأمزجة والمعاداة وما اليها وإنما يعول على ما في القرآن والسنة النبوية المحمدية ، من آيات وأحاديث تحت على الفضائل ، وتنهى عن الرذائل ، ثم يعـول بعد ذلك على التراث الأدبي العربي والتراث الاجنبى القديم الذى امتزج بآداب العرب والاسلام بعد الفتح العربى ، فيتخذ من هذا وذاك حكما وعظات ، وأمثالا وأشعارا (١)

مؤلفات نسبة له :

حملت بعض فهرس المكتبات الخاصة بالمخطوطات العربية ، اسماء كتب منسوبة

للماوردى وهى على النحو التالى :

أولا : فى فهرس المكتبة السليمانية فى استانبول ، اشار الى أن للماوردى كتابا باسم (أدب القاضى) .

(١) انظر : (ادب الدنيا والدين ١٢) .

ثانيا : في فهرس مكتبة جامعة ليدن في هولندا ، اشار الى أن للماوردى كتابا
باسم (أدب التكلم) .

ثالثا : في فهرس مكتبة الاسكوريال بمدريد في اسبانيا ، اشار الى أن للماوردى
كتابا باسم (معرفة الفضائل) .

رابعا : في فهرس مكتبة مسجد فاتح باستانبول ، اشار الى أن للماوردى كتابا
باسم (الرتبة في طلب الحسبة) وقد قام الاستاذ محي السرحان بالقاء
النور على هذه المخطوطات ومطابقتها وصحة نسبتها للماوردى . (١)

ثناء العلماء عليه :

أجمع الذين ترجموا للماوردى على أنه كان أحد العلماء الاجلاء ، والحفاظا لاذكياه ،
وعلى انه كان رأسا في التفسير والفقه والاصول واللغة ، وعلى ان مصنفاته
كلها مفيدة ، وأنها عظيمة القدر جلييلة النفع .

يقول فيه ابن خلكان : كان من وجوه الفقهاء الشافعية ومن كبارهم . . . وكان
حافظا للمذهب . (٢)

ويقول السيوطي : كان حافظا للمذهب ، عظيم القدر ، مقدما عند السلطان ، له
المصنفات الكثيرة في كل فن : الفقه ، والتفسير ، والأصول ، والأدب . (٣)
ويقول ابن السبكي : كان اماما جليلا عظيم القدر رفيع الشأن كبير المحل ، له اليد
الباسطة في المذهب والتفنن التام في سائر العلوم . (٤)

ويقول الذهبي : الامام العلامة اقضى القضاة أبو الحسن الماوردى صاحب التصانيف (٥)

(١) انظر : (مقدمة أدب القاضي ٥٨ / ١ - ٦٤) .

(٢) انظر : (وفيات الأعيان ٢٨٢ / ٣) .

(٣) انظر : (طبقات المفسرين ٨٣) .

(٤) انظر : (طبقات السبكي الوسطى ل ٢١٣) .

(٥) انظر : (سير أعلام النبلاء ١١ / ١ ل ٣٢١) .

ويقول أبو اسحاق الشيرازي - وهو من عصر الماوردي - : درس بالبصرة وبغداد
سنتين كثيره وله مصنفات كثيرة في الفقه ، والتفسير ، واصول الفقه ، والأدب ،
وكان حافظا للمذهب . (١)

ويقول ابن كثير : أبو الحسن الماوردي اقضى القضاة احد اصحاب الوجوه في المذهب ،
مؤلف الحاوي الكبير الذي هو في المصنفات عديم النظير في باب . (٢)
ويقول ابن الجوزي : كان من وجوه فقهاء الشافعية ، وله تصانيف كثيرة في اصول
الفقه وفروعه

.. وكان ثقة صالحا . (٣)

ويقول اليافعي : الامام النحرير الكبير اقضى القضاة أبو الحسن الماوردي مصنف
(الحاوي الكبير) النفيس الشهير . . . كان اماما في الفقه والاصول والتفسير
بصيرا بالعربية

وكان حافظا للمذهب درس العلوم . . . (٤)

وفاته :

اجمع المؤرخون على ان الامام أبا الحسن الماوردي كانت وفاته ببغداد ، يوم الثلاثاء
ثلاثين من شهر ربيع الاول سنة (٤٥٠ هـ) خمسين واربعمائة ، الموافق
لسنة (١٠٥٨ م) ثمان وخمسين وألف ميلادية .

ودفن من الغد يوم الاربعاء مستهل شهر ربيع الآخر في مقبرة باب حرب ، وقد صلى
عليه تلميذه الخطيب البغدادي في جامع المدينة . (٥)

(١) انظر : (طبقات الفقهاء - للشيرازي) . (١١٠)

(٢) انظر : (طبقات ابن كثير) . (١١١)

(٣) انظر : (المنتظم ١٩٩ / ٨)

(٤) انظر : (مرآة الجنان ٧٢ / ٣)

(٥) انظر : (تاريخ بغداد ١٠٢ / ١٢)

وحضر جنازته جمع غفير من العلماء والرؤساء الذين حضروا جنازة القاضي أبسى

الطيب الطبرى المتوفى قبل الماوردى بأحد عشر يوماً (١) •

وقد ذكر ابن حجر فى (اللسان) أن وفاته كانت سنة (٤٥٥هـ) خمس وخمسين

واربعمائه ، نقلا عن الخطيب البغدادى • (٢)

وهذا خطأ ، لأمرين :

أحدهما : أن الخطيب البغدادى قد صرح فى تاريخه أن وفاته كانت سنة

(٤٥٠هـ) • (٣)

والثانى : أن ابن حجر نفسه قد ذكر أن الماوردى قد توفى هو والقاضى أبو الطيب

الطبرى فى شهر واحد ، والمؤرخون قد اجمعوا على أن وفاة القاضى

أبو الطيب الطبرى كانت سنة (٤٥٠هـ) • (٤)

وما ذكره ابن القنفذ المتوفى سنة (٨٠٩هـ) فى كتابه (شرف الطالب) : أن

الماوردى كانت وفاته سنة (٤٥٦هـ) • (٥)

فهو خطأ فى النقل أو الطبع ، لأن المتقدمين والمعاصرين للمـاوردى

أوثق وأدق فى النقل من المتأخرين عنه • — والله اعلم — •

(١) انظر: (طبقات الاسنوى ٣٨٨/٢) •

(٢) انظر: (لسان الميزان ٢٦٠/٤) •

(٣) انظر: (تاريخ بغداد ١٠٢/١٢) •

(٤) انظر ترجمته فى : (طبقات ابن كثير ل ١٠٩) (طبقات النووى ل ٢٣٦) •

(٥) انظر: (شرف الطالب فى أسنى المطالب ٥٦) •

كتاب مختصر المزنى :

للإمام الجليل ، أبي إبراهيم اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل المزنى .
 المولود سنة (١٧٥ هـ) خمس وسبعين ومائة ٠٠٠ والمتوفى سنة (٢٦٤ هـ)
 أربع وستين ومائتين ٠ (١)
 اختصره من كلام الإمام الشافعي في سائر كتبه المختلفة ٠٠٠ وبعد كتابه هذا أحد
 الكتب الخمس المشهورة بين الشافعية وهي : (مختصر المزنى ،
 والمهذب ، والتبيه ، والوسيط ، والوجيز) .
 قال الإمام النووي : وهذه الكتب الخمسة مشهورة بين أصحابنا يتداولونها أكثر
 تداول ، وهي سائرة في كل الأمصار ، مشهورة للخواص والمبتدئين
 في كل الأقطار ٠٠٠ (٢)
 قال ابن سريج : تخرج مختصر المزنى من الدنيا عذراء ، وعلى منواله رتبوا
 ولكلامه فسروا وشرحوا . والشافعية عاكفون عليه ودارسون له ،
 ومطالعون به دهرًا ٠٠٠ ثم كانوا بين شارح مطول ومختصر محلل ،
 والجمع منهم معترف أنه لم يدرك من حقائقه غير اليسير ٠٠٠ (٣)
 وللكتاب شرح وتعليقات كثيرة ، نذكر بعضها على سبيل الذكر لا الحصر :
 ١ - شرحه الإمام الفاضل أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المروزي
 المتوفى سنة (٣٤٠ هـ) . في نحو ثمانية أجزاء .
 قال أبو بكر بن هداية الله : وقد شح المختصر شرحا مبسوطا ، وهو
 أحسن ما وقعت عليه من شروحه ٠٠٠ (٤)

-
- (١) سوف تأتي ترجمة الإمام المزنى صفحة (٢٣٦)
 (٢) انظر : (تهذيب الاسماء واللفات - القسم الاول - ٣ / ١)
 (٣) انظر : (كشف الظنون ١٦٣٥ / ٢) .
 (٤) انظر : (طبقات ابن هداية الله ٦٧) وايضا : (طبقات الشافعية -
 لابن كثير - ل ٧١) (وفيات الاعيان ٢٧ / ١) .

- ٢ - وشرحه القاضي أبو علي بن أبي هريرة الحسن بن الحسين المتوفى سنة (٣٤٥ هـ) ٠٠٠٠ وعلق على شرحه الامام أبي علي الطبري المتوفى سنة (٣٥٠ هـ) ٠٠٠ (١)
 - ٣ - وشرحه أبو علي الحسن بن قاسم الطبري المتوفى سنة (٣٥٠ هـ) ٠
في كتاب أسماء : (الأفضاح شرح مختصر المزني) (٢)
 - ٤ - وشرحه القاضي أبو حامد أحمد بن بشر بن عامر المروزي المتوفى سنة (٣٦٢ هـ) ٠٠٠ (٣)
 - ٥ - وشرحه الامام أبو الحسن محمد بن يحيى بن سراقه الشافعي المتوفى سنة (٤١٠ هـ) ٠٠٠ (٤)
 - ٦ - وشرحه الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مسعود المسمودي المتوفى سنة (٤٢٠ هـ) ٠٠ (٥)
 - ٧ - وشرحه الامام الفاضل أبو علي الحسين بن شعيب بن محمد السنجي المتوفى سنة (٤٣٠ هـ) ٠
قال السبكي : ويسميه امام الحرمين ب (المذهب الكبير) (٦)
وقال ابن هداية الله : جمع فيه بين طريقي الخراسانيين والعراقيين (٧)
-
- (١) انظر : (طبقات الشافعية - لابن كثير - ل ٧٣ ، ٧٤) (طبقات السبكي الكبرى ٢٥٦/٣) (وفيات الاعيان ٧٥/٢) ٠
 - (٢) انظر : (هدية العارفين ٢٧٠/١) (كشف الظنون ١٦٣٥/٢) ٠
 - (٣) انظر : (طبقات السبكي الكبرى ١٣/٣) (البداية والنهاية ٢٠٩/١١) (وفيات الاعيان ٦٩/١) ٠
 - (٤) انظر : (معجم المؤلفين ١٠٢/١٢) (هدية العارفين ٦٠/٢) ٠
 - (٥) انظر : (الوافي بالوفيات ٣٢١/٣) (طبقات السبكي الكبرى ١٧١/٤) (طبقات ابن هداية الله ١٣٧) ٠
 - (٦) انظر : (طبقات السبكي الكبرى ٣٤٤/٤) (طبقات السبكي الوسطى ل ١١١) ٠
 - (٧) انظر : (طبقات ابن هداية الله ١٤٢) ٠

٨ - وشرحه القاضي ابو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري المتوفى

سنة (٤٤٥هـ) .

والكتاب ما زال مخطوطا . . . وتوجد منه عدة نسخ في دار الكتب بالقاهرة ،

ومكتبة احمد الثالث في تركيا . . . (١)

٩ - وشرحه الامام ابو بكر محمد بن احمد بن الحسين الشافعي المتوفى سنة

(٥٠٧هـ) . وسماه (الشافعي شج) مختصر المزي .

قال الصفدي : استوفى فيه اقوال الشافعي ووجوه أصحابه ، وأقاربه

الفقهاء ، وذكر لكل مقالة حجة . . . (٢)

١٠ - وشرحه أبو الفضل عبد الجبار بن عبد الغني بن علي الانصاري

الحرستاني المتوفى سنة (٦٢٤هـ) . . . (٣)

١١ - وشرحه الشيخ ابو عبد الله محمد بن احمد بن عثمان بن عدلان المتوفى

سنة (٧٤٩هـ) . شرحا مطولا ولم يكمله . .

والكتاب ما زال مخطوطا ، وتوجد منه اجزاء في دار الكتب بالقاهرة . (٤)

١٢ - وشرحه أبو زكريا يحيى بن محمد بن محمد الحدادي ، المناوي المتوفى

سنة (٨٧١هـ) . . . (٥)

(١) انظر : (تهذيب الاسماء واللفات - القسم الاول - ٢٤٧/٢) وفيات

الاعيان (٥١٤/٢) (طبقات السبكي الكبرى ١٤/٥) (البدايعة

والنهاية ٧٩/١٢) (تاريخ التراث العربي ١٨٠/٢) .

(٢) انظر : (طبقات الشافعية - لابن كثير - ل ١٣٨) (الوافي بالوفيات

٧٣/٢) .

(طبقات السبكي الكبرى ٧٢/٦) .

(٣) انظر : (هدية العارفين ٤٩٩/١) (معجم المؤلفين ٨٠/٥) .

(٤) انظر : (الوافي بالوفيات ١٦٩/٢) (الدرر الكامنه ٤٢٤/٣)

(شذرات الذهب ١٦٤/٦) (تاريخ التراث العربي ١٨٠/٢) .

(٥) انظر : (معجم المؤلفين ٢٢٧/١٣) (الاعلام ٢١٢/٩) (شذرات الذهب

٣١٢/٧) .

- ١٣ - وشرحه ابو يحيى زكريا بن محمد بن احمد الانصارى المتوفى سنة (٩٢٦ هـ) (١)٠٠٠
- ١٤ - وشرحه القاضى أبو الحسن علي بن الحسين الجورى ، فى كتاب
أسماء : (المرشد فى شرح مختصر المزنى) يقع فى عشر مجلدات (٢)٠٠
- ١٥ - وألف الحافظ الكبير ابو احمد عبد الله بن عدى بن عبد الله
الجرجانى المتوفى سنة (٣٦٥ هـ) ٠٠٠ كتابا علي (مختصر
المزنى) سماه (الانتصار) (٣)٠٠٠
- ١٦ - وفسر ألفاظه امام اللغة أبو منصور محمد بن احمد بن الأزهر الأزهري
الهروى المتوفى سنة (٣٧٠ هـ) (٤)٠٠٠
- ١٧ - وقام الشيخ أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابورى المتوفى
سنة (٣٢٤ هـ) بكتابة زيادات علي (مختصر المزنى) (٥)٠٠٠
- ١٨ - وعلق عليه الشيخ أبو بكر محمد بن داود بن محمد الداودى الصيدلانى
المتوفى سنة (٤٢٧ هـ) .
- قال السبكي : وهو الذى علق علي المزنى شرحا مسمى عند
الخراسانيين بـ (طريقة الصيدلانى) لانه علقه على طريقة
شيخه القفال (٦)٠٠
-
- (١) انظر : (هدية المارفين (٣٧٤/١) (معجم المؤلفين ١٨٢/٤) .
- (٢) انظر : (طبقات السبكي الوسطى ل ٢٠٧) (كشف الظنون ١٦٥٤/٢)
(طبقات السبكي الكبرى ٤٥٧/٣) .
- (٣) انظر : (طبقات الشافعية - لابن كثير - ل ٨١) (طبقات السبكي الكبرى
٣١٦/٣) (تذكرة الحفاظ ٩٤١/٣) (هدية المارفين ٤٤٧/١)
(شذرات الذهب ٥١/٣) .
- (٤) انظر : (طبقات الشافعية - لابن كثير - ل ٨٢) (بغية الوعاة ٢٠/١)
(طبقات السبكي الكبرى ٦٤/٣) .
- (٥) انظر : (طبقات السبكي الوسطى ل ١٣٨) (طبقات الشافعية - لابن
كثير - ل ٦٢) (طبقات الأسنوى ٤٨١/٢) .
- (٦) انظر : (طبقات السبكي الكبرى ١٤٨/٣ ، ١٤٩) (طبقات ابن هداية الله
١٥٢) (كشف الظنون ١٦٣٦/٢) .

- ١٩ - وقام بنظمه الشيخ أبو رجاء محمد بن أحمد بن الربيع الأسواني المتوفى سنة (٣٣٥هـ) ٠٠٠ (١)
- ٢٠ - واختصره الشيخ أبو محمد عبد الله بن يوسف بن حيويه الجويني المتوفى سنة (٤٣٨هـ) واسماه: (المختصر في مختصر المختصر) ٠ (٢)
- ٢١ - وقام الامام أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الفزالي المتوفى سنة (٥٠٥هـ) ولخص مختصر الجويني في كتاب بعنوان: (خلاصة المختصر ونقاوة الممتصر) ٠ وتوجد منه نسخة في المكتبة السلیمانیة بتركيا (٣)
- وجاء اسمه في (الكشف): (عنفود المختصر ونقاوة الممتصر) ٠ (٤)
- وكان صاحبنا ضمن الكوكبة الاولى من العلماء الذين ساهموا مساهمة جادة في شرح هذا الكتاب، والاجتهاد في المسائل التي لا نص فيها، فكان دوره كبيرا في ذلك ٠٠٠ وقد نبه كثير من علماء الشافعية على كثير من المسائل التي استفيدت منه ٠٠٠٠

-
- (١) انظر: (طبقات الشافعية - لابن كثير - ل ٧٥) (طبقات السبكي الكبرى ٣/ ٧٠)
- (٢) انظر: (شذرات الذهب ٣/ ٢٦٢) (كشف الظنون ٢/ ١٧٣١) (هدية العارفين ١/ ٤٥١) ٠
- (٣) انظر: (تاريخ التراث العربي ٢/ ١٨٠، ١٨١) ٠
- (٤) انظر: (كشف الظنون ٢/ ١١٧٤، ١٦٣٦) ٠

مسلك الماوردي في كتابه :

- ١ - ينقل نص قول الامام الشافعي من عبارة مختصر المزني ، ويجعله عنواناً لمسألة ... ثم يقوم بشرح ذاك النص مستوعباً للمذهب .
- ٢ - اذا كان هناك مذهب مخالف للشافعي في المسألة أورد ، المؤلف ، وفي الغالب يكون ذاك المذهب للأحناف ، فقد ناقش معهم ما يزيد على (١٢٠) مسألة ... أما بقية المذاهب الاخرى فنادر ما يذكر قولهم وناقشهم ، فقد ناقش مع مالك (٤٩) مسألة ، ومع أحمد (١١) مسألة تقريباً ...
- ٣ - لا يكتفى بذكر رأي المذهب المخالف ، بل يستعرض أدلته من الكتاب والسنة والقياس ، مع ذكر وجه الاستدلال ... ثم يورد أدلة الشافعي ووجه الاستدلال بها ... وأخيراً يناقش أدلة الخصم وما يثيره من اعتراضات ملتزماً في ذلك بطرق المناظرة والالزام بالحجة .
- ٤ - في أحيان قليلة قد يتعرض الشارح لذكر المصدر الذي نقل منه رأي المذهب المخالف (١) .
- ٥ - عند بداية كل باب في الحدود يذكر الماوردي جميع الآيات التي تتعلق بذلك الباب ، ثم يقوم بتفسيرها وشرحها وذكر الواجه والقراءات ، وسبب النزول ان وجد . (٢) .
- ٦ - يستوعب أغلب المسائل الفقهية التي تخص المذهب في فصول مفرعة من أصل المسألة في الغالب .

(١) انظر : صفحة (٢٧٢) .

(٢) انظر : صفحة (٩٥ - ١١١) (٩٢٣ - ١٠٠٢) .

٧ - اذا كان للشافعى قولان - قديم وجديد - فى المسألة ذكرهما ،
وقد يذكر من روى ذلك عنه ، أو من قال به من الأصحاب أو المذاهب
الآخرى . (١)

٨ - اذا كان فى المسألة الفقهية وجهان أو أوجه للأصحاب ذكرها ، وفى
الغالب يذكر من قال بالوجه أو صححه . (٢) . . . وقد ذكر فى
كتاب الحدود ما يزيد على (٤٢٥) وجهها . . .
٩ - لم يفت الشارح أن يضبط أسماء بعض أسماء الرجال الذين تطرق اليهم
الالتباس . (٣)

١٠ - يلجأ الماوردى أحيانا لتسجيل أوائل الاشخاص فى الحادثة . (٤)

١١ - دون آراء كثير من الصحابة والتابعين وتابعيهم ، كعمر وعلى وابن
عباس ، والاوزاعى ، والحسن البصرى ، والليث بن سعد ، وابن راهويه ،
وابن أبى ليلى ، وغيرهم الكثير . (٥)

١٢ - دون كثيرا من أقوال فقهاء الشافعية ، الذين سبقوه وفقدت مؤلفاتهم ،

كأبى محمد ابراهيم بن محمد البلدى (٦) وأبى عبد الرحمن احمد بن
محمد بن عبد الله الشافعى (٧) وأبى الطيب محمد بن المفضل الضبى
المتوفى سنة (٣٠٨هـ) (٨) وأبى حفص عمر بن عبد الله بن موسى ابن
الوكيل المتوفى سنة (٣١٠هـ) (٩) وغيرهم الكثير . . .

(١) انظر صفحة : (٢٩٢) (٣٠٨) (٣٤٣ - ٣٤٦) .

(٢) انظر صفحة : (٣٨٠) (٤٧٤) (٦٣٩) .

(٣) انظر صفحة : (٤٦٨) .

(٤) انظر صفحة : (٤٣٦) (٨٧٣) (١١٢٨) .

(٥) انظر صفحة : (٤٥٥ - ٤٦١) (٦٦٥ - ٦٦٧) .

(٦) انظر صفحة : (٥٩٥) .

(٧) انظر صفحة : (٤٥٥) .

(٨) انظر صفحة : (١١٠) .

(٩) انظر صفحة : (٧٧٨) .

كما دون أقوال بعض شيوخه كابى القاسم عبد الواحد الصيمرى المتوفى سنة (٣٨٦هـ) (١) وأبى حامد احمد الاسفراينى المتوفى سنة (٤٠٦هـ) (٢) .
ومذلك حفظ لنا هذا التراث ونقله للأجيال اللاحقه . . .

١٣- دأب الماوردى على شرح كثير من الكلمات اللغوية ، وايضاح ما فيه غموض وليس (٣)

١٤- عند تفسيره لبعض الكلمات ، قد يستشهد ببعض الآيات الشعرية ،
أوبأقوال أهل اللغة (٤)

١٥- فى أماكن متفرقة من الكتاب نجد الشارح يدلى بدلوه فى المسألة . . .
فتارة : يرجح بين الاقوال والأوجه ، فيقول : (وهو أشبه) (٥) ،
(وهو الاظهر) (٦) ، (وهو أقيس) (٧) ، (ولهذا الوجه
وجه) (٨)

وتارة : يعترض على بعض الأوجه والاقوال ، فيقول : (وهو الاضعف) (٩) ،
(وهذا الفرق لا وجه له) (١٠) ، (وهذا تناقض) (١١) .

وتارة : يقوم بتخريج حكم المسألة ، وفق ما يقتضيه ظاهر المذهب ،
فيقول : (وهذان الوجهان مخرجان من اختلاف قوله) (١٢) =

(١) انظر صفحة : (١٢٥٠) .

(٢) انظر صفحة : (٣٠٢) .

(٣) انظر صفحة : (١٤٧) (١٠٥١) (١٠٨٨) (١١٨٥) .

(٤) انظر صفحة : (٦٧٢) (١٠٤٥ - ١٠٤٦) (١٠٣٧) .

(٥) انظر صفحة : (١٧٧) .

(٦) انظر صفحة : (٢٤٤) .

(٧) انظر صفحة : (٣١٢) .

(٨) انظر صفحة : (٥٧٢) .

(٩) انظر صفحة : (٥٥٨) .

(١٠) انظر صفحة : (١٨٦) .

(١١) انظر صفحة : (٤٨٢) .

(١٢) انظر صفحة : (١٣٣٧) .

وتارة : يفرع على المسألة فروع جديدة ، فيقول : (ويتفرع على هذا) • (١)

وتارة : يخرج قول جديد للشافعي من كلام علقه في بعض كتبه • (٢)

وتارة : يقيد اطلاق بعض الأوجه للأصحاب ، فيقول : (والاصح من

اطلاق هذين الوجهين عندى) • (٣)

(١) انظر صفحة : (١٦١) (٣٠٣) (٥٦٨) •

(٢) انظر صفحة : (٢٩٣) •

(٣) انظر صفحة : (٢١٠) •

مسائل فقهية ظهر فيها طابع الماوردي كمجتهد :

دون الفقهاء في كتبهم كثيرا من المسائل والآراء التي قال بها الامام الماوردي في الحدود ، وكانت موضع تقدير واستحسان ، نختار منها :

١ - الحجر الذي يرم به الزاني يكون ملء الكف ، ولا يكون اكبر منه كالصخرة فيقتله ، ولا اصغر منه كالحصاة فيطول عليه . . . (١)

٢ - تعرض التوبة على الزاني قبل رجعه لتكون خاتمة امره ، فان حضر وقت صلاة امر بها ، وان تطوع مكن من ركعتين ، وان استسقى ماء سقى ، وان استطعم طعاما لم يطعم . . . والفرق بينهما : ان الماء لعطش متقدم والاكل لشبع مستقبل . . . (٢)

٣ - لا يجوز ان يحبس الزاني في تغريبه الا ان يتعرض للزنا او افساد النساء ، فيحبس كفا عن الفساد تمزييرا مستجدا . . . (٣)

٤ - مؤنة تغريب الزاني في بيت المال من خمس الخس كأجرة الجلاذ ، فان أعوز بيت المال كانت المؤنة في ماله . . . كما تكون فيه اجرة مستوفي الحد منه عند الاعواز . . . (٤)

٥ - لا يمنع الزاني في التغريب من أن يأخذ معه مالا ليتجرب به . . . (٥)

(١) انظر : (مغنى المحتاج ١٥٣ / ٤) (فتح الجواد ٢٤٢ / ٢) (فيض الاله المالک ٣١٣ / ٢) (تحفة المحتاج ١١٢ / ٩) .

(٢) انظر : (بحر المذهب ١٢ / ١٠) (كفاية النبية ٨٣ / ١٣) (اسنى المطالب ١٣٣ / ٤) .

(٣) انظر : (حاشية الشرواني ١١٠ / ٩) (مغنى المحتاج ١٤٨ / ٤) (بحر المذهب ١٠ / ٦) (نهاية المحتاج ٤٠٨ / ٧) (تحفة المحتاج ١١٠ / ٩) .

(٤) انظر : (كفاية النبية ٦٦ / ١٣) (بحر المذهب ١٠ / ٦) .

(٥) انظر : (بحر المذهب ١٠ / ٦) (تحفة المحتاج ١١٠ / ٩) (الفرر البهية ٨٧ / ٥) (مغنى المحتاج ١٤٨ / ٤) .

٦ - إذا انقضت مدة التفريب ، وكان البلد الذي غرب اليه معيناً : لم يصح
الا بإذن الامام ، فان عاد بغير اذنه عزز كما يعزر اذا خرج من الحبس

بغير اذن ٠٠٠ (١)

٧ - ينبغى للامام أن يثبت في ديوانه أول زمان تفريبه ، ليعلم باثباته استيفاء
حده ، فان لم يثبت وادعا المحدث انقضاء السنة ، وعدمت البينة
فالقول فيه قول المحدث ، لأنه من حقوق الله تعالى المسترعاة ،
ويحلف استظهاراً ٠٠٠٠ (٢)

٨ - إذا اجتمع في حدود الله تعالى اقرار وشهادة ، ينظر في اجتماعهما :
فان تقدم الاقرار على الشهادة : كان وجوب الحد بالاقرار ، وسقط
بالرجوع .

وان تقدمت الشهادة على الاقرار : كان وجوب الحد بالشهادة ، ولم
يسقط بالرجوع . لان وجوبه بالسابق منهما ، فلم يؤثر فيه ما تعقبه . (٣)
٩ - اذا كان المحدث في بلاد الحر التي لا يسكن حرها ، أو في بلاد البرد
التي لا يقل بردها لم يؤثر حده ، ولم ينقل الى البلاد المعتدلة ، لما
فيه من تأخير الحد ولحوق المشقة . وقبول افراط الحر وافراط البرد
بتخفيف الضرب حتى يسلم فيه من القتل ٠٠٠٠ (٤)

١٠ - القاذف اذا لم يتب لم تقبل أخباره عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - ،
لان ما جرح في تعديل الشهادة المتعلقة بالحقوق كان أولى ان يجرح
في تعديل الرواية المتعلقة بالدين ٠٠٠ (٥)

-
- (١) انظر : (بحر المذهب ١٠/٥) (كفاية النبية ١٣/٦٦) (اسنى المطالب ٤/١٣٠) .
(٢) انظر : (كفاية النبية ١٣/٦٦) (بحر المذهب ١٠/٦) (مفنى المحتاج ٤/١٤٨) .
(نهاية المحتاج ٧/٤٠٧) .
(٣) انظر : (بحر المذهب ١٠/١٧) (مفنى المحتاج ٤/١٥٠) (نهاية المحتاج ٧/٤١٠) .
(٤) انظر : (بحر المذهب ١٠/١٨) (حاشية الجمل ٥/١٣٢) (اسنى المطالب ٤/١٣٣) .
(نهاية المحتاج ٧/٤١٤) (مفنى المحتاج ٤/١٥٥) .
(٥) انظر : (بحر المذهب ١٠/٢٦) .

١١- لو كان للبلد ديناران أعلى وأدنى ، وكلاهما خالص ففما تقوم به السرقة

منها ؟ وجهان :

أحدهما : بالأدنى ، اعتبارا بعموم الظاهر .

والثاني : بالأعلى ، ادراء للقطع بالشبهة . . . (١)

١٢- الاحراز تختلف من خمسة أوجه : باختلاف نفاة المال وخسته ، وباختلاف سعة البلد وكثرة دعاره وعكسه ، وباختلاف الوقت أمنا وعكسه ، وباختلاف السلطان عدلا وفلظة على المفسدین وعكسه ، وباختلاف الليل والنهار واحراز الليل أغلظ . . . (٢)

١٣- عدد قطار الابل التي تكون محرزة ثلاثة أو أربعة ، وغايته خمسة ان كان في الجمال فضل جلد وشهامة . . . (٣)

١٤- المراح في الصحراء يكون حرزا بشرطين : اجتماعها فيه بحيث يحس بعضها بحركة بعض . وان يكون معها حافظ مستيقظ . . . فان نام احتاج الى شرط ثالث : وهو ما يوقظه ان ارید سرقته كلاب تنبح أو أجراس تتحرك فان أُخِلَّ بهذا عند نومه لم تكن محرزة . . . (٤)

١٥- اذا توسد هميان فيه دنانير أو دراهم ، لم يكن وضعه تحت رأسه اذا كان نائما حرزا حتى يشده في وسطه ، لان الاحراز تختلف باختلاف

المحرزات . . . (٥)

-
- (١) انظر: (بحر المذهب ١٠/٤٩) (كفاية النبيه ١٣/١٠٢) (حاشية الرملی ١٣٧/٤) (مغنی المحتاج ١٥٩/٤) .
- (٢) انظر: (بحر المذهب ١٠/٥٢) (كفاية النبيه ١٣/١٠٤) (مغنی المحتاج ١٦٤/٤) (حاشية الرملی ١٤١/٤) .
- (٣) انظر: (كفاية النبيه ١٣/١٠٧) (بحر المذهب ١٠/٥٤) .
- (٤) انظر: (مغنی المحتاج ١٦٨/٤) .
- (٥) انظر: (اسنى المطالب ١٤٢/٤) (تحفة المحتاج ١٣٦/٩) (مغنی المحتاج ١٦٥/٤) (بحر المذهب ١٠/٥٦) .

١٦- اذا سرق الاشجار وكانت مما يقطع سارق ثمارها : قطع سارق أشجارها ،

وان كانت مما لا يقطع سارق ثمارها : لم يقطع في أشجارها (١) .

١٧- اذا سرق بيتا خربا خلا من أهله ، نظر : ان كان بناؤها وثيقا لم يستهدم :

قطع .

وان كان مستهدما متخلخلا : لم يقطع . . . فان كان على خراب البناء

أبواب : لم يقطع في أخذها ، وان قطع في آلة بنائها . . .

والفرق بينهما : ان الابواب محرزة بالسكنى ، والآله محرزة بالبناء . . (٢)

١٨- اذا ثقب لسر داخل الحرز سقاء فيه دهن أو عسل ، فجرى منه الى خارج الحرز :

قطع أن أمكن أن يؤخذ منه بعد خروجه قيمة نصاب ، وان تحقق عند

خروجه حتى لم يمكن أخذه : ضمن ولم يقطع ، لانه قد صار كالمستهلك في

الحرز

١٩- اذا أخذ السارق حليا لحر صغير وكانت من ملابسه ، فان أخذه السارق

مستخفيا : قطع ، لأخذه من حرز . . وان أخذه مجاهرا : فان كان للصبي

تمييز يمكن به أخذه ذلك منه : لم يقطع ، لانميصير كالفاسب ، وان لم

يكن له تمييز يمكن به أخذه منه : قطع (٣)

٢٠- لو غصب رجل مالا أو سرقه وأحرزه في حرز لنفسه ، فسرق منه فقيه وجهان (٤)

• ويكون الخصم في قطع هذا السارق كل من المالك والفاسب والسارق .

أما المالك فلاجل ملكه . وأما الفاسب والسارق فلاجل ضمانه . (٥)

٢١- اذا قطعت يد السارق وكان بدويا حسمت بالنار ، لأن هذه عادتهم . وان

كان حضريا أغلى له الزيت وحسمت فيه . . . (٦)

(١) انظر : (بحر المذهب ١٠ / ٥٦) .

(٢) انظر : (بحر المذهب ١٠ / ٥٨) .

(٣) انظر : (نهاية المحتاج ٤٣٨) (كفاية النبيه ١٣ / ١١٨) (مغنى المحتاج ٤ / ١٧٣) .

(٤) انظر صفحة (٦٥٤) .

(٥) انظر : (بحر المذهب ١٠ / ٦٨) (كفاية النبيه ١٣ / ١٢١) .

(٦) انظر : (كفاية النبيه ١٣ / ١٣٦) (بحر المذهب ١٠ / ٧٨) (نهاية المحتاج ٧ / ٤٤٤) .

(مغنى المحتاج ٤ / ١٧٨) .

٢٢- لا يجوز حرس السارق بعد قطع يده ، ولا يشهر في الناس ، لأن قطعيه

شهرة كافية ويطلق لوقته (١)

٢٣- اذا كان الحد من حقوق الله تعالى كالزنا والسرقه وشرب الخمر ، فانه
ينظر ، فان تاب منه فالمستحب له أن يكتمه ولا يقره لقول النبي - صلى

الله عليه وسلم - : (من اتى من هذه القاذورات شيئا فليستتر بهستر الله
فانه من يبدى لنا صفحته نقم حد الله عليه) . . . وان لم يتب فالأولى أن

يقره ، لان في اقامة الحد ود تكفيرا وتطهيرا (٢)

٢٤- اذا أقر السارق بالسرقه ، والزاني بالزنا - ولم يكن صاحب الميــــن

المسروقة وسيد الأمة المزني بها حاضرا - فان الحد يستوفي منهما ، ولا

لا يقف على حضور السيد والمسروق منه (٣)

٢٥- اذا فقد المحارب قبل الحراية يده اليمنى وبقيت رجله اليسرى ، أو فقد رجله

اليسرى وبقيت يده اليمنى ، ثم اشترك في حراية وأخذ المال ولم يقتل . . .

فعند الماوردي : الموجود يكون تبعا للمفقود ويصيران معا كالمفقودين

فيعدل الى يده اليسرى ورجله اليمنى ، لأن قطع كل طرف منها مقصود

في نفسه وليس أحدهما في أصل الخلقة أولى من الآخر (٤)

٢٦- المحارب اذا أخذ المال ولم يقتل : قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى معا

في حالة واحدة ، ولا ينتظر اندمال اليد في قطع الرجل بل يقطعان ويحسمان

معا في وقت واحد . . . الا اذا خيف على نفسه من القطع الاول ان لم

تحسم : حسمت قبل القطع الثاني (٥)

(١) انظر : (بحر المذهب ١٠ / ٧٨) .

(٢) انظر : (بحر المذهب ١٠ / ٧٢) .

(٣) انظر : (بحر المذهب ١٠ / ٨٥) .

(٤) انظر : (كفاية النبيه ١٣ / ١٤٢) (بحر المذهب ١٠ / ٩٧) (حلية العلما ٢٠ / ٢٣٤) .

(٥) انظر : (بحر المذهب ١٠ / ٩٦) (كفاية النبيه ١٣ / ١٤٢) .

٢٧- نصاب السرقة معتبر في الحراية اذا انفرد المحارب بأخذ المال ولم يقتل ،
فلا يقطع حتى يأخذ ربع دينار ٠٠٠ ولا يعتبر اذا اقترن بالقتل وان أخذ
أقل من ربع دينار ٠٠٠ لأنه اذا انفرد بأخذ المال صار مقصودا فاعتبر فيه
شرط القطع من اخذ النصاب ٠ واذا اقترن بالقتل صار تبعا فلم يعتبر
فيه أخذ النصاب لأنه مستحق فيه القطع ٠٠٠ (١)

٢٨- قيمة المأخوذ في الحراية محسوبة في زمان الأخذ وفي مكانه ان كان موصفا
جرت العادات فيه ببيع وشراء ، ويوجد فيه من يبيع ويشترى ٠٠٠٠٠ وان
كان لا يوجد ذلك فيه : اعتبرت قيمته في أقرب المواضع التي يوجد فيها
بيع ذلك وشراؤه ، لان القيمة لا تعرف الا بوجود مشتريه ، ولا تعتبر
قيمة ذلك عند استسلام الناس لأخذ أموالهم بالقهر والغلبة ٠٠ (٢)
٢٩- تقام حدود الحراية على المحاربين في الموضع الذي حاربوا فيه ، وقتلوا ،
اذا شاهد هم فيه من يرتدع بهم من غواة الناس ٠٠٠ وان كانت حرايتهم
في مغارة نقلوا الى أقرب البلاد ، بها من الامصار التي يكثر فيها أهل
الفساد ٠٠٠٠ (٣)

٣٠- اذا قطع ولي الأمر محاربا - وجب عليه القطع دون القتل - يمين يديه
ويمنى رجله : تعدى ، ولزمه القود في يمين رجله ان عمد ، وديتها أن
أخطأ ، ولم يسقط بذلك رجله اليسرى ٠٠٠ ولو قطع يده اليسرى ورجله
اليمنى : أساء ، ولم يضمن ، ووقع ذلك موقع الاجزاء ٠٠ والفرق بينهما :
ان قطعهما من خلاف نص يوجب على مخالفه الضمان ، وتقدير اليمين على
اليسرى في الحراية اجتهاد فسقط بمخالفته الضمان ٠٠٠ (٤)

-
- (١) انظر: (ميدان الفرسان ٤/٧١) (بحر المذهب ١٠/٩٦) (كفاية النبيه
١٣/١٤٣) ٠
(٢) انظر: (بحر المذهب ١٠/٩٧) (كفاية النبيه ١٣/١٤٣) (مفني المحتاج
١٨٢/٤) (حاشية الجمل ٥/١٥٣) (تحفة المحتاج ٩/١٥٩) ٠
(٣) انظر: (بحر المذهب ١٠/٩٧) (مفني المحتاج ٤/١٨٢) (تحفة المحتاج ٩/١٦١) ٠
(٤) انظر: (كفاية النبيه ١٣/١٤٢) (بحر المذهب ١٠/٩٧) (حاشية الجمل ٥/١٥٤)
(حاشية الشرواني على التحفة ٩/١٦٠) (مفني المحتاج ٤/١٨١) ٠

٣١- المقطوع من أطراف المحارب يدفن ولا يستبقى ، الا ان يرى الامام اشهار
الاطراف ليرتدع بها الناس فلا بأس به . . . فان التمس المقطوع أطراف
نفسه كان أحق بها ليتولى دفنها ، فان أراد استبقاها لتدفن معه اذا
مات ، منع (١)

٣٢- اذا اجتمع مع الحدود تعزير قدم التعزير ، لأمرين : أنه أخف ، وأنه من
حقوق الادميين في الأغلب . . . (٢)

٣٣- اذا اجتمع رجم الزنا وقتل الردة : قدم الرجم ودخل فيه قتل الردة ، لان
الرجم أزيد نكالا فدخل فيه الأقل . . . (٣)

٣٤- يجوز في التعزير ان يصلب حيا ، ولا يمنع من طعام وشراب ، ولا يمنع من
الوضوء للصلاة ، ويصلى مؤميا ، ويميد اذا ارسل ، ولا يتجاوز صلبه أكثر
من ثلاثة أيام . . . (٤)

٣٥- يختن المولود في اليوم السابع من مولده ، فان اخر عن اليوم السابع لضعف
المولود عن احتماله فالمستحب بعده ان يختن في الاربعين ، لان فيه
أثرا ، فان اخر عنه فالمستحب بعده ان يختن في السنة السابعة ،
لأنه الوقت الذي يؤمر فيه بالطهارة والصلاة ويميز اذا خير بين أبويه (٥)

(١) انظر : (بحر المذهب ١٠ / ١٧٧) .

(٢) انظر : (كفاية النبيه ١٣ / ١٥٥) (بحر المذهب ١٠ / ١٠٥) (مغنى

المحتاج ٤ / ١٨٥) .

(٣) انظر : (مغنى المحتاج ٤ / ١٨٥) (نهاية المحتاج ٨ / ٨) (بحر المذهب ١٠ / ١٠٦)

(٤) انظر : (بحر المذهب ١٠ / ١٢٨) (حلية العلماء ٢ / ٢٣٧) (كفاية النبيه

١٣ / ١٦١) (نهاية المحتاج ٨ / ١٩) (مغنى المحتاج ٤ / ١٩٢) .

(٥) انظر : (مغنى المحتاج ٤ / ٢٠٣) (بحر المذهب ١٠ / ١٣٢) (اسنى المطالب

٤ / ١٦٤) .

٣٦- المحدود اذا كان متهافها في ارتكاب المعاصي أظهر حده في مجامع الناس ومحافلهم ، ليزداد به نكالا وارتدا ٠٠٠ وان كان من ذوى الهيئات حد في الخلوات حفظا لسيانته ٠٠٠ (١)

٣٧- من نظر الى شخص في داره من كوة أو ثقب ، وكان الناظر احد والديه الذين لا يثبت له عليهم قصاص في جنائية ولا حد في قذف ، فلا يجوز له رميهم ولا فقؤهم ، لانه نوع حد قد سقط عنهم كالقذف ، فان رماهم وفقا لهم : ضمن ٠٠٠٠ (٢)

٣٨- اذا مرت بهيمة لرجل بجوهرة لا آخر فابتلعها ، ولم يكن مع البهيمية صاحبها ، فانه يضمنها ليلا ونهارا بخلاف الزرع ٠٠ والفرق بينهما : ان رعى الزرع مألوف ، فلم يحفظه منها ٠٠٠ وابتلاع الجوهرة غير مألوف ، فلم يلزم حفظها منها ٠٠٠٠ (٣)

-
- (١) انظر: (بحر المذهب ١٠/ل ١٣٧) (مغنى المحتاج ٤/١٩١) .
(٢) انظر: (كفاية النبيه ١٠/ل ١٨) (بحر المذهب ١٠/ل ١٤٦) (مغنى المحتاج ٤/١٩٨) .
(٣) انظر: (المهذب ٢/٢٢٦) (بحر المذهب ١٠/ل ١٥٢) .

النسخ التي اعتمدتها في التحقيق :

على الرغم من كبر كتاب الحاوي وتعدد نسخه ، وتفرقه في انحاء العالم ، فاننى لم أخط بعمد كبير من النسخ التي احتوت على (كتاب الحدود) .
علما بأننى قد سافرت الى عدد من الاقطار الشقيقة كمصر وسوريا والمـراق وتركيا وغيرها ، للبحث والتنقيب عن أكبر عدد ممكن من النسخ ، فوقـع تحت يدي ما يزيد على ثمانين مجلدا من نسخ الحاوي ، ومع ذلك فقد كانت حصيلة ذلك البحث ثلاثة نسخ ، نسخة كاملة ونسختان ناقصتان .
ولقد عانيت كثيرا في اخراج النص وضبطه ، وتكميل ما نقص منه ، وكان عون الله تعالى وتوفيقه فوق كل شئ .
واليك يا أخى الكريم وصفا تفصيليا لهذه النسخ ، مع بيان رمز كل نسخة منها .

النسخة الاولى :

وهي النسخة الوحيدة التي تحتوى على جميع اجزاء الحاوي ، وهي محفوظة في دار الكتب المصرية وتحمل الرقم (٨٢ فقه شافعى) .
ويقع كتاب الحدود في الجزء الثامن عشر ، ما بين (اللوحة ١١) و (اللوحة ٢٣٠) اى في حدود : (٢٢٠ لوحة) ، وحجم هذا المجلد (٢٥٠ ملم x ١٧٠ ملم) في (٢١ سطرا) وتتراوح كلمات كل سطر ما بين (١٠ - ١٢) كلمة .
يبدأ هذا الجزء بقوله : قال الشافعى : ولا يسبى للمرتدين ذرية وان لحقوا بدار الحرب . . .
وينتهى بقوله : فنهاهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقال : لا تزال عصاة من امتي يجاهدون على الحق حتى يخرج الدجال . - من كتاب السير - .

والنسخة بأكملها قد نسخها شخص واحد بقلم مغربي جيد منقط ، ولم يذكر

الناسخ اسمه أو سنة نسخها ،

وهذه النسخة جيدة بشكل عام ، وتميل النفس الى الاعتقاد بالصحة الكاملة

لنصوصها ، وذلك لقلّة خطئها وسقطها دون سواها ، وقد جعلتها أصلاً .

ورمزت الى هذه النسخة برمز (ك) .

النسخة الثانية :

وهي النسخة المحفوظة في متحف (طوب كاي) باستانبول ، تحت رقم

(٤٢٩٢ / ٧٦٩) ويقع كتاب الحدود في الجزء الرابع عشر ، ما بين (اللوحة

٤٠) و (اللوحة ٢٠٤) اي في حدود (١٦٠ ورقة) ، وحجم هذا الجزء

(٢٥٠ ملم x ٢٠ ملم) في (٢١ سطرا) وتتراوح كلمات كل سطر ما بين

(١٢ - ١٤) كلمة ، وقد سقطت عدة لوحات من هذه النسخة ، وخاصة

من كتاب الحدود .

يبتدىء هذا الجزء بقوله : كتاب قتال اهل البنى - باب من يجب قتاله من

اهل البنى . . .

وينتهي بقوله : فلما البلوغ فقد ذكره الشافعي ها هنا ، وقد قدمنا شرحه في

كتاب الحج وغيره بما أغنى عن اعادته هنا - وبالله التوفيق - من كتاب

السير .

وتمتاز هذه النسخة بالخط النسخ الجميل المشكول ، وقد انفردت بزيادات

تجلى الفواض ، كما انفردت بأخطاء خاصة ، ولم يذكر الناسخ اسمه أو

تاريخ نسخها .

وقد رمزت الى هذه النسخة برمز (ج) .

النسخة الثالثة :

وهي النسخة المحفوظة في مكتبة دار الكتب المصرية تحت رقم (٨٣ ققه

شافعى) .

ويقع كتاب الحدود في الجزئين الرابع عشر والخامس عشر ، واليك وصفهما :
الجزء الرابع عشر : عدد لوحاته (٢٣٦ لوحة) وحجمه : (٢٦٥ ملم x ٩٥ ملم)
في (٢٤ سطرا) وتتراوح كلمات كل سطرا بين (١٣-١٦) كلمة .

يبدأ الجزء بقوله : باب القصاص بغير السيف . . من كتاب الجنائيات .
وينتهي بقوله : وقد مضى الكلام في جوازها وفي المعفو عنها في كتاب النكاح ،
ومضى مع أبي حنيفة في أول هذا الكتاب وبالله التوفيق . . من كتاب

الحدود . -

ويبتدئ كتاب الحدود في هذا الجزء من (اللوحة ٢٠٥) الى آخره . . .

والارضه قد عاثت في هذا الجزء من نهايته في حدود عشرين لوحه

- ومع الحظ فقد كان هذا المثل في كتاب الحدود . -

الجزء الخامس عشر : عدد لوحاته (٢٢٤ لوحة) وحجمه : (٢٦٥ ملم x ٩٥ ملم)

في (٢٤ سطرا) وتتراوح كلمات كل سطرا بين (١٣-١٦) كلمة .

يبدأ الجزء بقوله : كتاب حد القذف

وينتهي بقوله : وعلى هذا يحمل نهى أبو بكر - رضى الله عنه - والله اعلم -

من كتاب السير . -

وفي هذا الجزء بقية كتاب الحدود ، من أول الجزء الى (اللوحة ١٠٤)

وهذه النسخة كتبت بخط نسخ أو قريب منه ، وهي كثيرة التصحيف والنقص

والاخطاء والتكرار بشكل عجيب غريب ، والناسخ قد اشار الى اسمه في

الجزء الاخير منها ، وهو الجزء (التاسع عشر)

حيث قال : تم الكتاب والحمد لله رب العالمين على يد كاتبه العبد الفقير

الى الله على بن عبد الله بن محمد السيوطى الشافعى ، وكان الفراغ من

نسخه يوم الاثنين العاشر من شعبان المكرم سنة ثمان وثلاثين وستمائة .

وقد رمزت الى هذه النسخة برمز (ن) .

منهج التحقيق :

نظرا لأهمية كتاب الحاوي لدى فقهاء المذاهب ، فقد حاولت محاولة جادة
بقدر الامكان في ان يخرج نص الكتاب على الصورة التي وضعها المؤلف ، فاتبعت

في ذلك الخطوات التالية :

أولا : تحقيق عنوان الكتاب واسم مؤلفه ، ونسبة الكتاب اليه . وذلك بالرجوع
الى كتب المؤلفات والتراجم ، وفي مقدمتها :

١ - (وفيات الأعيان - لابن خلكان - ٢٨٢/٣) .

٢ - (سير أعلام النبلاء - للذهبي - ٣٢١/١١) .

٣ - (طبقات الشافعية الكبرى - للسبكي - ٢٦٧/٥) .

٤ - (معجم الادباء - لياقوت الحموي - ٥٤/١٥) .

٥ - (المنتظم - لابن الجوزي - ١٩٩/٨) .

٦ - (روضات الجنات - للموسوي - ٢٤٣/٥) .

٧ - (هدية العارفين - للبغدادي - ٦٨٦/١) .

٨ - (كشف الظنون - لحاجي خليفة - ٦٢٨/١) .

ثانيا : اتخذت من النسخة (ك) أصلا ، لكونها أدق النسخ عبارة ، وأقلها

خطأ وسقطا ، وتليها في الأهمية نسخة (ج) ثم نسخة (ن) .

ثالثا : نسخ نص المخطوطة الأصلية (ك) ووضعه في أعلى الصفحة ، مع مراعاة

تقويم الرسم الاملائي وأصول التنسيق والتفصيل المهود .

رابعاً : تحقيق متن الرسالة كما وضعه مؤلفه كيفاً وكما ، وذلك بمقابلة النسخة
الاصلية (ك) بالنسختين الاخيرين (ج) (ن) واثبات المفاتيح التي
بينها ، وتثبيت النص الذي اطمئن الى صحته ، وان كان هناك زيادة
في احدى المخطوطات الثلاث أو سقطت اشرت اليه وردت الخطأ التي
الصواب ، كما نهت على الوهم ما أمكن ، وذلك بالرجوع الى المصادر
التي نقل عنها المؤلف اذا وجدت ، أو بمصادر أخرى في نفس
الموضوع والمذهب ، وان كان هناك تكرار في نص ما ، اشرت اليه .

خامساً : شرح الكلمات الغريبة ، وتفسير غامضها ، وذلك بالرجوع الى كتب المعاجم
واللغة ، للتأكد من ضبط الكلمة وهيئتها ، وقد تركت القليل جداً بدون
تنبية ، لان ذلك من المظهر بحيث لا يحتاج الى بيان . كما اشرت
بعد شرح الكلمة الى مادتها اللغوية .

سادساً : وضع النص القرآني بين قوسين ، بعد تشكيله ، والاشارة الى السورة
التي جاءت فيها الآية ، ورقمها ، مع ضبطها ضبطاً عثمانياً .

سابعاً : تخريج الاحاديث التي ذكرها المصنف في المخطوطة أو أشار اليها
أو ضمنها كلامه ، سواء كانت مسندة أو غير مسندة ، مع بسط القول في
تخريج كل حديث بقدر الامكان ، وذلك بالاعتماد على أمهات كتب السنن ،
من صحاح وسنن ومسانيد وزوائد ، مع الاشارة الى درجته من حيث
الضعف والحسن والصحة — ما أمكن — وذلك بالاستعانة بكتب الحديث
القديم والحديث ورجالهم كالتذهيب وابن حجر والهيثم والترمذي والسيوطي
وغيرهم .

والذي دفعني للاسهاب في تخريج الحديث هو المؤلف ، فكثيراً ما يذكر
الحديث بما في معناه ، أو يجمع بين حديثين أو ثلاث في سياق واحد ،
أو يذكر متن حديث صحيح بسند حديث آخر ضعيف ، أو يذكر الحديث
مختصراً في موضع ثم يأتي في موضع آخر ويذكر الحديث مطولاً .
لهذه الاسباب وحرصاً على الفائدة احببت ان اذكر جميع طرق الحديث ومصادره .

ثامنا : تخرج الآثار المسندة من أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، من

كتب الآثار والسنن والمسانيد .

ثاسما : ترجمة جميع الاعلام والشخصيات التي ورد ذكرها في المخطوطه ، فان

كان العلم مشهورا : اكتفيت بذكر اسمه وكنيته ولقبه وتاريخ ولادته ووفاته ،

مع الاشارة الى بعض مصادر ترجمته .

وان كان خلاف ذلك : بذلت الجهد في ترجمته .

عاشرا : ترقيم جميع المسائل التي آوردها المؤلف في كتاب الحدود من أوله

الى آخره ، أما فصول كل مسألة فقد جعلتها على الترتيب الأبجدي ،

الحادي عشر : ترجمة موجزة - بقدر الامكان - للكتب التي نقل منها المؤلف

أو ذكرها في متن المخطوطه غير المشهورة ، وأخرج النص الذي ذكره

المؤلف منها ، مع التعريف بمؤلف الكتاب .

الثاني عشر : وضع فهرس تفصيليه في آخر الرسالة ، للآيات والأحاديث والآثار

والأشخاص والمراجع والكلمات اللغويه والكتب والموضوعات والأوائل

والاماكن والآيات التي وردت في نص المخطوطه ، تيسر للقارئ الجهد

والوقت في الكشف عما يريد .

الثالث عشر : تحقيق المسائل العلمية ، وذلك على النحو التالي :

١ - قسم المؤلف مواضع المخطوطه الى قسمين : مسائل ، وفصول .

المسألة : هي نص عبارة الامام الشافعي ، مأخوذة من مختصر المزني ،

يجعلها الماوردي كعنوان للموضوع ، ثم يقوم بشرحها والتعليق

عليها ، ومقارنتها بالمذاهب الاخرى من موافقة ومخالفة . . .

في هذه الحالة : لا أشير الى اي مصدر للمذهب الشافعي

بل اكتفى بالنص المنقول من المختصر .

الفصل : هو فرع فقهي في المذهب مفرع على المسألة ... في هذه الحالة :

انظر في كتب الشافعية .

فان كانت هذه الفروع متفق عليها في المذهب : اكتفيت بذكر بعض المراجع

الفقهية المعتمدة ، توثيقا لما أورد المؤلف ...

وان كانت موضع اختلاف في المذهب ، أو ما انفرد به الماوردي : فأننى

أوضح ذلك - قدر الامكان - مع الاشارة الى المصادر التي اخذت

منها ...

ب - اذا أورد المؤلف في المسألة أو الفصل قولين أو وجهين أو عدة أوجه

وأقوال ، فهذا على قسمين :

١ - ان يذكر من قال به : في هذه الحالة اكتفى بذكر بعض المصادر

التي ذكرت ذلك .

٢ - ان لا يذكر من قال به : في هذه الحالة أبذل جهدي لمعرفة

من قال بذلك من علماء المذهب ، من متقدمين ومتأخرين .

مع الاشارة الى المصادر التي أخذت منها هذه الأقوال ...

ج - اذا انفرد المؤلف بذكر وجه من الأوجه في المذهب ، أو صححه ، أو

ضعفه . فأننى أتحقق أقوال علماء المذهب في ذلك من موافق ومخالف

وموقفهم مما قال .

د - في معظم المسائل والفصول يتعرض المؤلف للمقارنة بين مذهب الشافعي

وبغیره من المذاهب الاخرى - وخاصة مذهب الأحناف - . ويذكر من وافق

الشافعية ومن خالفهم ... في هذه الحالة قمت بتحقيق هذه الاقوال

وذلك بالرجوع الى الكتب المعتمدة في كل مذهب ، ونسبت كل قول الى

قائله ، مع بيان المصادر والمراجع التي استقيت منها هذه النسبة ...

هـ - المؤلف عند ذكره للمذهب المخالف في المسألة أو الفصل ، قد ينقل
أحد الأقوال في ذلك المذهب ، ويكون عند ذلك المذهب المخالف
عدة أقوال ، وقد يكون أحدها أو أشهرها موافقا لمذهب الشافعي ،
في هذه الحالة انبه على ذلك ، وأسوق تلك الأقوال التي لم يوردها
المؤلف

و - ربما نسب المأوردى بعض الأقوال لبعض الأئمة ، وربما كانت هذه النسبة
غير صحيحة . . في هذه الحالة قمت بتحقيق القول المنسوب خطأ ، وبينت
وجه السواب فيه ، مستدلا على ذلك بما لدى من المراجع التي اعتمدت
عليها في ذلك . .

ز - قد يكون في المسألة أو الفصل عدة أوجه ، والمؤلف لم يذكر إلا بعضا
منها ، في هذه الحالة استقصى - قدر الامكان - بقية الأوجه ، حرصا
على الفائدة العلمية .

== وبعد : فهذا هو (كتاب الحدود) من الحاوي الكبير ، أقدمه محققا بعد مسرور
ما يقرب من عشرة قرون على تأليفه . . وما أريد أن أعرض لما صنعت بتزكية أو توثيق
تأديا بأدب السلف الصالح ، وتأسيا بقول ابن قتيبة : (وما أبرأ اليك بعد من
العثرة والزلة ، وما أستغنى منك ان وقفت على شيء على التنبيه والدلالة ، ولا
أستنكف من الرجوع الى الصواب عن الفلأط . . .) .
فان كنا قد وفقنا الى ما اليه قصدنا فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، وان كنا قد
قصرنا أو أخطأنا فهذه شيمة الانسان ، وكل بني آدم خطاء . . .
والله نسأل أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم ، ومدخرنا لنا في صحيفة
الأعمال ، وثقلا في ميزاننا ، يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب
سليم . . .

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي جعل في القرآن حجرا نورا، والشمس دليلا

فقال الثاقف ربح رسول الله صلى الله عليه وسلم محمدا
يهود يبرزنا ورجع عمر محمدا وجلد النبي صلى الله عليه
وملأ كرا مائة وعشرة عكنا وبذلك افسدون
اعتاد اليهود في عقرات زكريا الله بها العباد
عزارتك ما خطه وحشم بها كل اعتاد الصلوة
وفي تسميتها حروقة انا وبلاد احدها ان الله تعالى حرمنا
وقدرنا فلا يجوز ان يجاوزنا فيزدها ويقتصر
منها وهذا قول محمد بن قيس في التفسير والبيان
انها نعت حروقة انما يمنع من الاقدام على ما يوجبها
كما حرم من الدار ان يمنع من مكانة عيسى
فيها وله معنى الحدي كحديثه انما يمنع به والعرف
نعمي البرات والتميز حرا اذا منع من الخروج
فقال الثاقف

حكمه وزياد من اقام احذرهم بلاء عمر ووجاد وحرا
يردوا المحرقة والاول من البرات وبلاد التار السان
لما ينفق بها من المنع والعرف تنهي بلاء الحزنا
لا تمنع منها الا بالشر وقد كانت الحزود في
صرا لا تلاحق بالزاعات ولذلك قال رسول الله صلى الله

فمما علم غير احد مما ان يكون قد ارسله فيها من الماء
 بقدر حاجتها فلا يمان عليه فيما خرج منه. والفريق
 الثاني ان يكون اكثر من قدر الحاجة فمما علم من غير
 احد مما ان يجر من حبيب الزلزلة لطفاً في السكينة
 فلا يمان عليه لعدم تقديره. والفريق الثالث ان
 يقدّر على حبيب في وجوب القفار وجهاً لحدوها بحيث كان
 من كسب الماء ان يجر ويغيب والوجه الثاني ان يجر
 من الجار فذلك ان يغير عقل لا يستلزم منه تخفيفه
 فذلك منه والله اعلم بالصواب

آخر كتاب الجود والله المستكور المحمود
 وصلى الله على سيدنا محمد المصطفى وآله الطيبين
 وعلى آله وأهل بيته البررة أولي السلام والجود

انه اذا خرج من مسلم في حال زندقته ثم استلم بغيره اخرجه من الاسلام
ومات بغيره في الردة من ذل لا يضمنه الخارج بقوله ولا يرد وجرح
في حال الاسلام مغفور بالديودون التودع على الخارج من الاسلام
لانه قد صار احد القائلين فلو عاد الاول فخرجه مع الثاني خرجا
ثانيا وجب على الثاني نصف الدين وعلى الاول ربعه لان نصف دينه قد رد

كتاب الحدود

باب حد الزنا والشهادة عليه

والسب الثاني رحمه الله زعم زنون ابو علي عليه وسلم
يسوي بين محصنين زنا وزعم محمد بن الحسن بن علي عليه السلام
يكرامه وغريمه عاما وبذلك اقول اما الحدود فهي جنومات
زجر الله تعالى بها العباد عن ارتكاب ما حظر وحرم بهما على المثال
ما امر وفيه تنبيه ودلالة وانما من احرمها من الله تعالى فلهذا وجب
فلا يجوز لاحد ان تجاوزها فيزد عليها او ينقص منها وهذا قول ابي محمد
ابن قتيبة والشافعي والنسائي انما يثبت حد الزنا لانها تمنع من الاقدام
على ما يوجبها ما خردا من حد الزنا لانه يمنع من مشاركة غيرها فيها
ومنه سب الحدود حد الزنا لانه يمنع والعرب يمتنعون من تجاوز الحدود
لانه يمنع من الخسوف قال الشافعي

كم دون ذلك من قوم يذنبون بهم عزمهم وسراهم وحداد
من الحداد الاول والحداد الثاني النجاسات التي لا تخرج من النجاس
والحداد الثاني النجاسات التي لا تخرج من النجاس
وهذا هو الاصل في الحدود

فيكون كغير الكثير والمال الثالث ان اذن ولا يكره فان علم الدليل
 بالمال او كان الموضع مضيا والداخل صبرا وكان الخبز من ذلك ممكنا
 فلا ضمان فيه ونفس الداخل صدر وان لم يعلم بالمال او كان الموضع مطلقا
 او كان الداخل صبرا ففي وجوب الضمان قولان احدهما وهو المنصوص
 عليه في هذا المال لا ضمان عليه لانه غير متعبر بالسبب ولا ماسر
 للثلف والقول الثاني عليه الضمان يخرج من اختلاف قوله فيمن سم
 طعاما واذن في اكله لانه منسب لما عني منه **فصل**
 واذا اوقدنا را ونحوها شتورا فطار شرر النار فما املت واجبت
 فلا ضمان فيه لانه غير متعبر به وقدره ويحمر عن همام من منعه عن
 هروء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال النار جبار وفي ناوبله
 وجان احدهما ان المستر ادبه اباحة النار وان من اقتبسها غير اذن
 صاحبها لم يلزم لها قيمة والنا في انه يحمله على ان من اوقد في حقه
 فتعدت النار الى زرع جاره فاحرقته فاعلى من من احدهما ان يكون
 الزرع الثابت متصلا بالمشيش الحق فينظر منه للرج في وقت
 القاء النار فان كانت بصرفه عن جهة الزرع لم يصبها الى غيره
 فلا ضمان على صاحب النار وان كان يصبها الى جهة الزرع في الضمان
 وجان احدهما يجب لان من طبع النار ان تحرق الى جهة الزرع والوجه
 الثاني لا يجب لان هبوب الريح ليس من فعله **فصل**
 واذا ارسل الماء في ارضه فخرج الى ارض غيره فاحترق ما فيها على
 ضهر احد ما ان يكون ما ارسله منها من الماء بقدر حاجتها فلا ضمان عليه
 فيما خرج منه والضرب الثاني ان يكون اكثر من قدر حاجتها فلا ضمان عليه

في

ضهر احد ما ان يخرج عن حيز الزيادة لطغيان الماء فلا ضمان عليه
 لعدم تعديه والضرب الثاني ان يقدّر على حبه ففي وجوب الضمان
 وجان احدهما يجب لان من طبع الماء ان يخرق ويفيض والوجه الثاني
 لا يجب لان الماء قد كان يقدّر على الاحتراز منه فخطره قد دعه
كتاب
 ان الله تعالى اختار لرسالته واصطفي لنبوته محمدا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب
 بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي غالب بن
 فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر
 ابن نizar بن معد بن عدنان ومنعه على فخر من الرسل جنود
 الادب ان وعيدت الاوثان وغلب الباطل على الحق ونعم الفساد
 في الملق لخصم به رسله ووضح به شمله وسبل به دينه وحكمه
 من الفساد ما عم ومن الباطل ما تم واختاره من بيت اسس فيه
 سادى طاغته وقوا حربه البت الذي جعله مثابة للناس
 وامنا والنج الذي جعله في اصول الدين ركنا ليكونوا امتنا
 بدين تنزل به اجابهم ولا يكونوا من اهل ملل قد استقامت معتقدتهم
 ففقت اجابهم لطف الله العواقب وكان من اول الناس نبوته
 ان اكثرت الله فوشا بعد الفله واجزهم بعد الفله وجعلهم كرامين
 العرب وولاء الحرم فكان اول من فحس في نفسه ظهور النبوة بهم
 كتب بن لؤي فكان يجمع الناس في كل جعه وهي سبائة يجمع الناس في
 يوم الجمعة وكان يسمى عروبة وكان يخطب فيهم على فخر ويقول بعد
 خطبه خرمكم عظمي وتذكروا به شيئا في له با عظمي يخرج به نبى

لعلهم يسموا باسم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم في حجة في الرصد لا صفة خارج
 من ولد الله وحمده في حال أسلمه معنونا باله ووزن القود يجب على الخارج تمت
 الله لأنه قد صار أحد العالمين في أعاد الأول محرمه مع الله في حرمات الله وحب على الله
 مع الله وعلى الأول ربه لا في نفسها هدر والله في العلم

الحدود

حد الزنا والشهوات عليه
 حد الشافعي رحمه الله رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم يهوديين بحصنيت
 رجمهم فمحصننه وجعلوا النبي صلى الله عليه وسلم بمراميه وعشر به عاماً وبذلك
 أما أحد ودني عقوبات زجر الله بها العباد عن ارتكاب ما حطوا به
 على أنثال ما أمر في تسميتها حدوداً وإنما ولا في حد لها لأن الله تعالى جازها
 ما فلا يجوز لأحد أن يتجاوزها فيزيد عليها أو ينقص منها وهذا قول لمحمد
 والناوئل الثاني أنها سميت حدوداً لأنها تمنع من الأقدام على ما وجبها
 وأين حد الدار لأنه يمنع من مشاره عندها وبه سمي الحد حد
 منع بدو العرب تسمى السجان والثواب حداد لأنه يمنع من الخروج قال
 لم دون بالمرقوم أحاديثهم أيام عمر وحداد وحداد
 يحد الحد الأول والثواب والحداد الثاني السجان لما يتعلق بها من المنع والحد
 تسمى بحد الحد واللاه يمنع منها إلا بالثمن وقد كانت الحدود في صدر الإسلام
 القرامات وذلك قال صلى الله عليه وسلم من غل صدقة قال أخذها وضطرها
 له غريم من غرامات الله ليس لال محرماتها نصيب وقد كان عليه بعض السرايع
 للقدم قال الله تعالى في قصة يوسف و لوانا جزاؤ انتم كاذبين له ما عقوبة
 من سرق منكم ان كنتم كاذبين ان لم يسرقوا ما قالوا جزاؤ من و حد رجليه
 فهو جزاؤ اي جزاؤ من سرق ان يستغرق ذلك تفعل الظالمين اذا سرقوا
 ان يستغرقوا فكان حاله من دن يعقوب ثم نسخ عزم العقوبات بالحدود فعند
 السرمول لله صلى الله عليه وسلم اذا قطع السارق فلا يحرم ثأله على سقوط
 غرم

النار ان تحرق الى جهة المرح والوجه الذي لا يحب ان يهرب المرح ليس من جهة
 فصل واذا ارسل النار الى ارض محترق لما ارض من غير ما ارضه قالوا قتل
 ضرب من احد ما ان يكون ما ارسله فيها من الما بقدر حاجتها فلا مان عليه
 بما خرج منه والضرر الذي ان يكون اكرم من قدر الحاجة فقد ايجلي
 ضرب من احد ما ان يكون من حسن الما دة لطعان الما لا مان عليه لعدم تعدد
 والضرر الذي يدر على حنسه وفي وجوب الطمان وجها ان احد ما يجب
 لان من طبع الما ان يحرق ويضر والوجه الذي لا يجب لان اكار قد كان
 يدر على الاضرار منه كطون المصدر عنه والله اعلم

كتاب السيرة للطلب

ان الله تعالى اختار لرسالته واصطفى لنبوته محمدا بن عبد الله بن عبد
 ابن هشام ابن عبد مناف ابن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي ابن
 غالب بن فهر بن مالك ابن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس ابن مضر
 ابن نزار ابن معد بن عدنان ونعنه على شرف من الرسل حين وقت الاديان
 وعبدت الاوثان وطلب الباطل على الحق وعم الفساد في الحق لتختم به رسوله ويوضح
 به سبله وسجل به دينه وحكم به الفساد عام ومن الباطل مام واختار من
 بني اسد منهم سبأ بن طاعة وتوفى بعد عاده ما كنت الذي جعله شاة
 للناس وانما ولجج الذي جعله في اصول الناس من جهة انهم كانوا مشركين
 يدين سبل به اجابهم ولا يكونوا من اهل ما اكد قد استخى لم معتقد من
 قعص اجابهم لطا شهد به العواقب فكان من اوائل الناس لنبوته
 ان اكثر الله فرسا بعد الفلق واعزهم بعد الاله وبعثهم وبعث العرب
 وولاه لكرم فكان اول من هجرت في نفسه المظهر النبوة فهم لعب ان لو
 فخطان جميع الناس في كل جمعة وفي سماء جميع الناس في يوم الجمعة وكان
 ساجدوا به وكان يحط به على وترين وسول بعبادة طبعه خرم لم عظموا به لو
 به سب اي له بيان عظم وسبحه به بنو آدم والله والله لو كنت فيه واستمع
 وفرد ودد ورجل لصب واصب لجل ولا كنت ان اول العالم لم يولد



كتاب الحدود

باب

عمر الزنا والشهادة عليه

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشافعي - رحمه الله : (١)

رجم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - محصنين يهوديين (٢) زنيا (٣)

ورجم عمر (٤) محصنة (٥)

وجلد النبي - صلى الله عليه وسلم - بكرا مائة وغريمه عاما (٦)

- وذلك أقول -

أما الحدود : فهي عقوبات زجر الله تعالى بها العباد عن ارتكاب ما حظر ، وحشهم

بها على امتثال ما أمر (٧)

- (١) أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤ هـ) .
انظر ترجمته في : (تذكرة الحفاظ ١/٣٦١) (الحلية ٩/٦٣) (صفوة
الصفوة ٢/٢٤٨) (الوافي بالوفيات ٢/١٧١) (المحمدون من الشعراء ١٣٧)
(الديباج المذهب ٢/١٥٦) .
- (٢) ج هـ (يهوديين محصلين) .
- (٣) سوف يأتي تخريج الحديث صفحة (١٢٥) .
- (٤) أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي (٤٠ ق هـ - ٢٣ هـ) .
انظر ترجمته في : (الاصابة ٢/٥١٨) (معجم الصحابة ٤٠٨) (الحلية
١/٣٨) (تهذيب التهذيب ٧/٤٣٨) (صفوة الصفوة ١/٢٦٨) (البداية
والنهاية ٧/١٣٣) .
- (٥) سوف يأتي تخريج الاثر صفحة (١٩٣) .
- (٦) سوف يأتي تخريج الحديث صفحة (١٠٧) .
- انظر : (مختصر المزني ٨/٢٦١) .
- (٧) قال ابن منظور : الحد : الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر ،
أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر ، وجمعه حدود . . .
وحد كل شيء : منتهاه ، لانه يرد ، ويمنعه عن التمدد ، فحد السارق
وغيره :

ما يمنعه عن المعاودة ، ويمنع أيضا غيره عن إتيان الجنايات . . .

قال الأزهري : حدود الله : هي الأشياء التي بين تحريمها وتحليلها =

وفي تسميتها حدودا ، تأويلان :

أحدهما : لان الله تعالى حدها وقدرها ، فلا يجوز لاحد أن يتجاوزها

فيزيد عليها أو ينقص (١) منها . (٢)

— وهذا قول ابي محمد ابن قتيبة — (٣)

والتأويل الثاني : انها سميت حدودا ، لأنها تمنع من الاقدام على

ما يوجبها ، مأخوذا من حد الدار ، لأنه يمنع من مشاركة غيرها (٤)

فيها .

ومنه (٥) سمي الحديد حديدا ، لانه يمتنع به . (٦)

وأمر الا يتعدى شيء منها ، فيجاوز الى غير ما أمر فيها أو نهى عنه منها .

فحدود الله ضربان :

ضرب منها : حدود حدها للناس في مطاعمهم ومشاربهم ومناكحهم وغيرها ،

وأمر بالانتها عما نهى عنه منها ، ونهى عن تعديها

والضرب الثاني : عقوبات جعلت لمن ركب ما نهى عنه ، كحد السارق

وسميت حدودا : لانها تحد أي تمنع من إتيان ما جعلت عقوبات فيها . . .

قال الجرجاني : الحدود في الشرع : هي عقوبة مقدرة وجبت حقا لله

تعالى . . .

انظر مادة — حدد — في : (لسان العرب ٣ / ١٤٠) (تهذيب

اللفظة ٣ / ٤١٩) (التعريفات ٧٤) . . .

(١) ك (وينقص) .

(٢) أنظر : (غريب الحديث — لابن قتيبة — ١ / ٢٢٢) . . .

(٣) أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢١٣ — ٢٧٦ هـ) .

ولد ببغداد ، وسكن الكوفة ، ثم ولي قضاء الدينور ، فنسب اليها . . توفي

ببغداد . .

من مؤلفاته : المعارف ، عيون الاخبار ، تأويل مشكل القرآن . .

انظر ترجمته في : (وفيات الاعيان ٣ / ٤٢) (النجوم ٣ / ٧٥) (الشذرات

٢ / ١٦٩) (نزهة الالباء ٢٠٩) (تذكرة الحفاظ ٢ / ٦٣١) (البداية

والنهاية ١١ / ٤٨) . .

(٤) ن (غيره) .

(٥) ك (وه) .

(٦) ج (به) ساقطه .

والعرب تسمى السجان والبواب : حداداً (١) ، لانه يمنع من الخروج (٢) .

قال الشاعر :

كم دون بابك من قوم (٣) احاذرهم

يا أم (٤) عمرو وحَدَّادٍ وَحَدَّادٍ . (٥)

يريد بالحداد الأول : البواب ، وبالحداد الثاني : السجان .

لما يتعلق بهما من المنع .

والعرب تسمى بائع الخمر : حدادا ، لانه يمنع منها الا بالثمن (٦) .

وقد كانت الحدود في صدر الاسلام : بالفراوات (٧) . ولذلك قال رسول الله . . .

(١) ج (حدادون) .

(٢) انظر : (معاني القرآن - للزجاج - ٢٤٤/١ - ٣٠٢) (نهاية المطلب

١٩/٤٤) (بحر المذهب ١٠/٢) (كفاية النبيه ١٣/٦٠) .

(٣) ك (أقوام) .

(٤) ك (بأم) .

(٥) البيت ذكره ابن الرفعة في : (كفاية النبيه ١٣/٦٠) ولم أقف على قائله .

(٦) قال الأعشى يصف الخمر والخمار :

فَقَمْنَا ، وَلَمْ يَصْحَ هَ يَكُنَّا . . . الى جُؤنةٍ عِنْدَ حَدَّادِهَا .

فانه سمي الخمار حدادا ، وذلك لمنعه اياها وحفظه لها ، وامساكه لها حتى

يُذَلَّ له ثمنها الذي يرضيه . . . والجونة : الخابية . . .

انظر مادة - حدد - في : (لسان العرب ٣/١٤٢) (تاج المروس

٢/٣٣٣) .

(٧) كذا قال ابن الرفعة ، والبجيرمي ، وتقى الدين الحصني . . .

قلت : هذا متعلق بحد السرقة وما في معناها من الخيانة والاختلاس

دون سائر الحدود ، فقد كان حد الزنا في صدر الاسلام الحبس

على الشيب ، والاذى بالكلام من التوبيخ والتفريع على البكر . . .

والى هذا ذهب أبو الطيب الطبرى ، والعمرائي ، وابن الصباغ ، والبغوى =

— صلى الله عليه وسلم — : (من غلّ (١) صدقته (٢) فانا أخذوها (٣) وشطّر

ماله ، عزمة من عزمت ربنا (٤) ليس لآل محمد فيها نصيب) (٥) .

== انظر : (كفاية النبيه ١٣/٦١) (بجيرى خطيب ٤/١٤٠) (البيان

١٠/٩٥) (كفاية الاخيار ٢/١١٠) (الشامل ٦/١٠٤) (تهذيب

الاحكام ٤/١٠١) (شرح مختصر المزنى ٩/١١٠) . . .

(١) قال ابن الأثير : الغلول : هو الخيانة فى المغمم ، والسرقة من الغنيمه

قبل القسمة . . .

وكل من خان فى شىء خفية فقد غلّ . . .

انظر مادة — غلل — فى : (النهاية فى غريب الحديث ٣/٣٨٠) . .

(٢) ن (صدقه) .

(٣) ن هـ ج (أخذها) .

(٤) ك هـ ن (الله) .

(٥) الخبر بهذا اللفظ لم أقف عليه . ويبدو — والله أعلم — ان المأوردى

ذكره بالمعنى .

وقد روى كل من : البيهقى ، وأبى داود ، وابن خزيمة ، والحاكم ، والطحاوى ،

والنسائى ، وابن الجارود ، والدارمي ، وابن حزم فى (الزكاة) وأحمد فى

(مسنده) من طريق بهز بن حكيم ، عن أبيه ، عن جده ، أن رسول الله

— صلى الله عليه وسلم — قال : (فى كل سائمة إبل فى أربعين بنت لبون ،

لا يفرق إبل عن حسابها ، من أعطاها مؤتجرا بها فله أجرها ، ومن

منعها فانا أخذوها وشطّر ماله ، عزمة من عزمت ربنا — عز وجل — ليس

لآل محمد منها شىء) . . . — واللفظ لآبى داود —

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه . . .

ورواه عبد الرزاق فى (مصنفه) — بالاسناد المتقدم — وفيه : ومن كنهم

فانا لاخذوها وشطرا بله ، عزيمة من عزائم ربك ، لا تحل لمحمد — صلى

الله عليه وسلم — ولا لآل محمد — صلى الله عليه وسلم — . . .

قال ابن حجر فى (التلخيص) : قال الشافعى : هذا الحديث لا يثبت

أهل العلم بالحديث ، ولو ثبت لقننا به ، وكان قد قال به فى القديم .

وسئل عنه أحمد ، فقال : ما أدرى ما وجهه ، فسئل عن اسناده ، فقال

= صالح الاسناد =

وقد كان عليه بعض الشرائع المتقدمة (١) .
قال الله تعالى - في قصة يوسف - : (قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ) (٧) .

• اى ما عقوبة من سرق منكم ان كنتم كاذبين ، انكم لم تسرقوا منا (٣) .
(قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وَجَدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ) (٤) اى جزاء من

سرق : ان يسترق .

(كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ) اى (٥) كذلك نفعل بالظالمين اذا سرقوا

• ان يسترقوا .

وكان (٦) هذا من دين يعقوب ، ثم نسخ غرم العقوبات بالحدود ، فعندها

قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (اذا قطع السارق فلا

غرم) (٧) فتأولناه (٨) على سقوط غرم العقوبة .

قال ابن حبان عند ترجمة - بهز بن حكيم - كان يخطى كثيرا ، ولولا

هذا الحديث لادخلناه فى الثقات ، وهو ممن أستخير الله - عز وجل - فيه .

انظر : (صحيح ابن خزيمة ١٨/٤) (سنن البيهقي ١٠٥/٤) (المستدرک

(٣٩٧/١) (مصنف عبد الرزاق ١٨/٤) (شرح معاني الآثار ٩/٢)

(سنن النسائي ١٥/٥ ، ٢٥) (منتقى ابن الجارود ١٢٥) (مسند

احمد ٢/٥ ، ٤٤) (تلخيص الحبير ١٦٠/٢) (سنن أبى داود

(٣٦٣/١) (سنن الدارمي ٣٩٦/١) (المحلى ٦٥/٦)

(المجروحين - لابن حبان - ١٩٤/١) . . .

(١) ن (المقدمة) .

(٢) سورة يوسف الآية (٧٤) .

(٣) ج (منا) ساقطه .

(٤) سورة يوسف الآية (٧٥) .

(٥) ن ج (كذلك نجزي) ساقطه .

(٦) ن (فكان) .

(٧) سوف يأتي تخريج الحديث صفحة (٨٠٣) .

(٨) ك (فتأولناه) .

١ / ١ - فصل

فبدأ الشافعي بحد الزنا ، لانه أصل تفرع عليه غيره ، وتعدى فيه حكمه (١) وأول ما نزل فيه من القرآن قول الله تعالى : (وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاَسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ اَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسَكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ، وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرَضُوا عَنْهُمَا) (١٠٠ الايه) (٢) فشذت طائفة من المفسرين في هاتين الآيتين (٣) .

(١) قال الروياني : واعلم أن الشافعي - رحمه الله - بدأ في الحدود بحد الزنا ، لانه أغلظ الحدود وأشدّها . . . وقال بعضهم : بدأ بحد الزنا ، لانه من أكبر الكبائر بعد القتل ، ومن ثم أجمع أهل الملل على تحريمه ، وكان حده أشد الحدود ، لانه جناية على الاعراض والانساب ، وهو من جملة الكليات الخمس ، وهي حفظ النفس والدين والنسب والعقل والمال . . . انظر : (بحر المذهب ١٠ / ٢) (حاشية البجيرمي على شرح المنهاج ٢١٨ / ٤) (حاشية الجمل ١٢٨ / ٥) (حاشية البيجوري على ابن قاسم ٢٣٦ / ٢)

(٢) سورة النساء الايه (١٥ ، ١٦) .

(٣) من هذه الطائفة : مجاهد ، والفخر الرازي ، وابن العربي ، والشعالبي ، والكيالهراس . . .

قال القرطبي : واختاره النحاس ، ورواه عن ابن عباس . . . قال النسفي : وقال بهذا ابن بحر . . . واحتجوا : بأن لفظ الاية الاولى (واللاتي) مؤنث ، فاقتضى النساء . ولفظ الايه الثانية (واللذان) مذكر ، فاقتضى الرجال . . . ورد عليهم الامام الطبري ، والجصاص ، وأبى عبد الله النحوي ، وغيرهم فقالوا : ان هذا لا يصح ، لانه لا معنى للتثنية ههنا ، اذ كان الوعد والوعيد انما يجيئان بلفظ الجمع ، لانه لكل واحد منهم ، أو بلفظ الواحد لدلالته على الجنس الشامل لجميعهم =

فزعوا ان الأولى منهما : وهى قوله تعالى : (وَاللَّائِي يَأْتِيَنِ الْفَاحِشَةَ
مِنْ نِّسَائِكُمْ) (١) واردة فى اتيان المرأة المرأة ، لاقتصاره على
ذكر النساء دون الرجال ، فيكون كالزنا (٢) فى الخطر ، ويختلف (٣)
له فى الحد . (٤)

روى عن النبى - صلى الله عليه وسلم - أنه قال :

(السحاق زنا النساء (٥) بينهن) (٦)

قال نظام الدين القمى : والصحابة - رضوان الله عليهم - قد اختلفوا
فى أحكام اللواط ، ولم يتمسك أحد منهم بهذه الآية ، وعدم تمسكهم
بها مع شدة احتياجهم الى نص يدل على هذا الحكم ، من أقوى
الدلائل على أن هذه الآية ليست فى اللواط . . .
انظر : (احكام القرآن - للجصاص - ١٠٦/٢) (احكام القرآن - لابن
العربى - ٣٦٠/١) (تفسير القرطبي ٨٦/٥) (تفسير الثعالبي
٣٥٦/١) (تفسير الطبرى ٢٩٥/٤) (تفسير النسفى ٣٠١/١)
(احكام القرآن - للكميا الهراس - ١٩٤/٢) (غرائب القرآن
٢٠٣/٤) (التفسير الكبير ٢٣١/٩ - ٢٣٥) (النسخ فى
القرآن ٨٣٣/٢) .

(١) سورة النساء الآية (١٥) .

(٢) ن (الزنا) .

(٣) ج (ويخالف) .

(٤) ن (الحدود) .

(٥) ن (النساء) ساقطه .

(٦) الحديث بهذا اللفظ ذكره ابن حجر فى (الزواجر) ولم يعزه لاحد ، وسكت عنه .

وذكره فى (المطالب) عن واثله بن الأسقع ، ورمز لكونه مخرجا عند أبى يعلى . .

ورواه ابن حزم فى (الحدود) من طريق عنبسة بن سعيد ، عن مكحول

عن واثله بن الاسقع ، بلفظ : السحاق زنى بالنساء بينهن . . .

قال ابن حزم : هذا حديث لا يصح ، لانه عن بقية - وهو ضعيف - . . . ولم

يدرك مكحولا واثله - فهو منقطع - . . .

قال الهيثمى : رواه الطبرانى ، عن واثله ، بلفظ (السحاق بين النساء) =

ويكون الحد فيه جسهما حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا

بالتزويج ، فيستغنين (١) بحلاله عن حرام ما ارتكبه (٢) .

والاية الثانية : وهى قوله تعالى : (وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا) (٣) .

واردة (٤) فى اتيان الرجل الرجل ، لا تقتضاه على ذكر الرجال (٥)

دون النساء (٦) ، فيكون كالزنا فى الحظر .

روى عن النبى - صلى الله عليه وسلم - أنقال : (مباشرة الرجل الرجل

زنا ، ومباشرة المرأة المرأة زنا) (٧) .

زنا بينهن (٨) .

ورواه أبو يعلى ، عن واثلة بلفظ : (سحاق النساء بينهن زنا) ورجاله ثقات .

قال السيوطى : رواه الطبرانى ، عن واثلة بن الأسقع ، وهو - ضعيف - .

قال المناوى : أورده الذهبى فى (الكبائر) ولم يعزه لمخرج ، بل قال

يروى .

ثم قال : وهذا اسناد لين .

قال الالبانى : هذا حديث ضعيف جدا .

وذكره المتقى الهندى فى (الكنز) عن واثلة بلفظ : (سحاق النساء زنا

بينهن) وقال : رواه البيهقى فى (شعب الايمان) .

انظر : (الزواجر ٢ / ١٢٤) (المحلى ١٣ / ٤٦٣) (مجمع الزوائد ٦ / ٢٥٦)

(الجامع الصغير ٢ / ٣٧) (فيض القدير ٤ / ١٠٣) (كنز العمال ٥ / ٣١٦)

(الكبائر - للذهبي - ٥٦) (ضعيف الجامع الصغير ٣ / ٢١٨)

(المطالب العالىة ٢ / ١١٥) .

(١) ج (فتستغنيان) .

(٢) ن هـ ج (ما ارتكبه) .

(٣) سورة النساء الاية (١٦) .

(٤) ج (واردة) ساقطه .

(٥) ن هـ ج (الرجل) .

(٦) ن هـ ج (المرأة) .

(٧) روى عن أبى موسى الاشعرى ، أنه قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - =

.....
 (لا تباشر المرأة المرأة الا وهما زانيتان ، ولا يباشر الرجل الرجل)

الا وهما زانيتان ()

قال الهيثمي : رواه الطبراني في (الكبير) و (الأوسط) عن شيخه
 علي بن سعيد الرازي ، وفيه لين ، ومقبة رجاله ثقات . . .
 وروى الامام أحمد في (مسنده) وابن حبان في (صحيحه) والبزار في
 (مسنده) والحاكم في (المستدرک) والطبراني في (الصغير)
 من طريق اسرائيل ، عن سماك ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، بلفظ
 : (لا يباشر الرجل الرجل ، ولا المرأة المرأة) . . .

قال البزار : لا نعلمه يروى عن ابن عباس الا من هذا الوجه ، تفرد به
 اسرائيل ، عن سماك . . .

قال الهيثمي : رواه أحمد ، والبزار ، والطبراني في (الصغير) ، وأحمد
 اسنادي أحمد رجاله رجال الصحيح ، وكذلك رجال البزار . . .
 قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط البخاري ، فقد اجمعا على
 صحة هذا الحديث . . .

وروى الامام أحمد في (مسنده) وابن حبان في (صحيحه) من طريق أبي
 نضرة ، عن الطفاوي ، عن أبي هريرة ، بلفظ : (لا تباشر المرأة
 المرأة ولا الرجل الرجل الا الولد الولد) . . .

قال الهيثمي ، رواه الطبراني في (الأوسط) عن شيخه محمد بن عثمان
 بن سعيد أبي عمر الضريير .

وفي (الميزان) محمد بن عثمان بن سعيد المصري ، فان كان هو هذا فهو
 - ضعيف - ومقبة رجاله رجال الصحيح . . .

قال الساعاتي : رواه أبو داود ، والبيهقي ، والطبراني في (الأوسط)
 وفي اسناده (الطفاوي) قال الحافظ في (التقریب) : لا يعرف . .
 قلت : يحضه أحاديث الباب . . .

وروى الامام أحمد في (مسنده) وسعيد بن منصور في (سننه) والحاكم
 في (الادب) من طريق موسى بن عقبة ، عن أبي الزبير ، عن جابر
 بن عبد الله ، بلفظ : (لا يباشر الرجل الرجل في الثوب الواحد ،
 ولا تباشر المرأة المرأة في الثوب الواحد) . . .

قال الهيثمي : رواه أحمد والطبراني في (الأوسط) باختصار ، وفيه =

وقوله تعالى : (فاذوهما) هو حد جعله الله تعالى لهما ، وهذا الاذى مجمل

تفسيره ما اختلف الفقهاء فيه من اتيان الفاحشة بين الذكور ..

والفاحشة الثالثة (١) : التي هي الزنا بين الرجل والمرأة ، مأخوذ (حكمها) (٢)

من الآية (٣) الثانية (٤) التي في سورة النور ، من قوله تعالى : (الزَّانِيَةُ

وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) (٥)

وفذهب جمهور المفسرين : الى أن هاتين الايتين وردتا في الزنا بين الرجال والنساء ،

لانه ذكر في الاولى النساء ، وفي الثانية الرجال ، لتحمل كل واحدة منهما

على الاخرى ، فيصير كالجمع فيهما بين الرجال (٦) والنساء ، ومنه قال

الفقهاء .. (٧)

وتكون الآية الاولى في زنا النساء بالرجال ، والاية الثانية في زنا الرجال

بالنساء ، وهما في حكم الزنا سواء . (٨)

عبد الرحمن بن أبي الزناد - وهو ضعيف ..

قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه ...

انظر : (مجمع الزوائد ١٠٢/٨) (كنز العمال ٣٣١/٥) (موارد الظمان

٤٨٢) (كشف الاستار ٤٤٦/٢) (المستدرک ٢٨٧/٤ ، ٢٨٨) (الفتح

الرباني ٧٨/١٦) (مسند احمد ٣٠٤/١ ، ٣١٤ ، ٤٤٧/٢ ، ٣٥٦/٣

٣٨٩ ، ٣٩٥)

(١) ك (الثانية) .

(٢) ما بين القوسين زيادة يقتضيها المقام .

(٣) ن ، ج (الآيات) .

(٤) ج (الثلاث) ك (الثالثه) .

(٥) سورة النور الآية (٢) .

(٦) ن (فيهما على حكم الرجال) .

(٧) ممن قال بهذا : عكرمة ، وعطاء ، والحسن البصري ، وعبد الله بن كثير

والجصاص ، والبخوي ، والزمخشري ، والنسفي ، والبيضاوي ...

انظر : (تفسير البخوي ٤٩٦/١) (تفسير النسفي ٣٠١/١) (تفسير

ابن كثير ٤٦٢/١) (تفسير البيضاوي ٢٠٩/١) (الكشف ٥١١/١)

(احكام القرآن - للجصاص - ١٠٦/٢) .

(٨) هناك قول ثالث في (تفسير الايتين) لم يذكره الامام الماوردي : =

واختلف فيما تضمنته الآيتان ، هل هو حد أو موعد بالحد ؟

على قولين : (١)

القول الاول : انه موعد بالحد ، وليس بحد ، لما في الآية من التنبية على
الموعد .

فعلى هذا : في قوله تعالى : (وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكَ) (٢)
وجهان : (٣)

احدهما : انه خطاب للحاكم فيمن زنا من عموم النساء . (٤)

والوجه الثاني : انه خطاب للأزواج فيمن زنا من خصوص نساءهم .

(فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ) وهذا خطاب يتوجه الى الأزواج (٥) دون
الحكام ، لان الأزواج بحبس (٦) نساءهم في البيوت أحق من الحكام ،

وهو ما ذهب اليه السدي ، وسفيان ، وابن زيد : بان الآية الاولى : خاصة
بالنساء المحصنات ، ومن احصن من الرجال ، والاية الثانية : خاصة
بالرجل والمرأة البكرين

ورجح هذا القول الامام ابن جرير الطبري

انظر : (تفسير القرطبي ٨٧/٥) (زاد المسير ٣٥/٢) (تفسير الطبري
٢٩٥/٤) .

(١) انظر : (تفسير القرطبي ٨٥/٥) (احكام القرآن - لابن العربي - ٣٥٧/١) .

(٢) سورة النساء الآية (١٥) .

(٣) انظر : (زاد المسير ٣٤/٢) (تفسير الخازن ٤٩٥/١) (غرائب القرآن
٢٠٣/٤) .

(٤) بهذا قال : النسفي ، والبخاري

انظر : (تفسير النسفي ٣٠٠/١) (تفسير البخاري ٤٩٥/١) .

(٥) ن (فيمن زنا من خصوص) ساقطة .

(٦) ك (يحبسوا) .

ولو توجه الى الحكم لأمرؤا بحبسهن في الحبوس دون البيوت (١) •
 ويكون الأمر بهذا الحبس انتظارا للوعد ، حتى يتوفاهن الموت أن تأخر
 بيان الحد ، أو يجعل الله لهن سبيلا ان ورد بيان ما يجب عليهن من
 الحد •

ثم قال تعالى : (وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ) واللذان تثنية الذي (٢) وفيهما
 وجهان : (٣)

أحدهما : انهما البكر والثيب •

والثاني : انهما الرجل والمرأة (غير المحصنين) (٤) •

(١) بهذا قال كثير من المفسرين منهم : الطبري ، الرازي ، الخازن ، البيضاوي •

قال ابن العربي : أمر الله تعالى بامساكنهن في البيوت وحبسهن فيها كان فسي
 صدر الاسلام قبل أن تكثر الجناة ، فلما كثر الجناة وخشى فوتهم اتخذ لهم
 سجن ••

انظر : (تفسير الطبري ٤/٢٩٢) (التفسير الكبير ١٠/٢٣٣) (تفسير

البيضاوي ١/٢٠٩) (أحكام القرآن - لابن العربي ١/٣٥٧) (تفسير

الخازن ١/٤٩٥) •

(٢) ج (الذين) ن (اللذين) •

(٣) قال ابن الجوزي : (واللذان) يعني : الزانيين ، وهل هو عام أم لا ؟ فيه

قولان :

أحدهما : أنه عام في الأبكار والثيب من الرجال والنساء ، قاله الحسن ، وعطاء •

••••• وه قال ابن العربي ، والخازن •

والثاني : أنه خاص في البكرين اذا زنيا ، قاله أبو صالح ، والسدي ، وابن

زيد ، وسفيان •

قال القاضي أبو يعلى : هو الاول أصح - لأن هذا تخصيص بخير دلالة •

انظر : (زاد المسير ٢/٣٥) (أحكام القرآن - لابن العربي ١/٣٦٠) (تفسير

الخازن ١/٤٩٦) •

(٤) ما بين القوسين زيادة مأخوذة من (تفسير الطبري ٤/٢٩٤) يقتضها المقام •

(يَأْتِيَانِيهَا) : يعنى : الفاحشة (١) وهى الزنا .

(مِنْكُمْ) يعنى : من المسلمين .

(فَأَذُوهُمَا) هذا خطاب توجه الى الحكام . (فأذوهما) يحتمل وجهين :

أحدهما : بالحبس على ما تقدم ذكره .

والثانى : بالقول من توبيخ وزجر . (٢)

(فَلِنْ تَابَا) يعنى : من الزنا قبل ورود الحد .

(وَأَصْلَحَا) يعنى : بالعفة عن الزنا بالنكاح .

(فاعرضوا عنهما) يحتمل وجهين :

أحدهما : فاطلقوهما ، ان قيل : ان الاذى ها هنا الحبس .

والثانى : فكفوا عن الاغلاظ لهما (٣) ، ان قيل : ان الاذى ها هنا

التوبيخ والزجر .

فهذا قول من جعل الايتين موعدا بالحد ، ويكون حكمهما ثابتا فى (٤) الوعد

غير منسوخ ، وتحقيقه : ما نزل بعده من قرآن ، وورد عن رسول الله -

(١) قال ابن العربى : الفاحشة ، هى فى اللغة : عبارة عن كل فعل تعظم كراهيته

فى النفوس ، ويصح ذكره فى الالسنه حتى يبلغ الغاية فى جنسه ، وذلك

مخصوص بشهوة الفرج اذا اقتضيت على الوجه الممنوع شرعا ، أو المجتبى

عادة ، وذلك يكون فى الزنا اجماعا وفى اللواط باختلاف . . انظر : (أحكام

القران ١/٣٥٤) .

(٢) قال ابن الجوزى : (فأذوهما) فيه قولان :

أحدهما : أنه الاذى بالكلام والتعمير ، رواه أبو صالح عن ابن عباس ، وهه قال

قتادة ، والسدى والضحاك ، ومقاتل . . . وهذا قال الزمخشري ، والنسفى .

والثانى : أنه التعمير والضرب بالنعال ، رواه ابن أبى طلحة ، عن ابن عباس . .

انظر : (زاد المسير ٢/٣٥) (الكشاف ١/٥١١) (تفسير النسفى ١/٣٠١) . .

(٣) ج (عن توبيخهما) ن (الاخلاص لهما) .

(٤) ج هـ (ثابت بما فى) .

— صلى الله عليه وسلم — من سنة •

فأما القرآن : فما نزل في سورة النور من حد البكر ، وهو قوله تعالى :

(الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) . (١)

وأما السنة : فواردة في جلد البكر ، ورجم الثيب ، وهو ما رواه عامر (٢) عن

مسروق (٣) عن أبي بن كعب (٤)

(١) سورة النور الآية (٢) •

(٢) أبو عمرو عامر بن شراحيل بن عبد الشعبي الحميري (١٩ — ١٠٣) •

من التابعين الثقات ، يضرب المثل بحفظه • • ولد ونشأ ومات فجأة بالكوفة ، سمع من ثمانية وأربعين من الصحابة ، واختلفوا في عمره ووفاته وفي اسم أبيه • •

انظر ترجمته في : (ترتيب الثقات — للعجلي — ل ٢٧) (صفة الصفوة ٣ / ٧٥)

(النجوم ١ / ٢٥٣) (التفسير والمفسرون ١ / ١٢١) (الحلية ٤ / ٣١٠)

(تهذيب الكمال ٤ / ل ٤٤) •

(٣) أبو عائشة مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني (٠٠ — ٦٣ هـ) •

تابعي ثقة ، من أهل اليمن ، قدم المدينة في أيام أبي بكر ، وشهد حروب علي ، روى عن أبي بكر ، وعلي ، ومعاذ ، وطائفة • • كان يصلي حتى تورم قدماه ، وحج فما نام الا ساجدا • • •

انظر ترجمته في : (طبقات ابن الخياط ١٤٩) (الحلية ٢ / ٩٥) (مرآة الجنان

١ / ١٣٩) (الجمع بين رجال الصحيحين ٢ / ٥١٦) (الجرح والتعديل

٨ / ٣٩٦) (تهذيب الكمال ٧ / ل ١٢٠) •

(٤) أبو المنذر أبي بن كعب بن قيس بن عبيد ، من بني النجار (٠٠٠ — ٣٠ هـ)

من أصحاب العقبة الثانية • شهد المشاهد كلها • روى (١٦٤ حديثاً) توفي بالمدينة ، واختلف في سنة وفاته ، والراجح سنة ثلاثين ، لانه جمع القرآن في عهد عثمان •

انظر ترجمته في : (الاصابة ١ / ١٩) (الطبقات الكبرى ٣ / ١٩٨) (الاستيعاب

١ / ٤٧) (شرح الاسماء ل ٢٢) (التاريخ الكبير ٢ / ٣٩) (اسد

الغابة ١ / ٤٩) •

(ان النبي - صلى الله عليه وسلم - كان اذا نزل عليه الوحي كرب له (١)

وتريد وجهه (٢) •

قال : فنزل عليه الوحي ، فلما سرى عنه (٣) ، قال : خذوا عني قد جعل

الله لهن سبيلا ، الثيب بالثيب جلد مائه والرجم ، والبكر بالبكر جلد

مائة والنفي (٤) •

(١) الكَرْبُ - على وزن الضرب - : الحزن والغم الذي يأخذ بالنفس ، وجمعه كرب •

وكربه الأمر والغم يكره كرها : اشتد عليه ••

انظر مادة - كرب - في : (لسان العرب ١ / ٧١١) (تاج العروس ١ / ٤٥٢)

(٢) تَرَبَّدَ وجهه : أي تغير من الغضب ، وقيل : صار كلون الرماد ، وفي الحديث :

(كان اذا نزل عليه الوحي اَرَبَّدَ وجهه) أي تغير الى الغبرة ، وقيل : احمرَّ

حمرة فيها سواد •••

انظر مادة - ربد - في : (تاج العروس ٢ / ٣٤٩) (لسان العرب ٣ / ١٧٠)

(٣) انسرى الهم عنى وسرى تسرية : انكشف وأزيل وذهب ، والتشديد للمبالغة •

انظر مادة - سرو - في : (تاج العروس ١٠ / ١٧٦) (المصباح المنير -

١ / ٢٩٥) •

(٤) الحديث بهذا الاسناد والمتن لم أقف على تخرجه •

وبهذا المتن رواه كل من : مسلم ، والبيهقي في (الحدود) وعبد الرزاق في

(مصنفه) واحمد في (مسنده) وابن جرير الطبري في (تفسيره) من طريق

الحسن ، عن حطان بن عبد الله الرقاشي ، عن عبادة بن الصامت أن رسول

الله - صلى الله عليه وسلم - كان اذا نزل عليه الوحي ، كرب لذلك ، وتريد له

وجهه ، فأنزل الله عليه ذات يوم ، فلقى ذلك ، فلما سرى عنه ، قال : (خذوا عني

قد جعل الله لهن سبيلا الثيب بالثيب جلد مائة ، ثم رجم بالحجارة ، والبكر بالبكر

جلد مائة ثم نفي سنة) ••

علما بأنه قد ورد أثر - حول معنى الحديث - بهذا الاسناد موقوفا على أبي بن

كعب •

فقد روى البيهقي في (الحدود) وعبد الرزاق في (مصنفه) وابن المنذر في

(الاوسط) وابن أبي شيبه في (مصنفه) من طريق عامر ، عن مسروق ، عن

أبي بن كعب أنه قال : (البكران يجلدان وينفيان ، والثيبان يرجمان) ••

=

قال الحافظ ابن حجر : ورجاله رجال الصحيح •••

وروى عبادة بن الصامت (١) ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (خذوا

عنى قد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب

بالثيب جلد مائة والرجم) (٢) .

فالمراد (٣) بقوله : (قد جعل الله لهن سبيلا) اشارة (٤) الى قوله فى سورة

النساء : (حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا) (٥) فكانت

السبيل ما بينه الرسول فى (٦) هذا الحكم من جلد البكر ورجم الثيب ، وزاد

على ما فى سورة النور فى شيئين :

احدهما : رجم الثيب .

والثانى : تغريب البكر .

قلت : يبدو - والله اعلم - أن هناك سقط فى متن المخطوطه !

انظر : (صحيح مسلم ١١٥/٥) (سنن البيهقى ٢١٠/٨ ، ٢٢٣) (مسند احمد

٣٢٠/٥) (الاوسط ٤٦) (مصنف عبد الرزاق ٣٢٩/٧) (مصنف ابن أبى

شعبة ٨٣/١١) (تفسير الطبرى ٢٩٣/٤) (فتح البارى ١٥٧/١٢) .

(١) أبو الوليد عبادة بن الصامت بن قيس الانصارى الخزرجى (٣٨ ق هـ - ٣٤ هـ) .

صحابى جليل ، شهد بدرًا والمشاهد كلها ، كما شهد العقبة الاولى والثانية ،

وهو أحد من جمع القرآن ، وأول من تولى قضاء فلسطين . . . توفى بالرملة ، وقيل

ببيت المقدس . .

انظر ترجمته فى : (الاصابة ٢٦٨/٢) (الاستيعاب ٤٤٩/٢) (تهذيب الكمال

٥٦/٤) (طبقات ابن الخياط ٣٠٢) (المحبر ٢٧٠) (مرآة الجنان ٨٩/١) .

(٢) رواه كل من : مسلم ، والبيهقى ، والدارى ، والترمذى ، وابن الجارود ، وابى داود ،

والطحاوى ، وابن حزم فى (الحدود) واحمد فى (مسنده) وابن المنذر فى

(الاوسط) والطبرى فى (تفسيره) من طريق الحسن ، عن حطان بن عبد الله

الرقاشى ، عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(خذوا عنى خذوا عنى قد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة ونفسى

سنة ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم) . .

انظر : (صحيح مسلم ١١٥/٥) (سنن البيهقى ٢١٠/٨) (سنن الدارمى ١٨١/٢)

(سنن الترمذى ٤٤٥/٢) (منتقى ابن الجارود ٢٧٤) (سنن ابى داود ٤٥٥/٢)

(شرح معانى الآثار ١٣٤/٣) (المحلى ٢٠١/١٣) (مسند احمد ٣١٣/٥)

(الاوسط ل ٤٤) (تفسير الطبرى ٢٩٣/٤) .

(٣) ج (والمراد) .

(٤) ن (اشارة) ساقطه . (٥) سورة النساء الاية (١٥) .

(٦) ك (من) .

فصل

ب/ ١ -

والقول الثاني : ان هاتين الآيتين في سورة النساء تضمنتا وجوب الحد ، وليست

بوعد (١) في الحد . (٢) - وهو الظاهر من مذهب الشافعي - (٣)

لا شتمالها على أمر توجه الى مخاطب ، وعلى حكم توجه الى فاعل ، وهذه صفة الحد

دون الوعد .

فعلى هذا اختلف اصحابنا في الحد الذي تضمنته (٤) ، هل هو مجمل تعقبه البيان

او مفسر (٥) تعقبه النسخ ؟ على وجهين :

احدهما : انه من المجمل الذي تعقبه البيان ، لان الامساك في البيوت هو حكم مبهم ،

والاذى من العموم المجمل ، ويكون البيان ما نزل في سورة النور من جلد البكر ،

وما جاءت به السنة من رجم الثيب ، وتغريب البكر ، ويكون بيان النبي - صلى

الله عليه وسلم - تفسيرا لاجمالها . (٦)

(١) ن ، ج (وليس بوعد) ك (موعدا) .

(٢) قال القرطبي : بهذا قال ابن عباس والحسن . . . زاد ابن زيد : وأنهم منعوا من

النكاح حتى يموتوا ، عقوبة لهم حين طلبوا النكاح من غير وجهه . .

وهذا يدل على أنه كان حدا بل أشد ، غير أن ذلك الحكم كان ممدودا الى

غاية ، وهو الأذى في الآية الاخرى . .

قال ابن العربي : - والصحيح - أنه حد جعله الله عقوبة ممدودة الى غاية مؤذنة

بأخرى هي النهاية . .

وانما قلنا : انه حد ، لأنه اذاء وايلام ، ومن الناس من يرى أنه أشد من الجلد ،

وكل اذاء وايلام حد ، لأنه منع وزجر . .

وانما قلنا : انه ممدود الى غاية ، ابطالا لقول من رأى من المتقدمين والمتأخرين : انسخه

نسخ . .

انظر : (تفسير القرطبي ٨٥/٥) (أحكام القرآن ٣٥٧/١) .

(٣) انظر : (المطلب العالي ٢٣/٨١) .

(٤) ك ، ج (تضمنتها) .

(٥) ن (مبين) .

(٦) رجح هذا الوجه : الجويني ، وابو الطيب الطبري ، والقرطبي ، وأبو سليمان الخطابي . .

قال ابن العربي : اجتمعت الأمة على أن هذه الآية ليست منسوخة ، لأن النسخ انما =

لرواية الزهري (١) ، عن عبيد الله بن عبد الله (٢) ، عن أبي هريرة (٣) ، وزيد بن خالد الجهني (٤) : (ان رجلا من الاعراب أتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسول الله أنشدك الله الا قضيت لي بكتاب الله ، فقام خصمه وكان أفقه منه ، فقال : نعم أقضى بيننا بكتاب الله وأذن لي أن أتكلم . قال : قل .

يكون في القولين المتعارضين من كل وجه ، اللذين لا يمكن الجمع بينهما بحال ، وأما اذا كان الحكم ممدوداً الى غاية ، ثم وقع بيان الغاية بعد ذلك فليس ينسخ ، لأنه كلام منتظم متصل لم يرفع ما بعده ما قبله ، ولا اعتراض عليه . . . انظر : (نهاية المطلب ١٩/٤٤) (شرح مختصر المزني ٩/١١١) (معالم السنن ٤/٥٧٠) (تفسير القرطبي ٥/٨٥) (احكام القرآن - لابن العربي - ١/٣٥٤) .

(١) أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري (٥٨ - ١٢٤ هـ) . تابعي جليل ، من أكابر الحفاظ والفقهاء ، أول من دوّن الحديث ، روى عنه خلائق من كبار التابعين وصغارهم ، مات (بشّْب) بين الحجاز وفلسطين . . . انظر ترجمته في : (تذكرة الحفاظ ١/١٠٨) (تاريخ الموصل ٤٥) (النجوم ١/٢٩٤) (الثقات - لابن شاهين - ل ٨٦) (معجم الشعراء - للمرياني - ٣٤٥) . (٢) أبو عبد الله عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي (٠٠٠ - ٩٨ هـ) . من أعلام التابعين ، وأحد الفقهاء السبعة ، ومؤدب عمر بن عبد العزيز ، لقي خلقا كثيرا من الصحابة ، وقد ذهب بصره . . . مات بالمدينة . . . انظر ترجمته في : (تهذيب الكمال ٥/ل ٨٠) (نكت الهميان ١٩٧) (تهذيب التهذيب ٧/٢٣) (صفة الصفوة ٢/١٠٢) (تذكرة الحفاظ ١/٧٨) (شذرات الذهب ١/١١٤) .

(٣) أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي (٢١ ق هـ - ٥٩ هـ) . انظر ترجمته في : (الاصابة ٤/٢٠٢) (البداية والنهاية ٨/١٠٣) (صفة الصفوة ١/٦٨٥) (تذكرة الحفاظ ١/٣٢) (حلية الاولياء ١/٣٧٦) (شذرات الذهب ١/٦٣) .

(٤) زيد بن خالد الجهني المدني (٧ ق هـ - ٧٨ هـ) . صحابي جليل ، اختلف في كنيته وفي وفاته وسنه اختلافا كثيرا ، روى عن رسول الله ، وأبي طلحة ، وعائشة ، وروى عنه ابنه خالد وأبو حرب ، وآخرين . توفي بالمدينة . . . انظر ترجمته في : (التاريخ الكبير ٣/٣٨٤) (الاصابة ١/٥٦٥) (الاستيعاب ١/٥٥٨) (تهذيب التهذيب ٣/٤١٠) (الكاشف ١/٣٣٨) (الشذرات ١/٨٤) .

قال : ان ابني كان عسيفا عند هذا الرجل (يعني : أجيرا) فزني بأمرأته ،
(فأخبروني أن علي ابني الرجم) (١) ، فافقديته منه بمائة شاة ووليدة ، ثم
سألت رجالا من أهل العلم ، فأخبروني أن علي ابني جلد مائة وتخريب عام ،
وان علي امرأته الرجم .

فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والذي نفسي بيده لا أقضين بينكما
بكتاب الله ، الفم والوليدة ردًا عليك ، وعلى ابنك جلد مائة وتخريب عام ، واغد
يا أنيس إلى امرأة هذا فان اعترفت فرجها (٢) .

- وكان أنيس رجلا من أسلم - (٣) فغدا معه رجل آخر إليها ، فاعترفت فرجها .

(١) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق ، وهي ساقطة من النسخ الثلاث ، وقد
اثبتتها الجماعة .

انظر : (المنتقى في أخبار المصطفى ٢ / ٧٠٤) .

(٢) الحديث رواه كل من : البخاري في (المحارين) ومسلم ، والطيالسي ، وأبي داود
والترمذي ، ومالك في (الحدود) وأحمد في (مسنده) وعبد الرزاق في (مصنفه)
والنسائي في (آداب القضاة) من طريق الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله
بن عتبة ، عن أبي هريرة وزيد بن خالد

ورواه كل من : ابن ماجه ، والبيهقي ، والدرامي ، والترمذي في (الحدود)
وأحمد في (مسنده) والنسائي في (آداب القضاة) والحميدي في (مسنده)
وابن أبي شيبة في (مصنفه) من طريق الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله
بن عتبة ، عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني وشبلا قالوا : (كنا عند رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - فقام رجل فقال : أنشدك الله

انظر : (صحيح البخاري ٨ / ١٦١) (صحيح مسلم ٥ / ١٢١) (مسند أحمد
٤ / ١١٥) (منحة المعبود ١ / ٢٩٨) (سنن أبي داود ٢ / ٤٦٣) (مصنف
عبد الرزاق ٧ / ٣١٠) (سنن النسائي ٨ / ٢٤٠) (سنن الترمذي ٢ / ٤٤٣)
(الموطأ ٢ / ٨٢٢) (سنن ابن ماجه ٢ / ٨٥٢) (مسند الحميدي ٢ / ٣٥٤)
(سنن البيهقي ٨ / ٢١٩) (سنن الدارمي ٢ / ١٧٧) (مصنف ابن أبي شيبة
١١ / ٩٣) .

(٣) ن ، ج (سليم) والصواب ما أثبتناه انظر : (سنن البيهقي ٨ / ٢٢٢)

قوله : (واغد يا أنيس) (٠٠٠٠) من هو أنيس ؟ فيه قولان :

القول الاول : هو أنيس بن مرثد بن أبي مرثد الغنوي ، يكنى أبا يزيد ، شهد مع رسول

فدل على أن ما حكم به من تخريب البكر ورجم الثيب ، قضاء بكتاب الله — عز وجل —
وليس ذلك صريحا فيه ، فاقضى ان يكون بيانا لاجماله ، ويكون حكمها على هذا
الوجه ثابتا غير منسوخ ، لان بيان المجل تفسير وليس بنسخ ، ويجوز أن يؤخذ
بيان المجل في القرآن من القرآن ومن السنة ، وهو متفق عليه . (١)

== صلى الله عليه وسلم — فتح مكة وحنين ، له ولأبيه ولجده صحبة ، قتل أبوه يوم
الرجيع في حياة الرسول — صلى الله عليه وسلم — ومات جده في خلافة أبي بكر الصديق
وتوفي أنيس هذا في ربيع الاول سنة عشرين ، روى عنه الحكم بن مسعود في الفتنة ، ويقال
أنه الذي قال له رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وأغدو يا أنيس . . . الحديث .
وقد ذكره أبو أحمد العسكري في الانصار ، فقال : أنيس بن أبي مرثد الانصارى . . .
وتمقب ابن الاثير ذلك فقال : وليس هذا من الانصار في شى . .
القول الثانى : هو أنيس بن الضحاك الأسلمى ، روى عنه عمرو بن سليم وقيل : عمرو بن

مسلم .

قال ابن حجر : ذكره أبو حاتم الرازى وقال : لا يعرف ، وروى أنيس هذا عن النبى
— صلى الله عليه وسلم — أنه قال لأبى ذر : ألبس الخشن الضيق . . .
قال النووى : أنيس الصحابى — بالتصغير — ، وهو ثابت في الصحيحين ، وأنيس
هذا هو أنيس بن الضحاك الأسلمى ، معدود في الشاميين . .
قال ابن الاثير : أنيس بن الضحاك الأسلمى ، هو الذى أرسله النبى — صلى الله عليه
وسلم — الى المرأة الاسلمية ليرجمها ان اعترفت بالزنا ، لأمرين :
أحدهما : أنه أشبه بالصحة لكثرة الناقلين له . .
الثانى : لان النبى — صلى الله عليه وسلم — كان يقصد ألا يأمر فى قبيلة
بأمر إلا لرجل منها ، لنفور طباع العرب من أن يحكم فى القبيلة أحد من غيرها
فكان يتألفهم بذلك ، ولأن المرأة أسلمية . .
قال ابن حجر : جزم ابن حبان وابن عبد البر عند ترجمة (أنيس بن الضحاك الأسلمى) انه
هو الذى قال له رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : (أغد يا أنيس على
امراة هذا) . . . وفيه نظر — والظاهر فى نقدي أنه غيره — والله أعلم . . .
انظر : (اسد الغابة ١ / ١٣٣ ، ١٣٥) (الاصابة ١ / ٢٦ ، ٢٧) (الاستيعاب ١ / ٦١)
(تهذيب الاسماء — القسم الاول — ١ / ١٢٨) (الكامل ٢ / ٥٦٩)
(١) انظر : (تنمة الابانة ١٢ / ١٢٢) (المطلب العالى ٢٣ / ٨١) (الشامل ٦ / ١٠٤) .

والوجه الثاني : - وهو قول الاكثرين من أصحاب الشافعي ، والاشبه بمذهبه - (١)

ان الايتين تضمنتا حدا مفهوما لا يفتقر الى بيان ، لان ما في الاولى

من الامساك (٢) في البيوت معلوم ، وما في الثانية من الاذى بما ضر

من قول أو فعل مفهوم يتقدر بالاجتهاد (٣) فيه كالتعزير ، ثم تعقبه

النسخ (٤) بما ورد من جلد البكر ورجم الثيب (٥) .

فعلى هذا : اختلف اصحاب الشافعي في هاتين الايتين ، هل وردتا في حد البكر

أو في حد الثيب ؟

على ثلاثة أوجه :

احدها : - وهو قول ابي الطيب بن سلمة (٦) وطائفة - أنهما وردتا معا في حد

البكر (٧) .

واختلف من قال هذا في سبب تكراره في الايتين :

فقال ابو الطيب : لان الاولى في أبكار النساء ، والثانية في أبكار الرجال .

(١) انظر : (تنمة الابانة ١٢ / ١٢٢) (المطلب العالي ٢٣ / ل ٨١) .

(٢) ك ، ن (امساكن) .

(٣) ك (الاجتهاد) .

(٤) ك (بالنسخ) .

(٥) أكثر المفسرين على أن هاتين الايتين منسوختين ، منهم : ابن عباس ، وعكرمة ، وسعيد

بن جبير ، والحسن ، وعطاء الخراساني ، وأبي صالح ، والسدي ، وابن زيد ، وقتادة ،

وزيد بن أسلم ، والضحاك ، وابن كثير ، وابن الجوزي ، والبخاري ، ومجاهد ، والطبري .

انظر : (تفسير ابن كثير ١ / ٤٦٢) (تفسير ابن عباس ٥٤) (زاد المسير ٢ / ٣٥)

(تفسير البخاري ١ / ٤٩٥) (تفسير الطبري ٤ / ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٧) .

(٦) أبو الطيب محمد بن الفضل بن سلمة بن عاصم الضبي البغدادي (٠٠٠ - ٣٠٨ هـ) .

فقيه شافعي ، كان موصوفا بفرض الذكاء ، وله أوجه في المذهب ، منها تكفير

تارك الصلاة . .

قال الخطيب : كان من كبار الفقهاء ، متقدميهم ، صنف كتباً عدة ، ومات شاباً . .

انظر ترجمته في : (طبقات ابن كثير ل ٣٣) (طبقات الاسنوي ٢ / ٢٣) (سيرة الجنان

٢ / ٢٥٠) (طبقات السبكي الوسطى ل ٥٩) (طبقات ابن هداية الله ٤٥) (معجم

المؤلفين ١٢ / ٤٣) . .

(٧) انظر : (بحر المذهب ١٠ / ٢) (فتح العزيز ١٢ / ٥٢) (الشامل ٦ / ل ١٠٤) .

وقال غيره : لأن (١) الأولى في البكر التي لها زوج لم يدخل بها ، والثانية في
البكر التي لا زوج لها . (٢) .

فملى هذا : يكون حد البكر في هاتين الآيتين منسوخا بما في سورة النور من قوله :
(الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) (٣) ويكون حد الثيب
الرجم (٤) فرضا مبتدا لم ينقل (٥) عن حد منسوخ (٦) .

والوجه الثاني : أن الآيتين معا وردتا (في حد الثيب ، ثم نسختا بالرجم ، وحد
البكر فرض مبتدا بمائة جلدة ورد) (٧) في سورة النور لم ينقل عن حد منسوخ (٨) .
والوجه الثالث : وهو الاظهر — ان الآية الاولى في قوله : (فامسكوهن في البيوت)
واردة في حد الثيب ، ونسخت بالرجم ، والآية الثانية في قوله : (فاذوهما)
واردة في حد البكر ، ونسخت بجلد مائة .
فيكون كلا (٩) الحدين من الجلد والرجم منقولين عن حدين منسوخين (١٠) .
أما الجلد في نسخه الاذى من الآية الثانية فلا يمتنع ، لانه في سورة النور ، فهو

نسخ القرآن بالقرآن .

(١) ن ، ج (أن) .

(٢) هذا غير ظاهر مع نص الآية (واللذان يأتيها منكم) فان ما في الآية ثنية (الذي)
للمذكر — والله اعلم — .

(٣) سورة النور الآية (٢) .

(٤) ك ، ن (بالرجم) .

(٥) ن ، ج (ينتقل) .

(٦) انظر : شرح مختصر المزني ٩/ ١١١ (فتح العزيز ١٢/ ٥٢) (المطلب

المالي ٢٣/ ٨١) .

(٧) ما بين القوسين ساقط في (ج) .

(٨) انظر : (المطلب المالي ٢٣/ ٨١) .

(٩) ك (على)

(١٠) رجح هذا الوجه : ابن الرفعة ، والمتولى ، والرافعي ، وابن الصباغ ، والقاضي أبو الطيب

الطبري ، والعمراني ، وغيرهم . . .

انظر : (تنمة الابانة ١٢/ ١٢٢) (البيان ١٠/ ٩٥) (الشامل ٦/ ١٠٤)

(شرح مختصر المزني ٩/ ١١٠) (المطلب المالي ٢٣/ ٨١) (فتح

العزيز ١٢/ ٥٢) .

وأما الرجم في نسخه لا مساكن في البيوت من الآية الأولى ، فنسخه ترتب على أصل

للشافعي مقرر وهو : أن القرآن ينسخ بالقرآن ، والسنة تنسخ بالسنة ، ولا يجوز

نسخ القرآن بالسنة (١) وان جوزه أبو حنيفة ، ومعض المتكلمين (٢) .

لان قول الله تعالى : (مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّمَّهَا أَوْ مِثْلَهَا) (٣)

وليست السنة خيرا من القرآن ، وليس مثل القرآن الا القرآن دليل على انه لا يجوز

نسخ القرآن الا بالقرآن .

(١) قال الشافعي : والسنة لا تكون ناسخة للكتاب ، وانما هي تتبع للكتاب بمثل ما نزل

نصا ، ومفسرة معنى ما أنزل الله منه جملا ، قال الله تعالى : (وإذا تتلى

عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا ائت بقرآن غير هذا أو بدله

قل ما يكون لى أن أبدله من تلقاء نفسى ان أتبع الا ما يوحى الى انى أخاف

ان عصيت ربى عذاب يوم عظيم - يونس آية ١٥) . . .

وقال تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها . . البقرة

آية ١٠٦) فأخبر الله أن نسخ القرآن وتأخير انزاله لا يكون الا بقرآن مثله .

قال الشوكاني : ذهب الشافعي في عامة كتبه ، كما قال ابن السمعاني الى أنه

لا يجوز نسخ القرآن بالسنة بحال ، وان كانت متواترة ، وهه جزم الصيرفى

والخفاف ، ونقله عبد الوهاب عن أكثر الشافعية . . .

انظر : (الرسالة ١٠٦) (ارشاد الفحول ١٩١) وايضا : (شرح الاسنوى ٢ / ١٨١) .

(٢) . . يجوز نسخ القرآن بالسنة المتواترة عند الجمهور ، كما حكى ذلك عنهم أبو الطيب

الطبرى ، وابن برهان ، وابن الحاجب ، واليه ذهب المحققون من اصحاب الشافعي .

وقال ابن السمعاني : وهو مذهب أبى حنيفة وعامة المتكلمين . .

وقال سليم الرازى : وهو قول أهل العراق ومذهب الاشعرى ، والمعتزلة وسائر

المتكلمين . .

وقال الدبوسى : هو قول علمائنا ، يعنى : الحنفية . . .

وقال الباجى : قال به عامة شيوخنا ، وحكاها ابن الفرج عن مالك . . .

انظر : (ارشاد الفحول ١٩١) (كشف الاسرار ٣ / ١٧٧) (شرح تنقيح الفصول ٣١٣)

وايضا : (فواتح الرحموت ٢ / ٧٨) (فتح الغفار ٢ / ١٣٤) (المعتمد ١ / ٤٢٣)

(٣) سورة البقرة الآية (١٠٦) .

واختلف من قال بهذا ، هل كان مجوزا في العقل نسخ القران بالسنة حتى

حظره الشرع ؟

على وجهين :

احدهما : وهو قول - أبي علي بن أبي هريرة - (١) انه قد كان ذلك

مجوزا في العقل ، لان العقل لا يمنع أن يجرى على الأمور حكم الأمر ،

كذلك لا يمنع أن يجرى على الأمر حكم الأمور .

والوجه الثاني : أن ذلك ممتنع في العقل أن يكون قول الأمور رافعا لقول

الأمر ، لان الأمر مطاع والمأمور مطيع . (٢)

فاما نسخ السنة بالقران ، ففيه للشافعي قولان :

أظهرهما : انه لا يجوز اعتبارا بالتجانس .

والثاني : وهو قول - ابن سريج - (٣) يجوز ، لانه لا يمتنع رفع الأخف

بالأغلظ ، وإن

(١) أبو علي الحسن بن الحسين بن أبي هريرة البغدادي (٠٠٠-٣٤٥هـ) .

انتهت اليه امانة الشافعية في العراق ، درس ببغداد ، فخرج عليه خلق كثير مثل

الدارقطني .

انفرد بأقوال في المذهب ٠٠٠ من مؤلفاته : شرح مختصر المزني ، توفي ببغداد .

انظر ترجمته في : (طبقات الاسنوي ٢/ ٥١٨) (طبقات ابن كثير ٣٦) (الفتح

المبين ١/ ١٩٣) (طبقات ابن هداية الله ٢٢) (طبقات السبكي الوسطى ل ٩٩) .

(٢) قال الهذلي : نسخ الكتاب بالسنة المتواترة هو جائز عند جمهور الفقهاء والمتكلمين

من الاشاعرة والمعتزلة ، واليه ذهب المحققون من اصحاب الشافعي . ونص

الشافعي - رحمه الله - في عامة كتبه : انه لا يجوز ، وهو مذهب اكثر اهل

الحديث . ثم اختلفوا في ذلك :

فقال بعضهم : لا يجوز ذلك عقلا ، وهو الظاهر من مذهب الشافعي ، واليه ذهب

الحارث المحاسبي ، وعبد الله بن سعيد ، والقلاسي من متكلي اهل الحديث ،

واحمد بن حنبل في رواية عنه .

وقال بعضهم : يجوز ذلك عقلا ولكن الشرع لم يرد به ، ولو ورد به كان جائزا ، وبه قال ابن

سريج في احدي الروايتين عنه .

وقال بعضهم : قد ورد الشرع بالمنع من ذلك ، وهو قول أبي حامد الاسفرايني .

انظر : (كشف الاسرار ٣/ ١٧٧) وايضا : (ادب القاضي ١/ ٣٤٣) .

(٣) ابو العباس احمد بن عمر بن سريج البغدادي (٢٤٩-٣٠٦هـ) .

امتنع رفع الأغلاظ (١) بالأخف (٢) .

فاذا ثبت من أصل الشافعي ان نسخ القران بالسنة لا يجوز ، ففي نسخ الرجم
لامساكنهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت ، أو يجعل الله لهن سبيلا ، وجهان :
يسلم معهما أن (لا) (٣) ينسخ القران بالسنة .

احدهما : ان قوله : (أو يجعل الله لهن سبيلا) يدل على ان حكم الامساك
في البيوت حد الى غاية غير مؤبدة ، فخرج من حكم المنسخ الذي يقتضى ظاهر
لفظه ان يكون مستوعبا لجميع (الأزمان) ، كما اقتضى ظاهر العموم أن يكون مستوعبا
لجميع (٤) الأعيان ، فلما قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (خذوا
عني قد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب
بالثيب جلد مائة والرجم) (٥) كان ذلك منه بيانا لانقضاء زمان امساكنهن
في البيوت حتى يتوفاهن الموت ولم يكن نسخا ، لانه قدر به مدة لا تقتضى
التأبيد ، ولو اقتضت التأبيد لصار نسخا ، فخرج ذلك عن نسخ القران بالسنة
وصار بيان القران بالسنة (٦) .

فقيه الشافعية في عصره ، كان يلقب بالباز الأشهب ، له نحو أربع مائة مصنف ، منها :
التقريب بين المزي والشافعي ، العين والدين في الوصايا ، مولده ووفاته في بغداد .
انظر ترجمته في : (البداية والنهاية ١١ / ١٢٩) (شذرات الذهب ٢ / ٢٤٧)
(الفهرست ٢٩٩) (تذكرة الحفاظ ٣ / ٨١١) (مفتاح السعادة ٢ / ٣١٣)
(المختصر في اخبار البشر ٢ / ٦٩) .

(١) ك (الأعلى) .

(٢) قال الشوكاني : نسخ السنة بالقران جائز عند الجمهور ، وه قال بعض من منع من
نسخ القران بالسنة ، وللشافعي في ذلك قولان ، حكاهما القاضي أبو الطيب الطبري ،
والشيخ أبو اسحاق الشيرازي وسليم الرازي ، وامام الحرمين ، وصححوا جميعا الجواز .
قال ابن برهان : وهو قول المعظم . . وقال سليم : هو قول عامة المتكلمين والفقهاء . .
وقال السمعاني : انه الأولى بالحق وجزم به الصيرفي ، ولا وجه للمنع قط ، ولم يأت في
ذلك ما يتشبه به المانع لا من عقل ولا من شرع . .
انظر : (ارشاد الفحول ١٩٢) وايضا : (اللمع ٣٣) (المستصفى ١ / ١٢٤) (التبصرة ٢٧٢)
(الاحكام في اصول الاحكام ٢ / ٢٦٩) (شرح الاسنوى ٢ / ١٨١) (الرسالة ١١٠) .
(٣) ما بين القوسين زيادة يقتضيها تقويم النص ، وهي ساقطة من كل النسخ . .
(٤) ما بين القوسين ساقطة في (ج) .
(٥) تقدم تخريج الحديث صفحة (١٠٥) .
(٦) انظر : (بحر المذهب ١٠ / ٣) (شج مختصر المزي ٩ / ١١١) (البيان ١٠ / ٩٦) .

الوجه الثاني : انهم منسوخ بما كان متلوا في القرآن ، ثم نسخ رسمه وبقي حكمه . (١)

وهو ما رواه الشافعي عن مالك (٢) عن يحيى بن سعيد (٣) عن سعيد بن المسيب (٤) ان عمر بن الخطاب عاد الى المدينة من الحج في ذي الحجة فخطب الناس ، فقال : (أيها الناس قد سنت لكم السنن ، وفرضت لكم الفرائض ، وتركتم على الواضحة الا أن تضلوا ، اياكم ان تهلكوا في آية الرجم ان يقول قائل : لا نجد حدثين في كتاب الله ، فقد رجم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ورجمنا بعده ، والذي نفسي بيده لولا ان يقول قائل : زاد ابن الخطاب في كتاب الله لكتبها - الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة - فانا قد قرأناها) . (٥)

(١) ممن رجع هذا الوجه : ابن الصباغ ، والمتولى . .

انظر : (تنمة الابانة ١٢ / ١٢٢) (الشامل ٦ / ١٠٤)

(٢) امام دار الهجرة أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي (٩٣ - ١٧٩ هـ) .
انظر ترجمته في : (الديباج المذهب ٨٢ / ١) (تذكرة الحفاظ ٢٠٢ / ١)
(الشذرات ٢٨٩ / ١) (التاريخ الكبير ٣١٠ / ٧) (صفة الصفوة ١٧٧ / ٢) (الكامل - لابن المبرد ١٤٧ / ٦) .

(٣) أبو سعيد يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري (٠٠٠ - ١٤٣ هـ) .
من أكابر أهل الحديث ، أجمعوا على توثيقه وجلالته وامامته
في زمن بني أمية ، وفي العهد العباسي ولي قضاء الحيرة توفي بالهاشمية . . .
انظر ترجمته في : (النجوم ٣٥١ / ١) (تاريخ ابن معين ٦٤٤ / ٢) (الارشاد ١٣ / ١)
(تهذيب التهذيب ٢٢١ / ١١) (الجرح والتعديل ١٤٧ / ٩) (مرآة الجنان ٢٩٤ / ١) .

(٤) أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي (١٣ - ٩٤ هـ) .
أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، كان أحفظ الناس لأحكام عمر كان يعيش من تجارة الزيت ، جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع توفي بالمدينة ، واختلفوا في سنة وفاته . . .

انظر ترجمته في : (طبقات الاتقياء ٥٩ / ١) (التاريخ الصغير ١٠٢) (صفة الصفوة ٧٩ / ٢)
(الطبقات الكبرى ١١٩ / ٥) (وفيات الاعيان ٣٧٥ / ٢) (تهذيب الكمال ١٠٦ / ٣)

(٥) رواه مالك في (الحدود) وابن سعد في (الطبقات) من طريق يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ، أنه سمعه يقول : لما صدر عمر بن الخطاب من منى ، أناع بالابطح ، ثم كرم كومة بطحاء ، ثم طرح عليها رداءه واستلقى ، ثم مديديه الى السماء فقال : اللهم كبرت سنن وضعفت قوتي ، وانتشرت رعيتي فاقبضني اليك غير مضيع ولا مفرط ، ثم قدم المدينة فخطب الناس الخبر . . .

وروى الشافعى باسناد ذكره عن سهل بن حنيف (١) أن خالته (٢) أخبرته قالت: (لقد أقرأناها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - آية الرجم والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة بما قضيا من اللذة) • (٣)

== جاء في (الكنز) : رواه مالك ، وابن سعد ، ومسدد في (مسنده) ، والحاكم . . .
ورواه الشافعى في (مسنده) والبيهقى في (الحدود) من طريق مالك . . .
وروى كل من : البخارى ، ومسلم ، والترمذى ، وأبى داود في (الحدود) من طريق الزهرى ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس ، أن عمر بن الخطاب خطب فقال : (ان الله بعث محمدا - صلى الله عليه وسلم - بالحق وأنزل عليه الكتاب ، فكان فيما أنزل عليه آية الرجم ، فقرأناها ووعيناه ، ورجم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ورجمنا من بعده ، وإنى خشيت أن طال بالناس الزمان أن يقول قائل : ما نجد آية الرجم في كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله تعالى ، فالرجم حق على من زنى من الرجال والنساء إذا كان محصنا ، إذا قامت البينة أو كان حمل أو اعتراف ، وإيم الله لولا أن يقول الناس : زاد عمر في كتاب الله - عز وجل - لكتبته) • .

انظر : (الموطأ ٨٢٤/٢) (الطبقات الكبرى ٣٣٤/٣) (كنز العمال ٤٣٢/٥)
(سنن البيهقى ٢١٢/٨) (صحيح البخارى ٢٠٩/٨) (صحيح مسلم ١١٦/٥)
(سنن الترمذى ٤٤٢/٢) (سنن أبى داود ٤٥٦/٢) (بدائع المنن ٢٨٣/٢)
(١) أبو سعد سهل بن حنيف بن وهب الانصارى (٠٠٠ - ٣٨ هـ) •
صحابى جليل ، شهد المشاهد كلها ، آخى رسول الله بينه وبين على بن أبى طالب ، استخلفه على البصرة بعد وقعة الجمل ، وولاه فارس ، وتوفى بالكوفة . . .
انظر ترجمته في : (معجم الصحابة ل ٢٣٨) (المحبر ٢٩٠) (شرح الاسماء ل ٢٨)
(الجمع بين رجال الصحيحين ١٨٦/١) (الشذرات ٤٨/١) (تهذيب
التهذيب ٢٥١/٤) •

(٢) قال ابن الأثير : العجماء الانصارية خالة ابى امامة بن سهل بن حنيف ، روت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وروى عنها أبو امامة •
أنظر : (اسد الغابة ٥٠٥/٥ ٦٣٤٦) وايضا : (الاصابة ٣٦٢/٤) •

(٣) الحديث ذكره ابن الاثير عند ترجمة - العجماء الانصارية - وقال : رواه أبو نعيم وأبو موسى من طريق سعيد بن أبى هلال ، عن مروان بن عثمان ، عن أبى امامة بن سهل بن حنيف ، عن خالته أنها قالت : لقد أقرأناها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - آية الرجم . . . الحديث •

فان قيل : الاعتراض على هذا من وجهين :

أحدهما : انه من (١) قول واحد ، والقرآن لا يثبت بخبر الواحد .

والثاني : انه منسوخ ، ولا يجوز ان يكون المنسوخ ناسخا .

قيل : اما الاعتراض فيه بخبر الواحد ، فمعنه جوابان :

أحدهما : انه لما عضده قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (خذوا عني قد

جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة وتفريب عام ، والثيب بالثيب

جلد مائة والرجم) (٢) ثم تعقبه فعله (٣) في رجم ماعز والغامدية ، خرج

عن حكم الأحاد الى الاستفاضة .

والثاني : انه قد رواه عمر بن الخطاب على المنبر بمشهد من جمهور الصحابة ، فما

أنكروه ، فدل على اتفاقهم عليه . (٤)

فاما الاعتراض فيه بأنه منسوخ ، فالمنسوخ ينقسم ثلاثة اقسام :

أحدهما : ما نسخ رسمه وحكمه : كالذي رواه ابو امامة بن سهل بن حنيف (٥) :

(ان رجلا ...)

== وذكره ابن حجر في (الاصابة) وقال : أخرجه الطبراني وابن منده ...

قال الهيثمي في (الزوائد) : رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح ..

ورواه الحاكم في (الحدود) من طريق سعيد بن أبي هلال ، عن مروان بن عثمان ،

عن أبي امامة ..

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة ...

ووافقه الذهبي على التصحيح ...

انظر : (اسد الغابة ٥ / ٦٣٤) (الاصابة ٤ / ٣٦٢) (مجمع الزوائد ٦ / ٣٦٥)

(المستدرک ٤ / ٣٥٩) (التلخيص - للذهبي ٤ / ٣٥٩) .

(١) ك (من) ساقطه .

(٢) تقدم تخريج الحديث صفحة (١٠٥) .

(٣) ن هـ ج (ثم تعقبه فعله) ساقطه

(٤) انظر : (الشامل ٦ / ١٠٤) (المطلب العالي ٢٣ / ٨٢) (فتح العزيز ١٢ / ٥٢)

(٥) أبو امامة أسعد بن سهل بن حنيف بن واهب الانصاري (٩ - ١٠٠ هـ) .

ولد في حياة الرسول - صلى الله عليه وسلم - وسماه باسم جده لأمه - أسعد بن

زراره ، وكناه بكنيته .. روى عن أبيه ، وعمر وعثمان ، وعدة .. وعنه الزهري ، وابناه

محمد وسهل .. =

قام في الليل ليقرأ سورة فلم يقدر عليها ، وقام آخر ليقرأها فلم يقدر عليها ، فآخبراً رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بذلك ، فقال : انها رفعت البارحة من صدور الرجال (١)

والقسم الثاني : ما نسخ حكمه وبقي رسمه : كالوصية للوالدين والأقربين بالمعروف . (٢)

وكقوله في العدة : (مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ) . (٣)

== انظر ترجمته في : (اسد الغابة ١/٧١) (الاستيعاب ١/٨٤) (الكاشف ١/١١٦)

(شرح الاسماء ل ٢٤) (البداية والنهاية ٩/١٩٠) (الطبقات الكبرى ٥/٨٢)

(١) رواه الطحاوي في (مشكل الآثار) من طريق يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، عن

ابي امامة بن سهل ونحن في مجلس سعيد بن المسيب لا ينكر ذلك (ان رجلاً

كانت معه سورة فقام في الليل ليقرأها فلم يقدر عليها ، وقام آخر فقرأها فلم

يقدر ، وقام الآخر كذلك فاصبحوا ، فأتوا رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

فاجتمعوا عنده ، فقال بعضهم : يا رسول الله قتت البارحة لاقرأ سورة كذا وكذا

فلم أقدر عليها ، وقال الآخر : ما جئت الا لذلك ، وقال الآخر : وانا يا رسول

الله ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : انها نسخت البارحة) . . .

قال السيوطي : أخرج أبو داود في (ناسخه) وابن المنذر ، وابن الانباري في

(المصاحف) وابو ذر الهروي في (فضائله) عن أبي امامة بن سهل ان رجلاً

كانت معه سورة . . .

وأخرج أبو داود في (ناسخه) والبيهقي في (الدلائل) من وجه آخر عن أبي امامة

ان رهطاً من الانصار من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - أخبروه ان رجلاً

قام من جوف الليل يريد ان يفتح سورة كان قد وعها ، فلم يقدر منها على شيء ،

الا بسم الله الرحمن الرحيم ، ووقع ذلك لناس من أصحابه ، فاصبحوا فسألوا

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن السورة الخبر . . .

انظر : (مشكل الآثار ٢/٤١٧) (الدر المنثور ١/١٠٥) وايضا : (فتح القدير ١/١٢٧)

(٢) قوله تعالى : (كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيراً الوصية . . البقرة آية ١٨٠)

نسخ بقوله : (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين . . النساء آية ١١) .

انظر : (ارشاد الفحول ١٨٩) . .

(٣) قوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعاً الى الحول غير

اخراج . . البقرة آية ٢٤٠) نسخ بقوله : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجها

يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً . . البقرة آية ٢٣٤) . انظر (شرح البدخشي

والقسم الثالث : ما نسخ رسمه وقى حكمه : مثل قوله : (الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما

البتة نكالا من الله) (١)

(١) رواه البيهقي ، والحاكم ، والدارمي في (الحدود) من طريق يونس بن جبير ، عن كثير بن الصلت قال : انهم كانوا يكتبون المصاحف عند زيد بن ثابت فأتوا على هذه الآية فقال زيد : سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول : الشيخ والشيخة اذا زنيا ...

ورواه احمد في (مسنده) والحاكم في (الحدود) من طريق قتادة ، عن يونس بن جبير ، عن كثير بن الصلت ، قال : كان عمرو بن العاص وزيد بن ثابت يكتبان المصاحف فمرا على هذه الآية فقال زيد : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : الشيخ والشيخة ...

فقال عمرو : لما نزلت اتيت النبي - صلى الله عليه وسلم - فقلت : اكتبها ؟ فكانه كره ذلك ، فقال له عمرو : لا ترى ان الشيخ اذا زنى وقد احصن جلد ورجم ، واذا لم يحصن جلد ، وان الثيب اذا زنى وقد احصن رجم ... واللفظ للحاكم . قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه ... ووافقه الذهبي على التصحيح ...

وذكره المتقي الهندي في (الكنز) وقال : رواه ابن جرير في (تهذيب الآثار) وقال : هذا حديث لا يعرف له مخرج عن عمر عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بهذا اللفظ الا من هذا الوجه ، وهو عندنا صحيح سند ، ولا علة فيه توهينه ، ولا سبب يضعفه لعدالة نقلته ، قال : وقد يعمل بان قتادة مدلس ولم يصرح بالسماع والتحديث ...

ورواه الطيالسي في (فضائل القرآن) والبيهقي ، والحاكم ، وابن حزم في (الحدود) واحمد في (مسنده) من طريق عاصم بن بهدلة ، عن زر بن حبیش قال : قال لي أبي بن كعب : كائن تقرأ سورة الاحزاب أو كائن تعدها ؟ قال : قلت له : ثلاثا وسبعين آية ، فقال : قط ، لقد رأيتها وانها لتعادل سورة البقرة ، ولقد قرأنا فيها : الشيخ والشيخة ...

ورواه ابن حبان في (التفسير) من طريق عاصم بن أبي النجود ، عن زر بن حبیش قال : لقيت أبي بن كعب فقلت له : ان ابن مسعود يحك المعوذتين من المصاحف ويقول : انهما ليستا من القرآن ، فلا تجعلوا فيه ما ليس منه ، قال أبي : قيل لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال لنا : فنحن نقول : كم تقدر من سورة الاحزاب من آية ؟ قال : قلت : ثلاثا وسبعين آية ، قال أبي : والذي يحلف به ان كانت لتعدل سورة البقرة ، ولقد قرأنا فيها أية الرجم ... قال ابن حبان : في اسناده عاصم بن أبي النجود وقد ضعف ... =

ومثل قوله : (لو أن لابن آدم واديا من ذهب لا يتقى (١) إليه ثانيا ، ولو أن له ثانيا
من ذهب لا يتقى (١) إليهما (٢) ثالثا ، ولا يملأ جوف ابن آدم الا التراب ، ويتوب
الله على من تاب) . (٣)

== ورواه ابن ماجه ، وابن حزم فى (الحدود) من طريق الزهرى ، عن عبيد الله بن
عبد الله ، عن ابن عباس قال : قال عمر بن الخطاب : لقد خشيت أن يطول بالناس
زمان ، حتى يقول قائل : ما أجد الرجم فى كتاب الله ، فيضلوا بترك فريضة من فرائض
الله . . . الخبر . . .

قال السخاوى : وفى الباب عن أبى بن كعب عند النسائى ، وعبد الله بن أحمد فى
(زوائد المسند) وصححه ابن حبان ، والحاكم . . . وعن زيد بن ثابت عند أحمد
وصححه أيضا . . . وعن عمر متفق عليه من طريق ابن عباس ، وهو عند الشافعى
وأحمد والترمذى وآخرين من جهة سميد بن المسيب وكلاهما عن عمر ، وعند
بعضهم : أنه ما كان يتلى ثم نسخ دون الحكم .

انظر : (المستدرک ٣٥٩ / ٤ ، ٣٦٠) (سنن البيهقى ٢١١ / ٨) (سنن الدارمى ١٧٩ / ٢)
(مسند أحمد ١٣٢ / ٥ ، ١٨٣) (كنز العمال ٤١٨ / ٥) (منحة المعبود ٩ / ٢)
(المحلى ١٩٨ / ١٣ ، ٢٠١) (موارد الظمآن ٤٣٥) (المقاصد الحسنة ٢٥٧)
(سنن ابن ماجه ٨٥٣ / ٢) .

(١) ن ، ك (لا ابتغا) .

(٢) ك (لهما) .

(٣) الحديث رواه مسلم فى (الزكاة) والبخارى فى (الرقائق) والترمذى فى (الزهد) وأحمد
فى (مسنده) من طريق ابن شهاب ، عن أنس بن مالك بلفظ : (لو أن لابن آدم
واديا من ذهب لا أحب أن يكون له واديان ، ولن يملأ فاه الا التراب ، ويتوب الله
على من تاب) . . .

زاد البخارى : وقال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن أنس ، عن
أبى قال : كنا نرى هذا من القرآن حتى نزلت (ألهاكم التكاثر) . . .

ورواه ابن ماجه فى (الزهد) من طريق العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبى هريرة
بلفظ : (لو أن لابن آدم واديين من مال لأحب أن يكون معهما ثالث ، ولا يملأ
نفسه الا التراب ، ويتوب الله على من تاب) .

== قال الهيثمى : اسناد طريق ابن ماجه صحيح ، ورجاله ثقات . . .

وما بقي حكمه لم يؤثر فيه نسخ رسمه ، لان رفع احدهما لا يوجب رفع الاخر ، كما أن رفع (١) حكمه لا يوجب رفع (٢) رسمه (٣) ، فصح بما ذكرناه (٤) من هذا الترتيب (انه متردد بين نسخ القرآن بالقرآن) (٥) ان جعلناه منسوخا ، وبين تفسير القرآن بالسنة ان جعلناه مجملا ، او محدودا ، ولم ينسخ القرآن بالسنة .

== ورواه الدارمي في (الرقائق) واحمد في (مسنده) من طريق شعبة ، عن قتادة ، عن أنس بن مالك .

ورواه مسلم في (الزكاة) والبخاري في (الرقائق) واحمد في (مسنده) من طريق ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : (لو أن لابن آدم ملء واد مالا لأحب ان يكون اليه مثله ، ولا يملأ نفس ابن آدم الا التراب ، والله يتوب على من تاب) .

قال ابن عباس : فلا أدري امن القرآن هو أم لا ؟ - واللفظ لمسلم - .
وعند البخاري : ولا يملأ عين ابن آدم

ورواه البخاري في (الرقائق) من طريق عباس بن سهل بن سعد قال : سمعت ابن الزبير على المنبر بمكة في خطبته يقول : يا أيها الناس ان النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقول : (لو أن ابن آدم أعطى واديا ملاء من ذهب أحب اليه ثانيا ، ولو أعطى ثانيا أحب اليه ثالثا ، ولا يسد جوف ابن آدم الا التراب ، ويتوب الله على من تاب) .

انظر : (صحيح البخاري ١١٥/٨) (صحيح مسلم ٩٩/٣ ، ١٠٠) (سنن الدارمي ٣١٨/٢) (سنن الترمذي ٣٨٩/٣) (سنن ابن ماجه ١٤١٥/٢) (مسنده احمد ٣٧٠/١ ، ١٢٢/٣ ، ١٦٨ ، ١٧٦ ، ١٣١/٥ ، ١٣٢) .

(١) ن ، ج (كما أن مالا يوجب) .

(٢) ن ، ج (حكم) .

(٣) ن ، ج (اسمه) .

(٤) ك ، ن (بما ذكرنا) .

(٥) ما بين القوسين ساقط في (ن) .

فصل

ج/١-

فاذا تقرروا صفاء (١) من حال (٢) الزنا واستقراره على رجم الثيب ، وجلد البكر ، فلا يخلو حال الزاني من أحد أمرين :

اما أن يكون (بكرا) أو (ثيبا) على ما سنصفه من حال البكر والثيب .

فان كان ثيبا : ويسمى الثيب - محصنا - فحده الرجم دون الجلد .

وذهب الخوارج : الى ان عليه جلد مائة دون الرجم ، تسوية بين البكر والثيب . (٣)

احتجاجا : بظاهر القرآن ، وان (٤) الرجم من اخبار الاحاد ، وليست حجة عندهم

في الاحكام .

وقال داود بن علي من (٥) اهل الظاهر (٦) : عليه جلد مائة والرجم ، فجمعوا

عليه بين الحدين . (٧)

احتجاجا : بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم) . (٨)

سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم) . (٨)

(١) ك (ما صفنا) .

(٢) ن ، ج (حد) .

(٣) انظر مذهب الخوارج في : (البيان ١٠ / ٩٥) (المبسوط ٩ / ٣٦) (البحر الزخار ٦ / ١٤٠)

(المحلى ١٣ / ١٩٢) (المطلب العالي ٢٣ / ٨٢) .

(٤) ن ، ج (فان) .

(٥) ك (من) ساقطه .

(٦) أبو سليمان داود بن علي بن خلف الظاهري (٢٠١ - ٢٢٠ هـ) .

أحد الائمة المجتهدين في الاسلام ، تنسب اليه الطائفة الظاهرية ، انتهت اليه رئاسة

العلم في بغداد . . من تصانيفه : الايضاح ، المشكل ، المفسر والمجمل ، توفي ببغداد .

انظر ترجمته في : (وفيات الاعيان ٢ / ٢٥٥) (الكامل ٧ / ٤١٢) (الفهرست ٣٠٣)

(لسان الميزان ٢ / ٤٢٢) (روضات الجنات ٣ / ٣٠٢) (الشذرات ٢ / ١٥٨) .

(٧) انظر قول داود بن علي في : (شرح مختصر المزني ٩ / ١١١) (بحر المذهب ١٠ / ٣)

(التاج المذهب ٤ / ٢١٦) (بداية المجتهد ٢ / ٤٦٩) (تجريد المسائل ١١ / ٢١١) .

(٨) تقدم تخريج الحديث صفحة (١٠٥) .

ورواية قتادة (١) عن الشعبي : (ان شراحة الهمدانية (٢) ات عليها ، فقالت :

قد زنت ، فقال : (لملك غيري) (٣) لملك رأيت رؤيا : قالت : لا .

فجلدها يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة ، وقال : جلدها بكتاب الله ، ورجمها

بسنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (٤) .

ولان حد الزنا يوجب الجمع بين عقوبتين ، كالبركي جمع له بين الجلد والتفريب .

(١) أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي البصري (٦١ - ١١٨ هـ) .

من كبار التابعين ، أجمعوا على توثيقه وجلالته ، كان عالما كبيرا مفسرا ، رأسا في العربية ومفردات اللغة ، مات بواسط . قال احمد بن حنبل : قتادة أحفظ أهل البصرة

انظر ترجمته في : (السابق واللاحق ل ٤٥) (طبقات الأتقياء ١ / ١٩١) (تاريخ الموصلي ٣٨) (الثقات - لابن شاهين - ل ٨٢) (التبيين لاسماء المدلسين ل ٥) (المعارف ٤٦٢) .

(٢) شراحة الهمدانية : نسبة الى همدان ، بطن من كهلان من القحطانية . . . وهمدان اسمه : أوسله بن مالك بن زهد . . . بن كهلان . ينسب اليه جماعة كثيرة من الصحابة والتابعين والعلماء والشعراء والفرسان . انظر : (الاكمال ٤١٩ / ٢) (معجم قبائل العرب ١٢٢٥ / ٣) (فتح الباري ١١٩ / ١٢) (نهاية الارب في أنساب العرب ٤٣٨) (تبصير المنتبه ٧٧٨ / ٢) .

(٣) ما بين القوسين ساقط في (ج هـ) . قال ابن منظور : امرأة غَيْرَى ، ونسوة غياري . . . من الفيرة وهي الحمية والأنفة . يقال : رجل غيور وامرأة غيور - بلاها - لأن فعولا يشترك فيه الذكر والأنثى . انظر مادة - غير - في (لسان العرب ٤٢ / ٥) وايضا : (تاج العروس ٤٦١ / ٣) . (٤) رواه الامام احمد في (مسنده) من طريق محمد بن جعفر ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن الشعبي .

- وفيه - : لملك غيري ، لملك رأيت في منامك ، لملك استكرهت . قال الهيثمي : رواه احمد ورجاله رجال الصحيح . . . قال الساعاتي : رواه أيضا الدارقطني والبيهقي مطولا رواه كل من : البخاري ، والطحاوي ، وابن حزم في (الحدود) والشافعي في (الام) واحمد في (مسنده) من طريق شعبة ، عن سلمة بن كهيل ، عن الشعبي رواه الحاكم في (الحدود) وابن أبي شيبة في (مصنفه) من طريق موسى بن عيينة .

وفذهب الشافعي (١) وأبو حنيفة (٢) ومالك (٣) وجمهور الفقهاء (٤) :

الى أنه يجب الرجم دون الجلد .

== عن الأعمشى ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن عبد الله بن مسعود . .
قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وكان الشعبي يذكر أنه شهده
رجم سراحة ، ويقول : انه لا يحفظ عن أمير المؤمنين غير ذلك . . .

ورواه الطحاوى فى (الحدود) من طريق مسلم الأعمش ، عن حبة العوفى ، عن على بن أبى
طالب قال : أتته سراحة فأقرت عنده أنها زنت ، فقال على : فملك غضبت
نفسك ؟ . . . فأخرها حتى ولدت وقطعت ولدها ، ثم جلدها الحد بأقرارها
ثم دفنها فى الرحبة (الفضاء الواسع) الى منكبها ، ثم رماها هو أول الناس
ثم قال : ارموا ، ثم قال : جلدها بكتاب الله . . الحديث . .

ورواه أحمد فى (مسنده) والدارقطنى فى (الحدود) من طريق هشام ، عن حصين
عن الشعبي قال : أتى على بمولاة لسميع بن قيس قد فجرت ، فضرها مائة
ثم رجمها ، ثم قال : الحديث .

ورواه البيهقى والدارقطنى فى (الحدود) من طريق عمار بن رزيق ، عن أبى حصين
عن الشعبي . .

وزاد فيه : ثم قال : أيما امرأة نعى عليها ولدها أو كان اعتراف ، فالامام
أول من يرمي ، ثم الناس ، فان نعتها شهود ، فالشهود أول من يرمي ، ثم
الناس . .

انظر : (صحيح البخارى ٢٠٤/٨) (الام ١٨٠/٧) (المحلى ١٩٧/١٣) (سنن
البيهقى ٢٢٠/٨) (شرح معانى الآثار ١٤٠/٣) (مصنف ابن أبى شيبة ١١/ل ٨٣)
(الفتح الربانى ٩٥/١٦) (مسند أحمد ٩٣/١ ، ١٠٧ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٥٣)
(مجمع الزوائد ٢٤٨/٦) (سنن الدارقطنى ١٢٣/٣ ، ١٢٤) (المستدرک
٣٦٤/٤ ، ٣٦٥) .

- (١) انظر : (الام ١٣٤/٦) (الشامل ١٠٤/ل ٦) (كفاية الخيار ١١٠/٢) .
- (٢) انظر : (المبسوط ٣٧/٩) (كشف الحقائق ٢٨١/١) (درالمنتقى ٥٩٨/١) .
- (حاشية ابن عابدين ١٤/٤) (درر الحکام ٦٤/٢) (مختصر الطحاوى ٢٦٢)
- (٣) انظر : (المدونة ٢٣٦/٦) (المنتقى ١٣٨/٧) (اسهل المدارك ١٦٤/٣) .
- (الفواكه الدوانى ٢٨١/٢) (الثمر الدانى ٤٣٥) (الخرشى على خليل ٨١/٨) .
- (٤) ذهب الى هذا : الامام أحمد فى رواية عنه ، وعمر ، عثمان ، وابن مسعود ، والثورى ،
والاوزاعى ، والزهرى ، والنخعي ، وأبو اسحاق الجوزجاني ، وأبو بكر الاثرم . . ==

والدليل على وجوب الرجم — بخلاف ما قاله الخوارج — ما قدمناه — من الاخبار عن الرسول

— صلى الله عليه وسلم — قولا وفعلا ، وعن الصحابة نقلا وعملا ، واستفاضة في الناس
وانعقاد الاجماع عليه حتى صار حكمه متواترا ، وان كان اعيان المرجومين فيه من اخبار
الاحاد ، وهذا يمنع من خلاف حدث بعده .

والدليل على ان الجلد ساقط في رجم الثيب :

ما رواه الشافعي عن مالك عن نافع (١) عن ابن عمر (٢) : (ان رسول الله — صلى
الله عليه وسلم — رجم يهوديين زنيا) (٣) . ولو جلد هما لنقل كما نقل رجمهما .

== انظر : (فتح العزيز ١٢ / ٥٣) (كفاية البنية ١٣ / ٦٢) (المغنى ٩ / ٣٧)
(البيان ١٠ / ٩٦) (حلية العلماء ٢ / ٢٢٢) (تجريد المسائل ل ٢١١) .

(١) أبو عبد الله نافع المدني ، مولى عبد الله بن عمر (٠٠٠ — ١١٧ هـ) .
من أئمة التابعين . اجمعوا على تشريقه . . توفي بالمدينة واختلفوا في سنة وفاته . .
انظر ترجمته في : (تهذيب التهذيب ١٠ / ٤١٢) (منهاج اليقين ١٠٧) (المعارف
٤٦٠) (وفيات الاعيان ٥ / ٣٦٨) (شذرات الذهب ١ / ١٥٤) (دول الاسلام
٨١ / ١) .

(٢) أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب المدوني (١٠ ق هـ — ٧٣ هـ) .
صحابي جليل ، شهد الخندق وما بعدها ، كف بصره في آخر حياته . . مولده ووفاته
بمكة .

انظر ترجمته في : (معجم الصحابة ل ٣٣٠) (حلية الاولياء ١٠ / ٢٩٢) (الاصابة ٢ / ٣٤٧)
(الاستيعاب ٢ / ٣٤١) (صفوة الصفوة ١ / ٥٦٣) (وفيات الاعيان ٣ / ٢٨) .
(٣) رواه كل من الشافعي ، والترمذي ، وابن المنذر في (الحدود) واحمد في (مسنده)
والشافعي في (الرسالة) من طريق مالك بن أنس ، وعن نافع ، وعن ابن عمر — رضي
الله عنه — : (ان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — رجم يهوديين زنيا) .
قال عبد الله بن عمر : فرأيت الرجل يخبى على المرأة يقيها الحجارة — واللفظ
للشافعي — .

قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . .
ورواه الترمذي ، وابن ماجه ، وابو داود الطيالسي في (الحدود) من طريق شريك ،
عن سماك بن حرب عن جابر ابن سمرة . .
قال الترمذي : حديث جابر بن سمرة حديث حسن غريب

وروى عكرمة (١) عن ابن عباس (٢) ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
قال لماعز بن مالك (٣) حين أتاها فأقرعته بالزنا : (لعلك قبلت أو غزت
أو نظرت ؟

ورواه مسلم في (الحدود) من طريق عبد الله بن وهب ، عن مالك ، عن نافع ،
عن ابن عمر : (ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رجم في الزنى يهوديين
رجلا وامرأة زنيا . . .

ورواه الحاكم ، والبيهقي في (الحدود) من طريق محمد بن طلحة بن يزيد بن
ركانه ، عن اسماعيل بن ابراهيم الشيباني ، عن ابن عباس قال : (أتى رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - يهودي ويهودية وقد احصنا ، فسألوه أن يحكم
فيما بينهم ، فحكم فيهما بالرجم) - واللفظ للبيهقي . . .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه . . .
قال ابن حجر في (الدراية) : حديث (ان النبي - صلى الله عليه وسلم - رجم
يهوديين زنيا) متفق عليه من حديث ابن عمر مطولا ، ولا بن حبان من حديثه :
(رجم يهوديين قد احصنا) . . .

انظر : (صحيح مسلم ١٢٢/٥) (سنن الترمذي ٤٤٦/٢) (المستدرک ٣٦٥/٤)
(منحة المعبود ٣٠١/١) (سنن البيهقي ٢١٥/٨) (الاوسط ٤٩)
(الام ١٣٩/٦) (مسند احمد ٧/٢ ، ٦٣ ، ٦٧ ، ١٢٦٦) (الرسالة ٢٥٠)
(سنن ابن ماجه ٨٥٤/٢ ، ٨٥٥) (الدراية ٩٩/٢) .

(١) أبو عبد الله عكرمة بن عبد الله البربري المدني (٢٥ - ١٠٥ هـ) .
مولى عبد الله بن عباس ، تابعى جليل ، كان من أعلم الناس بالتفسير والمغازي ،
وأحد فقهاء مكة ، روى عنه زهاء ثلاثمائة رجل . . توفي بالمدينة واختلفوا في سنة
وفاته .

انظر ترجمته في : (تهذيب الكمال ١٥٠/٥ ل) (طبقات الاتقياء ١/١ ل ١٦٦)
(هفة الصفوة ١٠٣/٢) (التاريخ الكبير ٤٩/٧) (الضعفاء - لابن الجوزي - ل ١٦٩)
(الضعفاء - للعقيلي - ل ٣٣٣) .

(٢) أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي (٣ ق هـ - ٦٨ هـ) .
حبر الأمة ، روى (١٦٦٠ حديثا) كف بصره في آخر عمره ، سكن الطائف وتوفي بها .
انظر ترجمته في : (الاصابة ٣٣٠/٢) (الحلية ٣١٤/١) (تذكرة الحفاظ ٤٠/١) .
(نكت الهميان ١٨٠) (وفيات الاعيان ٦٢/٣) (مشاهير علماء الامصار ٩) .

(٣) ابو عبد الله ما عز بن مالك الاسلمي . . .

قال ابن حجر : يقال : أن اسمه غريب ، وما عز لقب . روى له ابنه عبد الله حديثا واحدا .
وقال ابن عبد البر : معدود في المدنيين ، كتب له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - =

قال : لا . قال : أفعلت كذا وكذا ؟ لا يكنى . قال : نعم . فعند ذلك أمر

برجمه (١) .

وروى أبو سلمة (٢) عن جابر بن عبد الله (٣) أن رجلا من أسلم جاء إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -

== كتابا بإسلام قومه ، وهو الذي اعترف على نفسه بالزنا ثانيا منيا
انظر ترجمته في : (الاصابة ٣/٣٣٧) (عنوان النجاة ١٥٣) (اسد الغابة ٤/٢٧٠)
(الاستيعاب ٣/٤٣٨) (الطبقات الكبرى ٤/٣٢٤) (تهذيب الاسماء - القسم
الاول - ٢/٧٥) .

(١) رواه البخاري في (المحاريب) وأبو داود ، والدارقطني ، والبيهقي ، والحاكم ، وابن حزم
في (الحدود) ، وأحمد في (مسنده) من طريق يعلى بن حكيم ، عن عكرمة
عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : (لما أتى ما عزين مالك النبي -
صلى الله عليه وسلم - قال له : لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت ؟ قال : لا يا رسول
الله قال : أنكها ؟ لا يكنى الخبر .

ورواه الدارقطني ، وابن حزم في (الحدود) ، وأحمد في (مسنده) من طريق يحيى
ابن أبي كثير ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، أن النبي - صلى الله عليه وسلم -
قال للأسلمى الذي آتاه وقد زنا : (لعلك قبلت أو لمست أو نظرت) - واللفظ
للدارقطني - .

انظر : (صحيح البخاري ٨/٢٠٧) (سنن الدارقطني ٣/١٢١) (المستدرک ٤/٣٦١)
(سنن البيهقي ٨/٢٢٦) (سنن أبي داود ٢/٤٥٨) (المحلى ٣/١٠٣) .
(مسند أحمد ١/٢٣٨ ، ٢٥٥ ، ٢٧٠ ، ٢٨٩ ، ٣٢٥) .

(٢) أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف المدني (٣٢ - ١٠٤ هـ) .

من كبار أئمة التابعين ، اختلفوا في اسمه ، وجزم ابن سعد وابن عبد البر بأن اسمه
عبد الله ، روى عن أبيه ، وعائشه ، وعثمان ، وخلق من الصحابة والتابعين ، وعنه
الأعرج ، والزهرى ، وعنه

وثقة ابن سعد ، والواقدي ، وأبو زرعة ، وابن حبان توفي بالمدينة ، واختلفوا في
سنة وفاته . . .

انظر ترجمته في : (تهذيب الكمال ٩/٣٨) (طبقات الاتقياء ١/٩٩) (الكاشف
٣/٣٤٢) (تذكرة الحفاظ ١/٦٣) (الطبقات الكبرى ٥/١٥٥) (شذرات الذهب
١/١٠٥) .

(٣) أبو عبد الله جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي (١٦ ق هـ - ٧٨ هـ) .

صحابي جليل ، من أهل بيعة الرضوان ، غزا تسع عشرة غزوة . . . كان من المكثرين في
الرواية عن رسول الله ، فروى عنه جماعة من الصحابة . . . توفي بالمدينة واختلفوا في

سنة وفاته . . .

فأعترف بالزنا ، فأعرض (١) عنه ، حتى شهد على نفسه أربع مرات ، فقال النبي
— صلى الله عليه وسلم — : أباك جنون ؟ قال : لا . قال : أحصنت ؟ قال : نعم .
فأمر به النبي — صلى الله عليه وسلم — فرجم بالمصلى ، فلما أدلته (٢) الحجارة
فر ، فأدرك ، فرجم حتى مات (٣) .

= انظر ترجمته في : (معجم الصحابة ل ٦٤) (الاصابة ٢١٣ / ١) (حسن المحاضرة ١ / ١٨١)
(تهذيب تاريخ ابن عساكر ٣ / ٣٨٦) (النجوم ١ / ١٩٨) (البداية والنهاية
٩ / ٢٢٢) .

(١) ك ، زيادة (ثم اعترف فأعرض عنه) .

(٢) ك (أدركه) .

الدَّلَقُ — بالتحريك — : القلق ، يقال : أدلقه فدلِق : إذا أجهدته حتى يقلق .
وفي الحديث : (فلما أدلته الحجارة) أي بلغت منه الجهد حتى قلق .
انظر مادة — دَلَقَ — في : (لسان العرب ١٠ / ١١١) (ترتيب القاموس ٢ / ٢٦٤)
(الفائق في غريب الحديث ٢ / ١٣) (تاج العروس ٦ / ٣٥٢) .

(٣) رواه البخاري في (المحاربين) والنسائي في (الجنائز) وأحمد في (مسنده)
وعبد الرزاق في (مصنفه) ومسلم ، وأبو داود ، والترمذي ، والبيهقي ، والطحاوي ،
والدارقطني ، وابن الجارود في (الحدود) من طريق الزهري ، عن أبي سلمة ،
عن جابر بن عبد الله : (أن رجلاً من أسلم أتى النبي — صلى الله عليه وسلم —
وهو في المسجد ، فقال : انه قد زنى ، فأعرض عنه ففتح لشقه الذي أعرض
فشهد على نفسه أربع شهادات ، فدعاه فقال : هل بك جنون ؟ قال : لا . قال :
هل أحصنت ؟ قال : نعم .

فأمر به أن يرحم بالمصلى ، فلما أدلته الحجارة جمر حتى أدرك بالحرية فقتل) .
— زاد فيه مسلم — قال ابن شهاب : فأخبرني من سمع جابر بن عبد الله يقول :
فككت فيمن رجمه فرجمناه بالمصلى ، فلما أدلته الحجارة هرب ، فأدركناه بالحرية
فرجمناه .

ورواه الدارمي في (الحدود) مختصراً من طريق ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن جابر
بن عبد الله ، أن رجلاً من أسلم أتى النبي — صلى الله عليه وسلم — فحدثه
أنه زنى ، فشهد على نفسه أربعاً ، فأمر برحمه ، وكان قد أحصن .

انظر : (صحيح البخاري ٨ / ٢٠٤ ، ٢٠٦) (صحيح مسلم ٥ / ١١٢) (منتقى ابن
الجارود ٢٧٥) (شرح معاني الآثار ٣ / ١٤٢) (سنن النسائي ٤ / ٦٢)
(مصنف عبد الرزاق ٧ / ٣١٩)

وروى أبو المهلب (١) ، عن عمران بن الحصين (٢) : (ان امرأة من جهينة أتت النبي - صلى الله عليه وسلم - فأعترفت بالزنا ، وقالت : انى حبلى ، فدعا النبي - صلى الله عليه وسلم - وليها ، فقال : أحسن اليها فاذا وضعت فأنتى بها ، ففعل ، فلما وضعت جاء بها ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : اذهبي فأرضعيه ، ففعلت ثم جاءت ، فأمر بها النبي - صلى الله عليه وسلم - فشدت عليها ثيابها ، ثم أمر برجمها ، وصلى عليها ، فقال له عمر : يا رسول الله رجمتها ثم تصلى عليها ؟ فقال : لقد تابيت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم ، هل وجدت أفضل من أن جئت بنفسها) (٣) .

- == (سنن البيهقي ٢١٨/٨) (سنن أبي داود ٤٥٩/٢) (مسند احمد ٣٢٣/٣)
 (سنن الدارمي ١٧٦/٢) (سنن الدارقطني ١٢٧/٣) (سنن الترمذي ٤٤١/٢)
 (١) أبو المهلب الجرمي الأزدي البصري عم أبي قلابة .
 اختلفوا في اسمه ، فقيل عمرو بن معاوية ، وقيل : عبد الرحمن بن معاوية ، وقيل : عبد الرحمن بن عمرو ، روى عن عمر ، وعثمان وأبي بن كعب ، وغيرهم
 ابن سيرين ، والحسن البصري ، وابن أخيه أبو قلابة وثقه المجلى ، وابن حبان وابن سعد والذهبي
 انظر ترجمته في (تهذيب الكمال ٧٩/٩ ل ٧٩) (الكنى والاسماء ل ٥٢) (الكاشف ٣٨١/٢) (جامع التحصيل ٣٩٢) (التاريخ الكبير ٣٢٥/٥) (الطبقات الكبرى ١٢٦/٢) .
 (٢) أبو نجيد عمران بن حصين بن عبيد الخزاعي (٥٥٢ - ٥٠٠ هـ) .
 من علماء الصحابة ، أسلم عام خير (سنة ٧ هـ) بعثه عمر الى أهل البصرة ليفقههم ، كانت الملائكة تسلم عليه . . . له في كتب الحديث (١٣٠ حديثا) ، توفي بالبصرة .
 انظر ترجمته في : (طبقات المحدثين بأصبهان ل ٨١) (تذكرة الحفاظ ٢٩/١) (المعارف ٣٠٩) (البداية والنهاية ٦١/٨) (تهذيب التهذيب ١٢٥/٨) (دول الاسلام ٣٨/١)
 (٣) رواه كل من : مسلم ، والترمذي ، وأبي داود ، والدارمي ، وابن الجارود ، والدارقطني ، وابن المنذر ، وابن حزم ، والبيهقي ، والطيالسي في (الحدود) (واحد في (مسنده) والنسائي في (الجنائز) وابن أبي شيبة في (مصنفه) وعبد الرزاق في (مصنفه) من طريق أبي قلابة ، عن أبي المهلب ، عن عمران بن حصين . . . الحديث .
 ورواه ابن ماجه في (الحدود) - بسند مسلم - مختصرا ، بلفظ : ان امرأة اتت النبي -

وقال فيما قدمناه من حديث أبي هريرة : (واغد يا أنيس إلى امرأة هذا ، فإن اعترفت فارجمها) (١) — فدلّت هذه الأخبار على اقتصاره على الرجم دون الجلد —
وان ما تضمنه حديث عبادة بن الصامت من قوله : (والثيب بالثيب جلد مائة والرجم) (٢)

منسوخ .

لتقدمه على ما رويناه ، إذ كان هو الأصل في بيان الرجم . (٣)

ولأن ما وجب به القتل ، لم يجب به الجلد كالردة .

== صلى الله عليه وسلم — فاعترفت بالزنا ، فأمر بها فشكت عليها ثيابها ، ثم رجمها ،
ثم صلى عليها . . .

ورواه ابن حبان في (صحيحه) من طريق أبي المليح الهذلي ، عن أبي موسى الأشعري ،
وفيه : ثم انه — صلى الله عليه وسلم — أمر بها فرجمت ، ثم انه كفها وصلى
عليها ، ثم دفنها ، فبلغ نبي الله — صلى الله عليه وسلم — ما يقوله الناس ، فقال :
لقد تابت توبة لو قسمت توبتها بين سبعين رجلا من اهل المدينة لوسعتهم . .
جاء في (التعليق) : هذه القصة قد رواها جماعة من الصحابة ، منهم —
عمران بن الحصين ، وريدة ، وأبو هريرة ، وأبو سعيد ، وجابر بن عبد الله ، وجابر
بن سمرة ، وابن عباس ، وآحاد يشهم عند مسلم ، وفي سياتي الحديث بعض اختلاف . .
انظر : (صحيح مسلم ١٢٠ / ٥) (سنن أبي داود ٤٦١ / ٢) (سنن الترمذي ٤٤٥ / ٢)
(منتقى ابن الجارود ٢٧٦) (سنن الدارقطني ١٠١ / ٣) (منحة المعبود ٢٩٩ / ١)
(سنن النسائي ٦٣ / ٤) (المحلى ١٨ / ١٣) (سنن البيهقي ٢١٧ / ٨ ، ٢٢٥)
(سنن ابن ماجه ٨٥٤ / ٢) (سنن الدارمي ١٨٠ / ٢) (مصنف عبد الرزاق ٣٢٥ / ٧)
(التعليق المغني ١٠١ / ٣) (موارد الظمان ٣٦٢ — ٣٦٣) (مسند احمد ٤٢٩ / ٤)
(الاوسط ٥٣) (مصنف ابن أبي شيبة ٨٤ / ١١) .

(١) تقدم تخريج الحديث صفحة (١٠٩) .

(٢) تقدم تخريج الحديث صفحة (١٠٥) .

(٣) قال ابن الرفعة : وأجاب أصحابنا عن حديث عبادة بوجهين :

احدهما : ان الجلد فيه مع الرجم منسوخ بحديث أبي هريرة في (قصة العسيف) لان
ما رواه عبادة هو البيان الاول ، ولهذا قال : خذوا عني ، وأبو هريرة اسلامه
متأخر ، فكان ما رواه ناسخا للاول

والثاني : انه محمول على ما اذا زنا وهو بكر فلم يحد ، حتى زنا وهو محصن . . .

انظر : (كفاية النبيه ٦٢ / ١٣) وايضا : (بحر المذهب ١٠ / ٣) (الشامل ٦ / ١٠٤) .

واما حديث على في جلد شراحة ورجمها ، فعنه ثلاثة أجوبة :

أحدها : أنه مرسل ، لأن راويه عنه الشعبي ولم يلقه (١) .

الثاني : أنه جلد ها وهو يظنها (٢) بكرا ، ثم علم أنها ثيب فرجمها ، ألا تراه جلد ها

يوم الخميس ، ورجمها يوم الجمعة ، ولولا ذلك لجمع بينهما في يوم واحد (٣) .

الثالث : أنها زنت بكرا فجلد ها ، ثم زنت ثيبا فرجمها ، ويحتمل ان يكون رجمها

في جمعة لا تلي الخميس أو تليه (٤) .

واما القياس : وان لم يكن من حجج (٥) أهل الظاهر - فالمعنى في الرجم انه عام

دخل فيه ما دونه ، والجلد خاص جازان يقرن (٦) اليه التفريب ، الذي لا يدخل

فيه (٧) .

(١) قال ابن حجر في (الفتح) : طعن بعضهم كالحازمي في هذا الاسناد بأن الشعبي

لم يسمعه من على وجزم الدارقطني بأن الشعبي سمع هذا الحديث من على

قال : ولم يسمع عنه غيره

وقال في (التهذيب) : روى عن على وقال الحاكم في (علومه) : ولم يسمع من

على انما رآه روية

وقال الدارقطني في (الحلل) : لم يسمع الشعبي من على الا حرفا واحدا ما سمع غيره

كأنه عنى ما أخرجه البخاري في الرجم عنه عن على حين رجم المرأة

قال الذهبي في (التذكرة) : روى عن على ، فيقال : مرسل

وقال احمد العجلي : مرسل الشعبي صحيح ، لا يكاد يرسل الا صحيحا

انظر : (فتح الباري ١١٩/١٢) (تهذيب التهذيب ٦٥/٥ - ٦٨) (تذكرة

الحفاظ ٢٩/١) .

(٢) ك من (لانه حسبها) .

(٣) انظر : (البيان في فروع الشافعية ١٠/١٦) .

(٤) انظر : (الشامل ١٠٤/٦) (شرح مختصر المزني ١١١/٩) (تتمة الابانة ١٢/١٢٧) .

(٥) ن هـ ج (مرجح) .

(٦) ن هـ ك (يقترن) .

(٧) قال الامام أبو الطيب الطبري : أما الجواب عن قياسهم ، فهو ان الجلد يجوز ان يفلط

بعقوبة اخرى على سبيل الردع والزجر ، وليس كذلك الرجم فانه قتل ، فلم يفتقر الى

ضم عقوبة اخرى اليه ، وعلى ان القتل قد غلظ فيه بالقتل بالحجارة ، وفرق بينه وبين

القتل بالسيف تغليظا له فلم يجز أن يغلظ بوجه ثالث

انظر : (شرح مختصر المزني ١١١/٩) .

فصل

د / ١ -

واما البكر: فحده جلد مائة وتغريب عام ، ويكون كل واحد منهما حدا ، فجمع عليه

بين حدين ، رجلا كان الزاني أو امرأة . . (١)

وه قال : الاوزاعي (٢) والثوري (٣) وابن ابي ليلى (٤)

(١) انظر: (النكت ل ٢٧٠) (فتح العزيز ١٢/٥٤) (المطلب العالي ٢٣/ل ٨٣) .

(٢) المنقول عن الامام الاوزاعي في هذه المسئلة أنه موافق لقول الامام مالك : في أن المرأة

تجلد ولا تغرب ، ولم أقف على قول له يوافق قول الشافعي . . .

انظر: (شرح النووي على مسلم ١١/١٨٩) (فقه الامام الاوزاعي ٢/٣٠٤) (المغني

٩/٤٣) (فتح الباري ١٢/١٥٧) (بداية المجتهد ٢/٤٧١) (المجموع

١٨/٢٥٢) .

ترجمته : أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يحد الاوزاعي (٨٨ - ١٥٧ هـ) .

من كبار التابعين ، روى عن الزهري ، وابن سيرين ، وقتادة ، وغيرهم . . . وعنه

الثوري ، وابن المبارك ، وابن ربيعة ، وغيرهم . . له كتاب (السنن) و (المسائل)

توفي في بيروت . . .

والاوزاع : قرية على باب دمشق من جهة باب الفراديس ، ينسب اليها الاوزاعي .

انظر ترجمته في : (دول الاسلام ١/١٠٦) (تذكرة الحفاظ ١/١٧٨) (الحلية ٦/١٣٥)

(العقد الثمين في فتوح الهند ٢٨٩) (تهذيب التهذيب ٦/٢٣٨) (مراصد

الاطلاع ١/١٣١) .

(٣) انظر: (عمدة القاري ٢٣/١٣) (سنن الترمذي ٢/٤٤٧) (المغني ٩/٤٣) .

ترجمته : أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (٩٧ - ١٦١ هـ) .

أمير المؤمنين في الحديث ، كان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى ، ولد بالكوفة

ونشأ فيها . . .

من مؤلفاته: (الجامع الكبير) و (الجامع الصغير) في الحديث . . توفي بالبصرة . .

انظر ترجمته في : (الثقات - لابن شاهين ج ٤١) (الحلية ٦/٣٥٦) (الفهرست

٣١٤) (تاريخ جرجان ١٧٤) (وفيات الاعيان ٢/٣٨٦) (تهذيب التهذيب

٤/١١١) .

(٤) انظر: (فتح الباري ١٢/١٥٧) (الشامل ٦/ل ١٠٥) (بحر المذهب ١٠/ل ٣)

ترجمته : أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الانصاري (٧٤ - ١٤٨ هـ)

من اصحاب الرأي ، تولى قضاء الكوفة ثلاثة وثلاثين سنة . . . روى عن عطاء ، ونافع مولى =

واحمد بن حنبل (١) .

وقال ابو حنيفة (٢) : ليس عليه الا حد واحد وهو الجلد ، واما التفريب فهو تعزير
غير مقدر ، يرجع فيه الى رأى الامام ، من فعله أو تركه أو العدول الى تعزيره (٣) .
وقال مالك : يجمع بينهما فى حد الرجل ، ولا يجمع بينهما فى حد المرأة ، وتجلد ولا
تفرب لانها عورة . (٤)

واستدلوا على ان التفريب ليس بحد فى الزنا : بقول الله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي
فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) (٥) فكان الدليل فيه من وجهين :
احدهما : انه اقتصر فى حدهما على الجلد ، ولو وجب التفريب لقرنه به ، لان تأخير
البيان عن وقته لا يجوز .

والثانى : ان وجوب التفريب زيادة على النص ، والزيادة على النص تكون نسخا ، ونسخ
القران لا يجوز بأخبار الآحاد .

= ابن عمر ، وابي الزبير المكى ، وغيرهم . . . روى عنه شعبة ، والثوري ، وعدة . .
مات بالكوفة . .

انظر ترجمته فى : (ترتيب ثقات المجلد ل ٤٧) (من تكلم فيه الدارقطنى ل ١٩)
(قبول الأخبار ل ٨١) (الضعفاء - لابن الجوزى ل ٢٢٥) (الضعفاء - للدارقطنى -
ل ٩) .

- (١) انظر : (الكافى ٢٠٨ / ٤) (الانصاف ١٧٣ / ١٠) (كشاف القناع ٩١ / ٦)
(الزوائد ٨٢٨) (نيل المآرب ٢٣٩ / ٢) (الروض الندى ٤٦٦) .
- ترجمته : أبو عبد الله احمد بن محمد بن حنبل الشيبانى (١٦٤ - ٢٤١ هـ) .
- انظر ترجمته فى : (صفة السفوة ٣٣٦ / ٢) (الشذرات ٩٦ / ٢) (تهذيب التهذيب ٧٢ / ١)
(البداية والنهاية ٣٢٥ / ١٠) (التاج المكلل ٢٤) (حلية الاولياء ١٦١ / ٩) .
- (٢) أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى (٨٠ - ١٥٠ هـ) .
- انظر ترجمته فى : (تهذيب التهذيب ٤٤٩ / ١٠) (طبقات الحفاظ ٧٣) (الانتقاء ١٢٢)
(الطبقات السنية ٨٦ / ١) (مرآة الجنان ٣٠٩ / ١) (التاريخ الصغير ١٧٠)
- (٣) انظر : (مختصر الطحاوى ٢٦٢) (المبسوط ٤٤ / ٩) (بدائع الصنائع ٤١٦٣ / ٩)
(وسائل الائتلاف ٥٦) (الهداية ٩٩ / ٢) (تبين الحقائق ١٧٣ / ٣)
- (٤) انظر : (المدونة الكبرى ٢٣٦ / ٦) (الكافى ١٠٧٠ / ٢) (المنتقى ١٣٧ / ٧)
(تبصرة الحكام ٢٥٩ / ٢) (الشرح الصغير ٤٢٤ / ٢) (الثمر الدانى ٤٣٥)
- (٥) سورة النور الاية (٢) .

قالوا : ولأن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد منع من سفر المرأة الا مع
ذى محرم . (١) فان غرت مع غير ذى محرم اسقطتم الخبر ، وان غرت مع
ذى محرم أوجبتم التفريب على من ليس بزمان . (٢)

ولانه سبب يوجب الحد ، فلم يجب به التفريب كالقذف وشرب الخمر .
ولانه زنا يوجب عقوبة ، فلم يجمع فيه بين حدين كزنا الثيب .
ودليلنا : حديث عبادة بن السامت ان النبى - صلى الله عليه وسلم - قال :
(خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام
والثيب بالثيب جلد مائة والرجم) . (٣)

فان قيل : لما كان ما اقترن برجم الثيب من الجلد منسوخا ، اقتضى ان يكون ما
اقترن بجلد البكر من التفريب منسوخا .
قيل : نسخ احدهما لا يوجب نسخ الاخر ، لان النسخ يؤخذ من النص دون
القياس .

وحديث ابى هريرة ان النبى - صلى الله عليه وسلم - قال للرجل : (وعلى ابنك
جلد مائة وتغريب عام) بعد قول الرجل : (وسألت رجالا من اهل العلم ،
فقالوا : على ابنك جلد مائة وتغريب عام) (٤) فصار هذا الخبر يجمع نصا
ووفقا . . .

(١) روى مسلم فى (الحج) والبخارى فى (الصلاة) من طريق سعيد بن أبى سعيد
المقبرى عن أبيه عن أبى هريرة ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال :
(لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الاخر ان تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذى محرم
عليها) . - واللفظ لمسلم -

انظر : (صحيح مسلم ١٠٣ / ٤) (صحيح البخارى ٥٤ / ٢)
(٢) قال الزيلعى : ولان فى التفريب تعريضا لها على الزنا ، لانها اذا تباعدت عن
العشائر والاقارب ارتفع الحياء ، واذا نزلت فى الرباطات او الخانات ، أحوجها
انقطاع مواد المعاش الى اتخاذ الزنا مكسبة لارتفاع الاستحياء من المعارف وهو أقبح
وجوه الزنا لانه يقع جهرا ، لكونه ناشئا عن وقاحة ، ومع العشائر ان وقع يقع خفية
ومكتوما لكونه ناشئا عن استحياء .

انظر : (تبين الحقائق ١٧٤ / ٣) وايضا : وسائل الاُتلاف ل (٩٦) .

(٣) الحديث تقدم تخريجه صفحة (١٠٥) .

(٤) الحديث تقدم تخريجه صفحة (١٠٩) .

ولانه اجماع الصحابة :

روى (أن أبا بكر - رضى الله عنه - (١) جلد وغرب الى فذك) (٢)

(وجلد عمر - رضى الله عنه - وغرب الى الشام) (٣)

(١) أبو بكر الصديق عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر القرشى (٥١ق هـ - ١٣ هـ) .

انظر ترجمته فى : (الاصابة ٢/٣٤١) (تذكرة الحفاظ ١/٢) (الحلية ١/٢٨)

(تهذيب الكمال ٤/١١٠) (الطبقات الكبرى ٣/١٦٩) (صفة الصفوة ١/٢٣٥)

(٢) رواء كل من : الامام مالك ، والبيهقى ، وابن المنذر فى (الحدود) وعبد الرزاق فى

(مصنفه) من طريق نافع أن صفية بنت أبى عبيد أخبرته : أن أبا بكر الصديق

أتى برجل قد وقع على جارية بكر فأحبها ، ثم اعترف على نفسه بالزنا ، ولم يكن

أحسن ، فأمر به أبو بكر فجلد الحد ، ثم نفى الى فذك . . .

وذكره المتقى الهندى فى (الكنز) وقال : رواء مالك . . . وابن أبى شيبة ، والدارقطنى

ورواء عبد الرزاق فى (مصنفه) من طريق عبيد الله بن عمر ، عن نافع قال : جاء رجل

الى أبى بكر ، فذكر له : أن ضيفا له اقتضى أخته ، استكرهها على نفسها ، فسأله

فاعترف بذلك ، فضربه أبو بكر الحد ، ونفاه سنة الى فذك ، ولم يضربها ، ولم ينفيها

لانه استكرهها ، ثم زوجها اياه أبو بكر ، وأدخله عليها . . .

ورواء البيهقى فى (النكاح) مختصرا ، عن أبى بكر الصديق فى رجل اقتضى امرأة واعترفا

فجلدهما مائة ، ثم زوج أحدهما من الآخر مكانه ، ونفاهما سنة . . .

انظر : (الموطأ ٢/٨٢٦) (سنن البيهقى ٢/١٥٥ ، ٢٢٣) (الاوسطل ٦٧)

(مصنف عبد الرزاق ٢/٢٠٤ ، ٣١١ ، ٣١٥) (كنز العمال ٥/٤١١) .

== فذك : - بالتحريك - قرية بالحجاز ، بينها وبين المدينة يومان ، وقيل : ثلاثة . .

انظر : (مراصوا لاطلاع ٣/١٠٢٠) . . .

(٣) رواء عبد الرزاق فى (مصنفه) والبيهقى فى (الاشارة) من طريق سفيان ، عن أبى سنان

الشيئاني ، عن عبد الله بن أبى الهذيل قال : أتى عمر - رضى الله عنه - بشيخ

قد شرب الخمر فى شهر رمضان ، فجلده ثمانين ، ونفاه الى الشام ، وجمع

يقول للمنخريين : أتى شهر رمضان وولدنا صيام أو صبياننا صيام . . .

قال ابن حجر : رواء سعيد بن منصور من طريق هشيم ، عن أبى سنان والأحليج ، عن عبد الله

بن أبى الهذيل ، وذكر الحديث ، وعلق البخارى طرفا منه . . . ورواه البغوى فى

(الجمديات) وزاد : وكان اذا غضب على رجل سيره الى الشام . . . وروى البيهقى

عن عمر أنه كان ينفى الى البصرة . . . وروى النسائى

(وجلد عثمان وغرب الى مصر) (١) .

(وجلد على وغرب من الكوفة الى البصرة) (٢) . وليس لهم في الصحابة مخالف .

فان قيل : فقد قال عمر حين غرب : (لا أنفى بعده أبدا) (٣) .

وقال على : (كفى بالنفى فتنة) (٤) فدل على انهم غربوا تفريفا يجوز لهم

تركه ، ولم يكن حدا محتوما .

= والترمذي ، والحاكم ، والدارقطني ، من حديث ابن عمر : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ضرب وغرب ، وأن أبا بكر ضرب وغرب ، وأن عمر ضرب وغرب . . . صححه ابن القطان ، ورجح الدارقطني وقفه .

انظر : (المصنف ٣٨٢ / ٧) (سنن البيهقي ٣٢١ / ٨) (تلخيص الحبير ٦٠ / ٤) .

(١) قال ابن حجر : حديث أن عثمان غرب الى مصر ، لم أجده .

قال الزيلعي : وروى ابن أبي شيبة في (مصنفه) من طريق المغيرة ، عن ابن يسار مولى لعثمان ، قال : جلد عثمان امرأة في زنا ، ثم أرسل بها مولى له - يقال له : المهري - الى خيبر ، نفاها اليها .

قال ابن حجر : في اسناده مجهول . . .

انظر : (تلخيص الحبير ٦١ / ٤) (نصب الراية ٣٣٢ / ٣) .

(٢) رواه عبد الرزاق في (مصنفه) من طريق الثوري ، عن أبي اسحاق ، أن عليا نفى من الكوفة الى البصرة . . .

ورواه البيهقي في (الحدود) من طريق هشيم ، عن الشيباني ، عن الشعبي ، أن عليا - رضي الله عنه - جلد ونفى من البصرة الى الكوفة ، أو قال : من الكوفة الى البصرة . ورواه ابن أبي شيبة في (مصنفه) من طريق سفيان : عن أبي اسحاق ، أن عليا نفى الى البصرة . . .

ورواه من طريق عبد الرحيم بن سليمان ، عن الاجلح ، عن اسحاق قال : أتى على بجارية من همدان ، ففرضها ، وسيرها الى البصرة سنة

انظر : (مصنف عبد الرزاق ٣١٤ / ٧) (سنن البيهقي ٢٢٣ / ٨) (مصنف ابن أبي شيبة ٨٤ / ١١) .

(٣) رواه النسائي في (الأشربة) من طريق الزهري ، عن سعيد بن المسيب قال : غرب عمر رضي الله عنه - ربيعة بن أمية في الخمر الى خيبر ، فلحق بهرقل فقتل . فقال عمر : لا أغرب بعده مسلما . . .

ورواه عبد الرزاق في (مصنفه) من طريق ابن جريج ، عن عبد الله بن عمر ، أن أبا بكر ابن أمية بن خلف غرب في الخمر الى خيبر ، فلحق بهرقل ، قال : فقتل ، فقال عمر : لا أغرب مسلما بعده أبدا . . .

انظر : (سنن النسائي ٣١٩ / ٨) (المصنف ٣١٤ / ٧) .

(٤) انظر تخريج الاثر في الصفحة القادمة .

قيل : اما قول عمر : — لا أنفى بعده أبدا — فانما كان ذلك منه في شارب الخمر

نفاه فارتد (١) ولحق بالروم ، والنفى في شرب الخمر تمزيير ، يجوز تركه ، وهو

في الزنا حد لا يجوز تركه . (٢)

وأما قوله على : (كفى بالنفى فتنة) (٣) فيعنى : عذابا ، كما قال الله تعالى : (يَوْمَ

هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ) (٤) اى يعذبون .

ولان التفريب (٥) عقوبة تقدرت على الزانى شرعا ، فوجب ان يكون حدا كالجلد (٦) .

ولان الزنا معصية توجب حدا أعلى (٧) وهو الرجم ، وادنى وهو الجلد ، فوجب ان يقرب (٨)

بأدناها غيرهما ، كالقتل يوجب أعلى (٩) وهو القود ، وادنى وهو الدية واقترب

بها الكفارة .

(١) ن ، ج (فارتد) ساقط .

(٢) انظر : (النكت ل ٢٧١) (شرح مختصر المزنى ٩ / ل ١١٢) .

(٣) رواه عبد الرزاق في (مصنفه) ومحمد بن الحسن في (الآثار) من طريق حماد بن أبى

سليمان ، عن ابراهيم النخعى قال عبد الله بن مسعود — فى البكر يزنى بالبكر —

يجلدان مائة ، وينفيان سنة ، قال ابراهيم النخعى : وقال على : حسبهما

من الفتنة أن ينفيا

قال الزيلعى : روى محمد بن الحسن أخبرنا أبو حنيفة ، عن حماد بن أبى سليمان ،

عن ابراهيم النخعى قال : قال على بن أبى طالب : كفى بالنفى فتنة . . .

قال ابن حجر فى (الدراية) : حديث على : (كفى بالنفى فتنة) موقوف .

انظر : (المصنف ٢ / ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣١٥) (نصب الراية ٣ / ٣٣٠)

(الدراية ٢ / ١٠٠) .

(٤) سورة الذاريات الآية (١٣)

(٥) ن (التعمذيب) .

(٦) انظر : (شرح مختصر المزنى ٩ / ل ١١٢)

(٧) ج (هو أعلى) .

(٨) ك ، ن (تقترب) .

(٩) ك (أعلا) .

فاما الجواب عن الآية ، فمن وجهين :

- احدهما : انها تضمنت كل ما وجب بالقرآن ، والتغريب واجب بالسنة دون القرآن (١) .
- والثاني : ان الزيادة على النص عندنا لا تكون نسخا ، (٢) ولو كانت نسخا لم تكن زيادة التغريب ها هنا نسخا لأمرين :

احدهما : أننا قد اتفقنا عليها وان اختلفنا في حكمها ، فجعلوها تعزيرا ، وجعلناها حدا .

والثاني : أنها تكون نسخا اذا تأخرت ، والتغريب ها هنا تفسير لقوله تعالى
(أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا) (٣) وكان (٤) مقدما على قوله تعالى
(الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) (٥) فخرج عن
حكم النسخ .

واما الجواب عن تغريبها مع ذى المحرم ، فمن وجهين :

- احدهما : انه لما لم يمنع ذلك (٦) من تغريبها تعزيرا ، لم يمنع من تغريبها حدا .
- الثاني : ان المحرم شرطه (٧) عندنا في مباح السفر دون واجبه ، كما كان قوله
— صلى الله عليه وسلم — : (لا تصوم من امرأة وزوجها حاضر الا باذنه) (٨)

محمولا على تطوع الصوم

- (١) انظر : (الشامل ٦ / ١٠٥) (شرح مختصر المزني ٩ / ١١٢) .
- (٢) انظر : (التبصرة ٢٧٦) (اللع ٣٥) .
- (٣) سورة النساء الآية (١٥)
- (٤) ك (فكان) .
- (٥) سورة النور الآية (٢) .
- (٦) ن هـ ج (ذلك) ساقطة .
- (٧) ك (شرط) .

(٨) رواء البخارى في (النكاح) ومسلم في (الزكاة) وابوداود ، والبيهقى في (الصوم) وابن
حبان في (صحيحه) وعبد الرزاق في (مصنفه) من طريق معمر ، عن همام بن منبه ،
عن ابي هريرة ان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : (لا تصوم المرأة
ومعها شاهد الا باذنه) .

ورواء الترمذى ، والدارمى ، وابن ماجه في (الصوم) واحمد في (مسنده) وابن خزيمة
في (صحيحه) من طريق ابي الزناد ، عن الاعرج عن ابي هريرة =

دون مفروضه (١) ، وهذا واجب كالحج ، فلم يفتقر الى ذي محرم (٢) .

واما الجواب عن قياسهم على حد القذف وشرب الخمر ، فمن وجهين :

احدهما : انه قياس يدفع النص ، فكان مطرحا .

والثانى : انه لم يجز ان يغرب في غير الزنا تعزيرا ، وجاز ان يغرب (٣) ^{لما}

في الزنا ، (لم يمنع من وجوبه في الزنا) (٤) حدا ، وان لم يجب في غير

الزنا (٥) .

واما الجواب عن قياسهم على الثيب فمن وجهين :

احدهما : ان حد الثيب اغلظ العقوبات فسقط به ما دونه .

والثانى : ان الرجم فيه قد منع حد يعقبه (٦) ، والجلد لا يمنع (٧) .

----- قال الترمذى : حديث أبى هريرة حديث حسن صحيح ، وفي الباب عن أبى عباس ،

وابى سميد . . .

ورواه كل من احمد ، وابن حبان ، والحميدى ، وابن ماجه ، وعبد الرزاق ، بطرق عدة .

انظر : (صحيح البخارى ٣٩/٧) (صحيح مسلم ٩١/٣) (سنن أبى داود

٥٧٢/١) (موارد الطمان ٣١٨ ، ٢٣٧) (المصنف ٣٠٦ ، ٣٠٥ / ٤) (سنن

ابن ماجه ٥٦٠/١) (سنن البيهقى ٣٠٣/٤) (سنن الترمذى ١٤٠/٢)

(صحيح ابن خزيمة ٣١٩/٣) (مسند احمد ٤٤٤ ، ٤٦٤ ، ٤٧٦ ، ٥٠٠)

(سنن الداريمى ١٢/٢) (مسند الحميدى ٤٤٣/٢) .

(١) ن ج (مفروضه) .

(٢) انظر : (المطلب العالى ١٨٨/٢٣) (الشامل ١٠٥/٦) (بحر المذهب ١٠/١٥)

(٣) ك ، ن (ان يغرب) ساقطه .

(٤) ما بين القوسين ساقط فى (ج ن) .

(٥) قال الامام أبو الطيب الطبرى : واما الجواب عن قياسهم على الشرب والقذف والسرقة

فهم : ان الزنا اغلظ من هذه المعاصى ، لان الزنا يوجب عقوبتين مختلفتين القتل

والجلد وليس ذاك فى شىء من المعاصى الموجبة للحد . . . ولان القتل المشروع فيه

اغلظ من القتل فى غيره ، لان القتل فى غيره بالسيف ، والقتل فيه بالحجارة ، فاذا

كان كذلك لم يجز اعتبار احدهما بالآخر . . .

انظر : (شرح مختصر المزنى ١١٢/٩) وايضا : (النكت ل ٢٧١) . . .

(٦) ن (يتعقبه) ج (تعقبه) .

(٧) انظر : (شرح مختصر المزنى ١١٢/٩) .

هـ/ ١- فصل

فإذا استقر فرق ما بين الثيب والبكر في حد الزنا • فجمع الزاني بينهما ، فزنا بكرا
ثم (١) زنا ثيبا ، ففي الجمع عليه (٢) بين الحدين وجهان :
أحدهما : يجمع عليه بينهما ، لاختلاف حكمهما ، فيجلد لزنا البكارة ويرجم لزنا
الاحصان ، ولا يضرب ، لأن رجمه يفتني عنه • (٣)
والوجه الثاني : لا يجمع بينهما ، لأنهما من جنس اتفق موجبهما ، فدخل أخف
الحكمين (٤) في أغلظهما ، كما يدخل الحدث في الجنابة •
ولأنه لو تكرر الزنا منه في البكارة تداخل ، ولو تكرر منه (٥) في الاحصان تداخل ،
فوجب إذا تكرر في البكارة والاحصان أن يتداخل • (٦)
وهكذا : لو سرق ثم ارتد ، ففي دخول قطع السرقة في قتل الردة وجهان : على ما
ذكرنا •

- (١) ك (ثم) ساقطه •
- (٢) ن هـ ج (عليه) ساقطه •
- (٣) قال بهذا الوجه : البغوى ، والرملى • •
- ومن المتأخرين : سليمان الجمل ، والبكرى ، وابن الوردى ، والبيجورى •
- قال النووى : وعلى هذا ، فهل يجلد مائة ويضرب عاما ثم يرجم ، أم يجلد ويرجم
ويدخل التغريب في الرجم ؟
- وجهان : أحدهما : الثاني •
- انظر : (روضة الطالبين ١٠ / ١٦٦) (فتاوى الرملى - بهامش فتاوى ابن حجر ٤ / ٣٢)
(حاشية الجمل ٥ / ١٣٢) (إغاثة الطالبين ٤ / ١٤٨) (الفرر البهية ٥ / ٨٦) •
(حاشية البيجورى ٢ / ٢٣٦) •
- (٤) ك (الحكم) •
- (٥) ج (منه) ساقطه •
- (٦) ج (أن يتداخل) ساقطه •
- قال بهذا الوجه : الفزالى ، والجوينى ، وصححه النووى •
- انظر : (فتح العزيز ١٢ / ١٣٧) (نهاية المطلب ١٩ / ٤٥) (روضة الطالبين ١٠ / ١٦٦)

مسألة

٢-

قال الشافعي : واذا اصاب الحر أو اصبحت الحرة بعد البلوغ بنكاح صحيح ، فقد احصنا ،

فمن زنا منهما فحدّه الرجم حتى يموت ، (١)

قد ذكرنا الفرق في حد الزنا بين البكر والثيب ، وليس يراد بالثيب زوال العذرة ، لعدم

هذه الصفة في الرجال ، وإنما يراد بها الاحصان ، فيكون المراد بالثيب المحصن ، (٢) .

والاحصان في كلامهم : الامتناع .

ومنه سمي القصر : حصناً ، لا متناعاً . (٣)

وقيل للفرس : حصان (٤) ، لا متناع راكبه به . (٥)

ودرع حصينة : لا متناع لابسها من وصول السلاح اليه . (٦)

وقرية حصينة : لا متناع (٧) أهلها بها (٨) .

قال الله تعالى : (لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ) (٩) .

(١) انظر : (مختصر المزنى ٨ / ٢٦١)

(٢) قال ابن منظور : أصل الاحصان : المنع ، والمرأة تكون محصنة بالسلام ، والمغاف

والحرية ، والتزويج ، يقال : أحصنت المرأة ، فهي مُحَصَّنَةٌ ومُحَصَّنَةٌ ، وكذلك الرجل .

انظر مادة - حصن - في (لسان العرب ١٣ / ١٢٠) وايضا : (كنز الحفاظ ٣٣٠) .

(٣) الحصن : المكان الذي لا يقدر عليه لارتفاعه . . . وجمعه : حصون . . .

قال الله تعالى : (وظنوا أنهم ما نعمتهم حصونهم من الله - الحشر الآية ٢) .

انظر مادة - حصن - في : (المصباح المنير ١ / ١٥٠) (تهذيب اللغة ٤ / ٢٤٤)

(المغرب ١١٨) .

(٤) ك ، ن (فرس حصانا) .

(٥) انظر مادة - حصن - في : (تاج المروس ٩ / ١٨٠) (لسان العرب ١٣ / ١٢١) .

(٦) انظر مادة - حصن - في (تهذيب اللغة ٤ / ٢٤٤) (تاج المروس ٩ / ١٧٩) .

(٧) ج (لتحصن) .

(٨) ك (بها) ساقطه .

(٩) سورة الحشر الآية (١٤) .

وإذا كان كذلك فالاحصان هو : الاسباب المانعة من الزنا ، وهى أربعة شروط يصير

الزانى بها محصنا . (١)

أحدها : البلوغ ، لان الصغير لا يتوجه اليه خطاب يصير به متمتعا .

والثانى : العقل ، لان العقل يمنع من المعاصى .

والثالث : الحرية ، لانها تمنع من ذلة الاسترقاق ، ونقص القبائح .

ولان الرجم أكمل الحدود ، فوجب ان يختص بأكمل الزنا . (٢)

والرابع : الاصابة فى نكاح صحيح ، لان النكاح أكمل ما يمنع من الزنا ، فكان شرطا

فى أكمل حديه ، والعقد لا يمنعه حتى توجد فيه الاصابة المانعة من غيره (٣) .

٢/١ - فصل

فاذا كملت هذه الشروط الاربعة ، وجب الرجم ولم يكن الاسلام شرطا فيه . (٤)

وقال أبو حنيفة : الاسلام شرط خامس معتبر فى الحصانة ، فان عدم سقط الرجم . (٥)

(١) انظر : (تنمة الابانة ١٢ / ١٢٣) (كفاية النبیه ١٣ / ٦٣) (المحرر ٢٠٤)

(٢) قال ابن قدامه : الحرية ، شرط فى قول جميع أهل العلم الا أبانور ، فقد قال :

العبد والامة هما محصنان يرجمان اذا زنيا ، الا أن يكون الاجماع يخالف ذلك . .

وحكى عن الازاعى فى العبد تحته حرة هو محصن يرجم اذا زنا ، وان كان تحته

أمة لم يرجم . .

وهذه أقوال تخالف النص والاجماع . . .

انظر : (المغنى ٣٩ / ٩) .

(٣) قال أبانور : يحصل الاحصان بالوطء فى نكاح فاسد ، وحكى ذلك عن الليث والازاعى .

انظر : (المقنع ٤٥٣ / ٣) .

(٤) انظر : (فتح العزيز ١٢ / ٥٨) (بحر المذهب ١٠ / ٧) (حلية العلماء ٢ / ٢٢٣)

(الشامل ٦ / ١٠٦) (البيان ١٠ / ٩٨) (الانوار لعمال الابرار ٢ / ٥٠٠) .

(٥) انظر : (المبسوط ٣٩ / ٩) (مختصر الطحاوى ٢٦٢) (الذخير فى فروع الحنفية

٣ / ٢٥٠) (الهداية ٢ / ٩٨) (الفوائد السمية ٢ / ٣٥٦) (مجمع الانهر

١ / ٥٩٧) .

احتجاجا : برواية نافع عن عبد الله بن عمر ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :

(من أشرك بالله فليس بمحصن) . (١)

(١) رواه كل من : البيهقي ، والدارقطني في (الحدود) وابن أبي شيبة في (مصنفه) موقوفا

على ابن عمر ، من طريق موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر - رضي الله عنه
ورواه البيهقي ، والدارقطني في (الحدود) مرفوعا ، من طريق عبيد الله بن عمر ،
عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (من
أشرك بالله فليس بمحصن)

قال الدارقطني : ولم يرفعه غير اسحاق ، ويقال : انه رجع عنه ، والصواب : موقوف . . .
قال الزيلعي : رواه اسحاق بن راهويه في (مسنده) من طريق عبد العزيز بن محمد ،
عن عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - . . .
قال اسحاق : رفعه مرة ، فقال : عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .
ووقفه مرة . . . ومن طريق اسحاق بن راهويه رواه الدارقطني في (سننه)
ثم قال : لم يرفعه غير اسحاق ، ويقال : انه رجع عن ذلك ، والصواب موقوف
انتهى . . . وهذا لفظ اسحاق بن راهويه في (مسنده) كما تراه ، ليس فيه
رجوع ، وانما أحوال التردد على الراوي في رفعه ووقفه . . . والله اعلم
ورواه الدارقطني في (الحدود) من طريق موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر
قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (لا يحصن المشرك بالله
شيئا) . . .

قال الدارقطني : وهم غيفني رفعه ، والصواب أنه موقوف من قول ابن عمر . . .
قال الزيلعي : وقال الدارقطني في (كتاب الملل) : هذا حديث يرويه موسى بن عقبة
واختلف عنه ، فرواه عفيف بن سالم ، عن الثوري ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع
عن ابن عمر ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - . وخالفه أبو أحمد الزبيري
فرواه عن الثوري ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر موقوفا - وهو أصح -
وروى عن اسحاق بن راهويه ، عن الدراوردي ، عن عبيد الله ، عن نافع ،
عن ابن عمر مرفوعا - والصحيح - موقوف

ورواه البيهقي في (الحدود) مرفوعا بلفظ : (لا يحصن أهل الشرك بالله شيئا) . . .

انظر : (سنن البيهقي ٢١٦/٨) (سنن الدارقطني ١٤٦/٣ ، ١٤٧)

(نصب الراية ٣٢٧/٣) (مصنف ابن أبي شيبة ١١/٨١) . . .

وما روى ان كعب بن مالك (١) أراد ان يتزوج يهودية ، فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - :

(دعها عنك فانها لا تحصنك) (٢) .

(١) كعب بن مالك بن عمرو بن القين الأنصاري الخزرجي (٥٣ هـ - ٥٠٠ هـ) .
صحابي جليل ، كان من شعراء رسول الله ، شهد المشاهد كلها الا بدرًا
وتبوك ، كعبصره في آخر عمره ، توفي بالمدينة ٥٠٠ واختلفوا في كنيته وفي سنة
وفاته

انظر ترجمته في : (الاصابة ٣/٣٠٢) (خزنة الادب ١/٣٧٦)
(شرح شواهد المفني ١/٣٥٦) (شعر المضمومين ٧٢) (عنوان النجاة ١٤٩)
(٢) رواه الدارقطني ، والبيهقي في (الحدود) من طريق أبي بكر بن عبد الله بن
أبي مریم ، عن علي بن أبي طلحة ، عن كعب بن مالك انه أراد أن يتزوج يهودية
أو نصرانية ، فسأل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك ، فنهاه عنها
وقال : انها لا تحصنك

قال الدارقطني : أبو بكر بن أبي مریم ضعيف ، وعلي بن أبي طلحة لم يدرك كعبا .
قال الزيلعي : ورواه ابن أبي شيبة في (مصنفه) ، ومن طريقه الطبراني في
(معجمه) وابن عدي في (الكامل) من حديث أبي بكر ابن أبي مریم ، عن
علي بن أبي طلحة ، عن كعب بن مالك أنه أراد أن يتزوج يهودية ، فقال له
النبي - صلى الله عليه وسلم - : (لا تتزوجها فانها لا تحصنك)
قال ابن عدي : أبو بكر بن أبي مریم بكير الفسائي ، الغالب على حديثه الخرائب
قل ما يوافقه عليها الثقات ، وهو ممن لا يحتج بحديثه ، وتكتب أحاديثه فانها
صالحة

وأخرجه أبو داود في (المراسيل) عن بقية بن الوليد ، عن عتبة بن تميم ، عن علي
ابن أبي طلحة ، عن كعب بن مالك به ، فذكره
قال ابن القطان في (كتابه) : هذا حديث ضعيف ومنقطع ، فانقطاعه فيما بين
علي ابن أبي طلحة وكعب بن مالك ، وضعفه من جهة عتبة بن تميم ، فأنه
ممن لا يعرف حاله ، وقد رواه عنه بقية ، وهو ممن عرف ضعفه ، ولا يعلم روى عن
عتبة ابن تميم الا بقية ، واسماعيل
وقال البيهقي في (المعرفة) : هذا حديث يرويه أبو بكر بن أبي مریم ، وهو ضعيف
عن علي بن أبي طلحة ، عن كعب - وهو منقطع - فان علي بن أبي طلحة
لم يدرك كعبا

قال ابن حجر في (الدراية) : حديث كعب بن مالك (لا تتزوجها فانها لا تحصنك)
اسناده ضعيف

قال : ولانها حصانة من شرطها الحرية ، فوجب ان يكون من شرطها الاسلام ،

كالحصانة في القذف .

ولان من لم يحد قاذفه لم يرحم كالعبد . (١)

ودليلنا : رواية عبد الله بن عمر : (ان النبي - صلى الله عليه وسلم - رجم يهوديين

زنيا) (٢) ولا يرحم الا محصنا (٣) . فدل على ان الاسلام ليس بشرط (٤) فسي

حصانة الرجم . (٥)

فان قيل : انما رجمهما بالتوراة ، ولم يرحمهما بشريعته . (٦)

لما روى انه قال لكعب بن صوريا (٧) وقد حضره مع جماعة من اليهود : (أسئلكم بالله

= انظر : (سنن الدارقطني ١٤٨ / ٣) (سنن البيهقي ٢١٦ / ٨)

(نصب الراية ٣٢٨ / ٣) (الدراية ٩٩ / ٢) . . .

(١) وما احتج به الاحناف : أن الاسلام من نعم الله ، والكفر ليس بنعمة ، وأن الجريمة

كما تتفلظ باجتماع الموانع ، تتفلظ باجتماع النعم ، ولهذا هدد الله تعالى

نساء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بضعفما هدد به غيرهن ، بقوله

تعالى : (يضاعف لها العذاب ضعفين) لزيادة النعمة عليهن ، والحر

يقام عليه الحد الكامل ولا يقام على العبد لزيادة نعمة الحرية في حق الحر

فبدن العبد أكثر احتمالا للحد من بدن الحر ، فصرنا أن بزيادة النعمة يزداد

تفليظ الجريمة ، لما في ارتكاب الفاحشة من كفران النعمة .

انظر : (المبسوط ٤٠ / ٩) . . .

(٢) تقدم تخريج الحديث صفحة (١٢٥) .

(٣) ج (محصن) .

(٤) ج (شرطا) .

(٥) انظر : (نهاية المطلب ١٩ / ٤٧) (البيان ١٠ / ٩٩) (المذهب ٢ / ٢٦٧)

(بحر المذهب ١٠ / ٩) (تنمة الابانة ١٢ / ١٢٦) . . .

(٦) انظر : (وسائل الاثقال ٩٥) (تبين الحقائق ٣ / ١٧٢) (الهداية ٢ / ٩٨)

(حاشية ابن عابدين ٤ / ١٦) (الاختيار ٤ / ٨٨) . . .

(٧) كعب بن صوريا

اسمه : عبد الله بن صوريا الاسرائيلي الأعور ، كان من أخبار اليهود . . . =

ما تجدون حد الزاني في كتابكم ؟

قال : الجلد والتحميم . فأمر باحضار التوراة لتقرأ عليه فلما انتهوا من قراتها

الى موضع الرجم ، وضع ابن سوريا يده عليه .

فقال عبد الله بن سالم (١) للنبي - صلى الله عليه وسلم - : انه قد وضع يده

على موضع الرجم .

فأمره النبي - صلى الله عليه وسلم - برفع يده ، فاذا فيه آية (٢) الرجم تلج (٣) .

فقال لهم : ما حملكم على هذا ؟

فقال كعب ابن سوريا : اني (٤) أجد في كتابنا الرجم ، ولكن كثر الزنا في أشرافنا

فلم نراقمته

قال ابن حجر : وقع عند الامام النقاش في (تفسيره) أنه أسلم ، لكن

الامام مكي ذكر في (تفسيره) أنه ارشده بعد أن أسلم ، كذا ذكر القرطبي . . .

ويؤيد هذا القول ما ذكره الامام الطبري في (تفسيره) أن النبي - صلى الله

عليه وسلم - لما ناشده ، قال : يا رسول الله انهم ليحلمونك أنك نبي مرسل

ولكنهم يحسدونك . . الى ان قال : ثم كفر بعد ذلك ابن سوريا ، ونزلت فيه

(يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر - المائدة الاية ٤١) .

ويؤيد ذلك أيضا ، ما ورد في (سيرة ابن هشام) : ثم كفر بعد ذلك ابن سوريا

وجحد نبوة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

انظر : (الاصابة ٣٢٦ / ٢) (السيرة النبوية ٥٦٥ / ١) (تفسير الطبري ٢٣٢ / ٦)

(فتح الباري ١٦٩ / ١٢) (الروض الانف ٣٧١ / ٤) (الطبقات الكبرى ١٦٤ / ١) .

(١) أبو يوسف عبد الله بن سلام بن الحارث الاسرائيلي (٠٠٠ - ٤٤٣ هـ) .

صحابي جليل ، أسلم عند مقدم النبي - صلى الله عليه وسلم - الى المدينة ،

كان اسمه الحصين ، فسماه الرسول عبد الله ، شهد مع عمر فتح بيت المقدس

والجابية . . . توفي بالمدينة . . .

انظر ترجمته في : (معجم الصحابة ل ٣٧٦) (الكنى والاسماء ل ٦١) (الاستيعاب

٣٨٢ / ٢) (التفسير والمفسرون ١٨٤ / ١) (الاصابة ٣٢٠ / ٢) (النجوم ١٢٥ / ١)

(٢) ك ، ن (ذكر) .

(٣) ك (يلج) .

(٤) ك ، ن (اني) ساقطه .

في الدنيا (١) وندع الاشراف ، فجعلناه الجلد (٢) والتحميم والتجبية .
 - يريد بالتحميم : تسويد الوجه ، مشتق من الحممة ، وهى الفحمة . (٣)
 ويريد بالتجبية : ان يركبا على حمار أو جمل (٤) وظهر كل واحد منهما
 الى ظهر صاحبه . (٥) -

فرجمهما حينئذ رسول الله (٦) وقال : أنا أول من أحيا (٧) سنة أماتها . (٨) .

- (١) ك (الاعلى الدنيا) ج (فى أدنيا) .
- (٢) ج (الرجم) ن (الحد) .
- (٣) انظر مادة - حم - فى : (لسان العرب ١٢/١٥٧) (مختار الصحاح ١٥٧)
- (٤) ج (جمل) ن (أو جملا) .
- (٥) انظر مادة - جبه - فى : (النهاية فى غريب الحديث ١/٢٣٧) (تاج العروس ٩/٣٨٤) (ترتيب القاموس ١/٤٤٢) (لسان العرب ١٣/٤٨٣) .
- (٦) قال المسمودى : وفى شهر شوال من السنة الرابعة من الهجرة ، وتعرف (بسنة الترفيه) رجم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يهودى ويهوديه كانا قد زنيا

انظر : (التنبية والاشراف ٢١٣) .

- (٧) ج (اولى من أحيسى) .
- (٨) رواه البخارى فى (المحاريب) ومالك ، والبيهقى ، وأبو داود فى (الحدود) والشافعى فى (مسنده) من طريق مالك ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - انه قال : (ان اليهود جاؤا الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فذكروا له أن رجلا منهم وامرأة زنيا ، فقال لهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ما تجدون فى التوراة فى شأن الرجم ؟ فقالوا : نفضحهم ويجلدون . قال عبد الله بن سلام : كذبت ان فيها الرجم . . فأتوا بالتوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم ، فقرأ ما قبلها وما بعدها . . فقال له عبد الله بن سلام : ارفع يدك ، فرفع يده ، فاذا فيها آية الرجم . قالوا : صدق يا محمد فيها آية الرجم : فأمر بهما رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

قيل : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : ان الله تعالى قد أمره ان يحكم بينهم بما أنزله عليه بقوله : (وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ) (١) فلم يجوز ان يكون حكمه عليهم بتوراتهم .

والثاني : انه اذا كانت (٢) شريعته الرجم وهو موافق لما في التوراة ، كان حكمه بشريعته لا بالتوراة ، وانما أحضرها لأكدابهم على انكارهم وجود (٣) الرجم فيها . (٤)

== فرجما فرأيت الرجل يحنى على المرأة يقيها الحجارة) . . واللفظ للبخارى .
ورواها الدارمي في (الحدود) والبخارى في (التفسير) وعبد الرزاق في (مصنفه)
من طريق موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر . . . وفيه : فأمر بهما
فرجما قريبا من حيث موضع الجنائز عند المسجد . .
ورواه مسلم ، وابن ماجه ، والبيهقي ، وابو داود في (الحدود) من طريق
الاعمش ، عن عبد الله بن مرة ، عن البراء بن عازب ، قال : مر على رسول الله
— صلى الله عليه وسلم — بيهودي محمم مجلود ، فدعاهم : هكذا تجدون حد
الزاني ؟

قالوا : نعم . فدعا رجلا من علمائهم ، قال له : نشدتك بالله الذي أنزل التوراة
على موسى ، أهكذا تجدون حد الزاني في كتابكم ؟
فقال : لا ، ولولا أنك نشدتني بهذا لم أخبرك ، نجد حد الزاني في كتابنا الرجم
ولكنه كثر في أشرافنا ، فكنا اذا أخذنا الرجل الشريف تركناه ، واذا أخذنا
الرجل الضعيفاً قمنا عليه الحد ، فقلنا : تعالوا فنجتمع على شيء نقيمه على
الشريف والوضيع . . . الى أن قال : فقال رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
اللهم أني أول من أحيا أمرك اذا أماتوه ، فأمر به فرجم . . .

انظر : (صحيح البخارى ٤٦/٦ ، ٢١٤/٨ ، ١٩٣/٩٦) (صحيح مسلم ١٢٢/٥)
(بدائع المنن ٢/٢٩٠) (سنن الدارمي ١٧٨/٢) (الموطأ ٨١٩/٢)
(مصنف عبد الرزاق ٣١٨/٧) (سنن البيهقي ٢١٤/٨) (سنن ابى داود
٤٦٣/٢ — ٤٦٥) (سنن ابن ماجه ٨٥٥/٢) . .

(١) سورة المائدة الآية (٤٩) .

(٢) ن (كان من) .

(٣) ك (وجوب) .

(٤) انظر : (النكت ل ٢٧١) (المطلب العالي ٢٣/ل ٩١) .

ومن القياس : ان كل من كان من أهل الجلد الكامل اذا كان بكرا (١) كان وطئه

فى النكاح الصحيح يوجب ان يكون محصنا كالمسلم . (٢)

ولأن من ملك رجعتين فى نكاح كان محصنا كالمسلم .

وفيهما احتراز من العبد ، ومن غير الوطئ فى نكاح .

فاما الجواب عن حديث ابن عمر فمن وجهين :

احدهما : ان معنى قوله : (فليس بمحصن) اى : ليس بممتنع من قبيح .

والثانى : انه محمول على احصان القذف . (٣)

واما الجواب عن حديث كعب بن مالك :

فراويه ابن أبى مریم (٤) ، عن على بن أبى طلحة (٥) ، عن كعب ، وابن أبى

مریم ضعيف ، وابن أبى طلحة لم يلق كعبا ، فكان منقطعا .

(١) ج ، ن (بكرا) ساقطه .

(٢) توضيح القياس : أن الكافر اذا زنى وهو بكرا فانه يجلد كالمسلم البكر اذا زنى

فاذا نحن أقمنا الحد على الكافر البكر كالمسلم البكر ، وجب أن نرجم الكافر

التيب قياسا على رجم المسلم التيب اذا زنا

(٣) انظر : (المطلب العالى ٢٣/ل ٩١) (النكت ل ٢٧١) .

(٤) أبوبكر بن عبد الله بن أبى مریم النفسانى الحمصى (٠٠٠ - ١٥٦ هـ) .

قيل : اسمه بكر ، وقيل : بُكَيْرٌ ، وقيل : عمرو ، وقيل : عامر ، وقيل : عبد السلام

روى عن أبيه ، وخالد بن معدان ، وراشد بن سعد ، وغيرهم وروى عنه

عبد الله بن المبارك ، واسماعيل بن عياش ، وخلق ضعفه ابن معين وأبو حاتم

وأبو زرعة ، واحمد ، والجوزجاني ، وغيرهم

انظر ترجمته فى (الضعفاء - للمعلى - ل ٣١٥) (تاريخ ابن معين ٢/٦٩٥)

(المجروحين ٣/١٤٦) (من تكلم فيه الدارقطنى ل ٢٢) (خلاصة تذهيب

الكمال ٣/٢٠٣) (الكاشف ٣/٣١٥) .

(٥) أبو الحسن على بن أبى طلحة سالم بن المخارق الهاشمى (٠٠٠ - ١٤٣ هـ) .

اصله من الجزيرة وانتقل الى حمص ، لم يلق أحد من الصحابة . روى عن مجاهد

والقاسم بن محمد ، وعدة وروى عنه الثورى ، وعبد الله بن سالم ، وثور بن

يزيد ، وغيرهم . . وثقه ابن حبان ، والمجلى

ضعفه أحمد ، ومحقوب بن سفيان ، والنسائى ، والفسوى

انظر ترجمته فى (تهذيب الكمال ٦/ل ١٧٤) (الجرح والتعديل ٦/١٩١)

(ميزان الاعتدال ٣/١٣٤) (الضعفاء - للمعلى - ل ٢٩٧) (الكاشف ٢/٢٨٧)

(التاريخ الكبير ٦/٢٨١) .

ولو صح لكان الجواب عن قوله : (فانها لا تحصنك) من وجهين :

احدهما : انه أراد به الترغيب في نكاح المسلمات ، والترهيد في نكاح الكتابيات ،

لانه لا يجوز أن يريد (١) تحصين الزنا في اصحابه ليرجموا ، فقد (٢) صانهم

الله تعالى عنه لا اختيارهم لنصرة دينه والجهاد (٣) مع رسوله .

والثاني : ان معناه : انها لا تعفك (٤) عن نكاح غيرها ، اما لقبحها أو لسوء

معتقدها . (٥)

واما الجواب عن قياسهم على حصانة القذف ، فمن وجهين :

احدهما : انه قياس يدفع النص فكان مطرحا .

والثاني : ان المعنى في حصانة القذف ، اعتبار العفة فيها ، فكان أولى أن يعتبر

الاسلام ، ولما لم تعتبر العفة في حصانة الزنا كان أولى أن لا يعتبر فيها الاسلام . (٦)

واما الجواب عن قياسهم على العبد :

فهو أنه منتقض بمن (٧) ليس بعفيف يرم (٨) ان زنا ، ولا يحد قاذفه . ثم المعنى

في العبد (٩) :

انه لم يكمل حده فلم يجب رجمه . (١٠) — والله اعلم —

(١) ن (يريد به) .

(٢) ج هـ (وقد) .

(٣) ك (والجهاد عليه) .

(٤) ج هـ (لا تعف) .

(٥) انظر : (المطلب العالي ٢٣ / ل ٩١) (النكت ل ٢٧١) .

(٦) انظر : (الشامل في فروع الشافعية ٦ / ل ١٠٦) (غرائب القرآن ١٨ / ٥٣) .

(٧) ن (بم) .

(٨) ج (برجم) .

(٩) من قوله (فهو انه منتقض بمن ليس) تكرر في (ن) .

(١٠) انظر : (النكت ل ٢٧١) (المطلب العالي ٢٣ / ل ٩١) .

فصل

ب/٢-

واذا ارتد المحسن لم يرتفع (١) احصائه في الردة ، ولا اذا أسلم ، وكان حده الرجم اذا زنا (٢) .

وقال أبو حنيفة : قد ارتفع احصائه برده ، ولا يعود الى الاحسان باسلامه ، حتى يظاً بعد الاسلام في نكاح صحيح (٣) .

فجعل استدامة الاسلام شرطاً في بقاء (٤) الحصانة ، كما جعله شرطاً في اصل الحصانة .

احتجاجاً : بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (من اشرك بالله فليس بمحسن) (٥) . ولانه أسلم بعد كفره ، فوجب أن يستأنف شرائط الحصانة فيه كالكافر الاصل .

ولانه مهني (٦) على اصله في اشتراط الاسلام في احصائه .

ودليلنا : قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث : كفر بعد ايمان ، أو زنا بعد احسان ، أو قتل نفس بغير نفس) (٧) .

وهذا زنا بعد احسان ، فوجب أن يستحق به القتل .

-
- (١) ج هـ (يرفع) .
 (٢) انظر : (فتح العزيز ١٢ / ٥٨) (حلية العلماء ٢ / ٢٢٣) (تنمية الابانة ١٢ / ١٢٦)
 (بحر المذهب ١٠ / ١١) (تجريد المسائل ٢١٢) (روضة الطالبين ١٠ / ٩٠) .
 (٣) انظر : (حاشية ابن عابدين ٤ / ١٧) (فتح الله المعين ٢ / ٣٥٥) (الفتاوى الخانية ٣ / ٤٧٣) (حاشية الشلبي ٣ / ١٧٣) .
 (٤) ن هـ ج (بناء) .
 (٥) تقدم تخريج الحديث صفحة (١٤٣) .
 (٦) ك هـ ن (مهني له) .
 (٧) هذا الحديث روى بطرق عدة .

فقد روى من طريق : عبيد بن عمير ، عن عائشة وسوف يأتي تخريجه صفحة (٩١٣) .
 وروى من طريق : يحيى بن سعيد ، عن أبي امامه ، وابن عامر وسوف يأتي تخريجه صفحة (٩١٤) .

ولك أن (١) تحرر الاستدلال من هذا الخبر قياساً ، فنقول : لا نه زناً بعد احسان

فوجب أن يكون حده الرجم كالذى لم يرتد (٢) .

ولانه احسان ثبت فى الاسلام قبل الردة فوجب ان يكون ثابتاً فى الاسلام بعد الردة ،

قياساً على حصانة القذف (٣) .

فأما استدلاله بالخبر : فلا يتوجه الى مسلم (٤) بعد الردة ، لانه ليس بمشرك فسقط .

وأما قياسه على الكافر الاصلى ، فغير مسلم فى أصله (٥) ، لان الكافر يكون عندنا محصناً

قبل اسلامه (٦) وهو مخالف فى بنائه على أصله (٧) .

===== ورواه كل من : البخارى ، والترمذى فى (الديات) ومسلم فى (القسامة) وأبى

داود ، وابن المنذر ، والدارقطنى ، وابن ماجه فى (الحدود) والطيالسى فى

(القتل) والحميدى فى (مسنده) والنسائى فى (تحريم الدم) واحمد فى

(مسنده) من طريق عبد الله بن مرة ، عن مسروق ، عن ابن مسعود قال : قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم — : (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا اله

الا الله وانى رسول الله الا يا حدى ثلاث :

التيب الزانى ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة) . . .

انظر : (صحيح البخارى ٦/٩) (صحيح مسلم ١٠٦/٥) (سنن أبى داود ٤٤٠/٢)

(منحة المعبود ٢٩٠/١) (سنن الترمذى ٤٢٩/٢) (مسند الحميدى ٦٥/١)

(سنن الدارقطنى ٨٢/٣) (سنن ابن ماجه ٨٤٧/٢) (سنن النسائى ٩٠/٧)

(مسند أحمد ٣٨٢/١ ، ٤٢٨) (الاوسطل ١١١) .

(١) ك (ولكان)

(٢) انظر : (المطلب العالى ٢٣/٩١)

(٣) انظر : (البيان ١٠/٩٩) (بحر المذهب ١٠/١١) (الشامل ٦/١٠٦)

(٤) ك (المسلم) .

(٥) ن هـ ج (فغير مسلم فى أصله) ساقطه .

(٦) ن هـ ج (الاسلام) .

(٧) انظر : (النكتل ٢٢١) (الشامل ٦/١٠٦) . .

ج/٢ - فصل

فاذا ثبت ما ذكرنا من اعتبار الشروط الاربعة ، فجميعها شروط في الحصانة ، ويكمال

الحصانة يجب الرجم .

— هذا مذهب الشافعى ، وعليه (١) جمهور أصحابه — (٢)

وذهب شاذ من أصحابه : الى ان شرط الحصانة واحد منها ، وهو : الاصابة في نكاح

صحيح ، والثلاثة الباقية ، وهى : البلوغ ، والعقل ، والحرية ، شروط في وجوب

الرجم دون الحصانة . (٣)

وهذا الاختلاف مؤثر في الصبي والمجنون والعبد اذا أصابوا في نكاح صحيح ، ثم

زنا الصبي بعد بلوغه ، والمجنون بعد افاقته ، والعبد بعد عتقه .

فمن جعلها من شروط الحصانة : أوجب عليهم الجلد دون الرجم ، حتى يستأنفوا

الاصابة في النكاح بعد كمالهم . (٤)

(١) ك هـ ن (وقول) .

(٢) ذهب الى هذا : الشيرازى ، وابن الرفعة ، والبندينجى ، والبقوى ، والمستظهرى

وابن الصباغ ، والرافعى ، وغيرهم . .

قال ابن الرفعة : وهو ما ادعى القاضى أبو الطيب ، وابن الصباغ : أنه ظاهر المذهب

واختاره في المرشد ، ومعظم الاصحاب ، لقول الشافعى — رضى الله عنه — فى

(النكاح) :

ولو أصاب الحر البالغ أو أصيبت الحرة البالغة فهو احصان . .

انظر : (كفاية النبيه ١٣/٦٣) (حلية العلماء ٢/٢٢٣) (المهذب ٢/٢٦٦)

(تهذيب الاحكام ٤/١٠٢) (الشامل ٦/١٠٥) (بحر المذهب ١٠/٩)

(المحرر ٢٠٤) (المطلب العالى ٢٣/٨٢) (روضة الطالبين ١٠/٨٦)

(شرح مختصر المزنى ٩/١١٣) (التوجيه شرح المغنى ٤/٨٨) . . .

(٣) ذهب الى هذا : القزالى ، والفزى . .

انظر : (الوجيز ٢/١٦٧) (ميدان القربان ٧/٦١) . .

(٤) ن هـ ج (علمهم) .

ومن جعلها من شروط الرجم : أوجب عليهم الرجم بالاصابة المتقدمة قبل كمالهم .

— ولكل واحد من المذهب وجه — (١)

واذا كانت الاصابة في النكاح الصحيح أصلا في الحصانة ، لم تحصن الاصابة فـى
نكاح فاسد ، ولا يملك اليمين ، لأنها اصابة كمال لا اعتبارها في كمال الحد ،

فوجب ان يعتبر فيها اكمل أسبابها . (٢)

والنكاح اكمل من ملك اليمين ، لا مريم :

احدهما : اختصاصه بالاستمتاع ، لأنه لا يجوز ان ينكح من لا تحل له ، ويجوز ان يملك
من لا تحل له .

والثاني : أنه أشرف من ملك اليمين وأفضل ، لا اجتماع الشرائع عليه ، واستحقاق الميراث به .

(١) قال الرافعي : وحكى الشيخ أبو حامد — وجه ثالث — : وهو أنه لو أصاب وهو رقيق
لم يحصل الاحصان ، ولو أصاب وهو صغير حصل . . . والفرق أن الرق يوجب
نقصان النكاح ، بخلاف الصغير . . . الا ترى أن الرقيق لا ينكح أكثر من اثنتين ،
وللولى ان يزوج الصغير أربعاً . . .

وهناك — وجه رابع — : وهو أنه لو أصاب وهو رقيق يحصل الاحصان ، ولو أصاب وهو
صغير لا يحصل . . . والفرق ان الصغير يمنع كمال الردة ، والرق لا يمنع . . .
انظر : (فتح العزيز ١٢ / ٥٥) وايضا : (البيان ١٠ / ٩٨) . . .

(٢) قال ابن الرفعة : ولا فرق في الاصابة بين أن تقع في حال الاباحة أو حال الاحرام
والحيض وعدة الغير ، كما صرح به الرافعي وغيره ، ولا يقوم مقامه الوطى في النكاح
الفاسد ، ووطى الشبهة ، لان ذلك يحصل صفة الكمال . . .
وقد ذكرنا في باب (ما يحرم من النكاح) ان الوطى في النكاح الفاسد ووطى الشبهة
لا يحصل صفة الكمال ، وهذا ما آورد معظم الاصحاب . . . وحكى الفزالي وامامه
قولا : أنه يحصل بهما صفة الكمال . . . وبعضهم نسبته الى القديم . . .
ولا يقوم الوطى في الملك مقامه وفاقا كما قاله الامام وغيره . . .
انظر : (كفاية النبيه ١٣ / ٦٣) . . .

فاذا ثبت هذا لم يخلو حال الزوجين من أربعة أقسام :

أحدهما : أن يكونا كاملين بالبلوغ والعقل والحرية ، فيتحصنا معاً فيه بإصابة مرة واحدة ،

إذا غاب (١) بها الحشفة في الفرج سواء كان معها انزال أو لم يكن ، فأيهما

زنا رجم .

والقسم الثاني : أن يكونا ناقصين معاً ، لصفراً أو جنوناً أو قرق ، فلا حصانة بهذه الإصابة ،

ما كان النقص باقياً ، فان زال النقص ، ففي ثبوت الحصانة بما تقدم من الإصابة ما

ذكرنا من الوجهين .

والقسم الثالث : أن يكون الزوج كاملاً بالبلوغ والعقل والحرية ، والزوجة ناقصة لصفراً

أو جنوناً أو قرق ، فتثبت فيه حصانة الزوج دون الزوجة . (٢)

فان زال نقص الزوجة ، ففي (ثبوت حصانتها) (٣) بالإصابة المتقدمة وجهان .

والقسم الرابع : أن تكون الزوجة كاملة بالبلوغ والعقل والحرية دون الزوج .

فينظر في نقص الزوج :

فان كان برق أو جنون : تحصنت به الزوجة دون الزوج (٤) فان زال نقص الزوج

ففي ثبوت حصانته بما تقدم من إصابته وجهان .

(١) ج (غابت)

(٢) ذكر الشيخ أبو حامد : أن الموطوءة إذا كانت أمة والواطي حراً بالفا عاقلاً صار محصناً

— قولاً واحداً — وكذا إذا وطئ العبد حرة بالنكاح صارت محصنة دونه . . .

وقال الحسن ، وعطاء ، وابن سيرين ، والنخعي ، والثوري ، وإسحاق : الأمة لا تحصن
الحر . .

انظر : (حلية العلماء ٢ / ٢٢٣) (تجريد المسائل ل ٢١١) (كفاية النبيه ١٣ / ٦٤)

(الشامل ٦ / ١٠٥) (فتح العزيز ١٢ / ٥٥) (بحر المذهب ١٠ / ١٠) .

(٣) ن ، ج (ثبوتها) .

(٤) قال الشافعي — رحمه الله — : وإذا تزوج الرجل حرة مسلمة أو يهودية أو نصرانية ، أو

لم يجد طولاً فتزوج أمة ثم أصابها بعد بلوغه فهو محصن ، وإذا تزوجت الحرة =

وان كان نقص الزوج لصغر ،نظر :

فان كان مثله لا يستمتع (باصابته لطفولته كأبن ثلاث سنين أو أربع : لم يحصنها ولم يتحصن بها .

وان كان من يستمتع (١) بمثله كالمراهق : ففي تحصينها باصابته قولان : (٢)

أحدهما نومه قال في الاملاء (٣) - لا يحصنها ولا يتحصن بها ، لضعف اصابته .

والقول الثاني : نص عليه في كتاب الام - قد حصنها وان لم يتحصن بها . (٤)

لان المعتبر في الاصابة تغييب الحشفة ، ولا يعتبر فيه القوة والضعف كاصابة

الشيخ . (٥)

== المسلمة أو الذمية زوجا حرا أو عبدا ، فأصابها بعد بلوغها فهي محصنة ، وأيهما زنى أقيم عليه حد المحصن ، بمحصنة أو بكر أو أمة أو مستكرهة ، وسواء زنت المحصنة بعبداً أو حراً أو محتوه ، يقام على كل واحد منهما حد منوحد المحصن والمحصنة أن يرجما بالحجارة حتى يموتا . . .

قال ابن الرفعة : قال القاضي الحسين : ان وطئ العبد يحصل الاحصان دون وطئ الصبي ، لان وطئ العبد وطئ كامل ، ووطئ الصبي ليس بكامل ، لان القلم لا يجرى عليه . . .

وقال ابو اسحاق : ان وطئ العبد لا يحصل الاحصان ، ووطئ الصبي يحصل الاحصان ، لان الرق يوجب نقصان النكاح بخلاف الصغير ، لا ترى ان الرقيق لا ينكح سوى امرأتين ، وللولي أن يزوج الصغير أربعاً . .

انظر : (الام ١٥٤ / ٦) (كفاية النبيه ١٣ / ٦٤) . .

(١) ما بين القوسين ساقط في (ج) .

(٢) انظر : (فتح العزيز ١٢ / ٥٥) (بحر المذهب ١٠ / ١٠) (الشامل ٦ / ١٠٥)

(٣) قال حاجي خليفة : الاملاء - للامام المجتهد محمد بن ادريس الشافعي المتوفى سنة (٢٠٤ هـ) وهو في نحو (آماله) حجماً . وقد يتوهم ان الاملاء هو الامالي وليس كذلك . . .

انظر : (كشف الظنون ١ / ١٦٩) . .

(٤) انظر : (الام ٥ / ٢٤٩) .

(٥) قال ابن الصباغ : وحكى عن القاضي أبو حامد أنه قال : نص الشافعي - رحمه الله - في (النكاح) في (الامالي) : ان وطئ الصبي الذي يجامع مثله كوطئ الكبير في الحرمة الا في مسألتين :

في أن لا يحلها للزوج ولا يحصنها

— هذا شرح مذهبننا فى كمال الزوجين أو أحدهما (١) —

وقال أبو حنيفة : إذا كان أحد الزوجين ناقصا ، لم يتحصن واحد منهما • (٢)

فنفى الحصانة عن (٣) الكامل لانتفائها عن الناقص •

وقال مالك : ان كان النقص برق لم يتحصن واحد منهما ، وان كان النقص بصفر

تحصن الكامل منهما • (٤)

وهذا خطأ : لانه لما كان كل واحد منهما (٥) فى الحد معتبرا (٦) بنفسه وجب

ان يكون فى الحصانة بمثابته معتبرا بنفسه •

== وقال الشافعى فى (كتاب النكاح) فى (القديم) : المرأة تصير محصنة بوطى •

المعتوه والصبي الذى يجامع مثله ... وجعل وطى • الصبي يحلها • •

وهذا الذى حكاه يدل على اختلاف قوله فى الصبي دون المبد • • •

انظر : (الشامل ٦/١٠٥) • •

(١) ج (أو أحدهما) ساقطه •

(٢) انظر : (المبسوط ٩/٣٩) (الذخير فى فروع الحنفية ٣/٢٥٠) (بدائع

الصنائع ٩/٤١٥٩) (تبين الحقائق ٣/١٧٢) (شرح فتح القدير ٤/١٣٣) •

(٣) ن • ج (على) •

(٤) ما ذكره الامام الماوردى هنا ليس مطابقا لمذهب مالك • • •

قال الشيخ أحمد الدردير : والحاصل : أن الذكر المكلف الحر المسلم يتحصن بوطى •

زوجته المتيقة ، ولو صغيرة أو كافرة أو أمة أو مجنونة ، والانشى تتحصن بوطى • زوجها

ان كان بالفا ، ولو عبدا أو مجنونا • • •

ويبدو — والله اعلم — ان الماوردى قد اطلع على قول لمالك • • لم أقف عليه • • •

انظر : (الشرح الكبير ٤/٢٨٥) (المدونة ٦/٢٣٦ ، ٢٣٧) (الكافي ٢/١٠٦٩)

(تبصرة الحكام ٢/٢٥٩) (الفواكه الدواني ٢/٢٨١) (بلغة السالك ٢/٤٢٤) •

(٥) ن • ج من قوله : (وان كان النقص بصفر • • • الخ) ساقط •

(٦) ج (معتبر) •

فصل

د/٢-

فاذا تفررت هذه الجملة ، لم يخلو حال الزانيين من خمسة أقسام :

أحدهما : أن يكونا محصنين ، فيرجمان معا ، ويستوى فيه الزانى والزانية على

ما سنصفه من الرجم .

والقسم الثاني : أن يكونا بكرين فيجلدان معا على ما سنصفه من الجلد .

والقسم الثالث : أن يكون أحدهما محصنا والاخر بكرا ، فيرجم المحصن منهما

ويجلد البكر .

والقسم الرابع : أن يقصرا عن حكم المحدث والبكر بصغر أو جنون يزيل القلم عنهما ،

فلا حد على واحد منهما ، ويعزر انصبى منهما دون المجنون ان كان يميز

أدبا ، كما يؤدب فى مصالحه (١) حتى لا ينشئ (٢) على القبائح .

والقسم الخامس : ان يكون أحدهما من أهل الحد ، اما محصنا أو بكرا ، والاخر

من غير أهل الحد اما صغيرا أو مجنونا فيحد من كان من أهل الحد زانيا

كان أو زانية ، (ويسقط الحد عن لبس من اهله زانيا كان أو زانية) (٣)

ولا يكون سقوطه عن أحدهما موجبا لسقوطه عن الآخر . (٤)

وقال ابو حنيفة : سقوط الحد عن الزانية لا يوجب سقوطه عن (٥) الزانى ، وسقوطه

عن الزانى موجب لسقوطه عن الزانية ، فيحد العاقل اذا زنا بمجنونة ، ولا تحد

العاقل اذا زنت بمجنون . (٦)

(١) ج (المصالح) ن (مصالح)

(٢) ك هـ ج (لا ينشئوا)

(٣) ما بين القوسين ساقط فى (ك) .

(٤) انظر : (تهذيب الاحكام ٤ / ١٠٢) (الشامل ٦ / ١٠٦) (النكت ل ٢٧٢) .

(٥) من قوله (وقال ابو حنيفة . . .) ساقط فى (ن) .

(٦) انظر : (لسان الحكام ١٨٨) (در المنقى ١ / ٦٠٤) (الفتاوى الفياثيه ٩٨)

(فتاوى قاضى خان ٣ / ٤٦٨) (درر الحكام ٢ / ٦٦) .

احتجاجاً بأمرين :

أحدهما : أن وطئ المجنون ليس بزنا ، لأن من جهل بتحريم الزنا لم يكن زانيا ، والمجنون جاهل بتحريم الزنا فلم يكن (١) وطئه زنا • والتمكين مما ليس بزنا لا يكون زنا (٢) فلم يجب (٣) به الحد •

والثاني : أن الواطئ متبوع (٤) لأنه فاعل ، والموطوءة تابعة لأنها مكنته فإذا سقط الحد عن الفاعل المتبوع (٥) سقط عن التابع الممكن ، لأن المتبوع أصل ، والتابع فرع ، فاستحال ثبوت الفرع مع ارتفاع أصله • (٦)

(١) ك (يك) •

(٢) ج قوله (لا يكون زنا) ساقط •

(٣) ن (يجز) •

(٤) ج ن (مشرع) •

(٥) ج ن (المشرع) •

(٦) قال السرخسي : وحجتنا في ذلك : أنها مكنت نفسها من فاعل لم يأثم ولم يحرج

فلا يلزمها الحد ، كما لو مكنت نفسها من زوجها — وبيان الوصف ظاهر —

لأن الأثم والحرج ينبني على الخطاب ، وهما لا يخاطبان • •

وتحقيقه : أن المباشر للفعل هو الرجل والمرأة تابعة ، بدليل تصور الفصل

فيها وهي نائمة لا تشعر بذلك ، وإن لم يكن أصل الفعل زنا فهي لا تصير

زانية ، لأن ثبوت التبع بثبوت الأصل ، وفعل الصبي والمجنون زنا لفسة

ولكن ليس بزنا شرعاً • • لأن الزنا شرعاً : فعل وجب الكف عنه لخطاب الشرع

فلا ينفك عن الأثم والحرج ، وفعل الصبي والمجنون لا يوصف بذلك ، وإذا

انعدم الزنا شرعاً في جانبه فكذلك في جانبها ، والحد حكم شرعي فيستدعي

ثبوت سببه شرعاً • • •

وانما سماها الله تعالى زانية على معنى : أنها مزني بها كما قال تعالى : (نسي

عيشة راضية) أي مرضية ، وقال تعالى : (من ماء دافق) أي مدفوق • • •

وأما الرجل إذا زنى بصبية فهو المباشر لأصل الفصل ، وفعله زنا لغتو شرعاً ،

فلهذا لزمه الحد بحقيقة أن المرأة محل والمحلية مشتهاة ، وذلك بالليسن

والحرارة ، فلا يتمكن نقصان

ودليلنا : هو ان كل ما وجب عليها بوطئها اذا مكنت عاقلا وجب (عليها)
 بوطئها اذا مكنت مجنونا (١) كالقضاء والكفارة في وطي* (٢) رمضان* (٣)
 ولان سقوط (٤) الحد عن الواطي* لمعنى (٥) يختص به (٦) لا يوجب سقوطه
 عن الموطوءة* كالمستأمن (٧) الحربي اذا زنا بمسلمة يجب عليها الحد دونه (٨)
 ولان كل سبب لو اختص بالموطوءة لم يمنع وجوب الحد على الواطي* ، وجب اذا اختص
 بالواطي* ان لا يمنع وجوب الحد على الموطوءة (٩) كاعتقاد الشبهة* (١٠)
 ولانه لما لم يعتبر حكم الموطوءة بالواطي* في صفة (١١) الحد اذا زنت الحرة
 بعبد والتيب ببكر ، لم يعتبر في وجوب الحد (اذا زنت عاقلة) (١٢)
 بمجنون* (١٣)*

-
- == فيه بجنونها وصفرها ، فقد تم فعله زنا لمصادفة محله ...
 انظر: (المبسوط ٥٤/٩) وايضا : (تبين الحقائق ١٨٣/٣) ..
 (١) ما بين القوسين ساقط في (ن) .
 (٢) ج هـ (شهر)
 (٣) انظر: (النكت - للشيرازي - ل ٢٧٢) .
 (٤) ن زيادة : (العوض)
 (٥) ج هـ (بمعنى) .
 (٦) ك هـ (يخصه) .
 (٧) ج (كالكاfer) ن (كالمسافر)
 (٨) انظر: (الشامل ١٠٦/٦) (البيان ١٠١/١٠) (تهذيب الاحكام ١٠٢/٤)
 (٩) ج (الموطوءة) ساقطه .
 (١٠) انظر: (شرح مختصر المزني ١١٣/٩) ...
 (١١) ك (حقه) .
 (١٢) ن (اذا بعاقلة) .
 (١٣) انظر: (البيان في فروع الشافعية ١٠١/١٠) .

فاما الجواب عن قوله : ان (١) وطىء المجنون ليس بزنا .

فهو ان حكم الزنا ثابت فيه (٢) لانتفاء النسب عنه ، ولو ارتفع حكم الزنا عنه

لحق النسب به ، وانما سقط الحد عنه لارتفاع القلم . (٣)

واما الجواب عن استدلاله : بأن الواطىء متبوع (٤) .

فهو باطل بصفة الحد ، لانه لما جاز ان ترجم الموطوءة وان جلد الواطىء

جاز ان تجلد الموطوءة وان لم يجلد الواطىء . (٥)

فاذا تقرر هذا ، تفرع عليه : الزنا من مستيقظ ونائم .

فان زنا الرجل بامرأة نائمة : حد دونها . وعنده كزنا العاقل بمجنونة .

وان استدخلت المرأة ذكر نائم : حدت عندنا ، ولم تحد عنده كالعاقل

اذا زنت بمجنون ، اعتبارا بسقوط الحد عن النائم .

— وما قدمناه دليل عليه فى الموضحين —

(١) ج (ان) ساقطه .

(٢) ن هـ (فيه) ساقطه

(٣) انظر : (الشامل ٦/١٠٦) (بحر المذهب ١٠/١١) (النكت ل ٢٧٢)

(٤) ن هـ (مشرع) .

(٥) قال ابو الطيب الطبرى : واما الجواب عن قولهم : أن فعل المرأة تابع لفعل الرجل .

فهو : انا لا نسلم هذا ، بل كل واحد منهما منفرد بحكم نفسه يدل عليه ان الله

تعالى قال : (الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما) فافرد كل واحد منهما

عن صاحبه ، فبدأ بالمرأة ولو كانت المرأة تابعة للرجل لكان الابتداء بالتابع

ويؤخر المتبوع .

ويدل عليه ان الحد يسقط عن الحربى المستأمن ، ويجب على المسلمة ولو كان حكمها

تابعاً لكان يسقط بسقوط نفسى المتبوع . . .

وجواب آخر : وهو ان هذا لا يصح على مذهب أبى حنيفة ، لانه يقول اذا وطىء الرجل

المرأة فى صوم رمضان وجبت الكفارة على كل واحد منهما . وان سقطت الكفارة

فى حق الزوج لانه كان ساهياً لم يسقط فى حق المرأة اذا كانت عالمة به . .

انظر : (شرح مختصر المزنى ٩/١١٤) .

مسألة

٣ -

قال الشافعي : ثم يغسل ويصلى عليه ويدفن (١) - وهذا صحيح - .
إذا رجم الزاني أجرى عليه حكم غيره من الأموات ، في غسله ، وتكفينه ، والصلاة عليه ،
ودفنه في مقابر المسلمين ، وقسم ماله بين ورثته ، ولا يمنع قتله في المعصية من أن
تجرى عليه أحكام المسلمين كالمقتول قودا ، ولم يكره للإمام الحاكم برجمه أن يصلى
عليه .

وكرهها مالك له (٢) .

لان (النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يصلى على ما عز حين رجمه) (٣) .

(١) انظر : (مختصر المزني ٢٦١/٨) .

(٢) انظر : (المدونة ٢٤١/٦) (الشرح الصغير ٢٠٢/١) (حاشية الدسوقي ٣٩٠/١)

(الزرقاني على خليل ١٠٢/٢) (الكافي ٢٨٠/١)

(٣) رواه النسائي في (الجنايز) والترمذي ، وأبو داود ، والدارقطني ، والبيهقي ، وابن
الجارود في (الحدود) وأحمد في (مسنده) وعبد الرزاق في (مصنفه) من طريق
الزهري ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن جابر بن عبد الله . . فذكروا قصة
ما عز ، وفي آخرها : فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - خيرا ، ولم يصلى عليه .
قال البيهقي : رواه مسلم في الصحيح عن اسحاق بن ابراهيم عن عبد الرزاق ، الا أنه
لم يسق متن الحديث ، وساقه غيره عن اسحاق ، وقال : فلم يصلى عليه رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - . . .

ورواه البخاري عن محمود بن غيلان ، عن عبد الرزاق ، وقال فيه : فصلى عليه - وهو خطأ .
ورواه أبو داود في (الجنايز) من طريق أبي عوانة ، عن أبي بشر قال : حدثني نفر
من أهل البصرة ، عن أبي برزة الاسلمي ، أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
لم يصلى على ما عز ابن مالك ، ولم ينه عن الصلاة عليه

قال الزيلعي : ضعفه ابن الجوزي في (التحقيق) بأن فيه مجاهيل ، ونقل عن الامام
أحمد أنه قال : ما نعلم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ترك الصلاة على
أحد ، الا على الغال ، وقتل نفسه ، قال : ولو صح هذا الحديث ، فصلاته
على الفامدية كانت بعد ذلك . . .

ورواه أبو داود في (الحدود) من طريق خالد الحذاء ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، وذكر

والدليل عليه : حديث عمران بن الحصين (أن النبي - صلى الله عليه وسلم -

صلى على التي رجمها من جهينة ، وحسبها الفامدية (١) فقال له عـ
-رضى الله عنه - : أترجمها ثم تصلى عليها ؟

فقال : لقد تابت توبة لو قسمت بين (٢) سبعين من أهل المدينة لو سعتهم
هل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها (٣)
وجلد على بن أبي طالب شراحة الهمدانية في يوم الخميس ورجمها في يوم الجمعة ،
وصلى عليها (٤)

= قصة ماعز وفيه : فأمر به أن يرحم ، فانطلق به فرجم ، ولم يصل عليه ...

قال الزيلعي : أخرجه النسائي عن عكرمة مرسلًا

قال النووي : ويجمع بين الروايتين بأن رواية الأثبات مقدمة ، لأنها زيادة علم أو أنه
عليه السلام أمرهم بالصلاة عليه ، ولم يصل هو بنفسه عليه ...

انظر : (المصنف ٣٢٠ / ٧) (سنن النسائي ٦٢ / ٤) (سنن البيهقي ٢١٨ / ٨)

(سنن أبي داود ١٨٤ / ٢ ، ٤٥٢ ، ٤٥٩) (سنن الدارقطني ١٢٧ / ٣)

(منتقى ابن الجارود ٢٧٥) (مسند أحمد ٣٢٣ / ٣) (نصب الراية ٣٢٢ / ٣)

(سنن الترمذي ٤٤١ / ٢)

(١) ك (العامرية)

(٢) ك ، ن (على)

(٣) تقدم تخريج الحديث صفحة (١٢٩)

(٤) تقدم تخريج الحديث صفحة (١٢٣) دون قوله : (صلى عليها) ...

ومعد البحث والتنقيب لم أجد في كتب الحديث والأثر ما يدل على أن الإمام علي بن أبي
طالب صلى على شراحة الهمدانية ...

وقد روى عبد الرزاق في (مصنفه) من طريق علقمة بن مرثد ، عن الشعبي قال : لما رجم
علي شراحة ، جاء أولياؤها فقالوا : كيف نصنع بها ؟

فقال : اصنعوا بها ما تصنعون بموتاكم . يعني من الفسل والصلاة عليها ..

وروى البيهقي في (الحدود) من طريق جعفر بن عون ، عن الأجلح ، عن الشعبي - قصة -

ولأنها صلاة لا تكروه لغير الامام ، فلم تكروه للامام كالصلاة على غير الزاني ..
فأما ما عُرِ: فيجوز أن يكون تأخر عن الصلاة عليه لعارض ، ويكفى أن يصل على غيره .

مسألة

٤ -

قال الشافعي : ويجوز (١) للامام أن يحضر رجمه ويترك (٢) - وهذا صحيح -
 إذا حكم الامام أو غيره (٣) من الحكام برجم زان لم يلزمه ، ولا شهود الزنا
 حضور الرجم ، سواء رجمه ببينة أو اقرار .

وهو قول أبي يوسف . (٤)

وقال أبو حنيفة : أن رجم باقراره لزم حضور الامام أو الحاكم الرجم (٥) .

===== شراحة الهمدانية - وفيها : ثم قال : افعلوا بها ما تفعلون بموتاكم ...

انظر : (المصنف ٣٢٨ / ٧) (سنن البيهقي ٢٢٠ / ٨) ...

(١) ج هـ (ويجوز) ساقطه .

(٢) انظر : (مختصر المزني ٢٦١ / ٨)

(٣) ن (وغيره) .

(٤) انظر : (تبين الحقائق ١٦٨ / ٣) (الاختيار ٨٤ / ٤) (الفتاوى الخانية ٤٧٣ / ٣)

(فتح المعين ٣٥٣ / ٢) (مجمع الانهر ٥٩٥ / ١) .

ترجمته : أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الانصاري (١١٣ - ١٨٢ هـ)

صاحب الامام أبي حنيفة وتلميذه . من حفاظ الحديث ، ولي القضاء ببغداد أيام
 المهدي والهادي والرشيد . من مؤلفاته : الآثار ، الامالي ، النوادر . توفي
 ببغداد .

انظر ترجمته في : (الفوائد البهية ٢٢٥) (تاريخ جرجان ٤٤٤) (اعجام الاعلام ٥٩)

(مناقب الامام الاعظم - لابن المكي - ٢٠٨ / ٢) (النجوم ١٠٧ / ٢) .

(٥) ن هـ ج (والحاكم الرجم) ك (أو الحاكم بالرجم) .

وان رجم بالبينة (١) لزوم حضور (٢) الشهود دون الامام (٣) .

لان الامام اخص به في الاقرار ، والشهود اخص به في الشهادة ، لجواز ان يرجع

الشهود ان شهدوا بزور .

ودليلنا : ان النبي - صلى الله عليه وسلم - رجم ماعزا ولم يحضره (٤) .

وقال : (يا أنيس اغدوا الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ، فاعترفت ، فرجمها) (٥)

ولانه اقامة حد فلم يلزم حضور واحد منهما كالقذف .

ولانه افاتة نفس فلم يلزم فيه حضورهما . (٦) .

ولان من لم يلزم حضوره في حد (البكر لم يلزم حضوره في حد) (٧) الثيب

كالجمع بين الزانيين (٨) .

(١) ج (بينة) .

(٢) ج (حضور) ساقطه .

(٣) انظر : (المبسوط ٥١/٩) (الهداية ٩٦/٢) (حاشية ابن عابد بن ١١/٤)

(الفوائد السمية ٣٥٢/٢) (الباب ١٨٣/٣) (الفتاوى الهندية ١٤٦/٢) .

(٤) قال ابن حجر : حديث (أنه - صلى الله عليه وسلم - أمر برجم ماعز والفامديه ، ولم

يحضر) هو كما قال في ماعز ، لم يقع في طرق الحديث أنه حضر ، بل في بعض

الطرق ما يدل على أنه لم يحضر ، وقد جزم بذلك الشافعي ، وأما الفامدية ففى

سنن أبي داود وغيره ما يدل على ذلك ...

انظر : (تلخيص الحبير ٥٨/٤) ...

(٥) تقدم تخريج الحديث صفحة (١٠٨) .

(٦) ن ، زيادة (المقام) .

(٧) ما بين القوسين ساقط في (ن ، ج) .

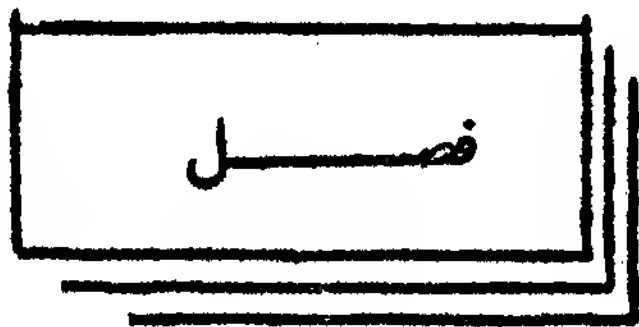
(٨) قال الشافعي : أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - برجم ماعز ولم يحضره ، وأمر أنيسا

بأن يأتي امرأة فان اعترفت رجمها ، ولم يقل : أعلمني لاحتضرها ... ولم أعلمه أمر

برجم فحضره ...

ولو كان حضور الامام حتما لحضره رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ...

وقد أمر عمر بن الخطاب - رض الله عنه - أبا واقد الليثي يأتي امرأة ، فان اعترفت رجمها =



أ/٤ -

فان حضر الامام والشهود الرجم ، لم يجب الابتداء بالرجم على أحد ، وبدأ به من شاء . (١)

وقال أبو حنيفة : ان رجم باقراره بدأ برجمه الامام (ثم الشهود) (٢) ثم الناس ،

وان رجم بالبينة بدأ برجمه الشهود ثم الامام ثم الناس . (٣)

احتجاجا : بأنه قول علي بن أبي طالب - رضى الله عنه - . (٤)

== ولم يقل : أعلمني أحضرها ، وما علمت اماما حضر رجم مرجوم . . .
ولقد أمر عثمان بن عفان - رضى الله عنه - برجم امرأة ، وما حضرها . . .

انظر : (الام ١٣٤/٦) .

(١) انظر : (كفاية النبيه ١٣/٨٠) (حلية العلماء ٢/٢٢٤) (الشامل ٦/١٠٦) .

(٢) قوله : (ثم الشهود) زيادة لامعنى لها . . .

(٣) انظر : (تبين الحقائق ٣/١٦٨) (فتح الله المعين ٢/٣٥٣) (مجمع الانهر

٥٩٦/١) (الفتاوى الخانيه ٣/٤٧٣) (حاشية ابن عابدين ٤/١١) .

(٤) قال ابن الهمام : وأما ثبوت ذلك عن علي - رضى الله عنه - فما أخرج ابن أبي

شيبه - رحمه الله - قال : . . . ان عليا كان اذا شهد عند الشهود على الزنا

أمر الشهود أن يرجموا ثم يرجم هو ، ثم يرجم الناس . فاذا كان باقراره بدأ هو

فرجم ثم رجم الناس بعده . . .

قال : وحدثنا . . . عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ، عن علي - رضى الله عنه -

قال : أيها الناس ان الزنا زنا آن : زنا السر ، وزنا العلانية ، فزنا السر :

ان يشهد الشهود فيكون الشهود أول من يرمى ثم الامام ثم الناس . وزنا العلانية :

أن يظهر الحبل أو الاعتراف ، فيكون الامام أول من يرمى ، قال : وفي يده ثلاثة أحجار

فرماها بحجر فأصاب صدغها فاستدارت ورمى الناس بعده . . .

وروى الامام أحمد في (مسنده) عن الشعبي قال : كان لشراحة زوج غائب بالشام

وانها حبلى فجاء بها مولاها ، فقال : ان هذه زنت ، فاعترفت ، فجلدها يوم الخميس

ورجمها يوم الجمعة ، وحفر لها الى الدرة وأنا شاهد ، ثم قال : ان الرجم سنة سننها

رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولو كان شهد على هذه أحد لكان أول من يرمى

الشاهد ، يشهد ثم يتبع شهادته حجره ، ولكنها أقرت فأنا أول من يرميها ، فرماها

بحجر ثم رماها الناس . . .

ودليلنا : ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حضر رجم الفامدية ، ولم ينقل عنه (١)

• أنه باشر بنفسه شيئاً منه (٢) ولو فعل لنقل

ولأنه حد فلم يتعين فيه المبتدىء به كسائر الحدود (٣) •

ب / ٤ - فصل

فاما صفة الرجم فينبغي ان تستر فيه عورة المرجوم ان كان رجلاً ، ويستتر جميع بدنهما

• ان كانت امرأة ، وتعرض عليه التوبة قبل رجمه لتكون خاتمة أمره •

• وان حضر وقت صلاة أمر بها ، وان تطوع بصلاة مكن من ركعتين •

= ورواه البيهقي عن الاجلح ، عن الشعبي ، عن علي ، وفيه : أنه صفهم ثلاث صفوف ،

ثم رجمها ، ثم أمرهم ، فرجم صف ثم صف ، ثم صف ...

انظر : (شرح فتح القدير ٤ / ٢٣) ...

(١) ج (عنه) ساقطه •

(٢) ج (منه) ساقطه •

(٣) لم يتطرق الامام الماوردي للجواب عن استدلال الاحناف بحديث علي بن أبي طالب • •

واجاب عنه الامام أبو الطيب الطبري ، فقال :

فاما الجواب عن حديث علي ، فهو أن المخالف لا يقول به ، لأنه لا يحكم بما في بطنها

بالرجم ، ولا يقول ان ذلك رجم علانية ، فكيف أمر ببعضه وجحد بعضه •

وجواب آخر : وهو أنه ليس في قول علي ما يدل على وجوب البداية على الشهود أو الامام

بذلك ، وانما قال : يبدأ الشهود فيرجموا ، وليس في ذلك ما يدل على وجوه • •

وجواب آخر : وهو ان القياس مقدم على قول الصحابي ما لم يصير اجماعا • • •

وقال الشيرازي : أما قول علي - رضي الله عنه - فنحمله على الاستحباب • • وقال

ابن الصباغ : أما حديث علي فالسنة مقدمة عليه ، ويحتمل ان يقول ذلك على

سبيل الاولى • • •

انظر : (شرح مختصر المزني ٩ / ١١٥) (النكت ل ٢٧٣) (الشامل ٦ / ١٠٦) •

وان استسقى ماء سقى ، وان استطعم طعاما لم يطعم .

والفرق بينهما : ان الماء لعطش متقدم ، والاكل لشبع مستقبل . (١)

ولا يربط ولا يقيد ، ويخلى (٢) والاتقاء (٣) بيده (٤) .

واختار العراقيون : ان يحفر له حفيرة (٥) ينزل فيها الى وسطه . (٦)

(١) انظر : (بحر المذهب ١٠ / ١٢) (فتح العزيز ١٢ / ٦٧) (تهذيب الاحكام ٤ / ١٠٤)

(التوجيه شرح المفنى ٤ / ٩٢) (كفاية النبى ١٣ / ٨٣) .

(٢) ن ه ج (ويخلا) .

(٣) ن ه ج (والابقاء) .

(٤) ج (بيديه) .

(٥) ن (حفير) .

(٦) ما ذكره الماوردى عن الاحناف هنا مطابق لما ذكره الطحاوى ، حيث قال :

وان رأى الحاكم أن يأمر بالحفر للمرجوم حفرة يكون فيها حتى يجرم فعل ، وان رأى أن يأمر بجرمه بلا حفرة فعل ، وأما المرأة فانه يأمر بالحفر لها حتى توارى فى الحفرة الى صدرها . . .

قلت : — والمشهور من مذهب الاحناف — أن الرجل يجرم قائما ولا يمك ولا يربط

ولا يحفر له ، وفى المرأة ان شاء الامام حفر لها ، وان شاء لم يحفر . . .

قال الامام السرخسى : ولا يحفر للمرجوم ولا يربط بشىء ولا يمك ، ولكن ينصب قائما

للناس فيجرم ، لان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — رجم ماعزا ولم يحفر له

ولا ربطه ، فانه روى : لما مسه حمر الحجارة هرب فاستقبله رجل بلحى جمل فقتله

ثم لما أخبر به رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قال : هلا خليتكم سبيل —

وفى رواية : أبطأ عليه الموت فهرب من أرض قليلة الحجارة الى أرض كثيرة الحجارة ،

ولو كان مربوطا أو فى حفيرة لم يتمكن من الهرب . . .

وأما المرأة فان حفر لها فحسن وان ترك لم يضر . . . لان مبنى حال المرأة على الستر

والحفر أستر لها ، لانها تضطرب اذا مستها الحجارة ، فربما ينكشف شىء من

عورتها ، ولكن مع هذا ، الحفر ليس من الحد فى شىء فلا يضر تركه . . .

انظر : (مختصر الطحاوى ٢٦٣) (المبسوط ٩ / ٥١) وايضا : (الفتاوى الهندية ٢ / ١٤٦)

(الفتاوى الخانية ٣ / ٤٧٤) (الهداية ٢ / ٩٨) .

وهذا عندنا غير مختار في رجم الرجل ، سواء رجم بشهادة أو اقرار .
ويكون على وجه الأرض لتأخذه الاحجار من جوانبه ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يأمر به في ما مضى حين رجمه .

وأما المرأة : فيحفر لها ان رجمت بالشهادة حفيرة تنزل فيها الى صدرها . (١) .

لرواية أبي بكرة - رضى الله عنه - (٢) : (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - رجم امرأة ، فحفر لها الى التندوة (٣) . (٤) وليكون ذلك استر لها واصون .

(١) انظر : (حلية العلماء ٢/٢٢٥) (الشامل ٦/١٠٧) (المحرر ٤/٢٠٤) .

(٢) ابو بكرة نفع بن الحارث بن كلدة الثقفي .

قيل : اسمه مسروح ، كانت امه سمية أمة للحارث بن كلدة ، وانما قيل له : أبو بكرة لانه تدلى ببكرة من حصن الطائف الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاعتقه يومئذ ، روى عنه أولاده : عبيد الله ، وعبد الرحمن ، وعبد العزيز ، وغيرهم . مات بالبصرة . . . واختلفوا في سنة وفاته . . . قيل : خمسين ، وقيل احدى وخمسين ، وقيل : غير ذلك . . .

انظر ترجمته في : (الاصابة ٣/٥٧١) (الاستيعاب ٣/٥٦٧) (الكنى والاسماء ٩) (التاريخ الكبير ٨/١١٢) (الجرح والتعديل ٨/٤٨٩) (خلاصة تذهيب الكمال ٣/٩٩) .

(٣) التندوة : لحم الثدي ، وقيل : أصله ، وقيل : هي مغرز الثدي . . .

وقال ابن السكيت : التندوة هو اللحم الذى حول الثدي . . .

انظر مادة - تند - في : (تاج المروس ٢/٣١٢) (الخريبين ١/٢٩٨)

(لسان العرب ٣/١٠٦) (المصباح المنير ١/٨٩) .

(٤) رواه أبو داود ، والبيهقي في (الحدود) وأحمد في (مسنده) من طريق زكريا أبي عمران قال : سمعت شيخا يحدث عن ابن أبي بكرة ، عن أبيه : (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - رجم امرأة ، فحفر لها الى التندوة) . . .

قال الزيلعي : وفيه مجهول ، وحديثها في مسلم ، من رواية بريدة - وفيه - : ثم أمر بها فحفر لها الى صدرها ، ثم أمر الناس فرجموها . . .

ورواه أحمد في (مسنده) وأبو داود في (الحدود) من طريق زكريا بن سليم المنقرى ، قال : سمعت رجلا يحدث عمرو بن عثمان وأنا شاهد أنه سمع عبد الرحمن بن أبي بكرة يحدث ان أبا بكرة حدثهم =

وان رجعت بأقرارها ففي الحفر لها وجهان :

أحدهما : لا يحفر لها ليكون عوناً لها (١) على هربها ، ان رجعت عن اقرارها (٢) .

والوجه الثاني : يحفر لها تغليبا لحق صيانتها وسترها (٣) . وقد (أمر النبي

صلى الله عليه وسلم أن يحفر للفامدية الى الصدر (٤) وكانت مقرة (٥) .

== انه شهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على بغلته واقفا ، اذ جاءها
بامرأة حبلى ، فقالت : انها زنت أو بغت فأرجمها ، فقال لها رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - : استتري بستر الله - عز وجل - فرجعت . . الى أن قال
فأمر لها بحفيرة الى ثندوتها ، ثم جاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
والمسلمون ، فأخذ النبي - صلى الله عليه وسلم - حصاة مثل الحمصة فرماها
ثم مال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقال للمسلمين : ارموها واياكم ووجعها
فلما طفئت أمر باخراجها فصلى عليها ، ثم قال : لو قسم أجرها بين أهل الحجاز
وسمهم . .

قال الساعاتي : رواه أبو داود والنسائي ، وفي اسناده رجل لم يسم . . .

قال الزيلعي : رواه البزار في (مسنده) والطبراني في (معجمه) . . .

قال البزار : ولا نعلم أحدا سقى هذا الشيخ

وذكره عبد الحق في (أحكامه) من جهة النسائي ، ولم يعله بخير الانقطاع . .

انظر : (سنن أبي داود ٤٦٢/٢) (سنن البيهقي ٢٢١/٨) (مسند احمد

٣٦/٥ ، ٤٢) (الفتح الرباني ٩٨/١٦) (نصب الراية ٣/٣٢٠ ، ٣٢٥) .

(١) ن هـ (لها) ساقطه .

(٢) الى هذا ذهب : الشيخ أبو حامد ، وابن الصباغ ، والرافعي ، والحجازي ، والنووي .

وصححه صاحب التوجيه . . .

انظر : (فتح العزيز ١٢/٦٨) (روضة الطالبين ٩٩/١٠) (حلية العلماء ٢/٢٢٥)

(الشامل ٦/١٠٨) (تجريد المسائل ٢١٢) (التوجيه شرح المغنسي

٩٣/٤) .

(٣) الى هذا ذهب : الشيرازي ، والبيهقي ، واختاره في المرشد . .

انظر : (المذهب ٢/٢٢١) (تهذيب الاحكام ٤/١٠٤) (كفاية النبيه

١٣/٨٢) .

(٤) ج (الى الصدر) ساقطه .

(٥) سوفياتي تخريج حديث الفامديه صفحة (٢٢٢) .

ج/ ٤ - فصل

وأما الحجر الذي يرمى به : فالأختيار ان يكون ملء الكف ولا يكون أكبر منه

كالصخرة فيوجهه (١) ، ولا يكون (٢) أصغر منه (٣) كالحصاة فيطول عليه . (٤)

ويكون موقفاً الرامي منه بحيث لا يبعد عليه فيخطئه ، ولا يدنو منه فيؤلمه . (٥)

فان هرب عند مس الاحجار اتبع ان رجم بالبيضة ، ولا يتبع ان رجم بالاقرار . (٦)

لان ما عزا هرب حين أدلقتة الحجارة (٧) فاتبع .

(١) وجب الرجل وجهاً : أى مات . . . واصل الوجوب : الوقوع والسقوط . . .

ومنه قوله - صلى الله عليه وسلم - لابن عتيك : دعهن ، فإذا وجب فلا تهكيسن

باكية ، فقالوا : ما الوجوب ؟ قال : اذا مات . . .

انظر مادة - وجب - فى : (تاج المروس ١/٥٠١) (لسان العرب ١/٧٩٤)

(الفائق ٤/٤٣) (المغرب ٤٧٧) .

(٢) كءج (يكون) ساقطه .

(٣) ك (أخفمنه) .

(٤) قال الشرينى : وناع فى ذلك البلقنى وقال : يرمى بالخفيف والثقل على حسب ما

يجده الرامى ، وأطال فى ذلك ، والأختيار فى حجر الرمى كما قال الماوردى : ان

يكون ملء الكف . . .

قال البغوى : وليس لاحجار الرجم تقدير لاعددا ولا وزنا ، بل يحيط به المسلمون

فيرمونه من الجوانب . . .

انظر : (مغنى المحتاج ٤/١٥٣) (تهذيب الاحكام ٤/ل ١٠٤) .

(٥) انظر : (نهاية المطلب ١٩/ل ٥٠) (فتح الجواد ٢/٢٤٢) (تحفة المحتاج ٩/١١٧)

(فيض الاله المالك ٢/٣١٣) (روضة الطالبين ١٠/٩٩) .

(٦) قال الامام الشافعى : فتمى رجع المعترف منهنهما عن الاقرار بالزنا قبل منه ، ولم يرجس

ولم يجلد . . .

وان رجع بعد ما أخذته الحجارة أو السياط ، كف عنه الرجم والجلد ، ذكره أولم

يذكرها . .

انظر : (الام ٦/١٥٥) .

(٧) ك (حين أخذته الاحجار) .

فقيل : (ان عمر اثبعه ورماء بلحي (١) جمل فقتله) (٢)

وقيل : (بل لقيه عبد الله بن أنيس (٣) وقد عجز أصحابه عنه فرماه بوظيف (٤))

بعير فقتله ، ثم أتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فذكر له ذلك ،

(١) اللحي : عظم الحنك ، وهو الذي عليه الأسنان ، وهو من الانسان حيث ينبت الشعر

وهو أعلى وأسفل ، وجمعه : ألح ، ولحي ...

انظر مادة - لحي - في : (المصباح المنير ٢/٢١٣) (تاج المروس ١/٣٢٣)

(٢) رواه عبد الرزاق في (مصنفه) من طريق أيوب ، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف

الانصارى : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى الظهر يوم ضرب ماعـز ،

وطول الأوليين من الظهر حتى كاد الناس يهجزوا عنها من طول القيام ، فلمـا

انصرف أمر به أن يرجم ، فرجم ، فلم يقتل حتى رماه عمر بن الخطاب بلحي بعير

فأصاب رأسه فقتله ..

انظر : (المصنف ٧/٣٢١) .

(٣) عبد الله بن أنيس (... - ٥٤ هـ) .

قيل : هو عبد الله بن أنيس الأسلمي ، وقيل : هو أبو يحيى عبد الله بن أنيس

الجهني ...

وجزم البغوى ، والنوى ، وابن السكيت ، وغيرهم بأنهما واحد ...

قال ابن حجر : وهو الراجح ، فإنه جهني وهو حليف بني سلمة من الانصار ، يقال

له : الجهني والانصارى ، والسلمي ، والقضاعي ...

شهد العقبة واحدا وما بعدها ، وكان يكسر أصنام بني سلمة هو ومعاذ بن جبل

حين أسلما ، روى عنه جابر بن عبد الله ، وأبو أمامة ، وجماعة من التابعين ،

منهم بنوه الاربعة ... توفي بالشام ، وقيل : بالمدينة واختلفوا في سنة وفاته ،

والذي عليه الجمهور سنة أربع وخمسين ...

انظر ترجمته في : (تهذيب الكمال ٤/٦٧) (معجم الصحابة ل ٣٦٩) (حسن

المحاضرة ١/٢١١) (الاصابة ٢/٢٧٨) (تهذيب الاسماء ١/٢٦٠)

(سيرة بطل ٥٨) .

(٤) قال ابن منظور : الوظيف لكل ذى أربع : وهو ما فوق الرسغ الى مفصل الساق ...

قال الجوهري : الوظيف : مستدق الذراع والساق من الخيل والابل ونحوهما ...

وفي الحديث : (فنزع له بوظيف بعير) أى خفه ، وهو له كالحافر للفرس ...

انظر مادة - وظف - في : (لسان العرب ٩/٣٥٨) (النهاية ٥/٢٠٥) ...

نقال : هلا تركتموه ، لقد تاب توبة لو تابها فتام (١) من الناس قبلت منهم) (٢) .

ولانه رحمه بالاقرار غير متحتم ، لانه يسقط بالرجوع ، وهره كالرجوع .

(١) الفتام ككتاب : الجماعة من الناس ، لا واحد له من لفظه . . .

انظر مادة — فأم — في : (لسان العرب ١٢ / ٤٤٧) (تهذيب اللغة ١٥ / ٥٧٢) .

(٢) رواه أبو داود في (الحدود) وأحمد في (مسنده) من طريق هشام بن سعد عن

يزيد بن نعيم ابن هزال ، عن أبيه قال : كان معز بن مالك يتيما في حجر أبي

فأصاب جارية من الحي ، فقال له أبي : أئت رسول الله — صلى الله عليه وسلم —

فاخبره بما صنعت ، لعله يستغفر لك ، وانما يريد بذلك رجاء أن يكون له مخرجاً ،

فأتاه فقال : يا رسول الله اني زنيت . . الحديث وفيه : فأمر به أن يرجم ، فأخرج

بمالي الحرة ، فلما رجم فوجد من الحجارة جزع ، فخرج يشدد ، فلقه عبد الله

بن أنيس وقد عجز أصحابه فنزع له بوظيف بغير فرما به فقتله ، ثم أتى النبي — صلى

الله عليه وسلم — فذكر ذلك له ، فقال : هلا تركتموه لعله أن يتوب فيتوب الله عليه . .

قال ابن حجر : اسناده حسن . .

ورواه الحاكم ، والبيهقي في (الحدود) من طريق زيد بن أسلم عن يزيد بن نعيم

عن أبيه قال : جاء معز بن مالك الى النبي — صلى الله عليه وسلم — فقال :

يا رسول الله اني زنيت . . الحديث

وفيه : فلما مسته الحجارة جزع فاشتد ، قال : فخرج عبد الله ابن انيس من باديته

فرماه بوظيف حمار فصرعه . . الحديث .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه . . ووافقه الذهبي على

التصحيح . . ورواه الامام أبو حنيفة في (مسنده) من طريق علقمة بن مرثد عن سليمان

بن بريدة عن أبيه ، قال : لما هلك معز بن مالك اختلف الناس فيه ، فقال قائل :

هلك معز واهلك نفسه ، وقال قائل : تاب . فبلغ ذلك رسول الله — صلى الله

عليه وسلم — فقال : لقد تاب توبة لو تابها فتام من الناس لقبل منهم . . .

ورواه البزار في (الحدود) من طريق حرب بن خالد بن جابر عن أبيه ، عن جده ،

وفيه : فقال أصحاب رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : الى النار ، فقال رسول

الله — صلى الله عليه وسلم — : كلا انه قد تاب توبة لو تابها أمة من الامم تقبل منهم . .

انظر : (سنن أبي داود ٢ / ٤٥٦) (مسند احمد ٥ / ٢١٦) (سنن البيهقي ٨ / ٢١٩)

(المستدرک ٤ / ٣٦٣) (تلخيص الحبير ٤ / ٥٨) (جامع مسانيد ٢ / ١٩٥ ، ١٩٦)

(كشف الاستار ٢ / ٢١٨) (التلخيص — للذهبي — ٤ / ٣٦٣)

والاولى لمن (١) حضر رجمه : أن يكون عوناً فيه ان رجم بالبينة ، ومسكا عنه ان

رجم بالاقرار ، لما ذكرناه . (٢)

وجميع (٣) بدنه محل للرجم (٤) في المقاتل وغير المقاتل ، لكن يختار ان يتوقا (٥)

الوجه وحده . (٦)

لامر رسول الله — صلى الله عليه وسلم — باتقاء الوجه . (٧)

(١) ك ، ن (بمن) .

(٢) قوله : (لما ذكرناه) اى من احتمال الرجوع عن اقراره بالزنا .

قال الرويانى : وقال بعض أصحابنا بخراسان : اذا هرب أو امتنع من اقامة الحد

عليه ، ولم يصح بالرجوع ، ففيه وجهان ، ذكرهما — صاحب التقريب — :

أحدهما : أنه كالرجوع ، لقوله — صلى الله عليه وسلم — فى ماعز : هلا تركتموه ؟

وعلى هذا ، لو قتل يضمن ، وهو اختيار أبى اسحاق . . .

والثانى : يقام عليه الحد ، ولا يكون رجوعاً ، وسأل عن هربه حتى يفسره استحباباً ،

وانما أمرهم بترك ماعز استحباباً رجاء أن يرجع . . .

انظر : (بحر المذهب ١٠ / ١٣) وايضاً (كفاية النبيه ١٣ / ٨٣) (مغنى المحتاج

١٥٣ / ٤) (حاشية الشروانى على التحفة ١١٧ / ٩)

(٣) ج ، ن (من جميع) .

(٤) ج ، ن (الرجم) .

(٥) ج (يتقى) .

(٦) ن (وحده) ساقطه .

انظر : (تحفة المحتاج ١١٧ / ٩) (فتح الجواد ٢ / ٢٤٢) (حاشية الجمل ١٣١ / ٥)

(التوجيه شرح المغنى ٩٤ / ٤) (بحر المذهب ١٠ / ١٣) .

(٧) سوفياتى فى المسئلة التالية تخرج الحديث . .

مسألة

٥ -

قال الشافعي : فان لم يحصن جلد مائة وغرب عاما عن بلده بالسنة . (١)

قد ذكرنا ان حد البكر: الجلد والتغريب .

وسمى الجلد (٢) جلدا لوصوله الى الجلد . وله حالتان : حر وعبد .

فان كان حرا : جلد مائة ثم غرب (٣) بعد الجلد سنة .

فاما الجلد فيكون (٤) بسوط معتدل لا جديد ولا خلق (٥) . ولفظ الضرب في

جميع البدن ، ليأخذ كل عضو حظه من الألم كما أخذ حظه من اللذة ، الا

عضوين يكف عن ضربهما ويؤمر باتقائهما ،

احدهما : (الوجه) لرواية أبي هريرة ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

قال : (اذا ضربتم فاتقوا الوجه) (٦)

والثاني : (الفرج) لان المذاكير قاتلة .

(١) انظر (مختصر المزني ٢٦١ / ٨)

(٢) ك (الحد) .

(٣) ج (يغرب) ن (يتغرب) .

(٤) ك ، ن (فهو) .

(٥) ج ، ن (مفتول لا جديدا ولا خلقا) .

الخلق - بفتح اللام - : البالي ، الذكر والأنثى فيه سواء ، والجمع : خلْقَانُ ...

يقال : ثوب خلق ، وملحفة خلق ، ودار خلق ...

انظر مادة - خلق - في : (لسان العرب ٨٨ / ١٠) (ترتيب القاموس ١٠٠ / ٢)

(المطلع على ابواب المقنع ٣٢٠) .

(٦) رواه مسلم في (البر) واحمد في (مسنده) وابن حزم ، والبيهقي في (الحدود)

من طريق أبي الزناد عن الاعرج ، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - بلفظ

(اذا قاتل أحدكم أخاه فليجنب الوجه) ...

وفي رواية : (اذا ضرب أحدكم ...) .

ورواه البخاري في (العتق) من طريق معمر عن همام عن أبي هريرة - رضي الله

عنه - بلفظ : (اذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه) ...

أما الرأس : فلا يلزم اتقاؤه . (١)

ورواه أبو داود في (الحدود) من طريق عمر ابن أبي سلمة عن أبيه عن أبي

هريرة مبلوط : (اذا ضرب أحدكم فليتق الوجه) . . .

انظر : (صحيح البخاري ١٩٨ / ٣) (صحيح مسلم ٣١ / ٨) (المحلى ٨٦ / ١٣)

(مسند احمد ٢٤٤ / ٢ ٣١٣ ٣٢٧ ٣٤٧ ٤٣٤ ٤٤٩ ٤٦٣)

(سنن البيهقي ٣٢٧ / ٨) (سنن أبي داود ٤٧٦ / ٢) . . .

(١) قال ابن الرقعة : ويتق الرأس والخاصرة والفرج وسائر المواضع المخوفة كثرة النحر ونحوها ، لان القصد هو الردع والزجر دون القتل ، والضرب في هذه المواضع يؤدي الى التلف . . .

قال القاضي أبو الطيب : سمعت الماسر خسر يقول : غلط بعض أصحابنا فقال : يضرب على رأسه ، لان المزني قال : ويتق الوجه والفرج ، وهذا ما حكاه بعض الشارحين ، والرافعي عن أكثر الاصحاب ، ومنهم القاضي الحسين والغزالي ، والفوراني ، ويحكى عن الشيخ أبي حامد أيضا ، لان الرأس مغطى فلا يخاف تشويهه بخلاف الوجه . . . وقد روى أن أبا بكر - رضى الله عنه - قال للجلاد : اضرب الرأس فان الشيطان فيه . . . وفي (الكافي) : أنه يضرب الرأس أحيانا . قال الماسر خسر : - ووجه الغلط - أن الوجه عبارة عما علاه ، ولانا اذا اتقينا الفرج لانه مقتل فالرأس أولى بذلك ، لأنه موضع شريف ، وفيه مقتل ويخاف من ضربه نزول الماء في العين ، وزوال العقل . . .

وقال ابن الرقعة أيضا : وعلى أنى وجدت ذلك للشافعي - رضى الله عنه - نصا من المختصر للبيهقي في باب (املاء الشافعي) فقال : ويضرب الرجال نفس الحدود قياما ، والنساء قعودا ما خلا الوجه والرأس والمذاكير والبطن ، وهذا ما صححه أبو الطيب في هذا الباب ، وفيه جزم الماوردي في باب صفة السوط وكذا ابن الصباغ والرويانى . . .

وقال الشيخ الرملى : ورجع القاضي أبو الطيب أنه يجب اتقاء الرأس وحكاه عن نص البيهقي ، وقال : اذا اتقينا الفرج لانه مقتل فالرأس أولى بذلك . . . وجزم به صاحب التنبيه ، والرويانى ، والجرجاني في (الشافعي) و (التحرير) . . . قال الرويانى : قد غلط من قال بخلافه . . . قال الاذرى : هو الاصح المختار ، ولا نعلم للشافعي نصا يمارضه . . .

قال البلقيني : أنه المعتمد ، وأما ما رواه ابن أبي شيبة عن أبي بكر - رضى الله عنه -

وقال أبو حنيفة : يلزم أن يتقى (١) .

— وهو أشبه — لان الضرب عليه أخوف (٢) .

واما التخريب : فيشتمل على زمان ومكان .

فاما الزمان : فقد قدره (٣) الشرع بسنة كاملة (٤) تجمع اثني (٥) عشر شهرا

بالاهلة .

واما المكان : ففيه وجهان :

احدهما : وهو قول — الاكثرين من أصحاب الشافعي — (الى مسافة) (٦)

يوم وليلة فصاعدا ، لانه حد السفر الذي تقصر فيه الصلاة ويفطره وسوا

كان له في البلد الذي غرب اليه أهل أولم يكن (٧) .

— أنه قال للجلاد : أضرب الرأس فان الشيطان في الرأس ، ففي اسناده المسمودي

وهو ضعيف ، كما قاله الزركشي .

وعلى تقدير ثبوته فهو معارض بقول على — رضى الله عنه — : أضرب وأوجع واتق الفرج

والرأس . .

انظر : (كفاية النبيه ١٣ / ٧٨) (حاشية الرملى — بهامش اسنى المطالب ٤ / ١٦٠)

(بحر المذهب ١٠ / ٢٥) (الشامل ٦ / ١١٠) وايضا : (شرح مختصر

المزنى ٩ / ١٢٢) .

(١) قال الامام السرخسي : ولا يضرب الرأس في قول أبي حنيفة ومحمد — رحمهما الله

تعالى — وهو قول أبي يوسف — رحمه الله تعالى — الاول ، ثم رجع وقال :

يضرب الرأس أيضا ضربة واحدة ، وهو قول ابن أبي ليلى لحديث أبي بكر

— رضى الله عنه — فانه قال : (اضربوا الرأس فان الشيطان في الرأس) . . .

وحجتنا في ذلك : حديث عمر — رضى الله عنه — فانه قال للجلاد : (اياك أن

تضرب الرأس والفرج) ، ولان الرأس موضع الحواس ، ففي الضرب عليه ثبوت بعض

الحواس . .

انظر : (المبسوط ٩ / ٧٢) وايضا : (الاختيار ٤ / ٨٥) (حاشية ابن عابدين ٤ / ١٣) .

(تبين الحقائق ٣ / ١٢٠) (الهداية ٢ / ٩٧) (اللباب ٣ / ١٨٤) .

(٢) سوفياتى في باب (صفة السوط) جزم الماوردى بعدم ضرب الرأس .

(٣) ج (قيده) .

(٤) ك (كاملة) ساقطه .

(٥) ن هـ ج (اثنا)

(٦) ن هـ ج (اكثر ما فيه) .

(٧) ذهب الى هذا : الشيرازى ، والنووى ، والغزالي ، وابن الرفعة ، والبغوى ، والرافعى .

والوجه الثاني : وهو قول — ابي على بن ابي هريرة — انه يغرب الى حيث ينطلق (١)

عليه اسم الغربة ، وتلحقه في المقام به مشقة ووحشة ، سواء قصرت (٢) في مثله الصلاة أو لم تقصر . (٣)

لان المقصود بتفريبه خروجه عن انس الاهل (٤) والوطن الى وحشة الغربة والانفراد (٥) . ولا يجوز أن يحبس في تفريبه الا ان يتعرض للزنا أو افساد (٦) النساء (٧) ، فيحبس كفا عن الفساد (تعزيزا مستجدا) (٨) .

== والمتولى ، والعمرائى ، والجوينى ، والمستظهرى ، وغيرهم ...

انظر : (المذهب ٢/٢٧١) (روضة الطالبين ١٠/٨٨) (الوجيز ٢/١٦٨)

(حلية العلماء ٢/٢٢٤) (كفاية النبيه ١٣/٦٥) (تهذيب الاحكام

٤/١٠٥) (المحرر في فقه الشافعية ل ٢٠٤) (تنمة الابانة ١٢/١٢٧)

(نهاية المطلب ١٩/٤٦) (البيان ١٠/١٠٩) .

(١) ن ، ج (يطلق) .

(٢) ك (قصر) .

(٣) انظر : (بحر المذهب ١٠/٥) (حلية العلماء ٢/٢٢٤) (المذهب ٢/٢٧١) .

(٤) ك (أنسه بالاهل)

(٥) هناك وجه ثالث في المسئلة ذكره النووى ، وابن الرفعه ، والمتولى ، وغيرهم .

وهو : أنه يكفى التفريب الى موضع لو خرج المبكر اليه ، لم يرجع بيومه ، لا طلاق

لفظ التفريب ...

انظر : (روضة الطالبين ١٠/٨٨) (كفاية النبيه ١٣/٦٥) (تنمة الابانة ١٢/١٢٧)

(٦) ك ، ن (وافساد) .

(٧) ج ، ن (الناس) .

(٨) ج ، ن (بخير استحقاق) بدلا من (تعزيزا مستجدا) .

ذهب الى هذا : الرملى ، والرويانى ، وابن حجر الهيتمى ، والشروانى ، والشربينسى ،

وغيرهم ..

انظر : (نهاية المحتاج ٧/٤٠٨) (بحر المذهب ١٠/٦) (تحفة المحتاج ٩/١١٠)

(مكنى المحتاج ٤/١٤٨) (حاشية الشروانى ٩/١١٠) (الفرر البهيبة

٥/٨٧) ...

ومؤنة تغريبه : في بيت المال من خمس الخمس كأجرة الجلاذ ، فان أعوز (١) بيت

المال كانت المؤنة في ماله ، كما تكون فيه اجرة مستوفى الحد منه عند الاعواز (٢) .

فاما نفقته في زمان التغريب : فعلى نفسه ومن كسبه ، ولا يمنع من الاكتساب ،

ولا (٣) أن يسافر معه بمال (٤) يتجربه أو بنفقة (٥) ، فان أعوز الكسب

في سفره كان كسائر الفقراء (٦) .

(١) عوز الشيء : يعسوز عوزا : اذا لم يوجد ، وعوز الرجل وأعوز : اذا افتقر . . .

يقال : أعوزني هذا الامر اذا اشتد عليك وعسر ، وأعوزني الشيء : يعوزني

أي قل عندى مع حاجتى اليه ، وأعوزه الشيء : اذا احتاج اليه فلم يقدر عليه . .

انظر مادة - عوز - في (تاج العروس ٤ / ٦٣) (لسان العرب ٥ / ٣٨٥)

(تهذيب الصحاح ١ / ٣٥٧) (المصباح المنير ٢ / ٨٩) .

(٢) قال ابن الرفعة : قال القاضى ابن كج : ان نفقة المغرب ومؤنته من ماله بقدر

ما يشترك فيه السفر والحضر ، وما زاد بسبب السفر فهو في بيت المال . .

وهو ما أورده الماوردى ، والقاضى الحسين ، وقالوا : انه اذا لم يكن فيه شيء

كان من مال الزانى .

وقياس هذا ان تكون اجرة المحرم ومن في معناه في بيت المال مع القدرة . .

وقد صرح به الخزالى ، ورجحه البغوى ، وابن كج ، وصححه القاضى الحسين ،

وقال : انه اذا لم يكن في بيت المال شيء كان من مالها .

قال النووى : وما قاله ابن كج غريب ، والصواب أن الجميع من ماله . . .

انظر : (كفاية النبيه ١٣ / ل ٦٦) (روضة الطالبين ١٠ / ٨٩) .

(٣) ن هـ ج (ولاله) .

(٤) ن هـ ج (مع مال) .

(٥) ن هـ ج (أو بنفقه) .

(٦) قال الرافعى : جاء في (التهذيب) : لا يمكن المغرب من أن يحمل معه أهله وعشيرته ،

لانه لا يستوحش حينئذ ، وله أن يحمل جاريته يتسرى بها ، وما يحتاج اليه للنفقة . .

وقال في (التتمة) : لو خرج معه عشيرته لم يمنموا . . .

انظر : (فتح العزيز ١٢ / ل ٥٨) (تهذيب الاحكام ٤ / ل ١٠٥) .

فصل

٥/ـ

فان رأى الامام ان يزيد فى مسافة تغريبه على ما قدمنا جاز (١) .
فقد غرب عمر - رضى الله عنه - الى الشام (٢) . وغرب عثمان - رضى الله عنه (٣) الى مصر (٤) .
وان رأى ان يزيد فى زمان تغريبه عن السنة لم يجز ، لان السنة نص ، والمسافة اجتهاد .

وفى اول السنة فى تغريبه وجهان :

احدهما : من وقت اخراجه من بلده ، لانه اول سفره (٥) .

(١) قال الرافعى : وان رأى الامام تغريبه الى ما فوق القصر فعل - وهذا هو المشهور - وقال المتولى : اذا أراد الامام أن يغرب الزانى الى بلدة بعيدة مع وجود بلدة سالحة للاقامة أقرب منها ، وهى على مسافة القصر لم يكن له ذلك ، لان خطاب الشرع اذا ورد مطلقا ، يحمل على أقل ما يتحقق فيه الاسم ليتناول الخطاب له حقيقة ، والاسم ينطلق على هذا القدر من المسافة ، فليس له أن يكلفه زيادة على ذلك . . .

قال النووى : - والصحيح الاول - وبه قطع الجمهور . . .

قال ابن حجر الهيئى : وانما يجوز التغريب الى مسافة القصر فما فوقها مما يراه الامام ، بشرط أمن الطريق والمقصد على الوجه ، وان لا يكون بالبلد طاعون لحرمة دخول ذلك ، اقتداء بالخلفاء الراشدين . . .

انظر : (فتح المميز ١٢ / ٥٧) (تنمة الابانة ١٢ / ١٢٧) (روضة الطالبين ١٠ / ٨٨) (تحفة المحتاج ٩ / ١٠٩) وايضا : (بحر المذهب ١٠ / ٥) (فتح الوهاب ٢ / ١٥٧)

(٢) تقدم تخريج الاثر صفحة (١٣٥) .

(٣) أمير المؤمنين ذو النورين عثمان بن عفان بن أبى العاص (٤٧ ق هـ - ٣٥ هـ) .

انظر ترجمته فى : (تهذيب الكمال ٥ / ١١٥) (معجم الصحابة ل ٤١٢)

(الكامل - لابن الاثير - ٣ / ١٨٠) (تاريخ الاسلام - د . حسن ابراهيم ١ / ٢٥٦)

(٤) تقدم تخريج الاثر صفحة (١٣٦) .

(٥) ذهب الى هذا : ابن حجر الهيئى ، وأبو يحيى الانصارى ، والبجيرى ، وسليمان

الجل ، والشرقاوى ، وابن قاسم الخزى ، وغيرهم . . .

قال الامام الرملى : وحد البكر جلد مائة وتغريب عام أى هلالى . . .

قيل : أول العام من وقت اخراجه من بلده .

والوجه الثاني : بعد حصوله في مكان التفرير (١) .

وفيه ما قدمناه من الوجهين :

أحدهما : بعد مفارقتة لابنية الوطن واعتزال الأهل ، إذا قيل : أنه حد التفرير

والوجه الثاني : بعد مسافة يوم وليلة ، إذا جعل حد للتفرير .



والامام في تفريره بين أمرين :

أحدهما : أن يعين عليه البلد الذي يفر إليه ، فيلزمه المقام فيه (٢) ، ولا يجوز

له الخروج منه ، ويصير له كالحبس الذي لا يجوز له الخروج منه (٣) .

والثاني : أن لا يعين عليه البلد ، فيجوز له إذا تجاوز مسافة التفرير أن يقيم في

أي البلاد شاء ، وينتقل إلى أي بلد شاء (٤) .

وقيل : من وقت حصوله في مكان التفرير ، وينبغي أن يقال هذا ، أن لم
يجاوز مسافة القصر ، فإن جاوزها فيحسب من حين المجاوزة جزماً - والراجع الأول -
انظر : (تحفة المحتاج ١٠٩/٩) (الفرر البهية ٨٦/٥) (فتح الجواد ٢٤١/٢)
(حاشية الرملي على أسنى المطالب ١٢٩/٤) (حاشية الجمل ١٣٢/٥)
(حاشية البيجوري على الغزى ٢٣٨/٢) حاشية البجيرمي على منهج
الطلاب ٢٢١/٤) (حاشية الشرقاوي على التحفة ٤٣٠/٢) (شرح ابن
قاسم الغزى ٢٣٨/٢) .

(١) ذهب إلى هذا : القاضي أبو الطيب الطبري

انظر : (مغنى المحتاج ١٤٨/٤) . . .

(٢) ن ، ج (فيه) ساقطه .

(٣) ك ، ن (لا يجوز أن يخرج منه) .

(٤) قال ابن الرفعة : حكى الامام في تعيين جهة التفرير وجهين .

أحدهما : أنه للزاني - ورأى أنه الاظهر - لان المقصود ايحاشه عن الموضع

فإذا انقضت مدة التغريب انظر :

فإن كان البلد الذي غرب إليه معيّنا : لم يعد إلا بأذن الامام ، فإن عاد بخير

أذنه عزز ، كما يعزّر إذا خرج من الحبس بخير اذن .

وإن كان البلد غير معيّن : جاز أن يعود بأذن (١) وغير اذن ، وإن كان الاولى

أن لا يعود (٢) إلا بأذن (٣) .

فإن عاد الى وطنه قبل السنة عزز ، وأخرج ، ونى (٤) على ما تقدم قبل مقدمه ، ولم

تحتسب مدة مقامه في وطنه (٥) .

== بقدر مرحلتين : فإذا حصل هذا الفرض فليأخذ في أي صوب شاء ، وعلى هذا

جرى الفزالي . . .

والثاني : أنه للامام . . . قال الرافعي : وهو اللائق بالزجر والتمسك . ويوافق

ما حكاه صاحب (التهذيب) : أن الامام لا يرسله ارسالا بل يغربه الى بلد

معيّن . . .

وقال ايضا : وقد حكى الامام وجهها آخر : فيما اذا عين الامام بلد التغريب فغرب

اليه ، أنه لا يمنع من الانتقال منه ، وهو الذي أورده أبو سعيد المتولسي

وأختره الامام .

قلت : صحح هذا الوجه النووي في (الروضة)

انظر : (كفاية النبيه ١٣ / ل ٦٥) (فتح العزيز ١٢ / ل ٥٨) (روضة الطالبين ١٠ / ٨٨)

(الوجيز ٢ / ١٦٨) (تهذيب الاحكام ٤ / ل ١٠٥) .

(١) ن ه ج (باذن) ساقطه

(٢) ج (أن يعود) .

(٣) قال الشيخ زكريا الانصارى : وإذا انقضت المدة فله الرجوع الى وطنه ، لانه أتى بالواجب

— قاله الاكثرون —

وما قيل : من أنه ليس له الرجوع إلا بأذن الامام ، فإن رجع بخير اذنه عزز ، كما لو خرج

من حبسه — مردود — لان مدة الحبس مجهولة له بخلاف مدة التغريب . . .

انظر : (أسنى المطالب ٤ / ١٣٠) (الفرر البهية ٥ / ٨٧) .

(٤) ك ه ن (ونا) .

(٥) كذا قال الرويانى في (البحر) والمتولى في (التتمة) . . .

وحجتهم في ذلك : أن استئناف المدة زيادة تغريب

==

ولو غرب المحدود نفسه أجزاء ، ولو جلد نفسه لم يجزه •
والفرق بينهما : أن الجلد (١) حق يستوفى (٢) منه ، فلم يجز أن يكون هو

مستوفيه ، والتضريب انتقال الى مكان قد وجد فيه • (٣)

قال الرافعي : وإذا رجع المغرب الى البلد الذي غرب منه رد الى الموضع الذي
غرب اليه ، وهل يحسب ما مضى أم تستأنف المدة ؟
— الاشبه — وهو المذكور في الكتاب : أنها تستأنف ليتوالى الايجاش •
وهي (التثمة) : أنه يحسب ما مضى ...

والخلاص راجع الى أنه هل يجوز تغريق سنة التضريب ؟
ويخرج بعضهم هذا الخلاف من الخلاف على أنه هل يجوز في اللقطة تغريق
سنة التعريف ...

ومن قال بأن المدة تستأنف : الرملى ، وابن حجر الهيئى ، وابن المقرئ ، والغزالي
والشربيني ، والنووى وصححه ...

انظر : (بحر المذهب ١٠/٥) (تنمة الابانة ١٢/١٢٧) (فتح العزيز ١٢/٥٨)
(فتح الجواد ٢/٢٤١) (نهاية المحتاج ٧/٤٠٨) (روضة الطالبين
١٠/٨٩) (الوجيز ٢/١٦٨) (مفنى المحتاج ٤/١٤٨) ...

(١) ن ، ك (الحد) •

(٢) ج (يستوفى) •

(٣) قال ابن الرفعة : لا بد في التضريب من أمر الامام أو نائبه حتى لو أراد الامام تضريبه
فخرج بنفسه وقاب سنة ، ثم عاد لم يحصل ، لان المقصود التنكيل ، وانما يحصل
بنفى السلطان ، — وهذا هو الصحيح — في تعليق القاضى الحسين ، وغيره ••
وهذا قال : الغزالي ، والرملى ، والشرقاوى ، والبيجورى ، وابن حجر الهيئى
والشروانى ، وصححه : الرافعى ، والنووى ، وصاحب التوجيه ••••

وقال أيضا : وعن ابن كج وجه عن بعض الاصحاب : أنه يكفى ذلك ، وهو فى تعليق
القاضى الحسين أيضا ، وجزم به الماوردى ••• واليه ذهب الرويانى ••

انظر : (كفاية النبيه ١٣/٦٥) (فتح العزيز ١٢/٥٨) (بحر المذهب ١٠/٦)

(التوجيه شرح المفنى ٤/٨٩) (نهاية المحتاج ٧/٤٠٧) (روضة الطالبين ١٠/٨٩)

ج/ ٥ - فصل

وينبغى للامام أن يثبت في ديوانه أول زمان تخريبه ليعلم باثباته استيفاء حده •
فان لم يثبتته ، وادعا (١) المحدود انقضاء السنة ، وعدمت البينة فيسه ،
فالقول فيه قول المحدود ، لانه من حقوق الله تعالى المسترعاة ، ويحلف
استظهارا • (٢)

ولا يسقط عنه في زمان التخريب ما كان يلزمه من نفقات زوجاته وأولاده ، وتنقضى
به مدة الايلاء والعنة • (٣)
وان زنا في مدة التخريب ، حد ، وغرب (٤) عن موضعه عاما الى مسافة التخريب ،
والى جهة يكون بينه وبين وطنه مثل (٥) مسافة التخريب فصاعدا (٦) ويكون
بقية التخريب الاول داخلا في التخريب الثاني ، (لان حدود الزنا) (٧)
تتداخل في الاستيفاء • (٨)

-
- (حاشية الشرقاوى على التحفة ٢ / ٤٣٠) (اسنى المطالب ٤ / ١٣٠)
(حاشية البيجورى على الفزى ٢ / ٢٣٧) (حاشية الشروانى على التحفة ٩ / ١٠٩)
- (١) ن (وادعى)
(٢) ذهب الى هذا : ابن الرفعة ، والرويانى •
وقال الرملى : وصدق بيمينه فى منى عام عليه ، حيث لا بينة ويحلف ندبا ان
اتهم ، لبناء حق الله تعالى على المسامحة • • •
انظر : (كفاية النبيه ١٣ / ل ٦٦) (بحر المذهب ١٠ / ل ٦) (نهاية المحتاج
٧ / ٤٠٧) •
- (٣) انظر : (كفاية النبيه ١٣ / ل ٦٦) (حاشية الرملى على أسنى المطالب ٤ / ١٢٩) •
(٤) ن (وعزر) •
(٥) ك (مثل) ساقطه
(٦) ك (فصاعدا) ساقطه •
(٧) ج (لان حد واولى ان) •
(٨) ذهب الى هذا : الرافعى ، والنووى ، والرملى ، وابن حجر الهيتمى ، والبيجورى • •

٥ / د - فصل

وان كان الزاني عبدا أو أمة : فلا رجم عليهما وان احصنا بنكاح ، لأمرين :

أحدهما : ان الحرية شرط في الاحصان ، وهي مفقودة (١) فيه .

والثاني : ان حده على النصف من حد الحر ، والرجم لا يتنصف .

فاذا سقط الرجم عنه فحده خمسون جلدة ، وهي نصف حد الحر ، لقوله تعالى :

(فَإِذَا أَحْصِنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) (٢)

فأما التغريب ففيه ثلاثة أقوال :

أحدها : يغرب سنة كالحر ، وان خالف الحر في الجلد ، لان ما اعتبر فيه الحول

لم يتبعض كالزكاة والجزية .

القول الثاني : لا تغريب عليه بوجه ، لما في (٣) السفر (٤) من الاضرار

بسيده ، ولانه يكون (٥) في الغربة أرفه لقله خدمته .

قال ابن الرفعة : اذا زنا المغرب في الموضع الذي غرب فيه ، غرب الى موضع آخر .
قال ابن كج والماوردي : ويدخل فيه بقية الاول ، لان الحد من جنس واحد
فتدخلا .

وفي تعليق القاضي الحسين ، وجه آخر : أنه لا يغرب منه ، لان تلك البقعة لما
صلح ان يكون التغريب بها عقوبة في الزنا الاول فكذا في الثاني .

انظر : (فتح العزيز ١٢ / ٥٨) (روضة الطالبين ١٠ / ٨٩)

(حاشية البجيرمي على الخطيب ٤ / ١٤٥) (نهاية المحتاج ٧ / ٤٠٨)

(كفاية النبيه ١٣ / ٦٦) (فتح الجواد ٢ / ٢٤١)

(١) ك من (معدوة) .

(٢) سورة النساء الاية (٢٥) .

(٣) ن (في) ساقطه هـ (فيه) .

(٤) ك (السفر) ساقطه هـ (المسافر)

(٥) ك من (يكون) ساقطه .

والقول الثالث : أن يغرب نصف سنة — وهذا أصح — (١)

لأنه لما كان التغريب في الحر (٢) تبعاً للجلد (٣) ، ثم تتصف جلد العبد ،

وجب أن يتنصف تغريبه . (٤)

وسواء في هذا (٥) التغريب أن يحده الامام أو السيد . (٦)

وقال بعض أصحابنا : ان حده السيد لم يغربه ، وان حده الامام غربه .

— وهذا الفرق لا وجه له — لان الحد مستوفى في حق الله تعالى ، لا في حق

السيد ، فوجب أن لا يختلف باختلاف مستوفيه كالجلد . (٧)

وحد الامة كالعبد ، وكذلك حد (٨) المدير ، والمكاتب ، ومن فيه جزء من السرقة

وان قل كحد العبيد (٩) كما كانوا في النكاح والطلاق والعدة (١٠) كالعبيد (١١) .

(١) ن (وهذا صحيح) .

(٢) ج (الحد) ن (الجلد) .

(٣) ن هـ ج (للحد) .

(٤) سوفياتي الكلام في حد العبد وتغريبه وأقوال العلماء في ذلك صفحة (٣٣٨) .

(٥) ج (وسواء في هذا) ساقطة ، بدلا منها . (ثم مستوفى هذا) .

(٦) ن هـ ج (أو السيد) ساقطة .

(٧) انظر : (شرح مختصر المزني ٩ / ١٢٧) (الشامل ٦ / ١١٣) (المذهب ٢ / ٢٧٠)

(٨) ك (حد) ساقطة .

(٩) ن (العبد) .

(١٠) ن (والعدة) ساقطة .

(١١) ن (كالعبد) .

قال الامام المتولي : المكاتب وام الولد حكمهما حكم سائر الرقا

فاما من نصفه حر ونصفه عبد — فالمذهب — أن حكمه حكم الرقا ، لاننا غلبنا

حكم الرق في الولايات والشهادات والعبادات وكذلك في الحدود . .

ومن أصحابنا من قال : يلزمه ثلاثة أرباع الحد ، وهو مذهب — ابن أبي ليلى — .

ووجهه : ان الحد يحتمل التقسيط فقسطنا

— وليس بصحيح — لأنه في باب النكاح مثل الرقا لا يتزوج الا بامراتين ، ولا يقال

انه يتزوج ثلاثة باعتبار التقسيط على الحالتين . .

ومشهم من قال : ان لم يكن بينه وبين سيده مهاياة فعليه حد الأرقاء ، فان كان بينه وبين

ومؤونة (١) التفريب : فى بيت المال ، ونفقتة فى زمان التفريب على السيد ،

فان (٢) أعوز بيت المال ، ومؤونة (٣) تفريبه (٤) على السيد كالنفقة • (٥)

== سيده مهياة : فان زنا فى ثوبة السيد فعليه حد الارقاء ، وان زنا فى يوم نفسه
فعليه حد الاحرار •••• وليس بصحيح ••

ومنحوه قال : ابن الرفعة ، والرافعى ، والنووى •••

انظر : (تتمة الابانة ١٢/ل ١٢٩) (كفاية النبوة ١٣/ل ٦٧) (فتح العزيز ١٢/ل ٥٦)
(روضة الطالبين ١٠/٨٧) •

(١) ج (مؤونة) •

(٢) ج (وان) •

(٣) ج (مؤونة) •

(٤) ك (التفريب) •

(٥) ن هك زيادة (والله اعلم) •

قال الروانى : ومؤونة تفريبه فى بيت المال ، فان لم يكن فى بيت المال مال
فعلى السيد ••

ونفقتة فى زمان التفريب على السيد •••

وقد ذكرنا فيه — وجهها آخر — : أن نفقتة فى بيت المال فى زمان التفريب •

— والمذهب — : الاول ••

وفى (السحاب) : ثم ان غربه — اى الرقيق — سيده ، فأجرة تفريبه عليه •

وان غربه الامام ففى بيت المال •••

انظر : (بحر المذهب ١٠/ل ٧) (حاشية الجمل على المنهج ٥/١٣٢) •

٦- مسألة

قال الشافعي : وان أقصر مرة حد (١) .

اختلف الفقهاء في الاقرار الذي يجب به (حد الزنا) (٢) على ثلاثة مذاهب :

أحدها : وهو مذهب الشافعي - انه يجب باقرار مرة واحدة (٣)

وهو قول أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - (٤) .

والثاني : وهو مذهب أبي حنيفة ، وأصحابه - انه لا يجب الا باقرار (٥) أربع

مرات في أربعة مجالس (٦) .

والثالث : وهو مذهب مالك (٧) وابن أبي ليلى (٨) - انه لا يجب الا باقرار أربع

مرات ، سواء كان في مجلس أو مجالس .

(١) انظر : (مختصر المزنى ٢٦١/٨) .

(٢) ج (الحد على الزاني) .

(٣) ن هـ ج (باقراره مرة) .

(٤) سوفيأتى قول أبي بكر ، وعمر في الصفحة (١٩٣) .

(٥) ج (بالاقرار) .

(٦) انظر : (وسائل الاثتلاف ١٠٠) (الذخيرة في فروع الحنفية ٢٥٦/٣)

(المبسوط ٩١/٩) (اللبا ب ١٨٢/٣) (مختصر الطحاوى ٢٦٤) .

(٧) النسخ الثلاث أثبتت هذا ، والمثبت في كتب المالكية ، أن مذهب مالك كالشافعي

ولعل - والله اعلم - أن الماوردى قد اطلع على قول للامام مالك لم أعثر عليه .

انظر : (المنتقى ١٤٢/٧) (الفواكه الدواني ٢٨٢/٢) (مواهب الجليل ٢٩٤/٦)

(الشرح الصغير ٤٢٣/٢) (جواهر الاكليل ٢٨٤/٢) .

اما المذهب الثالث الذي أورده المؤلف فهو مذهب الحنابلة .

انظر : (الانصاف ١٨٨/١٠) (كشاف القناع ٩٨/٦) (منار السبيل ٣٧٠/٢)

(الزوائد ٨٣٠) (الاحكام السلطانية - للفراء - ٢٦٤) .

(٨) انظر : (الشامل ١٠٦/٦) (تجريد المسائل ل ٢١٢) (البيان ١٠٤/١٠)

احتجاجا في اعتبار الاربع : برواية أبي حنيفة ، عن علقمة (١) بن مرثد (٢) عن

سليمان ابن بريدة (٣) عن أبيه (٤) قال : (جاء ما عزمين مالك الى النبي
— صلى الله عليه وسلم — فأقرب الزنا فردّه (٥) ، ثم عاد فأقرب الزنا فردّه (٥)
ثم عاد فأقرب الزنا فردّه (٥) ، ثم عاد الرابعة فأقرعنده (٦) بالزنا ، فسأل
عنه قومه (٧) هل تنكرون (٨) من عقله شيئا ؟

(١) ن هـ (عكرمه) والصواب ما أثبتناه .

(٢) أبو الحارث علقمة بن مرثد الحضرمي الكوفي .

روى عن طارق بن شهاب ، والمستورد بن الاحنف ، ومقاتل بن حيان ، وغيرهم ...
روى عنه شمعة ، والثوري ، والمسمودي ، وغيرهم ... وثقه النسائي ، ويحيى بن
بن سفيان ، وابن حبان ، واحمد ...

توفي في آخر ولاية خالد القسري على العراق ...

انظر ترجمته في : (تهذيب الكمال ٥ / ١٥٤) (الثقات — لابن شاهين ل ٧٤)

(الجرح والتعديل ٦ / ٤٠٦) (التاريخ الكبير ٧ / ٤١) (تقريب التهذيب ٢ / ٣١) .

(٣) سليمان بن بريدة بن الحبيب الاسلمي المروزي (١٥ — ١٠٥ هـ) .

روى عن أبيه ، وعمران بن حصين ، وعائشه ، وغيرهم . وروى عنه محارب بن دثار
وفيلان بن جامع ، وعدة ... وثقه أحمد ، والمجلى ، وابن معين ، وابن حبان ...
توفي بقرية (صلين) بمرور ...

انظر ترجمته في : (تهذيب الكمال ٣ / ١٣٤) (طبقات الاثقياء ١ / ٦٩)

(التاريخ الكبير ٤ / ٤) (الثقات — لابن شاهين ل ٣٨) (ميزان الاعتدال ٢ / ١٩٧)

(تهذيب التهذيب ٤ / ١٧٤) .

(٤) أبو عبد الله بريدة بن الحبيب الاسلمي (٦٣ — ٠٠٠ هـ) .

من كبار الصحابة ، شهد الحديبية ، وميعة الرضوان ، وخيبر ، وفتح مكة ...
سكن المدينة ثم البصرة ... ثم خرج منها غازيا الى خراسان ، فأقام بمرور حتى مات
ودفن بها ...

انظر ترجمته في : (الاصابة ١ / ١٤٦) (تاريخ ابن معين ٢ / ٥٦) (المعارف ٣٠٠)

(مشاهير علماء الامصار ٦٠) (الاستيعاب ١ / ١٧٣) (اسد الغابة ١ / ١٧٥)

(٥) ن هـ (فردّه) ساقطه .

(٦) ك (عنده) ساقطه .

(٧) ن (قوم) .

(٨) ج هـ ن (ينكرون) .

قالو : لا ، فأمر به فرجم في موضع قليل الحجارة ، فأبطأ عليه الموت ، فأنطلق

يسمى الى موضع كثير الحجارة ، فرجموه حتى قتلوه (١) .

- (١) رواه الامام أبو حنيفة في (مسنده) من طريق علقمة بن مرثد ، عن ابن بريدة ، عن أبيه ، بلفظ : (ان ماعز بن مالك أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : ان الاخر قد زنى فاقم عليه الحد ، فردّه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، ثم أتى الثانية ، فقال له : مثل ذلك ، فردّه ، ثم أتى الثالثة ، فقال له : مثل ذلك ، فردّه ، ثم أتى الرابعة ، فقال : ان الاخر قد زنا فاقم عليه الحد . فسأل أصحابه هل تنكرون من عقله شيئاً ؟ قالوا : لا . قال : انطلقوا به فأرجموه ، قال : فانطلق به فرجم ساعة بالحجارة ، فلما أبطأ عليه القتل انصرف الى مكان كثير الحجارة ، فقام فيه ، فأتاه المسلمون فرموه بالحجارة حتى قتلوه ، فبلغ ذلك النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : هلا خليتكم سبيله ؟ فاختلف الناس فيه ، فقال قائل : هذا ، أعزأ هلك نفسه . وقال قائل : أنا أرجو أن يكون موته سبب توبته ، فبلغ ذلك النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : لقد تاب توبة لو تابها فتام من الناس لقبل منهم . . . الخبر . ورواه كل من : مسلم ، والبيهقي ، والدارقطني ، وابن حزم في (الحدود) من طريق غيلان بن جامع ، عن علقمة بن مرثد ، عن سليمان بن بريدة ، عن أبيه ، قال : (جاء ماعز بن مالك الى النبي صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسول الله طهرني ، فقال : ويحك أرجع فاستغفر الله وتب اليه ، قال : فرجع غيـر بعيد ، ثم جاء فقال : يا رسول الله طهرني ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - مثل ذلك ، حتى اذا كانت الرابعة ، قال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيم أطهرك ؟ فقال : من الزنى ، فسأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أبه جنون ؟ فأخبر أنه ليس بمجنون ، فقال : أشرب خمرا ؟ فقام رجل فاستكبه فلم يجد منه ريح خمر ، قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أرتبيست ؟ فقال : نعم ، فأمر به فرجم ، فكان الناس فيه فرقتين ، قائل يقول : لقد هلك ، لقد احاطت به خطيئته . وقائل يقول : ما توبة أفضل من توبة ماعز ، انه جاء الى النبي - صلى الله عليه وسلم - فوضع يده في يده ، ثم قال : اقتلني بالحجارة قال : فلبثوا بذلك يومين أو ثلاثة ، ثم جاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو جلوس ، فسلم ، ثم جلس ، فقال : استغفروا لماعز بن مالك ، قال : فقالوا اغفر الله لماعز بن مالك ؟ قال : فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم) - واللفظ لمسلم -

فلما أمر برجمه في الرابعة دون ما تقدمها دل على أنها هي الموجبة لرجمة ، وان
الاربع كلها شرط فيه .

وروى عامر عن عبد الرحمن بن أبزي (١) عن أبي بكر الصديق - رضي الله عنه -
قال : (أقبل ماعز بن مالك الى النبي - صلى الله عليه وسلم - وأنا جالس عنده
حتى جلس بين يديه فأقرع عنده بالزنا (فأمر بطرده حتى لم ير) (٢) ثم عاد (فجلس
بين يديه فأقرع عنده بالزنا ، فأمر بطرده حتى لم ير ، ثم عاد فجلس بين يديه فأقرع
عنده بالزنا ، فأمر بطرده حتى لم ير ، ثم عاد) (٣) الرابعة (٤) قال : فنهضت
اليه فقلت له : يا هذا انك ان أقررت عنده الرابعة رجمك ، قال : فجاء حتى جلس
بين يديه فأقرع عنده بالزنا ، فأمر برجمه) . (٥)

== انظر : (جامع مسانيد ١٩٤/٢) (صحيح مسلم ١١٩/٥) (سنن الدارقطني ٩١/٣)

(سنن البيهقي ٢١٤/٨ ٢٢٦٤) (المحلي ١٠٢/١٣)

(١) عبد الرحمن بن أبزي الخزاعي مولى نافع بن عبد الحارث .

مختلف في صحبته ، روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وأبي بكر ، وعمر ،
وعلى ، وغيرهم وروى عنه ابنه سميد ، وعبد الرحمن ، وأبو اسحاق السبيعي ،
وغيرهم . . . استخلفه نافع بن عبد الحارث على أهل مكة أيام عمر بن الخطاب ،
ثم سكن الكوفة

انظر ترجمته في (تهذيب التهذيب ١٣٢/٦) (الكاشف ١٥٤/٢) (الاصابة ٣٨٨/٢)

(جامع التحصيل ٢٦٨) (التاريخ الكبير ٢٤٥/٥) (الجرح والتعديل ٢٠٩/٥)

(٢) ما بين القوسين في (ن هـ) ساقط .

(٣) ما بين القوسين في (ن هـ) ساقط .

(٤) ج (الثالثة) .

(٥) رواه أحمد في (مسنده) من طريق عامر عن عبد الرحمن بن أبزي عن أبي بكر

الصديق - رضي الله عنه - قال : (كنت عند النبي - صلى الله عليه وسلم -

جالسا فجاء ماعز بن مالك فاعترف عنده مرة ، فردة ، ثم جاء فاعترف عنده الثانية

فردة ، ثم جاء فاعترف الثالثة ، فردة ، فقلت له : انك ان اعترفت الرابعة

رجمك ، قال : فاعترف الرابعة فحبسه ، ثم سأل عنه ==

قالوا : فقد صرح أبو بكر - رضى الله عنه - بمشهد من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بأن الرابعة هي الموجه لرجمه فأقره ، فصار كقوله (١) .

قالوا : ولأنه سبب يثبت به حد الزنا فوجب أن يكون العدد من شرطه كالشهادة .
ولأن الزنا لما غلظ بزيادة الشهادة على سائر الشهادات ، وجب أن يغلسظ بزيادة الاقرار على سائر الاقرارات (٢) .

فقالوا : ما نعلم الا خيرا . . قال : فأمر برجمه . .

ورواه البزار ، والطحاوى في (الحدود) بسند الامام أحمد ، بلفظ : (أن النبى - صلى الله عليه وسلم - رد ماعزا أربع مرات - زاد البزار - ثم أمر برجمه) . .
قال البزار ، لا نعلم روى ابن أبى بكر الا هذا ، ولاله عن أبى بكر الا هذا الطريق . .

قال الزيلعى : رواه أحمد ، وإسحاق بن راهويه في (مسنديهما) وابن أبى شيبة في (مصنفه) من طريق وكيع ، عن إسرائيل ، عن جابر ، عن عامر ، عن عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه . . وساق الحديث . .

قال الهيثمى : رواه أحمد ، وأبو يعلى ، والبزار ، ولفظه : (أن النبى - صلى الله عليه وسلم - رد ماعزا أربع مرات ثم أمر برجمه) والطبرانى في (الاوسط) الا أنه قال : (ثلاث مرات) وفي أسانيدهم كلها جابر بن يزيد الجعفى - وهو ضعيف . . .

انظر : (مسند أحمد ٨ / ١) (كشف الاستار ٢ / ٢١٧) (نصب الراية ٣ / ٣١٤)

(شرح معانى الآثار ٣ / ١٤١) (مجمع الزوائد ٦ / ٢٦٦) . .

(١) انظر : (المغنى - لابن قدامة ٩ / ٦٤) (المعده شرح العمدة ٥٥٩) (الكافى ٤ / ٢٠٥) (الوسيط ٩ / ٩٢) (الاختيار ٤ / ٨٢) .

(٢) قال سبط ابن الجوزى : الاقرار أحد حجتى ظهور الزنا ، فوجب ان يشترط فيه الزيادة قياسا على الشهادة ، وانما قلنا ذلك : لئن اشترط الزيادة ففى الشهادة فى هذه الحادثة انما كان لمعنى ، وذلك المعنى يقتضى اشتراطها فى الاقرار . . .

وتقديره : أن الزيادة فى الشهادة انما شرطت احترازا عن اشاعة الفاحشة ، ومحافظة على الستر المندوب اليه بالنصوص والآثار ، واجتماع الاربعة على الشهادة على الوجه =

ودليلنا : حديث أبي هريرة ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (يا انيس

أعد الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها) (١) .

ولم يوقت له في اعترافها (٢) أربعا ، ففدا اليها فاعترفت فرجمها ، ولم ينقل

أنها اعترفت أربعا ، فدل على ثبوته باعتراف المرة الواحدة ، لانه لا يجوز أن يؤخر

بيانهم وقت الحاجة ، ولا يبيع رجمها بغير استحقاق .

ولا أنه قول أبي بكر ، وعمر - رضى الله عنهما - ولا مخالفتهما في الصحابة ، فكان

اجمعا .

أما أبو بكر : (فأقرعده (٣) بكرا (٤) بالزنا فجلده مائة وغربه عاما) (٥)

وأما عمر : (فان رجلا أتاه ، فقال : ان امرأتى زنت ، فأنفذ أبا واقد الليثي (٦)

اليها ، فقال لها : ان زوجك قد اعترف عليك بالزنا ، وانك لا تؤاخذين بقوله ،

=====

=المشروط نادر فلا تظهر الفاحشة ، فعلم ان الاشتراط كان لذلك المعنى وهو

حاصل في اشتراط الأقارب ، فكانت الاربع شرطا . . .

انظر : (وسائل الائتلاف ١٠٠) وايضا : (شرح فتح القدير ١١٨ / ٤)

(الاختيار ٨٣ / ٤) (تبين الحقائق ١٦٦ / ٣) .

(١) الحديث تقدم تخريجه صفحة (١٠٨) .

(٢) ن ، ج (اقرارها) .

(٣) ك ، ن (عنده) ساقطه .

(٤) ج (رجل) .

(٥) الأثر تقدم تخريجه صفحة (١٣٥) .

(٦) أبو واقد الليثي .

قيل : اسمه الحارث بن مالك ، وقيل : ابن عوف ، وقيل : عوف بن الحارث بن أسد

بن عبد مناة . .

روى عن رسول الله ، وعن أبي بكر ، وعمر وروى عنه ابنه عبد الملك وواقد ، وخلق .

اختلفوا في سنة وفاته ، فقيل : ثمان وستين ، وهو ابن خمس وستين . وقيل : سنة

خمس وثمانين . .

انظر ترجمته في : (الاصابة ٢١٥ / ٤) (الكنى والاسماء ٥٨) (الكاشف ٣٨٧ / ٣)

(الاستيعاب ٢١٥ / ٤) (الشذرات ٧٦ / ١) (اسد الغابة ٣١٩ / ٥) . .

(وجعل يلقنها أشباه ذلك لتتزع ، فأبت أن تتزع ، وثبتت على الاعتراف) (١) ،
فأمر عمر برجمها) (٢) .

ومن القياس : ان ما ثبت بالاقرار لم يثبت فيه التكرار كسائر الحدود والحقوق .

ولان ما لم يلزم فيه تكرار الانكار ، لم يلزم فيه تكرار الاقرار كسائر الحدود .
ولان رجلا لو قذف رجلا بالزنا ، ووجب عليه قذفه ، فاعترف المقذوف مرة واحدة
بالزنا صار كالمقر به أربعاً في سقوط الحد عن قاذفه ، فوجب ان يصير كالاربع
في وجوب الحد به ، لانه لا يجوز ان يصير في بعض الاحكام زانيا وفي بعضها
غير زان .

ولانه اقرار يثبت به حد القذف فوجب ان يثبت به حد الزنا كالاربع (٣) .

ولان الحقوق ضربان : حق لله سبحانه وتعالى ، وحق للأدمى .

وليس في واحد منهما ما يعتبر في الاقرار به التكرار ، فكان حد الزنا ملحقاً

بأحدهما ، ولم يجز أن يخرج عنهما .

(١) من قوله : (وجعل يلقنها) (٠٠) ساقط ، وما أثبتناه مأخوذ من (الام ١٥٤ / ٦) .

(٢) رواه مالك ، والبيهقي ، والطحاوي في (الحدود) والشافعي في (مسنده ، والام)

من طريق يحيى بن سعيد ، عن سليمان بن يسار ، عن أبي واقد الليثي (أن عمر
بن الخطاب أتاه رجل ، وهو بالشام ، فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلاً ، فبعت
عمر بن الخطاب أبا واقد الليثي الى امرأته ، يسألها عن ذلك ، فأثأها
وعندها نسوة حولها ، فذكر لها الذي قال زوجها لعمر بن الخطاب ، وأخبرها
أنها لا تؤخذ بقوله ، وجعل يلقنها أشباه ذلك لتتزع ، فأبت أن تتزع ، وتمت على
الاعتراف .

فأمر بها عمر فرجمت) (٠٠) — واللفظ للامام مالك —

ورواه عبد الرزاق في (مصنفه) والبيهقي في (الحدود) — مع اختلاف في اللفاظ —
من طريق ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، أن أبا واقد
الليثي — وكان من أصحاب النبي — صلى الله عليه وسلم — أخبره أنه بينا هو
عند عمر بن الخطاب بالجابية ، جاءه رجل الخبر . . .

انظر : (مصنف عبد الرزاق ٣٤٩ / ٧) (سنن البيهقي ٢١٥ / ٨ ، ٢٢٠) (الموطأ ٨٢٣ / ٢)

(الام ١٥٤ / ٦) (بدائع المنن ٢٨٥ / ٢) (شرح معاني الآثار ١٤١ / ٣) .

(٣) انظر : (شرح مختصر المزني ١١٥ / ٩) (النكت ل ٢٧٣) (بحر المذهب ١٠ / ١٦) .

فاما الجواب عن حديث ما عَز في اقراره اربعاء فمن اربعة اوجه :

احدها : هو ان النبي - صلى الله عليه وسلم - توقف عن رجمه في المرة الاولى

استنباتا لحاله واسترابة لجنونه ، لانه كان قصيرا أعزل (١) أحمر العينين ثائر الشعر ، أقبل حاسرا (٢) فطرده تصورا لجنونه ، وان العاقل لا يفضح نفسه ويتلفها ، وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (من أتى من هذه القاذورات شيئا فليستتر بستر الله ، فانه من يبدلنا صفحته (٣) نقم حد الله عليه) . (٤)

(١) العضلة : كل لحم غليظة منتبزة مثل لحم الساق والعضد ، يقال : ساق عضلة ضخمه . .

وفي حديث ما عَز : (أنه أعزل قصير) هو من ذلك . . .

ويجوز أن يكون أراد أن عضلة ساقه كبيرة . . .

انظر مادة - عضل - في - (لسان العرب ١١ / ٤٥١) (تاج العروس ٨ / ٢١)

(تهذيب اللغة ١ / ٤٧٦) (النهاية في غريب الحديث ٣ / ٢٥٣) .

(٢) الانحسار : الانكشاف . يقال : رجل حاسر : أي لا عمامة على رأسه . . وامرأة

حاسر - بغيرها* - : اذا حسرت عنها ثيابها . . . قال تعالى :

(ملوما محسورا - الاسراء الآية ٢٩ -) . . .

انظر مادة - حسر - في : (لسان العرب ٤ / ١٨٧) (المصباح ١ / ١٤٦)

(المغرب ١١٥) .

(٣) قال الليث : الصفح : الجنب ، وصفحا كل شيء* : جانباه . . وصفحتا السيف : وجهاه . . .

وصفحة الرجل : عرض وجهه . . . وفي الحديث : (ولا صافح بخده) أي غير

مبرز صفحة خده ، ولا مائل في أحد الشقين . . .

انظر مادة - صفح - في : (تهذيب اللغة ٤ / ٢٥٥) (لسان العرب ٢ / ٥١٢)

(تاج العروس ٢ / ١٨٠) (تهذيب الصحاح ١ / ١٨٣) .

(٤) رواء مالك في (الحدود) والبيهقي في (الاثرية) والشافعي في (الام) من

طريق زيد بن أسلم ، أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - فدعا له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بسوط

فأتى بسوط مكسور . فقال : فوق هذا ، فأتى بسوط جديد ، لم تقطع ثمرته

فقال : دون هذا ، فأتى بسوط قد ركب به ولان ، فأمر به =

ولذلك سأل قومه عن حاله ، وقال : أبه جنة ؟ وقال : استنكهوه (١) لانه توهمه

حين لم يكن به جنة أن يكون سكرانا .

== رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فجلد ثم قال : قد آن لكم أن تنتهوا
عن حدود الله ، من أصاب من هذه القاذورات شيئا ، فليستتر بستر اللس-
فانه من يبدى لنا صفحته ، نقم عليه كتاب الله . . . واللفظ لمالك -
قال ابن عبد البر في (التمهيد) : هكذا روى هذا الحديث مرسل جماعة الرواة
للموطأ ، ولا أعلمه يستند بهذا اللفظ من وجه من الوجوه . . .

قال البيهقي : قال الشافعي - رحمه الله - : هذا حديث منقطع ليس مما يثبت
به ، هو نفسه حجة ، وقد رأيت من أهل العلم عندنا من يعرفه ويقول به ، فنحن
نقول به . . .

ورواه عبد الرزاق في (مصنفه) من طريق معمر عن يحيى بن أبي كثير - مرسل . . .
وينحوه روى الحاكم في (الحدود) من طريق - يحيى بن سعيد - عن عبد الله بن
دينار عن عبد الله بن عمر ، ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قام
بعد ان رجم الاسلمي ، فقال : اجتنبوا هذه القاذورات التي نهى الله عنها
فمن الم فليستتر بستر الله وليتب الى الله ، فانه من يبدى لنا صفحته نقم عليه
كتاب الله تعالى - عز وجل - . . .

قال ابن حجر : ورويناه في جزء هلال الحفار عن الحسين بن يحيى القطان . . .
عن يحيى بن سعيد الانصارى به . . . الى قوله : فليستتر بستر الله . . . وصححه
ابن السكن ، وذكره الدارقطني في (العلل) وقال : روى عن عبد الله بن دينار
مسندا ومرسلا ، والمرسل أشبه . . .

وذكر هذا الحديث امام الحرمين في (النهاية) وقال : انه صحيح متفق على صحته .
وتعقبه ابن الصلاح ، فقال : هذا مما يتعجب منه العارف بالحديث ، وله أشباه
بذلك كثيرة أوقعه فيها اطراحه صناعة الحديث التي يفتقر اليها كل فقيه وعالم . . .
انظر : (الموطأ ٢ / ٨٢٥) (سنن البيهقي ٨ / ٣٢٦) (الام ٦ / ١٤٥)

(التمهيد ٥ / ٣٢١) (مصنف عبد الرزاق ٧ / ٣٦٩) (المستدرک ٤ / ٣٨٣)

(تلخيص الحبير ٤ / ٥٧) وايضا : (سبل السلام ٤ / ١٩) .

(١) النكبة : ربح القم ونكهته : شمت ربه .

وفي الحديث : (استنكهوه) أي شموا نكهته ورائحة فمه هل شرب الخمر أم لا =

والثاني : انه لو كان الاربع معتبرا لكان الاول مؤثرا ، ولما جازله أن يطرده وقد

تعلق به حق لله .

والثالث : انه رجمه بعد أن استثبته في الخامسة ، وقال : (لملك قبلت ، لملك

لمست ؟ فقال : بل جامعتهما) (١)

وقال أيضا : (أولجت ذكرك في فريجها كالمرود (٢) في المكحلة ، والرشا (٣)

في البئر ؟

قال نعم . فأمر برجمه في الخامسة (٤) وليست شرطا باجماع فكذلك ما تقدمها .

= انظر مادة - نكه - في : (لسان العرب ١٣ / ٥٥٠) (ترتيب القاموس ٤ / ٤٤١)

(النهاية في غريب الحديث ٥ / ١١٧) (المغرب ٤٦٧) .

(١) تقدم تخريج الحديث صفحة (١٢٦) .

(٢) المرود : - بكسر الميم - ، الميل الذي يكتحل به ، والميم زائدة . . .

انظر مادة - رود - في (لسان العرب ٣ / ١٩١) (تاج العروس ٢ / ٣٥٩) .

(٣) الرشاء : الحبل ، والجمع أرشية مثل كساء وأكسية . . .

انظر مادة - رشا - في : (تاج العروس ١٠ / ١٥٠) (المصباح المنير ١ / ٢٤٤) .

(٤) رواه كل من : الدارقطني ، وابن حبان ، وأبي داود ، والبيهقي ، وابن الجارود ،

وابن المنذر ، وابن حزم في (الحدود) ، وعبد الرزاق في (مصنفه) من طريق

أبي الزبير أن عبد الرحمن بن الصامت ابن عم أبي هريرة أخبره أنه سمع أبا هريرة

يقول : جاء الاسلام الى نبي الله - صلى الله عليه وسلم - فشهد على نفسه

أنه أصاب امرأة حراما أربع مرات ، كل ذلك يعرض عنه النبي - صلى الله عليه وسلم -

فأقبل في الخامسة فقال : أنكثها ؟ قال : نعم . قال : حتى غاب ذلك منك

في ذلك منها ؟ قال : نعم .

قال : كما يغيب المرود في المكحلة والرشاء في البئر ؟ قال : نعم ، قال : هل

تدرى ما الزنا ؟

قال : نعم ، أتيت منها حراما ما يأتي الرجل من امرأته حلالا . قال : فما تريد

بهذا القول ؟

قال : أريد أن تطهرني ، فأمر به فرجم ، فسمع النبي صلى الله عليه وسلم - رجلين

من أصحابه يقول أحدهما لصاحبه : انظر الى هذا الذي ستر الله عليه ، فلم

تدعه نفسه حتى رجم رجم الكلب ، فسكت عنهما ، ثم سار ساعة حتى مر بجيفة حمار

سائل برجله ، فقال : أين فلان وفلان ؟ فقالا : نحن ذان يا رسول الله

قال : انزلا فكلا من جيفة هذا الحمار ، فقالا : يا نبي الله ، من يأكل من هذا ؟ -

والرابع : أنه خبر خالف الاصول ، (وخبر الواحد عندهم اذا خالف الاصول) (١)

لم يعمل به .

واما قول أبي بكر - رضى الله عنه - : (انك ان اقررت الرابعة رجلك) .

فلان حاله قد وضحت والاسترابة (٢) قد ارتفعت ، فصارت الرابعة هي الموجبة
لزوال الاسترابة ، ولم تكن لاستكمال (٣) العدد شرطاً (٤) ، لان أبا بكر

— رضى الله عنه — قد جلد في ايامه ولم يعتبر عددا .

واما الجواب عن قياسهم على الشهادة ،

فهو : ان المعنى فيها : انه لما أعتبر فيها العدد في غير الزنا ، أعتبر في الزنا

ولما لم يعتبر العدد في الاقرار بغير الزنا ، لم يعتبر في الاقرار بالزنا . .

واما الجواب عن استدلالهم بزيادة الشهادة فيه تفليفا ،

فهو : ان الشهادات قد تختلف باختلاف الحقوق فلا يوجب (٥) اختلافا لاقرار بها

فكذلك في الزنا .

== قال : فما نلتما من عرض أخيكما آتفا أشد من أكلٍ منه ، والذي نفسى بيده انه

الان لفي أنهار الجنة ينفخس فيها . . . واللفظ لا يبي داود . .

قال الزيلعي : أخرجه النسائي عن حماد بن سلمة ، عن أبي الزبير ، عن عبد الرحمن

ابن هضاض ، عن أبي هريرة . وأخرجه عن الحسين بن واقد ، عن أبي الزبير

— وسكت عنه — .

انظر : (سنن أبي داود ٤٥٩/٢) (سنن الدارقطني ١٩٦/٣) (المحلى ١٠٤/١٣)

(مصنف عبد الرزاق ٣٢٢/٢) (منتقى ابن الجارود ٢٧٦) (موارد الظمان ٣٦٣)

(سنن البيهقي ٢٢٧/٨) (الاوسط ٨٩) (نصب الراية ٣٠٩/٣) . .

(١) ما بين القوسين ساقط من (ن هـ ج) .

(٢) الرب والريبة : الشك ، والظنة ، والتهمة . .

يقال : أرايت فلان ، وارتاب فيه : أى شك ، واستريت به اذا رأيت منه ما يريبك . .

انظر مادة — ريب — في (لسان العرب ٤٤٢/١) (تاج العروس ٢٨٣/١) .

(٣) ج ، ن (ولم يكن استكمال) .

(٤) ك ، ن (شرطاً) ساقطه .

(٥) ك (ولا توجب) ج (ولا يوجب) .

فصل

٦/١-

واذا أقر أنه زنا بامرأة فجحدت المرأة الزنا فعليه الحد دونها . (١)

وقال أبو حنيفة : لاحد على واحد منهما . (٢)

استدلالات : بأمرين .

أحدهما : أن فعل الرجل مع فعل المرأة وطى . (٣) واحد ، فإذا سقط الحد

في جنبها بالجحود سقط في جنبه وإن أقر ، لعدم الكمال ، لأن الحسد

لا يجب إلا في زنا كامل .

والثاني : أن الزنا بجحودها وإقراره متردد بين وجود وعدم ، فصار شبهة فيه فوجب

اسقاط الحد به .

ودليلنا : أن ما عزا لما أقر بالزنا عند رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أربع

مرات ، قال له : (الآن أقررت أربعاً) (٤) فبمن ؟ قال : بفلانة . (٥) فلم

يبحث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اليها ، ولم يسألها ، ولو كان إقرارها

شرطاً في وجوب حده ، وإنكارها موجباً لسقوطه لكف عن رجمه إلا بعد سؤالها .

(١) انظر : (حلية العلماء ٢/٢٢٣) (الام ٦/١٥٥) (الشامل ٦/١٠٧)

(٢) قال الإمام السرخسي : وإذا أقر الرجل أربع مرات أنه زنى بفلانة ، وقالت : كذب

ما زنى بي ، ولا أعرفه ، لم يحد الرجل في قول أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - .

وقال أبو يوسف ومحمد - رحمهما الله تعالى - : يحد

انظر : (المبسوط ٩/٩٨) وإيضاً : (كشف الحقائق ١/٢٨٣) (مجمع الانهر ١/٦٠٤)

(حاشية ابن عابدين ٤/٢٩) (فتاوى قاضي خان ٣/٤٧٠) . .

(٣) ج هـ (وطى) ساقطه .

(٤) ج (أربعة) ن (لأن أقررت الرابعة)

(٥) تقدم تخريج حديث ما عز - رضى الله عنه - صفحة (١٨٩) . .

وهذه الزيادة رواها أبو داود في (الحدود) من طريق هشام بن سعد ، عن يزيد

بن نعيم ابن هزال ، عن أبيه قال : كان ما عز بن مالك . . الحديث . وفيه (فقال

النبي - صلى الله عليه وسلم - : أنك قد قلتها أربع مرات فبمن ؟ قال بفلانة) . .

وروى سهل بن سعد (١) : (ان رجلا أقر أنه زنا بامرأة فبعث النبي - صلى

الله عليه وسلم - اليها فجدت فحد الرجل) (٢) وهذا نص .

فان قيل : انما حده للقذف . (٣)

قيل : حد القذف لها ولا يستحق الا بمطالبتها ، ولم ينقل انها طالبت فصار محمولا

على حد الزنا دون القذف .

== قال النووي والخطيب البغدادي وابن الجوزي : المرأة التي زنى بها ما عسى

رضى الله عنه - قيل : اسمها فاطمة . وقيل : منيرة ، وهي أمة لهزال الاسلمى .

انظر : (سنن أبي داود ٤٥٦/٢) (تهذيب الاسماء - القسم الاول - ٣٧٢/٢)

(تلقيح فهم أهل الاثر ٦٩٣) (الاسماء المبهمة ل ٥٨) .

(١) أبو المباس سهل بن سعد بن مالك الساعدي .

صحابي جليل ، كان اسمه حزن فسماه رسول الله سهلا ، وهو آخر من مات من

الصحابة بالمدينة .

اختلفوا في سنة وفاته ، فقيل : سنة ثمان وثمانين وهو ابن ست وتسعين ، وقيل

سنة احدى وتسعين وهو ابن مائة سنة . . .

انظر ترجمته في (الاصابة ٨٨/٢) (حسن المحاضرة ٢٠٧/١) (معجم الصحابة

ل ٢٣٩) (منهاج اليقين ٣٣٢) (شجرة النور الزكية ٤٥) (شذرات الذهب ١٩٩/١)

(٢) رواه أبو داود ، والبيهقي في (الحدود) من طريق عبد السلام بن حفص ، عن أبي

حازم ، عن سهل بن سعد ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أن رجلا أتاه

فأقر عنده أنه زنى بامرأة سماها له ، فبعث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

الى المرأة فسألها عن ذلك ، فأنكرت أن تكون زنت ، فجلده الحد وتركها . . .

قال الحافظ المنذرى : في اسناده . . . عبد السلام بن حفص - أبو مصعب المدني

قال ابن معين : ثقة . . . وقال أبو حاتم الرازي : ليس بمعروف . . .

ورواه الحاكم ، والدارقطني والطيالسي في (الحدود) واحمد في (مسنده) من

طريق عباد بن اسحاق ، عن أبي حازم ، عن سهل بن سعد أن رجلا من أسلم

. . . الخبر .

قال الحاكم : هذا اسناد صحيح ولم يخرجاه . . . ووافقه الذهبي على التصحيح .

انظر : (سنن أبي داود ٤٦٩/٢) (سنن البيهقي ٢٢٨/٨) (سنن

٢٧٧/٦) (سنن الدارقطني ٩٩/٣) (المستدرک ٣٧٠/٤) (منحة المعبود

٢٩٩/١) (مسند احمد ٣٣٩/٥) (التلخيص - للذهبي - ٣٧٠/٤) . .

(٣) قال السرخسي : حديث سهل بن سعد ، قد ضعفه أهل الحديث ، ثم تأويل الحديث =

ومن القياس : أنه ليس في جحودها أكثر من عدم اقرارها بالزنا ، وهذا لا يوجب

سقوط الحد عنه كالسكوت اذا لم تجحد (١) ولم تقر .

ولان من لم يمنع سكوته من اقامة الحد على غيره لم يمنع منه جحوده ، قياسا

على غيره (٢) .

ولان جحودها لو كان مسقطا للحد عنه لوجب اذا كانت غائبة ان لا يحسد

حتى تحضر ، لجواز أن تجحد فيسقط الحد عنه . .

وفي اجماعهم على تمجيل حده قبل قدومها وسؤالها دليل على (٣) أن اقرارها

وجحودها سواء في حقه .

فاما الجواب عن استدلاله بأنه وطى واحد ،

فهو : أنه وان كان وطئا واحدا فلا يمنع أن يثبت حكمه في جنبه احدهما ، وان سقط

في جنبه الآخر ، كما لو كان عاقلا وهي مجنونة ، أو كبيرا وهي صغيرة .

واما الجواب عن ان سقوطه في جنبه احدهما شبهة ،

فهو : أنها شبهة في حقها دون حقه ، وذلك لا يوجب سقوط الحد عنه ، كما لو

أكرهها على الزنا لم يكن سقوط الحد عنها (٤) شبهة (٥) لسقوط الحد عنه .

== أنها أنكرت وطالبته بحد القذف ، فحده رسول الله — صلى الله عليه وسلم —

بقذفه اياها بالزنا لا باقراره بالزنا على نفسه . . .

انظر : (المبسوط ٩ / ٩٩) .

(١) ك (يجحد) .

(٢) ك (غيرها) .

(٣) ج (على) ساقطه .

(٤) ن (عنهما) .

(٥) ك (موجبا) ن (شبهة) ساقطه .

ومنا (١) أبو حنيفة على هذه المسألة - اذا زنا الناطق بخرسا -

قال أبو حنيفة : لاحد عليه ، ولا عليها ، لانه لا يجعل اشارتها بالزنا اقرارا فتصير

كالجاحدة (٢) .

وعندنا : يجب (٣) الحد عليها وعليه ان اشارت بالاقرار (٤) .

- وكذلك الاخرى اذا اشار بالاقرار (٥) بالزنا حد -

وقد مضت هذه المسألة في كتاب الاقرار (٦) .

ثم يقال لا يبي حنيفة : ليس في خرستها أكثر من سكوتها ، وسكوتها لا يمنع من

وجوب الحد عليه ، كذلك خرستها .

(١) ج (معنى) .

(٢) قال الامام السرخسي : ولا يؤخذ الاخرى بحد الزنا ولا بشئ من الحدود وان أقرب به باشارة أو كتابة ، أو شهدت به عليه شهود ، لان الاشارة بدل عن العبارة والحد لا يقام بالبدل ، ولانه لا بد من التصريح بلفظة الزنا في الاقرار ، وذلك لا يوجد في اشارة الاخرى ، انما الذى يفهم من اشارته الوط ، فلو أقر الناطق بهذه العبارة لا يلزمه الحد فذلك الاخرى وكذلك ان كتب به ، لان الكتابة تتردد ، والكتابة قائمة مقام العبارة ، والحد لا يقام بمثله ، وكذلك ان شهدت الشهود عليه بذلك ، لانه لو كان ناطقا ربما يدعى شبهة تدرا الحد ، وليس كل ما يكون في نفسه يقدر على اظهاره بالاشارة ، فلو أقمنا عليه كان اقامة الحد مع تمكن الشبهة .

ولا يوجد مثله في الاعى والاقطع لتمكنه من اظهار دعوى الشبهة . . .

انظر : (المبسوط ٩ / ٩٨) وايضا : (شرح فتح القدير ٤ / ١١٧) (مجمع الانهر ١ / ٥٩٤)

(حاشية ابن عابدين ٤ / ٢٩) (فتاوى قاضى خان ٣ / ٤٧٠)

(٣) ن (لا يجب) .

(٤) انظر : (بحر المذهب ١٠ / ٢٠) (الشامل ٦ / ١٠٨) (البيان ١٠ / ١٠٤)

(نهاية المطلب ١٩ / ٥٠) (شرح مختصر المزنى ٩ / ١١٩) .

(٥) ج (بالاقرار) ساقطه .

(٦) ن (وقد مضت هذه) ساقطه

مسألة

— ٧ —

قال الشافعي : ومتى رجع ترك ، وقع به بعض الحد أولم يقع . (١)

— وهذا كما قال — .

إذا رجع المقر بالزنا عن اقراره قبل رجوعه ، وسقط الحد عنه .

وبه قال أبو حنيفة (٢) وأكثر الفقهاء (٣) سواء وقع به بعض الحد أو لم

يقع .

وقال الحسن البصري (٤) وسعيد بن جبير (٥) ومالك في إحدى الروايتين

عنه . (٦)

(١) انظر : (مختصر المزني ٢٦١/٨) .

(٢) انظر : (مختصر الطحاوي ٢٦٣) (شرح فتح القدير ٤/١٢٠) (المبسوط ٩٤/٩٤)

(الفوائد السمية ٢/٣٥٦) (الاختيار ٤/٨٣) (تبين الحقائق ٣/١٦٧)

(٣) ذهب إلى هذا : الزهري ، وحامد ، وعطاء ، وأبو يوسف ، وأحمد بن حنبل ، والثوري .

انظر : (المفني — لابن قدامة — ٩/٦٨) (الشامل ٦/١٠٦) (بحر

المذهب ١٠/١٦)

(٤) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري (٢١ — ١١٠ هـ) .

من كبار التابعين ، أحد العلماء الفقهاء الفصحاء ، المجمع على جلالته في كل فن

توفي بالبصرة .

انظر ترجمته في : (طبقات المفسرين — للداودي — ١/١٤٧) (الحلية ٢/١٣١)

(النجوم ١/٢٦٧) (أخبار القضاة ٢/٣) (مفتاح السعادة ٢/٢٤)

(تذكرة الحفاظ ١/٧١) .

(٥) انظر : (بحر المذهب ١٠/١٦) (تجريد المسائل ٢١٢) (الشامل ٦/١٠٦)

ترجمته : أبو عبد الله سعيد بن جبير بن هشام الاسدي (٤٥ — ٩٥ هـ) .

من كبار التابعين ، حبشي الأصل ، سمع من ابن عمر ، وأبي عيسى ، وأنس ، وغيرهم .

قتله الحجاج (بواسطة) واختلفوا في سنة وفاته . وما أثبتناه صححه النووي .

انظر ترجمته في : (وفيات الأعيان ٢/٣٧١) (الكامل — للمبرد — ٢/٩٦)

(الحلية ٤/٢٧٢) (معرفة القراء ١/٥٦) (طبقات الاتقياء ١/٦٠)

(طبقات المحدثين بأصبهان ٤٣) .

(٦) قال ابن عبد البر : ومن أقرب الزنا مرة واحدة وأقام على اقراره لزمه الحد ، فإن رجع

عن اقراره ذلك إلى أقل شبهة سقط عنه الحد ، وأن أكذب نفسه ولم يرجع إلى شبهة ،

فقد اختلف قول مالك في ذلك . فمرة قال : يقام عليه الحد أن لم يرجع إلى شبهة .

مرة قال : لا يقام عليه الحد — وهو الصحيح — قياساً على رجوع الشهود قبل التحكيم .

وداود بن علي (١) : لا يقبل رجوعه ولا يسقط عنه الحد ، سواء وقع به بعض الحسد

أولم يقع (٢) .

وقال بعض العراقيين : يقبل رجوعه (٣) قبل الشروع في حده ، ولا يقبل بعد (٤)

الشروع فيه (٥) .

استدل لا : بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (من أتى من هذه القاذورات

شيئا ، فليستتر بمشر الله ، فإنه من يبد لنا صفحته نقم حد الله عليه) (٦) .

فدل على أن لا تأثير للرجوع بعد ابداء الصفحة .

قالوا : ولأنه قد ثبت باقراره ، فوجب أن لا (٧) يسقط برجوعه (٨) ، قياسا على

حقوق الادميين (٩) .

== انظر : (الكافي ١٠٧٠ / ٢) وأيضا : (بلغة السالك ٤٢٣ / ٢) (المنتقى ١٤٣ / ٢)

(أوجز السالك ٣٢ / ٦) (حاشية الرهوني على الزرقاني ١١٨ / ٨)

(١) انظر : (بحر المذهب ١٠ / ١٦) (الشامل ١٠٦ / ٦) (تجريد المسائل ٢١٢)

(٢) قال ابو الطيب الطبري : وهذا قال عثمان البتي ، وابن أبي ليلى ، وأبو ثور . . .

وقال ابن قدامه : وحكى عن الاوزاعي : أنه ان رجع حُدَّ للفسرية على نفسه ، وان

رجع عن السرقة والشرب ضرب دون الحد . .

انظر : (شرح مختصر المزني ١١٦ / ٩) (المغني ٦٨ / ٩) وأيضا : (نيل الاوطار

١١٦ / ٧) .

(٣) ن (رجوع) .

(٤) ن (بعد) ساقطه .

(٥) انظر : (بحر المذهب ١٠ / ١٦) .

(٦) تقدم تخريج الحديث صفحة (١٩٥) .

(٧) ن (لا) ساقطه

(٨) ن (برجوع) .

(٩) انظر : (المبسوط ٩٤ / ٩) (المغني - لابن قدامه ٦٨ / ٩) (الشامل ١٠٦ / ٦)

(الررض النضير ٢٠٤ / ٤) (شرح مختصر المزني ١١٦ / ٩) .

ودليلنا : قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (ادروا الحدود بالشبهات)
بالشبهات (١) ورجوعه شبهة لا احتمال صدقه .

(١) رواه أبو حنيفة في (مسنده) من طريق مقسم ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (ادروا الحدود بالشبهات)
قال المناوي : قال الحافظ العراقي في (شرح الترمذي) : أخرجه أبو أحمد بن عدي في جزء له من حديث أهل مصر والجزيرة من رواية ابن لهيعة ، عن ابن عباس . . .

قال الحافظ ابن حجر في (تخریج المختصر) وهذا الاسناد ان كان من بين ابن عدي وابن لهيعة مقبول ، فهو حسن . . .
ورواه أبو مسلم الكجي . . . وابن السمعاني في (ذيل تاريخ بغداد) عن عمر بن عبد العزيز . . . مرسل .

قال ابن حجر : وفي سنده من لا يعرف ، وفيه قصة
ورواه مسدد بن مسرهد في (مسنده) عن عبد الله بن مسعود موقوفاً بلفظ : (ادروا الحدود بالشبهات) بلفظ الافراد . . . قال ابن حجر : وهو موقوف حسن الاسناد . .

قال الزيلعي : حديث (ادروا الحدود بالشبهات) غريب بهذا اللفظ وذكر انه في (الخلافيات) للبيهقي عن علي . . .
قال ابن حجر في (الدراية) : حديث (ادروا الحدود بالشبهات) لم أجده ، مرفوعاً . وأخرج ابن أبي شيبة ، عن الزهري قال : (ادفعوا الحدود بكل شبهة) . وله عن معاذ وابن مسعود وعقبة ابن عامر : (اذا اشتبه عليك الحد فادرأه) - واسناده ضعيف ومنقطع -

وروى الترمذي ، والدارقطني ، والحاكم ، والبيهقي في (الحدود) وأبو يوسف في (الخراج) من طريق الزهري ، عن عروة ، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فان كان له مخرج فخلوا سبيله ، فان الامام أن يخطئ في العفو ، خير من أن يخطئ في العقوبة) .
قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه . . .
وتعقبه الذهبي فقال : في اسناده (يزيد بن زياد الشامي) قال فيه النسائي : متروك .

قال ابن حجر في (التلخيص) : في اسناده (يزيد بن زياد الدمشقي) وهو ضعيف
قال فيه البخاري : منكر الحديث . . .

ولان ماعزا لما هرب من حرا الاحجار وتبعوه حتى قتلوه وقال رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - : (هلا تركتموه) (١) .

فلولم يكن لرجوعه تأثير لم يندب الى تركه بعد الأمر برجمه .

= انظر : (جامع مسانيد الامام الاعظم ١٨٣ / ٢) (فيض القدير ٢٢٧ / ١)
 (الخراج ١٦٥) (سنن الدارقطني ٨٤ / ٣) (سنن البيهقي ٢٣٨ / ٨)
 (سنن الترمذي ٤٣٨ / ٢) (المستدرک ٣٨٤ / ٤) (الدراية ١٠١ / ٢)
 (نصب الراية ٣٣٣ / ٣) (التلخيص - للذهبي - ٣٨٤ / ٤) (تلخيص
 الحبير ٥٦ / ٤) .

(١) رواه كل من : الترمذي ، وابن ماجه ، والبيهقي ، وابن الجارود في الحدود
 واحمد في (مسنده) من طريق محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي
 هريرة قال : (جاء ماعزا الاسلمي الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 . . الحديث . . . وفيه : فذكروا لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 أنه فرحين وجد من الحجارة ، ومن الموت ، فقال رسول الله - صلى الله
 عليه وسلم - هلا تركتموه) . . .

قال الترمذي : هذا حديث حسن ، وقد روى من غير وجه عن أبي هريرة . . .
 ورواه الحاكم في (الحدود) والطحاوي في (مشكل الآثار) - بالاسناد المتقدم
 وفيه : ان ماعزا حين وجد من الحجارة والموت فر ، فقال : هلا تركتموه . . .
 قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه . . .
 ورواه الدارمي في (الحدود) والطحاوي في (مشكل الآثار) من طريق محمد
 بن ابراهيم التيمي ، عن أبي الهيثم بن نصر بن دهر الاسلمي ، عن أبيه . . .
 ورواه أبو داود ، وابن المنذر في (الحدود) من طريق عاصم بن عمر بن قتادة ،
 عن حسن بن محمد بن علي ، عن جابر بن عبد الله . . . وفيه : فلما رجعنا
 الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فأخبرناه ، قال : فهلا تركتموه وجئتموني
 به ليستثبت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - منه .

ورواه عبد الرزاق في (مصنفه) من طريق ابن جريج ، عن عطاء . . .

انظر : (سنن الترمذي ٤٤٠ / ٢) (سنن ابن ماجه ٨٥٤ / ٢) (سنن البيهقي
 ٢٢٨ / ٨) (منتقى ابن الجارود ٢٧٨) (مسند احمد ٤٥٠ / ٢) (المستدرک
 ٣٦٣ / ٤) (سنن الدارمي ١٧٧ / ٢) (سنن أبي داود ٤٥٧ / ٢)
 (الاوسط ل ٥٩) (مصنف عبد الرزاق ٣١٩ / ٧) (مشكل الآثار ١٧٩ / ١) .

وروى ان رجلا أقر عند عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - بالزنا ، ثم رجع عنه فتركه وقال :

(لان اترك حدا بالشبهة أولى من أن اقيم حدا بالشبهة) . (١)
ووافق أبا بكر - رضى الله عنه - فى مثل هذا . (٢) وليس لهما فى الصحابة مخالف ، فكان اجماعا .

ولانه حد لله تعالى ثبت بقوله ، فجاز أن يسقط برجوعه كالردة . (٣)
ولان ما ثبت من حدود الله بالقول ، جاز (٤) ان يسقط بالقول ، قياسا على رجوع الشهود .

فأما الجواب عن الخبر فى ابدأ الصفحة ،

فالمراجع غير مبد لصفحته وانما يكون مبد يا اذا أقام على اقراره ، (٥)

(١) رواء أبو يوسف فى (الخراج) من طريق منصور ، عن ابراهيم النخعى قال :
قال عمر بن الخطاب : (لان أعطل الحدود فى الشبهات ، خير من أن أقيمها فى الشبهات)

قال ابن حجر : وروى ابن أبى شيبة من طريق ابراهيم النخعى عن عمر : لان أخطى فى الحدود بالشبهات ، أحب الى من أن أقيمها بالشبهات) . . .
قال السخاوى : وكذا أخرجه ابن حزم فى (الايضال) له بسند صحيح . . .
وينحوه روى البيهقى فى (الحدود) من طريق الحسن بن صالح ، عن أبيه
قال : بلغنى أو بلغنا ان عمر بن الخطاب قال : اذا حضرتونا فأسألوا فى العفو جهدكم ، فانى ان اخطى فى العفو احب الى من أن اخطى فى العقوبة . - منقطع وموقوف - . . .

انظر : (الخراج ١٦٥) (تلخيص الحبير ٥٦ / ٤) (المقاصد الحسنة ٣٠)
(سنن البيهقى ٢٣٨ / ٨) وايضا : (تمييز الطيب ١٢) (كشف الخفاء ٧١ / ١)
(٢) روى عبد الرزاق فى (مصنفه) من طريق موسى بن عقبة ، عن عبد الله بن يزيد
عن محمد بن عبد الرحمن قال : قال أبو بكر الصديق : (لولم أجد للسارق والزانى ، وشارب الخمر ، الا ثوبى لاحت أن أستره عليه) .

انظر : (مصنف عبد الرزاق ٢٧٧ / ١٠) .

(٣) انظر : (بحر المذهب ١٠ / ١٦) (شرح مختصر المزنى ٩ / ١١٦)

(٤) ك (يجب) .

(٥) انظر : (شرح مختصر المزنى ٩ / ١١٦) .

وأما الجواب عن قياسهم على حقوق الأدميين ، فمن وجهين :-

— هما فرق يمنح من صحة الجمع —

أحدهما : ان حقوق الله تعالى تدرا بالشبهة ، وحقوق الأدميين لا تدرا بها .
 والثاني : هو أن عليه في حقوق الأدميين أن يقربها فلذلك لم يقبل رجوعه
 فيها ، ولا يجب عليه في حقوق الله تعالى الا التوبة منها ، وهو مندوب
 الى أن لا يقربها فلذلك قبل رجوعه فيها . (١)

روى محمد بن المنكدر (٢) عن ابن هزال (٣) عن أبيه (٤) أن رسول

الله — صلى الله عليه وسلم —

(١) قال السرخسي : ولان الرجوع بعد الاقرار انما لا يصح في حقوق المباد لوجود
 خصم يصدقه في الاقرار ويكذبه في الرجوع ، وذلك غير موجود فيما هو خالص
 حق الله تعالى فيتمارض كلامه الاقرار والرجوع ، وكل واحد منهما يمثل بين
 الصدق والكذب ، والشبهة تثبت بالمعارضة .

انظر : (المبسوط ٩ / ٩٤) وايضا : (الشامل ٦ / ١٠٧) .

(٢) أبو عبد الله محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير القرشي (٥٤ — ١٣٠ هـ) .
 أحد الأئمة الاعلام ، روى عن عائشه ، وجابر ، وطائفة . . . عنه الزهري ، والثوري ،
 وعدة . . . وثقه الشافعي ، وابن حبان ، وابن ميم ، وأبو حاتم ، وغيرهم . . .
 انظر ترجمته في (تذكرة الحفاظ ١ / ١٢٧) (تهذيب التهذيب ٩ / ٤٧٣)
 (المعارف ٤٦١) (الشذرات ١ / ١٧٧) (شجرة النور الزكية ٤٧) (جامع
 التحصيل ٣٣٢) .

(٣) نعيم بن هزال الاسلمي المدني ، من بني مالك بن أفضى .
 سكن المدينة ، روى قصة ما عر عن رسول الله ، وقيل ، عن أبيه . . . روى عنه ابنه يزيد
 بن نعيم . ذكره ابن حبان في الثقات ، واختلفوا في صحبته ، فذكره ابن حبان
 وابن السكن ، والمسكوي ، وابن منده ، وابن حجر في الصحابة ، وخالف في ذلك
 ابن عبد البر . . .

انظر ترجمته في (اسد الغابة ٥ / ٣٤) (الاستيعاب ٣ / ٥٥٩) (الكاشف ٣ / ٢٠٨)
 (جمهرة أنساب العرب ١ / ٤٨) (خلاصة تذهيب الكمال ٣ / ٩٨) (الاصابة
 ٣ / ٥٦٩) .

(٤) أبو نعيم هزال بن ذئب بن يزيد بن كليب بن عامر الاسلمي .
 قال ابن منده : هزال بن يزيد ، فأسقط اسم أباه . . . روى عنه ابنه نعيم ، وابن ابنه
 يزيد ، ذكره ابن سعد في طبقة الخندقين ، قال ابن حبان : له صحبة . . .

قال له : (وحبك يا هزال لو سترته بثوبك كان خيرا لك) (١)

١/٢ - فصل

فاذا تقرر هذا فالحدود على ثلاثة أقسام :

- أحدها : ما كان من حقوق الله المحضة .
- والثاني : ما كان من حقوق الأديمين المحضة .
- والثالث : ما كان من الحقوق المشتركة .

= انظر ترجمته في : (تهذيب الكمال ٨/٣٦) (اسد الغابة ٥/٦٠)
 الاستيعاب ٣/٦٠٧) (الطبقات الكبرى ٤/٣٢٣) (الكاشف ٣/٢٢٠)
 (الاصابة ٣/٦٠٢) .

(١) رواه البيهقي ، والحاكم في (الحدود) واحمد في (مسنده) من طريق يحيى بن سعيد ، عن محمد بن المنكدر ، عن ابن هزال ، عن أبيه . . .
 قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه . . ووافقه الذهبي على التصحيح . .

وذكره ابن الاثير عند ترجمة - هزال الاسلمي - من طريق يحيى بن سعيد ، عن محمد بن المنكدر . . .

وقال : رواه أبو نعيم ، وابن منده . . .
 ورواه أبو داود ، والبيهقي في (الحدود) واحمد في (مسنده) من طريق زيد بن أسلم ، عن يزيد بن نعيم ، عن أبيه . . .
 ورواه احمد في (مسنده) من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن نعيم بن هزال عن هزال . . .

قال الساعاتي في (الفتح) : سنده جيد .

ورواه عبد الرزاق في (مصنفه) من طريق يحيى بن سعيد ، عن نعيم بن عبد الله بن هزال . .
 ورواه مالك ، والبيهقي في (الحدود) من طريق يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب أنه قال : بلغني أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال لرجل من أسلم - يقال له هزال - : يا هزال لو سترته بردائك لكان خيرا لك .

قال يحيى بن سعيد : فحدثت بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم بن هزال فقال يزيد : هزال جدى ، وهذا الحديث حق . . قال البيهقي : هذا أصح مما قبله . . =

فاما حقوق الله المحضة : فحد الزنا ، وقتل الردة ، وشرب الخمر .
=====

فاذا وجبت بالاقرار سقطت بالرجوع عنه .

ولو وجبت بالشهادة لم تسقط برجوع المشهود عليه ، وسقطت برجوع الشهود .
فان اجتمع فيها الاقرار بها والشهادة ، فقد اختلف أصحابنا ، هل تختص اقامتها
بالاقرار أو بالشهادة ؟ على وجهين :

احدهما : تختص اقامة الحد فيها (بالشهادة دون الاقرار ، لانها أغلظ .

فعلى هذا : ان رجع عن اقراره لم يسقط عنه الحد .

والوجه الثاني : يختص اقامتها (١) بالاقرار دون الشهادة ، لان الشهادة مع

الاعتراف مطرحة .

فعلى هذا : ان رجع عن اقراره سقط عنه الحد . (٣)

والاصح من اطلاق هذين الوجهين عندى ، أن ننظر في اجتماعهما :

فان تقدم الاقرار على الشهادة ، كان وجوب الحد بالاقرار ، وسقط بالرجوع .

وان تقدمت الشهادة على الاقرار ، كان وجوب الحد بالشهادة ، ولم يسقط بالرجوع

لان وجوهه بالسابق منهما فلم يؤثر فيه ما تعقبه . (٤)

وعلى الوجوه كلها لا يسقط احدهما بالآخر .

انظر : (مسند احمد ٢١٧/٥) (المستدرک ٣٦٣/٤) (التلخيص - للذهبي

٣٦٣/٤) (سنن البيهقي ٢١٩/٨ ، ٢٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣١) (سنن أبي داود
٤٤٦/٢) (الفتح الرباني ٨٧/١٦) (مصنف عبد الرزاق ٣٢٣/٧) (الموطأ ٨٢١/٢)
(اسد الغابة ٦٠/٥) .

(١) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٢) ك (لو) .

(٣) قال الامام النووي : ولو أقرب بالزنى ، ثم شهد عليه أربعة بالزنى ، ثم رجع عن الاقرار

هل يحسد ؟

وجهان : قال ابن القطان : نعم .

وقال أبو اسحاق : لا ، اذ لا أثر للبينة مع الاقرار ، وقد بطل الاقرار .

انظر : (روضة الطالبين ٩٧/١٠) .

(٤) انظر : (اسنى المطالب ١٣٢/٤) (مفنى المحتاج ١٥٠/٤) (حاشية الجمل ١٣٥/٥) .

وقال أبو حنيفة : ان كذب الشهود حد بشهادتهم ، وان صدقهم سقط عنه الحد

ولم يحد بشهادتهم ولا باقراره ، لان (١) الشهادة على مقر فسقطت ، والاقرار

لا يوجب الحد حتى يتكرر أربعاً . (٢)

وهذا مما يدفعه المعقول ، أن يجب الحد على منكر ، ويسقط عن مقر ، وان بناء على

أصل فهو دليل على فساد أصله . (٣)

وأما حقوق الادميين المحضة : فالقصاص وحد القذف .

فاذا وجب بالاقرار لم يسقط بالرجوع (٤) لما ذكرنا (٥) من الفرقين المتقدمين (٦)

بينهما . (٧) الا أن يصدقه صاحب الحق فيسقط بالتصديق دون الرجوع .

(١) ك (قال : لان) ن (ولان) .

(٢) قال الامام الطحاوى : ومن شهد عليه أربعة بالزنا فقتل عليه بذلك ، ولم يبق عليه

الحد حتى أقرب بالزنا ، فان أبا يوسف - رضى الله عنه - قال : بطلت الشهادة

عليه بذلك وعاد الى حكم المقر به ، فان أقربه تنمة أربع مرات فى مجالس مختلفة حد

والالم يحد . .

وأما محمد - رضى الله عنه - فكان يقول : الشهادة على حالها ويحد بها بعد

اقراره ، كما كان يحد بها قبل اقراره ، الا أن يقر تنمة أربع مرات فى مجالس

مختلفة فيحد بالاقرار ويرتفع عنه حكم الشهادة - - - - - .

انظر : (مختصر الطحاوى ٢٦٤) وايضا : (المبسوط ٩ / ٩٥) (الفتاوى النياثية ٩٨)

(شرح فتح القدير ٤ / ١٧٨) (الفتاوى الهندية ٢ / ١٤٤) (فتاوى قاضى خان

٣ / ٤٧٠) .

(٣) انظر : (حلية العلماء ٢ / ٢٢٥) (الشامل ٦ / ١٠٨) (بحر المذهب ١٠ / ٢٠) .

(٤) انظر : (شرح مختصر المزنى ٩ / ١١٢) (الشامل ٦ / ١٠٨) (المذهب ٢ / ٣٤٥)

(بحر المذهب ١٠ / ١٦) (روضة الطالبين ٤ / ٣٥٠)

(٥) ج هـ (ذكرناه) .

(٦) ج هـ (المتقدمين) ساقطه .

(٧) تقدم ذكر الفرقين صفحة (٢٠٨) .

واما الحقوق المشتركة التي يتعلق بها حق الله تعالى ، وحقوق الادميين ، فهي

• السرقة

يجب فيها القطع ، وهو من حقوق الله تعالى المحضة •

وغرم المال المسروق ، وهو من حقوق الادميين المحضة •

فاذا وجبا بالاقرار ، لم يسقط الغرم بالرجوع ، لانه من حقوق الادميين •

وفي سقوط القطع بالرجوع وجهان :

احدهما : يسقط ، باختصاصه بحقوق الله تعالى • (١)

والثاني : لا يسقط (بالرجوع ، لاقتترانه بما لا) (٢) يؤثر فيه الرجوع (٣)

(١) ذهب الى هذا : الشيرازي ، والطبري ، والجويني ، والرويانى ، والنووى ، وابن الصباغ ••

انظر : (شرح مختصر المزنى ٩ / ١١٧) (نهاية المطلب ١٩ / ٤٨) (الشامل

٦ / ١٢٥) (بحر المذهب ١٠ / ١٦) (المذهب ٢ / ٣٤٥) (روضة

الطالبين ١٠ / ١٤٣) •

(٢) ج (لما لم) ن (بالرجوع بما) •

(٣) قال الامام الممراني : فان رجع عن اقراره (بالسرقة) سقط عنه القطع ، وهو قال

أكثر اهل العلم •

وقال ابن أبى ليلى ، وداود : لا يسقط عنه القطع ، وهو قال بعض أصحابنا ،

لانه يتعلق به صيانة اموال الادميين ، والمذهب الاول •

لما روى أبو امية المخزومي : (ان النبى - صلى الله عليه وسلم - اتى

بسارق فاعترف بالسرقة ولم يوجد معه متاع ، فقال له النبى - صلى الله عليه وسلم : -

ما اخالك سرقت • فقال : بلى • فكرر ذلك عليه ثلاثا ، وهو يقول : بلى • فأمر

بقطعه ، فقطع ، ثم قال النبى - صلى الله عليه وسلم - : تب الى الله واستغفر ،

فقال : اللهم انى استغفرك واتوب اليك • فقال - صلى الله عليه وسلم - : اللهم

اغفر له وتب عليه) • فلولا ان القطع يسقط بالرجوع لما عرض له النبى - صلى

الله عليه وسلم - بالرجوع •••

اذا ثبت هذا ، فان المال لا يسقط برجوعه ، هذا نقل اصحابنا العراقيين ••

وقال الخراسانيون : هل يسقط برجوعه ، عن اقراره بالسرقة ، فيه قولان :

احدهما : لا يسقط ، كما لو اقرانه غصب من غيره عينا ثم رجع •••

والثانى : سقط عنه ، لانه اقرار واحد ، فاذا قبلنا رجوعه فى بعض احكامه ، قبلنا رجوعه

فى الجميع ••••• انظر : (البيان ١٠ / ١٤٩) •

فصل

ب/٢-

فاما ما يكون به راجعا عن اقراره فهو القول ، وذلك بأحدى ثلاثة ألفاظ :
اما أن يقول : كذبت في اقرارى • أو يقول : لم أزن • أو يقول : قد رجعت
 عن اقرارى •

فكل واحدة من هذه الثلاثة يكون رجوعا صريحا • (١)

فان قال : لا تحدونى • لم يكن رجوعا صريحا (٢) ، لانه يحتمل (٣) ان يريد به
 العفو والانظار (٤) ، (ولا يجوز المفوعنه ولا الانظار له) (٥) (الا لمذر
 ينظر) (٦) لأجله ، من مرض أو وصية (٧) أو قضاء دين • فيستل عن ذلك بعد
 الكفنه ، فاذا أبان (٨) عن مراده عمل عليه وحكم بموجبه • (٩)

(١) قال الامام البخوى : والرجوع ان يقول : ما زيت ، أو رجعت عما قلت ، أو كذبت فيما
 قلت ، حتى لو بقيت جلدة واحدة ، أو فى الرجم رجع قبل مفارقة الرجم يجب تركه •
 وكذلك لو قال : كنت فاخذت أو لمست وظننته زنا يقبل قوله ولا يحد • • •
 انظر : (تهذيب الاحكام ٤/١٠٧) وايضا : (فتح الميز ١٢/٦٥) (بحر
 المذهب ١٠/١٧) (نهاية المطلب ١٩/٤٨) (فتح الممين بشرح قرة المين
 ٤/١٤٩) •

(٢) ج (صريحا) ساقطه •

(٣) ك (يجوز) •

(٤) ج هـ (والطلاق) •

(٥) ما بين القوسين ساقط فى (ج هـ)

(٦) ج (الا بعد ان ننظر) •

(٧) ك (جنة) ج (لوصية) •

(٨) ك هـ (بين) •

(٩) ذهب الى هذا : الرافعى ، والنووى ، والرملى ، والشربينى • • •

قال الامام الجوينى : ولو أقرب الزنا ، ثم لم يرجع عن اقراره ، مصرحا بتكذيب نفسه ، بل قال :
 دعونى لا تحدونى ، فهل يجعل ذلك بمثابة الرجوع عن الاقرار ؟ =

ولو قال : لاحد على • كان أقرب الى صريح الرجوع مع احتمال فيه ، فيسئل عنه (١) •

فأما ان لم (٢) يتلفظ بالرجوع ولكن (٣) هرب من اقامة الحد عليه ، فقد اختلف اصحابنا ،

هل يقوم هربه مقام رجوعه باللفظ الصريح ؟ على وجهين :

احدهما : يقوم مقامه ويكون رجوعا ، لان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال في

ما عزم من هرب من الاحجار : (هلا تركتموه) • (٤)

والوجه الثاني : لا يكون رجوعا لاحتماله (٥) ولكن يسئل (٦) عن هربه بعد الامساك

عنه لاحتماله ، لان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ما أغرم قاتل ما عزم بعد

هربه ديشه • (٧)

فعلى وجهين : ذكرهما صاحب التقريب ••

والا ظهر : ان هذا لا اثر له ، فانه صرح بالاقرار ولم يصح بالرجوع عنه ••

انظر : (نهاية المطلب ١٩/٤٩) (المحرر ٢٠٤) (نهاية المحتاج ١١١/٧)

(روضة الطالبين ١٠/٩٦) (مغنى المحتاج ٤/١٥١) •

(١) انظر : (بحر المذهب ١٠/١٧) •

(٢) ج • ن (لم) ساقطه •

(٣) ج (ولو) •

(٤) تقدم تخريج الحديث صفحة (٢٠٦) •

انظر : (حلية العلماء ٢/٢٢٥) (بحر المذهب ١٠/١٧) (نهاية المطلب ١٩/٤٩)

(٥) ن (لاجتماعه له) •

(٦) ج • ن (يسأل) •

(٧) ذهب الى هذا : الرافعي ، والرملي ، وابن حجر الهيتمي ، وابو يحيى زكريا الانصارى

والشربيني ، والقلبي •• وصححه النووي •••

قال الامام الجويني (بعد ذكر الوجهين) : وذكر بعض الائمة مسلكا حسنا في ذلك

فقال : الخلاف في ان الهارب هل يتبع ؟ فاما المصير الى ان الحد يسقط به فلا

ومنحوه قال ابن الرفعة ••••

انظر : (فتح العزيز ١٢/٦٥) (نهاية المحتاج ١١١/٧) (الفهر البهية ٨٤/٥)

(تحفة المحتاج ٩/١١٤) (مغنى المحتاج ٤/١٥١) (حاشية قليوبي على المنهاج

٤/١٨٢) (روضة الطالبين ١٠/٩٦) (نهاية المطلب ١٩/٥٠) (كفاية النبية

١٣/٨٣) •

واذا كان كذلك ، فكل ما جعلناه رجوعاً صريحاً بعد الاقرار أو جهناً به (١) ضمان النفس ان قتل بعده ، وكل ما لم (٢) نجعله رجوعاً صريحاً لم نوجب (٣) به الضمان (٤) .

(١) ج (به) ساقطه .

(٢) ن هـ (وكلما لم)

(٣) ن (يوجب)

(٤) قال الامام النووي : ولو رجع بعد ما أقيم بعض الحد ، ترك الباقي ، ولو قتله شخص بعد الرجوع ، نفى وجوب القصاص وجهان نقلهما ابن كج ، وقال : الاصح : لا يجب .
وه قال أبو اسحاق لاختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع . .
وان قال : لا تقيموا على الحد ، أو هرب ، أو امتنع من الاستسلام ، فهل هو رجوع ؟
وجهان :

اصحهما : لا ، لكن يخلو في الحال ولا يتبع ، فان رجع فذاك ، والا أقيم عليه الحد .
ولو أتبع الهارب ، فرجم ، فلا ضمان ، لان النبي - صلى الله عليه وسلم - لم يوجب عليهم في قضية ماعز - رضى الله عنه - شيئاً .
قال ابن الرفعة : وقياس من جعل الهرب بمنزلة الرجوع عن الاقرار أن يقول : أنه اذا هرب فاتبع وقتل ، أنه يضمن وان لم يصح بالرجوع . . .
وفي تعليق أبي الطيب ، والرافعي ، والمرشد ، أنه لا يضمن اذا لم يسمع منه التصريح بالرجوع ، وهو الذي اقتضاه ظاهر الخبر . .
قال الامام الرملى : وعلى قاتل الراجع دية ، لا قود ، لشبهة الخلاف في سقوط الحد بالرجوع ، وما ذكره الدارمي من وجوب القود مردود . .
انظر : (روضة الطالبين ١٠ / ٩٦) (كفاية النبيه ١٣ / ٨٣)
(شرح مختصر المزنى ٩ / ١١٧) (فتح الميز ١٢ / ٦٥) (بحر المذهب ١٠ / ١٣)
(البيان ١٠ / ١١١) (نهاية المحتاج ٧ / ٤١١) .

٨- مسألة

قال الشافعي : ولا يقام حد الجلد على حبلى ، ولا على المريض المدنف (١) ولا في

يوم حره مفروط ، أو برده مفروط ، ولا في اسباب التلف . (٢) — وهذا صحيح .

إذا كان الحد جلداً : أخرجه وجوده . اسباب القاتلة — وهي ضربان —

أحدهما : ما كان في المحدود .

والثاني : ما كان في الزمان .

فأما ما كان في المحدود (٣) فشيان (٤) : حبل يختص بالنساء ، ومريض يعم الرجال

والنساء .

فأما الحبل : فهو ان تكون المحدودة حبلى (٥) حاملاً (٦) بولد ، فهو مانع من

جلدها (٧) كما هو مانع من رجمها ، سواء كان حملها من زنا أو من (٨)

حلال . لان جلد الحامل مفضي الى تلفها أو تلف (٩) حملها ، وكلا

الامرین (١٠) محظوران .

(١) الدنف : المرض اللازم المخامر . وقيل : هو المرض ما كان .

يقال : رجل دنف ، ودنف ، ومدنف : أي براه المرض حتى أشفى على الموت .

انظر مادة — دنف — في : (لسان العرب ١٠٧/٩) (تاج الصروس ١١٠/٦)

(مختار الصحاح ٢١٢) (ترتيب القاموس ٢١٨/٢) .

(٢) انظر : (مختصر المزني ٢٦١/٨) .

(٣) من قوله : (والثاني : ما كان في . . . الخ) ساقط .

(٤) ك (ما كان في المحدود فشيئان) ساقطه .

(٥) ن (حبلى) ساقطه .

(٦) ج عن زيادة (كاملاً) .

(٧) ن (فهو مانع من جلدها) ساقطه .

(٨) ك عن (من) ساقطه .

(٩) ك (وتلف) .

(١٠) ك (وكلی الامرین) ن (وكلا الامران) .

ولأن عليا قال لعمر - رضوان الله عليهما - وقد أمر بحد زانية حامل : (انه لا

سبيل لك على ما في بطنها ، فردها ، وقال : لولا على لهلك عمر) (١)

فاذا وضعت حملها وهي في نفاسها : فان أمن من تلفها فيه ، جلدت .

وان خيفتلفها فيه ، أمهلت .

روى أبو جميلة (٢) عن علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - (٣) قال : (فجرت

جارية لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال لي : يا على أنطلق فأقم الحد

عليها ، فأتيتها فوجدتها يسيل دمها لا ينقطع فعدت الى رسول الله - صلى

الله عليه وسلم - فأخبرته أنسى وجسدت دمها يسيل

(١) هذا الاثر أورده ابن الصباغ في (الشامل ٦ / ١٠٧) وابن قدامة في (المنى ٩ / ٤٦) .

وقد ذكره السيافى في (الروض) من طريق زيد بن علي عن أبيه عن جده عن علي

قال : (لما كان في ولاية عمر اتى بأمرأة حامل فسألها عمر ، فاعترفت بالفجور ، فأمر

بها عمر ان ترجم ، فلقبها على فقال : ما بال هذه ؟ فقالوا : أمر بها أمير المؤمنين

عمر أن ترجم ، فردها على ، فقال : أمرت بها أن ترجم ؟ فقال : نعم ، اعترفت بالفجور

فقال على : هذا سلطانك عليها فما سلطانك على ما في بطنها ؟ ... الى أن قال

فخلى عمر سبيلها ، ثم قال : عجزت النساء أن يلدن مثل على ، لولا على لهلك عمر) .

قال الشارح : أخرجه صاحب (الامالى) وابراهيم بن عبد الله الوصابى في (اسنى

المطالب في مناقب علي بن أبي طالب) والسما في (الموافقة) .

انظر : (الروض النضير ٤ / ٢١١ ، ٢١٢) .

(٢) أبو جميلة ميسرة بن يعقوب الطهوى الكوفى ، صاحب رؤية علي بن أبي طالب .

روى عن علي ، وعثمان ، والحسن بن علي ، وروى عنه ابنه عبد الله ، وعطاء بن السائب

وحسين بن عبد الرحمن ، وأبى جناب الكلبي ، وغيرهم ... ذكره ابن حبان في الثقات .

انظر ترجمته في : (تهذيب الكمال ٧ / ١٩٦) (الجرح والتعديل ٨ / ٢٥٢)

(التاريخ الكبير ٧ / ٣٧٤) (تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٨٧) (الكاشف ٣ / ١٩٢)

(٣) أبو الحسن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمى (٢٣ ق ه - ٤٠ ه)

انظر ترجمته في : (الطبقات الكبرى ٣ / ١٩) (الحلية ١ / ٦١) (صفة الصفوة ١ / ٣٠٨)

(تذكرة الحفاظ ١ / ١٠) (لواقح الانوار ١ / ١٩) (البداية والنهاية ٧ / ٢٢٣) .

ولا ينقطع ، فقال : دعها حتى ينقطع دمها ثم أجدها ، وأقيموا الحدود على ما

ملكتم أيمانكم (١) .

واما المرض ، فضرمان :

احدهما : ما لا يرجأ زواله كالسل والفالج ، فيكون في النضو الخلق (٢) على ما

سيأتى .

(١) رواه أبو داود ، والدارقطنى ، والبيهقى ، وابن المنذر ، والطيالسى فى (الحدود)
واحمد فى (مسنده) من طريق عبد الأعلى ، عن أبى جميلة ، عن على قال : (فجرت جارية
لآل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا على انطلق فأقم عليها الحد
فانطلقت فاذا بها دم يسيل لم ينقطع ، فأتيتها ، فقال : يا على أفرغت ؟ قلت : أتيتها ودمها
يسيل ، فقال : دعها حتى ينقطع دمها ثم أقم عليها الحد ، وأقيموا الحدود على ما
ملكتم أيمانكم)

ورواه عبد الرزاق فى (مصنفه) . . . بالاسناد المتقدم - وفيه : فوجدها على قد
وضعت ، فلم يجدها حتى تملأت من نفاسها ، فجدها خمسين جلدة ، فقال : أحسنت . . .
ورواه الطحاوى والبيهقى فى (الحدود) من طريق عبد الأعلى ، عن أبى حميد ، عن على . . .
ورواه البغوى فى (الحدود) من طريق عبد الأعلى ، عن عبد الله بن أبى جميلة ، عن
أبى جميلة ، عن على بن أبى طالب وفيه : ولدت أمة لبعض نساء النبی - صلى الله
عليه وسلم -

ورواه كل من : مسلم ، والترمذى ، والحاكم ، والطيالسى ، والبيهقى فى (الحدود) من
طريق سعد بن عبيدة ، عن أبى عبد الرحمن السلمى قال : خطب على ، فقال :
أيها الناس اقيموا على أرقائكم الحد ، من أحصن منهم ، ومن لم يحصن ، فان أمة
لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - زنت فأمرنى أن أجدها ، فاذا هى حديشة
عهد بنفاس ، فخشيت ان أنا جلدتها أن أقتلها ، فذكر ذلك للنبي - صلى الله عليه
وسلم - فقال : أحسنت . .

انظر : (سنن أبى داود ٤٧١/٢) (سنن الدارقطنى ١٥٨/٣) (مصنف عبد الرزاق
٣٩٣/٧) (مسند احمد ٤١٥/١) (سنن البيهقى ٢٢٩/٨ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥)
(الاوسطل ٨٧) (شرح السنة ٣٠٠/١٠) (شرح معانى الآثار ١٣٦/٣)
(سنن الترمذى ٤٤٨/٢) (صحيح مسلم ١٢٥/٥) (المستدرک ٣٦٩/٤)
(منحة المعبود ٣٠٠/١) . .

(٢) التَّضْو : بالكسر : البحر المهنزل ، وقيل : هو المهنزل من جميع الدواب ، وهو أكثر

والجمع : أنضاء . وقد يستعمل فى الانسان .

والثاني : ان يكون (١) مرجو الزوال كالحصى والصداع ، فيؤخر المحدث فيه

حتى يبرأ من مرضه ، لان جلده في المرض مفضى الى تلفه . وليس يخلو حده من ثلاثة احوال :

اما أن يقام عليه حد الاصحا ، أو حد المرضى ، أو يؤخر حتى يبرأ .
فلم يجوز أن يقام عليه حد الاصحا (لافضائه الى تلفه ، ولم يجوز أن يقام عليه حد المرضى لأنه يمكن أن يقام عليه حد الاصحا) (٢) فلم يبقى الا أن يؤخر الى صحته . (٣)

واما الضرب الثاني : وهو المختص بالزمان ، فهو شيثان : افراط الحر ، وافراط البرد .
لان الجلد فيهما مفضى الى التلف ، والمقصود بالجلد الردع والزجر دون التلف .

فيؤخر في شدة الحر الى اعتدال الهواء ، وفي شدة البرد الى اعتداله .

== انظر مادة - نضا - في (تاج المروس ١٠ / ٣٧١) (تهذيب اللغة ١٢ / ٧)
(لسان العرب ١٥ / ٣٣٠) (تهذيب الصحاح ٣ / ١٠٧٩) .

(١) ج (ما هو) .

(٢) ما بين القوسين ساقط في (ن هـ) .

(٣) قال الامام الرافعي : فان كان الواجب الجلد ، فان كان لمرض يرجى زواله فانه يؤخر الى أن يبرأ لكيلا يهلك بتعاون الجلد والمرض . وكذلك المحدود والمقطوع في حد وغيره ، لا يقام عليه حتى يبرأ

وعن رواية أبي الحسين بن القطان وجه : أنه لا يؤخر ، ويضرب في المرض بحسب ما يحتمله من الضرب بالمشكال وغيره . كما أن الصلاة اذا وجبت يؤدى بها المريض قاعدا ، ولا ينتظر للتمكين من القيام . . . ولو ضرب كما يحتمله ثم اذا برى فهل يقام عليه حد الاصحا ؟

حكى القاضي ابن كج فيه وجهين ، وليكونا مبنيين على أنه هل يؤخر اقامة الجلد أم يستوفى بحسب الامكان ؟

ان قلنا بالأول : فالذى جرى ليس بحد ، فلا يسقط ، كما لو جلد المحصن لا يسقط عنه الرجم .

وان قلنا بالثاني : فلا يعاد الحد . . .

انظر : (فتح العزيز ١٢ / ل ٦٨) وايضا : (كفاية النبية ١٣ / ل ٧٩) (ميدان الفرسان ٧ / ل ٦٣)

فان كان هذا المحدود في بلاد الحر التي (١) لا يسكن حرها ، أو في بلاد البرد التي لا يقل بردها لم يؤخر حده ، ولم ينقل (٢) الى البلاد المعتدلة ، لما فيه من تأخير الحد ولحوق المشقة ، وقول افراط الحر (٣) وافراط البرد بتخفيف الضرب حتى يسلم فيه من القتل ، كما نقوله (٤) في المرض اللازم . (٥)

٨/١ - فصل

فانما تقر ما يوجب تأخير جلده فلم يؤخره الامام (٦) وجلده فيه ، فان سلم من التلف فقد اساء فيما فعل ، ولا غرم (٧) عليه . وان حدث عليه (٨) تلف منه فضرمان ؛
احدهما : أن (يتلف غير) (٩) المحدود ، كالحامل اذا جلدت فالقت جنينا ميتا فهو مضمون على من جلدها ، كما قد (ضمن عمر جنين المرأة حين أجهضت من رغبة رسالته) . (١٠)

الضرب الثاني : أن يتلف المحدود ، ففي وجوب ضمانه وجهان :

احدهما : يضمن ديته لتعديده بالوقت .

-
- (١) ك (الذى) .
 - (٢) ج (ولا ينقل) .
 - (٣) ن (افراط الحر) ساقطه .
 - (٤) ج (نقول) .
 - (٥) انظر : (بحر المذهب ١٠/١٨) (نهاية المحتاج ٤١٤/٧) (أسنى المطالب ١٤٣/٤)
 - (حاشية الجمل ١٣٢/٥) (مفنى المحتاج ١٥٥/٤) .
 - (٦) ك (الامام) ساقطه .
 - (٧) ن (ولا غرائم) .
 - (٨) ك (وان صدر عنه) .
 - (٩) ج (يتسبب عن) .
 - (١٠) سوفياني تخریج الحديث صفحة (١١٨٣) .

والوجه الثاني : لا يضمن دية لحدوثه عن جلد مستحق . (١)

(١) قال الامام الشيرازي : وان أقيم الحد في الحال التي تجوز فيها اقامته فهلك منه لم يضمن ، لان الحق قتله . وان أقيم في الحال التي لا تجوز اقامته : فان كانت حاملا فتلف منه الجنين ، وجب الضمان ، لانه مضمون فلا يسقط ضمانه بجناية غيره . . .

وان تلف المحدث ، فقد قال الشافعي : اذا أقيم الحد في شدة حر أو برد فهلك ، لا ضمان عليه .

وقال في (الام) : اذا ختن في شدة حر أو برد فتلف ، وجبت على عاقلته الدية . فمن أصحابنا من نقل جواب كل واحدة من المسئلتين الى الاخرى ، وجعلهما على قولين :

احدهما : لا يجب ، لانه هلك من حد . . . والثاني انه يجب لانه مفرط . . . ومنهم من قال : لا يجب الضمان في الحد ، لانه مخصوص عليه . ويجب في الختان لانه ثبت بالاجتهاد . . .

وان قلنا : انه يضمن ، ففي القدر الذي يضمن وجهان :

احدهما : انه يضمن جميع الدية ، لانه مفرط . . .

والثاني : انه يضمن نصف الدية ، لانه مات من واجب ومحذور ، فسقط النصف ووجب النصف . . .

قال الامام العمراني : فان كانت المرأة حاملا وتلف حملها ، وجب على الامام ضمانه

ان علم بذلك ، فان لم يعلم الامام بكونها حاملا ففيه طريقان . . .

ثم من أصحابنا من قال يجب ضمانه في ماله - قولا واحدا - لان بيت المال انما يحمل خطأ الامام ، وهذا عمد اليه . . .

ومنهم من قال : فيه قولان - وهو الاصح - ، لان اتلاف الجنين لا يتأتى منه العمد المحض ، وانما يتلف بعمد الخطأ . . .

وقال الامام الرافعي : وللامام الجويني مباحة هاهنا : وهي اننا ان لم نوجب

الضمان فالتأخير مستحب لا محالة . . . وان أوجبنا الضمان ، فوجهان :

احدهما : ان التأخير واجب ، وانما ضمانه لتعديه بترك الواجب . . .

والثاني : انه يجوز التعجيل ، ولكن بشرط سلامة العاقبة كما في التعزيرات . . .

وفي (المذهب) وغيره : اطلاق القول بأنه لا يجوز التعجيل في شدة الحر والبرد . . . =

مسألة

١-

قال الشافعي : ويرجم المحصن في كل ذلك ، إلا أن تكون امرأة حبلى فتترك حتى

تضع (١) ويكفل (٢) ولدها (٣) - وهذا صحيح -
إذا كان الحد رجما لم يجز أن ترجم حامل حتى تضع .

لرواية عبد الله بن بريدة (٤) عن أبيه : (أن امرأة من غامد (٥) اتت النبي - صلى
الله عليه وسلم -

= انظر : (المذهب ٢/٢٧١) (فتح العزيز ١٢/٧٠) (نهاية المطلب ١٩/١٥٢)
(البيان ١٠/١٠٩) (ميدان الفرسان ٧/٦٤) .

(١) ك هـ ج زيادة (ولدها) .

(٢) ج هـ ن (وتكفله) .

(٣) انظر : (مختصر المزي ٨/٢٦١) .

(٤) أبو سهل عبد الله بن بريدة بن الحصيب الأسلمي (١٤ - ١١٥ هـ) .

من ثقات التابعين ، أصله من الكوفة ، سكن البصرة ، وولى القضاء بمرور ، فثبت فيه
إلى أن توفي . . . روى عن ابن عباس ، وابن عمر ، وعائشة ، وغيرهم . . . وروى عنه ابنه
صخر وسهل ، وقتادة ، وعدة . . . كان هو وسليمان تومين . . .

انظر ترجمته في : (تهذيب التهذيب ٥/١٥٧) (الجرح والتعديل ٥/١٣)

(طبقات الحفاظ ٤٠) (مشاهير علماء الأمصار ١٢٥) (تذكرة الحفاظ ١/١٠٢)

(دول الإسلام ١/٨٠) .

(٥) الخامدية :

قال ابن حجر ، والنووي ، والخطيب البغدادي ، وابن الجوزي : الخامدية التي أقرت
على نفسها بالزنا - رضي الله عنها - قيل : اسمها : سبيعة القرشية . وقيل :
أبيّة بنت فرج . . .

قال الخطيب : والحجة في ذلك :

أولا : حديث عبيد بن عمير الليثي قال : حدثني عائشة : أن سبيعة القرشية قالت :

يا رسول الله اني زنيته ، فأقم على حد الله . . . الحديث .

ثانيا : حديث يعلى بن الأشدق عن عبد الله بن جرادة ، أن ابنة فرج اتت النبي

- صلى الله عليه وسلم - فقالت : يا رسول الله أسرفت على نفسي فجئت لتطهرني

. . . الحديث . . .

فقلت : انى زنيته فطهرنى . فقال : ارجعى ، فرجعت (١) ، فلما كان من
 الفد أتت النبى - صلى الله عليه وسلم - فقالت : لملك تريد أن ترددنى
 كما رددت ماعزاً ، فوالله انى لحبلى . فقال لها : ارجعى حتى تلدى .
 فرجعت ، فلما ولدته (٢) (أتته بالصبي ، فقالت : قد ولدته) (٣) فقال :
 ارجعى فأرضعيه حتى ثفطيه ، فرجعت ، ثم جاءت به وقد فطمته ، وفى يده
 شىء يأكل منه (٤) فأمر بالصبي فدفع الى رجل من المسلمين ، وأمر بها فحفر لها
 ثم أمر بها فرجعت (٥) .

- == انظر : (شرح الاسماء ل ٥١) (الاسماء المبهمة ل ٤٠) (المبهمة ل ٦٤) .
 (تلقيح مفهوم أهل الاثر ٦٧٨) (تهذيب الاسماء - القسم الاول - ٣٦٧ / ٢ - ٣٧٣) .
 (١) ن هـ ج (فرجعت) ساقطه .
 (٢) ج هـ ن (ولدت)
 (٣) ما بين القوسين ساقط فى (ن هـ ج) وبدلاً منه (جاءت) .
 (٤) ك (منه) ساقطه .
 (٥) رواء كل من : مسلم ، والبيهقى والدارى ، وأبو داود ، والحاكم ، وابن حزم فى (الحدود)
 واحمد فى (مسنده) من طريق بشير بن المهاجر عن عبد الله بن بريدة عن
 أبيه قال : كنت جالسا عند النبى - صلى الله عليه وسلم - فجاءته امرأة من بنى
 غامد ، فقالت : يا نبى الله انى قد زنيته ، وانى أريد أن تطهرنى ، فقال لها :
 ارجعى . فلما كان من الفد أتت أيضاً ، فاعترفت عنده بالزنا ، فقالت : يا نبى
 الله طهرنى ، فلملك ان ترددنى كما رددت ماعز بن مالك ، فوالله انى لحبلى
 فقال لها النبى - صلى الله عليه وسلم - : ارجعى حتى تلدى . فلما ولدت جاءت
 بالصبي تحمله فى خرقة ، فقالت : يا نبى الله هذا قد ولدته ، فقال : اذهبي فأرضعيه
 ثم أطفئيه ، فلما فطمته جاءت بالصبي فى يده كسرة خبز ، فقالت : يا نبى الله قد
 فطمته ، فأمر النبى - صلى الله عليه وسلم - بالصبي فدفع الى رجل من المسلمين
 وأمر بها فحفر لها حفرة ، فجعلت فيها الى صدرها ، ثم أمر الناس أن يرموها ،
 فاقبل خالد بن الوليد بحجر فرمى رأسها فتلطح الدم على وجنة خالد بن الوليد
 فسبها ، فسمع النبى - صلى الله عليه وسلم - سبه اياها فقال : مه يا خالد لا تسبها
 فوالذى نفسى بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكسي لغفر له ، فأمر بها فصلى
 عليها ، ودفنت) . - واللفظ للدارى -

ولان عليا قال لعمر - رضى الله عنهما - وقد أمر برجم حامل : (انه لا سبيل
لك على ما فى بطنها فردها) (١) . وقال له معاذ بن جبل (٢) مثل ذلك (٣)
فاذا وضعت حملها امسك عنها حتى ترضع ولدها اللبأ ، الذى لا يستغنى عنه
فى حفظ حياته . (٤)

= انظر : (صحيح مسلم ١٢٠ / ٥) (سنن أبى داود ٤٦٢ / ٢) (سنن الداريمى

١٢٩ / ٢) (سنن البيهقى ٢٢١ / ٨) (مسند احمد ٣٤٨ / ٥) (المستدرک

٣٦٣ / ٤) (المحلى ١٩ / ١٣) .

(١) تقدم تخريج الاثر صفحة (٢١٢) .

(٢) أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل الانصارى (٢٠ هـ - ١٨ هـ) .

صاحبى جليل ، كان أعلم الامة باللال والحرام ، شهد المشاهد كلها ، بعثه

الرسول بعد غزوة تبوك قاضيا ومرشدا لاهل اليمن توفى بالاردن . . .

انظر ترجمته فى : (الطبقات الكبرى ٥٨٣ / ٣) (الحلية ٢٢٨ / ١) (الفتح ٣١٣ / ١)

(الاصابة ٤٢٦ / ٣) (صفة الصفوة ٤٨٩ / ١) (عجالة المبتدى ٣٨)

(٣) رواه الدارقطنى فى (النكاح) والبيهقى فى (الممدد) وعبد الرزاق فى (مصنفه)

من طريق الاعمش عن أبى سفيان قال : حدثنى أشياخ منا قالوا : جاء رجل الى عمر

بن الخطاب ، فقال : يا أمير المؤمنين انى غبت عن أمراتى سنتين فجئت وهى حبلى

فشاور عمر الناس فى رجمها ، قال : فقال معاذ بن جبل : يا أمير المؤمنين ان كان

لك عليها سبيل ، فليس لك على ما فى بطنها سبيل ، فاتركها حتى تضع ، فتركها

فولدت غلاما قد خرجت ثنياه ، فعرف الرجل الشبه فيه ، فقال : ابنى ورب الكعبة

فقال عمر : عجزت النساء أن يلدن مثل معاذ ، ولولا معاذ لهلك عمر . .

وذكره ابن حجر فى (الفتح) وقال : أخرجه ابن أبى شيبه ورجاله ثقات . .

قال الشيخ الاعظمى : وأخرجه سعيد بن منصور عن أبى معاوية عن الاعمش ، وفيه :

(فلا سبيل لك على ما فى بطنها) . .

انظر : (سنن الدارقطنى ٣٢٢ / ٣) (مصنف عبد الرزاق ٣٥٤ / ٧) (سنن البيهقى

٤٤٣ / ٧) (فتح البارى ١٤٦ / ١٢)

(٤) قال الامام النووى : لا تقتل الحامل حتى تضع ، واذا وضعت لا تستوفى العقوبة حتى

تسقى الولد اللبأ ، ومال القاضى ابو الطيب : الى انها لا تمهل لارضاعه اللبأ ، لانه

قد يعيش بدونه . .

والصحيح : الاول - وبه قطع الجمهور ، لان الخالب أنه لا يعيش بدونه ، مع انه تأخير يسير =

ثم ينظر في مرضع الولد بعد اللبأ (١) ، فإنه لا يخلوا من ثلاثة أحوال :

أحدها : أن توجد مرضعة وتتمين ، فيسلم الولد اليها ، وترجم الأم . (٢)

والثاني : أن (لا توجد مرضعة غير الأم) (٣) ، فيؤخر رجوعها حتى ترضعه حولين

كاملين ، ثم ترجم ، لأننا لما حفظنا حياته حملا فأولى أن نحفظها وليدا .

والثالث : أن يعلم وجود المرضع (ولكن لم يتمين ، ففي جواز رجوعها قبل تعيينه

ودفعه الى المرضع وجهان :

أحدهما : يجوز رجوعها ، لأن المرضع (٤) موجود .

والثاني : لا يجوز ، حتى يسلم الى المرضع ثم ترجم . (٥)

== انظر : (روضة الطالبين ٢٢٥/٩) وايضا (البيان ١٠/١١١) (الشامل ٦/١٠٧)

(١) اللبأ : أول اللبن في النتاج . قال أبو زيد : أول الالبان اللبأ عند الولادة ، وأكثر

ما يكون ثلاث حلبات ، وأقله حلبه . . .

انظر مادة - لبأ - في (تهذيب اللغة ٣٨٣/١٥) (لسان العرب ١/١٥٠) .

(تاج المروس ١/١١٤) و (المصباح المنير ٢/٢١٠) .

(٢) ذهب الى هذا : الشيرازي ، وابن الصباغ ، والعمراني ، والرواني ، ونور الدين الحجازي ،

وصاحب التوجيه ، وغيرهم . . .

وخالف في ذلك : الفزالي ، والنووي ، والرافعي ، والمروزي ، وابن الرفعة . . .

حيث قالوا : لا ترجم حتى تظم الولد ، وحتى وان وجدت مرضعة غيرها . . .

انظر : (المذهب ٢/١٨٥) (الشامل ٦/١٠٧) (البيان ١٠/١١١) (بحر

المذهب ١٠/١٩) (تجريد المسائل ل ٢١٢) (التوجيه شرح المفتي ٤/٩٣)

(الوجيز ٢/١٣٦) (روضة الطالبين ٢٢٦/٩) كفاية النبيه ١٣/٨١)

(٣) ك ، ن (لا يوجد لرضاعة غير الأم) .

(٤) ما بين القوسين ساقط في (ن هـ)

(٥) انظر : (حلية العلماء ٢/٢٢٥) (بحر المذهب ١٠/١٩) . .

فاما غير الحامل : من النساء والرجال ، اذا كانوا مرضى أو فى حر مفرط أو برد مفرط ،

فى تمجيل رجمهم مع بقاء المرضى وفرط الحر والبرد . ثلاثة أوجه .

حكاه ابن أبى هريرة (١) .

احدها : وهو الظاهر من مذهب الشافعى ، والمنصوص عليه فى هذا الموضع أنه

يعجل الرجم ولا يؤخر ، لان المقصود القتل بخلاف المجلود ، وسواء رجم باقرار

أو شهادة (٢) .

والوجه الثانى : أنه يؤخر رجمه ولا يعجل ، حتى يبرأ من مرضه ، ويمتدل الحر والبرد ،

سواء رجم باقرار أو بينة ، لانه قد يجوز أن يرجع عن اقراره ، ويرجع الشهود

فى الشهادة ، فلا يعجل فى (٣) زمان التوجيه (٤) حتى يمكن استدراك

ما يمنع . (٥) .

(١) انظر : (بحر المذهب ١٠/١٩) (كفاية النبيه ١٣/٨٠) .

(٢) ذهب الى هذا : ابو الطيب الطبرى ، والرملى ، والجوينى ، والعمرائى ، والبخوى

والرافعى ، وابويحى زكريا الانصارى ، والشربينى ، وسليمان الجمل . . .

وصححه صاحب التوجيه . . . قال الرويانى : وهذا اختيار أبى اسحاق . . .

قال النووى : وهذا هو الصحيح الذى قطع به الجمهور . . .

انظر : (شرح مختصر المزنى ٩/١١٨) (نهاية المطلب ١٩/٥٠) (البيان

١٠/١١٠) (التوجيه شرح المغنى ٤/٩٣) (بحر المذهب ١٠/١٩)

(فتح العزيز ١٢/٦٨) (نهاية المحتاج ٧/٤١٤) (اسنى المطلب ٤/١٣٣)

(حاشية الجمل ٥/١٣١) (روضة الطالبين ١٠/٩٩) (مغنى المحتاج ٤/١٥٤)

(تهذيب الاحكام ٤/١٠٦) .

(٣) ج (فى) ساقطه .

(٤) ك (التوجيه) ن (التوجه) والصواب ما أثبتناه . وقد تقدم شرح الكلمة صفحة

(١٢١) .

(٥) قال الامام الفزالى : ولا يقام الجلد فى فرط الحر والبرد ، وكذلك الرجم ، وان كان

يتوهم سقوطه برجوعه أو توبته ، بل يؤخر الى اعتدال الهواء ، وهذا التأخير مستحب ،

ولكن ان تركه فهلك فالنص أنه لا يضمن . . .

قال الرافعى : والذى أورده صاحب الكتاب (اى الفزالى) انه فى حالة المرض يرجم

فى الحال سواء ثبت زناه بالاقرار أو بالبينة ، والخلاف فى الصورتين واحد فليكن الجواب

فيهما واحد .

انظر : (الوجيز ٢/١٧٠) (ميدان الفرسان ٧/٦٣) (فتح العزيز ١٢/٧٠) .

والوجه الثالث : أنه يؤخران رجم بالاقرار ، ولا يؤخران رجم بالشهادة . (١)

=====

لان الظاهر من المقرر رجوعه ، لانه مندوب الى الرجوع . والظاهر من الشهود

أنهم لا يرجعون ، لانهم غير مندوبين الى الرجوع . (٢) - والله اعلم -

(١) ذهب الى هذا : ابن الصباغ ، والرويانى .

قال الشافعى : واذا وجب عليه رجم ببينة أخذ فى الحر والبرد ، وأخذ وهو مريض

وان وجب عليه باعتراف لم يؤخذ مريضا ولا فى حر ولا برد ، لانه متى رجع قبل

الرجم وعده تركته . . .

قال ابن الرفعة : قال الشيرازى : وان وجب الرجم فى الحر أو البرد أو المرض

اى الذى يرجى برؤه ، فان كان قد ثبت بالبينة رجم ، لان المقصود قتله

فلا يعتبر حال الزمان وحاله ، مع أنه معين على المقصود

واذا ثبت بالاقرار فالمنصوص اى فى (الام) كما نقله القاضى الحسين هاهنا

وان لم يعزه فى كتاب (اللعان) : أنه يؤخر الى أن يبرأ ويحتدل الهواء ، لانه

ربما تمسه الحجارة فيرجع ، فيعين الزمان والضعف على قتله . . .

وهذا ما جزم به الغوراني واختاره فى المرشد ، وصححه القاضى الحسين فى كتاب

(اللعان) ونسبه الامام الى الأئمة هنا

انظر : (الشامل فى فروع الشافعية ٦ / ١٠٧) (بحر المذهب ١٠ / ١٩) (الام

٥٨ / ٦) (كفاية النبيه ١٣ / ٨٠) .

(٢) هناك وجه رابع فى المسئلة ، أورده العمرانى وغيره نقلا عن الشيخ ابي حامد ،

وهو : ان ثبت زناه بالبينة اخر رجمه ، وان ثبت بالاقرار رجم ، لانه هتك نفسه

باققراره . . .

انظر : (التوجيه شرح المغنى ٤ / ٩٣) (كفاية النبيه ١٣ / ٨٠)

(البيان فى فروع الشافعية ١٠ / ١١٠)

مسألة

١٠

قال الشافعي : وان (١) كان البكر نضو الخلق ، ان ضرب بالسوط تلف (٢)

ضرب بأشكال النخل (٣) اتباعا لفعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

ذلك (٤) في مثله (٥)

اما اذا كان حد النضو (الرجم فانه يرحم لوقته ، لانه لا يرجأ زواله ، وهو

في وجوب الرجم كميته .

وان كان حده (٦) الجلد (٧) وهو نضو الخلق ضعيف التركيب ، أو كان

سليم الخلقة فحدث به مرض لا يرجأ زواله ، فأنهكه حتى صار بمنزلة

ان ناله ألم الضرب ألقه ، فهو ونضو الخلق في الجلد اذا زنيا سواء .

واختلف الفقهاء في حكم جلدهما على ثلاثة مذاهب :

أحدها : - وهو مذهب الشافعي - ان يعدل عن ضربه بالسوط الى أشكال

النخل ، فيجمع منها مائة شمرخ يضرب بها ضربة واحدة ، ولا يعتبر

في جلده السوط ولا العدد .

(١) ك ، ن (فان) .

(٢) ج (هلك) .

(٣) قال ابن منظور : أشكل : في ترجمة عثكل : العثكول والعثكال الشمرخ ، وما

هو عليه البسر من عيدان الكباسة ، وهو في النخل بمنزلة العنقود من

الكرم .

جاء في الحديث : (فجلد بأشكول) وفي رواية : (بأشكال) هما لغة فسي

المثكول والمثكال ، وهو عذق النخلة بما فيه من الشمارخ .

والشمرخ : هو الذي عليه البسر ، وأصله في العذق ، ويقال له : الشمرخ .

انظر مادة - أشكل - في : (لسان العرب ١٠/١١) (تاج المروس ٦/٨)

(النهاية في غريب الحديث ١٨٣/٣) (تهذيب اللغة ٦٤٦/٧) .

(٤) ن هج (ذلك) ساقطه .

(٥) انظر : (مختصر المزني ٢٦١/٨) .

(٦) ما بين القوسين ساقط في (ن هج) .

(٧) ج (جلدا) ن (جلده الحد) .

والثاني : - وهو مذهب مالك - انه يعتبر في جلده السوط والعدد كغيره (١) .
والثالث : - وهو مذهب أبي حنيفة - انه يعتبر فيه السوط ، ولا يعتبر فيه

العدد ، فيجمع مائة سوط ويضرب بها دفعة واحدة (٢) .
واستدل من جعله كغيره : بعموم قول الله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا
كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ) (٣)

(١) جاء في (المدونة) : لان مالكا قال في المريض الذي يخاف عليه ان اقيم
عليه الحد : انه يؤخر حتى يبرأ من مرضه
وفي موضع اخر من (المدونة) قلت : فهل يجزى القضيبة أو الدرة ،
أو الشراك أو نحو ذلك مكان السوط في قول مالك ؟
قال : لم أسمع مالكا يقول في الحدود الا السوط . قلت : فدرة عسر
ابن الخطاب ؟

قال : انما كان يؤدب بها الناس ، فاذا وقعت الحدود قرب السوط .
قال ابن المنذر : وسئل مالك عن الحديث الذي جاء أن رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - أمر أن يضرب رجل في حد باثكول ضربة واحدة ، فانكر
مالك ذلك ، وقرأ مالك قول الله - عز وجل - : (فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة)

وقال مالك : لا أرى للرجل مخرجا اذا ضرب في يمينه ضربة واحدة بما يشبهه
الاثكول

انظر : (المدونة الكبرى ٢٤٨ / ٦ ، ٢٤٩) (الاوسطال ٦٥) وايضا : (اسهل
المدارك ١٦٢ / ٣) (مواهب الجليل ٢٩٦ / ٦) (تبصرة الحكام ٢٧٠ / ٢) .

(٢) قال ابن نجيم : ولو كان ضعيف الخلق بحيث لا يرجى برؤه فخيف عليه الهلاك
اذا ضرب ، يجلد جلدا خفيفا مقدار ما يحتمله ، لما روى أن رجلا ضعيفا
زنسى الحديث .

وقال ابن الهمام : ولو كان المريض لا يرجى زواله كالسل أو كان خدلجا ضعيف الخلقة
فعندنا وعند الشافعي يضرب بعثكال فيه مائة شمراخ فيضرب به دفعة ، وقد
سمعت في كتاب (الأيمان) أنه لا بد من وصول كل شمراخ الى بدنه ، وكذا
قيل : لا بد أن تكون حينئذ مبسوطة .

انظر : (البحر الرائق ١١ / ٥) (شرح فتح القدير ١٣٧ / ٤) وايضا : (درالمنتقى
٥٩٩ / ١) (حاشية ابن عابدين ١٦ / ٤) (تبين الحقائق ١٧٥ / ٣) (فتح الممين
٣٥٦ / ٢) .

(٣) سورة النور الآية (٢) .

ودليلنا : رواية أبي امامة : (أن مقمداً (١) أسود في جوار سعد بن معاذ (٢)

زنا فأحبل ، فأمر به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يجلس

بأثكال النخل) (٣) .

(١) أقعد الرجل : لم يقدر على النهوض ، وبه قعاد أى داء يقعده

ورجل مقعد : إذا أزمه داء في جسده حتى لا حراك به

انظر مادة - قعد - في : (لسان العرب ٣/٣٥٨) (النهاية في غريب

الحديث ٤/٨٦) (تاج العروسى ٢/٤٦٩) (المصباح المنير ٢/١٦٩) .

(٢) أبو عمر سعد بن معاذ ابن النعمان بن امرئ القيس (. . . . هـ)

سيد الأوس ، شهد بدرًا واحدًا والخندق ، وحكم في بنى قريظة بحكم الله ،

توفي شهيدًا عام الخندق من جرح أصابه . اهتزعرش الرحمن لموته

ودفن بالقيع

انظر ترجمته في : (معجم الصحابة ل ٢٢٣) (الاصابة ٢/٣٧) (صفة الصفوة

١/٤٥٥) (الطبقات الكبرى ٣/٤٢٠) (البداية والنهاية ٤/١٢٦)

(اسد الغابة ٢/٢٩٦) .

(٣) رواه الدارقطني في (الحدود) والطبراني في (الكبير) من طريق أبي الزناد ،

ويحيى بن سعيد ، عن أبي امامة بن سهل بن حنيف ، عن أبي سعيد

الخدري قال : (كان مقعد عند جوار أم سعد ففجر بامرأة ، فسئل عن

ذلك ، فاعترف ، فأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يضرب بأثكال

النخل) (.

قال الهيثمي : رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح .

وأخرجه البيهقي ، وابن المنذر ، والبغوي في (الحدود) والشافعي في (الام)

وفي (مسنده) من طريق سفيان ، عن يحيى بن سعيد وأبي الزناد

كلاهما ، عن أبي امامة بن سهل بن حنيف : (أن رجلاً ، قال احدهما : اجبن ،

وقال الآخر : مقعد ، كان عند جوار سعد ، فأصاب امرأة حبلى فرمته به ،

فسئل فاعترف ، فأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - به . قال أحدهما :

جلد بأثكال النخل ، وقال الآخر : بأثكول النخل) (. . . . واللفظ للشافعي .

قال البيهقي : هذا هو المحفوظ عن سفيان مرسلًا . وروى عنه موصولًا ، بذكر أبي

سعيد فيه . .

وروى : (ان رجلا من الانصار اشتكى حتى ضنى (١) وعاد جلده

على عظمه ، فدخلت عليه جارية لبعضهم

وأخرجه النسائي في (آداب القضاة) من طريق يحيى ، عن أبي امامة بن سهل

بن حنيف أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أتى بأمرأة قد زنت ، فقال :

ممن ؟ قالت : من المقعد الذي في حائط سعد ، فأرسل اليه ، فأتى

به محمولا ، فوضع بين يديه ، فاعترف ، فدعا رسول الله - صلى الله

عليه وسلم - بأشكال فضربه ورحمه لزمانته ، وخفف عنه ...

ورواه ابن حزم في (الحدود) والطبراني في (الاوسط) من طريق زيد بن أبي

أنيسة ، عن أبي حازم ، عن سهل بن سعد ... قال الهيثمي : رجاله

ثقات ...

ورواه الدارقطني ، والبيهقي في (الحدود) من طريق فليح ، عن أبي حازم ،

عن سهل بن سعد ، أن وليدة في عهد النبي - صلى الله عليه وسلم -

حملت من الزنا ، فسئلت من أحبلك ؟ قالت : أحبلني المقعد ، فسئل

عن ذلك فاعترف ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : انه لضعيف

عن الجلد ، فأمر بمائة عثكول فضربه بها واحدة ... قال الدارقطني :

وهم فيه فليح ... والصواب : عن أبي حازم ، عن أبي امامة بن سهل ،

عن الرسول ...

قال الهيثمي : رواه الطبراني ، وفيه : (أبو بكر بن أبي سبرة) وهو متروك ...

قال ابن حجر : ان كانت الطرق كلها محفوظة ، فيكون أبو امامة قد حمله عن

جماعة من الصحابة ، وأرسله أخرى ...

انظر : (سنن الدارقطني ٩٩/٣ ، ١٠٠٠) (مجمع الزوائد ٢٥٢/٦)

(الام ١٣٦/٦) (سنن البيهقي ٢٣٠/٨) (شرح السنة ٣٠٢/١٠)

(بدائع المنن ٢٨٨/٢) (سنن النسائي ٢٤٢/٨) (المحلى ٩٦/١٣)

(تلخيص الحبير ٥٨/٤ ، ٥٩) (الاوسط ٦٤) .

(١) الضنى : السقيم الذي قد طال مرضه وثبت فيه ...

وأضناه المرض ، أي أثقله ...

انظر : مادة - ضنا - في : (تهذيب اللغة ٦٦/١٢) (لسان العرب ٤٨٦/١)

(مختار الصحاح ٣٨٥) (أساس البلاغة ٣٧٩) .

فهش لها (١) فوقع عليها ، فلما دخل عليه رجال من قومه يهودونه ، أخبرهم ،
وقال : استفتوا لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فذكروا ذلك له ،
وقالوا : يا رسول الله ما رأينا أحدا من الناس به من الضر مثل ما به ،
ما هو الا جلد وعظم ، فأمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن
يأخذوا مائة شماغ فيضربوه بها ضربة واحدة (٢) وهذا نص في هذا

الباب •

- (١) الهش والهشيش من كل شيء : ما فيه رخاوة ولين . . . والهشاشة : الارتياح .
وهششت للمعروف هشا : ارتحت له واشتهيته . . .
انظر مادة - هشش - في : (لسان العرب ٦ / ٣٦٣) (تاج المروس ٤ / ٣٦٧)
(الفائق في غريب الحديث ٤ / ١٠٤) (ترتيب القاموس ٤ / ٥١٢) .
- (٢) رواه أبو داود ، وابن الجارود في (الحدود) من طريق يونس ، عن ابن شهاب ،
قال : أخبرني أبو أمامة بن سهل بن حنيف أنه أخبره بعض أصحاب
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من الأنصار : أنه اشتكى رجل
منهم حتى أضنى ، فماد جلدة على عظم ، فدخلت عليه جارية لبعضهم ،
فهش لها فوقع عليها ، فلما دخل عليه رجال قومه يهودونه أخبرهم بذلك ،
وقال : استفتوا لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فاني قد وقعت
على جارية دخلت على فذكروا ذلك لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - ،
فقالوا : ما رأينا بأحد من الناس من الضر مثل الذي هو به ، لو حطناه
اليك لتفسخت عظامه ، ما هو الا جلد على عظم ، فأمر رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - أن يأخذوا له مائة شماغ فيضربوه بها ضربة واحدة .
قال الأرنؤوط : اسناده عند أبي داود حسن ، لان جهالة الصحابي لا تضر . . .
ورواه ابن ماجه ، والبيهقي ، والبخاري في (الحدود) واحمد في (مسنده)
من طريق يعقوب بن عبد الله بن الأشج ، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف ،
عن سعيد بن سعد ابن عباد قال : كان بين أبياتنا رجل مخدج ضعيف .
فلم يُرْعَ الا وهو على أمة من اماء الدار يخبث بها ، فرفع شأنه سعد بن
عبادة الى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : اجلدوه ضرب
مائة سوط . قالوا : يا نبي الله هو أضعف من ذلك ، لو ضربناه مائة
سوط مات . قال : فخذوا له عثكالا فيه مائة شماغ ، فاضربوه ضربة

ومثل هذا أمر الله تعالى نبيه آيب - عليه السلام - وقد حلف ليضربن زوجته مائة ، فقال : (وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا (١) فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ) . (٢) .

وقد حكى الشافعي مناظرة جرت بينه وبين من خالفه فيه . (٣) .

فقال : قال لي بعضهم : لا اعرف الحد الا واحدا ، وان كان نضوا .

قلت له : اترى الحد أكبر أو الصلاة ؟

فقال : الصلاة ، وكل فرض .

= واحدة واللفظ لابن ماجه .

قال ابن حجر في (البلوغ) : اسناده حسن ، لكن اختلف في وصله وارساله .

وله شاهد عند الدارقطني في (الحدود) من طريق ابن أبي الزناد ، عن أبيه عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف ، عن أبيه قال : حملت أمة في بني ساعدة من الزنا ، فلما وضعت قيل لها : ممن ولدك ؟

قالت : من فلان انسان نضو مسح كأنه خرشاء من ضعفه ، فسئل المقصد عن ذلك ، فقال : صدقت هومني ، فرفع ذلك الى النبي - صلى الله عليه وسلم - وما قال ، وأخبر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بهيئة الرجل ، وأنه لا مضرب فيه ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : خذوا لسه عثكولا الخبر .

انظر : (سنن أبي داود ٤٧٠ / ٢) (منتقى ابن الجارود ٢٧٧)

(جامع الاصول ٦٠٧ / ٣) (سنن ابن ماجه ٨٥٩ / ٢)

(سنن البيهقي ٢٣٠ / ٨) (شرح السنة ٣٠٣ / ١٠)

(مسند احمد ٢٢٢ / ٥) (بلوغ المرام ٢٢٦) (سنن الدارقطني ١٠٠ / ٣) .

(١) الضغث : قبضة من قضبان مختلفه ، يجمعها أصل واحد مثل الأسل والكراث . . .

وقال أبو الهيثم : كل مجموع مقبوض عليه بجمع الكف ، فهو ضغث

انظر مادة : ضغث - في : (لسان العرب ١٦٣ / ٢) (تاج المروس ٦٣١ / ١)

(تحفة الارب ١٦٨) (أساس البلاغة ٣٧٦) .

(٢) حورة ص الآية (٤٤) .

(٣) انظر : (الام ١٣٦ / ٦) .

قلنا : قد (١) تأمره في الصلاة أن يصلي قائما ، فان لم يستطيع فجالسا ،

فان لم يستطيع فعلى جنب .

فقال : هذا اتباع سنة ، وموضع ضرورة .

قلت : فكذلك الجلد اتباع سنة ، وموضع ضرورة .

قال : فقد يتلف الصحيح المحتمل للضرب ، ويحش النضو الضعيف

قلت : انما الينا الظاهر ، والارواح بيد الله سبحانه

— وهذا دليل واضح ، وجواب مقنع —

١٠ / ١ - فصل

فان سرق هذا النضو الخلق ، وعلم ان القطع قاتله ، ففيه وجهان :

احدهما : يسقط عنه القطع في السرقة ، كما يسقط عنه (عدد الجسد

في الزنا) (٢) لأن المقصود زجره دون قتله . (٣)

والوجه الثاني : يقطع كغيره ، وان كان في جلد الزنا مخالفا لغيره (٤)

لأمريين :

احدهما : ان القطع (استهلاك كالرجم فاستويا .

والثاني : انه ليس للقطع (٥) بدل ، وللجلد

(١) ك ج ن (قلنا : قد) ساقطه .

(٢) ج (حد الزنا في الجلد) .

(٣) انظر : (حلية العلماء ٢ / ٢٢٥) (البيان ١٠ / ١٠٩) (بحر المذهب ١٠ / ١٩)

(كفاية النبيه ١٣ / ٧٩)

(٤) ج (لغيره) ساقطه . ن (آخره) .

(٥) ما بين القوسين ساقط في (ن) .

ببدل ، فافترقا • (١)

ولكن لو كان القطع مستحقا في قصاص ، وجب استيفاءه منه - وجها واحدا - .

ولو كان الجلد مستحقا في حد قذف محد كحده في الزنا • (٢)

(١) ذهب الى هذا : العمراني ، والبغوي ، والرافعي ، والفزالي ، وزكريا الانصاري .

وصححه : النووي ، وابن الرفعة . . .

قال القاضي أبو الطيب الطبري : وان سرق وهو ضعيف الخلقة وثبتت السرقة

بالبينة : قطع - قولا واحدا - . . .

وان ثبتت السرقة باقراره - فالصحيح - أنه يقطع . . .

ومن أصحابنا من قال : لا يقطع كما لا يجلد . . . وهذا غير صحيح - .

لان هذا يؤدي الى اسقاط الحد أصلا ، فانه لا بدل له يرجع اليه .

واذا كان مريضا مرضا لا يرجو زواله فهو بمنزلة ضعيف الخلقة الذي لا يطبق

الجلد والقطع ، فيكون على الاختلاف الذي ذكرته - والصحيح -

أنه يقطع . . .

انظر : (البيان ١٠/١٠٩) (تهذيب الاحكام ٤/١٠٧) (فتح

المعز ١٢/٦٩) (ميدان الفرسان ٧/٦٣) (الفهرست البهيبة

٨٥/٥) (روضة الطالبين ١٠/١٠١) (كفاية النبيه ١٣/٧٩)

(شرح مختصر المنزى ٩/١١٨) .

(٢) قال الرافعي : واذا وجب حد القذف على مريض ، قال القاضي ابن كج : يقال

للمستحق : اما أن تصبر الى أن يبرأ ، أو تقتصر على الضرب بالمشكال . .

وفى (التهذيب) : أنه يجلد بالسياط ، سواء كان المريض ما يرجو زواله ، أو ما

لا يرجو زواله ، لأن حقوق العباد مبنية على الضيق . . .

قال الشرييني : ويخير من له حد قذف على مريض بين الضرب بمشكال ونحوه ،

وبين الصبر الى برئه كما جرى عليه ابن المقرئ تبعا للأسنوي .

وقيل : يجلد بالسياط ، سواء أرجى برؤه أم لا ، لأن حقوق الأديين مبنية على

المضايقة . . . ورجحه في أصل (الروضة) في استيفاء القصاص ، وأسقطه

ابن المقرئ هناك . . . وقال الزركشي : انه خلاف المنصوص عليه في (الأم) .

انظر : (فتح المعز ١٢/٦٩) (مغنى المحتاج ٤/١٥٤) .

١١- مسألة

قال الشافعي : ولا يجوز على الزنا ، واللواط ، واتيان البهائم ، الا ارحمة
يقولون : (راينا ذلك منه يدخل في ذلك منها دخول المروء في المكحلة) (١)
قال المزني (٢) : ولم يجعل في كتاب (الشهادات) اتيان البهائم زنا . (٣)
ولا في كتاب (٤) (ا لطهارة) في مسفع البهيمة وضوءا . (٥)

- (١) انظر (مختصر المزني ٨ / ٢٦١) .
- (٢) ابو ابراهيم اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل المزني (١٧٥ - ٢٦٤ هـ) .
صاحب الامام الشافعي ، كان زاهدا عالما مجتهدا قوى الحجة ، قال له
الشافعي : (لو نظرت الشيطان لأفحمته) . من مؤلفاته : الجامع الكبير ،
والجامع الصغير ، والوثائق . . . توفي بمصر .
انظر ترجمته في : (وفيات الأعيان ١ / ٢١٧) (الارشاد ٢ / ٥٦)
(مرآة الجنان ٢ / ١٧٧) (مناقب الامام احمد ١٢٣) (مناقب الامام
الشافعي - للبيهقي - ٢ / ٣٢٨) .
- (٣) قال الشافعي : واذا شهدوا على رجل بالزنا سألهم الامام : أزنى بامرأة ؟
لأنهم قد يعدون الزنا وقوعا على بهيمة ، ولعلمهم يعدون الاستمناء
زنا ، فلا يحد حتى يشبثوا برؤية الزنا وتغيب الفرج في الفرج . . .
- قال المزني : وقد أجاز في كتاب (الحدود) أن اتيان البهيممة
كالزنا يحد فيه . . .
- انظر : (مختصر المزني ٨ / ٣١٢) .
- (٤) ج (باب) .
- (٥) قال الشافعي في (باب الاستطابة) : ولا وضوء على من مس ذلك (اى الفرج)
من بهيمة ، لأنه لا حرمة لها ولا تعبد عليها . . .
- انظر : (مختصر المزني ٨ / ٤) .

— هذه المسئلة تشتمل على أربعة فصول —

• أحدها : في الزنا

• والثاني : في اللواط

• والثالث : في اتیان البهائم

• والرابع : في الشهادة على ذلك

فاما الفصل الاول وهو (الزنا) : فهو أن يطأ الرجل المرأة بخير عقد ولا شبهة

عقد ، ولا بملك (١) ولا شبهة ملك ، ولا شبهة فعل (٢) عالما بالتحريم

— فيجمع في وطئه هذه الشروط الستة —

• فاما (العقد) : فهو ما صح من المناكح

• واما (شبهة العقد) : فهو ما احتمله الاجتهاد من العقود الفاسدة

• كنكاح المتعة ونكاح (٣) الشغار (٤) ، والنكاح بخير ولي ولا شهود

• فهذا وما جانسه من شبهة العقود المانع من حد الزنا ، والموجب للحقوق الولد

• واما العقد على ذوات المحارم : كالامهات والاخوات والخالات والعمات ممن

نسب أو رضاع : فلا يكون من شبهة العقود ، ويكون الواطئ فيه زانيا يجب عليه

الحد

وكذلك لو نكح معتدة أو مطلقة منه ثلاثا قبل زوج ووطئ فيه ، كان في هذه

الاحوال كلها زانيا • (٥)

(١) ج هـ (ولا ملك)

(٢) ج (ولا شبهة فعل) ساقطه •

(٣) ك (ونكاح) ساقطه • ن (والنكاح) •

(٤) ك هـ (والشغار) •

(٥) انظر : (حلية العلماء ٢ / ل ٢٢٣) (تجريد المسائل ل ٢١٣) (الشامل ٦ / ل ١١٠)

(شرح مختصر المزني ٩ / ل ١٢٢) (البيان ١٠ / ل ١٠١) •

وه قال محمد (١) وأبو يوسف . (٢)

وقال أبو حنيفة : اسم العقد يمنع من وجوب الحد (فإذا وطئ أمه أو اخته

أو معتدة بعقد نكاح لم يجب الحد) (٣) على واحد منهما . (٤)

حتى قال أبو حنيفة : لو استأجر امرأة ليزنى بها ، أو ليستخدمها ، فوطئها

فلا حد على واحد منهما . (٥)

استدلالا : بانه وطئ عن عقد فاسد ، فوجب ان يسقط فيه الحد ، قياسا على

سائر المناكح الفاسدة .

قال : ولانه وطئ لا يحد به الكافر فوجب أن لا يحد به المسلم ، كالنكاح بغير

ولى .

(١) أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (١٣١ - ١٨٩ هـ) .

ولد بواسط ، ونشأ بالكوفة ، فسمع من أبي حنيفة وغلب عليه مذهبه ، ولله الرشيد

القضاء بالرقعة ثم عزله . . . من مؤلفاته : المبسوط ، والزيادات ، والموطأ . . .

توفي بالسرى . . .

انظر ترجمته في : (الفوائد البهية ١٦٣) (النجوم ١٣٠ / ٢) (الوافي بالوفيات

(٣٣٢ / ٢) (مناقب الامام الاعظم - لابن البراز - ١٤٦ / ٢) (الهداية

والنهاية ٢٠٢ / ١٠) .

(٢) انظر : (الهداية ١٠٢ / ٢) (الباب ١٩١ / ٣) (واقعات المفتين ٦١)

(حاشية ابن عابدين ٢٥ / ٤) (الفتاوى الفياثية ٩٧) .

(٣) ما بين القوسين ساقط في (ن ، ج) .

(٤) قال ابن الهمام : ومن تزوج امرأة لا يحل له نكاحها بأن كانت من ذوى محارمه

بنسب كأمه أو ابنته فوطئها ، لم يجب عليه الحد عند أبي حنيفة وسفيان الثوري

وزفر . . .

انظر : (شرح فتح القدير ١٤٧ / ٤) وأيضا : (البحر الرائق ١٦ / ٥) (معين

الحكام ٢٢٤) (بدائع الصنائع ٤١٥٤ / ٩) (وسائل الاثقال ١٠١)

(٥) قال السرخسي : رجل استأجر امرأة ليزنى بها ، فزنى بها : فلا حد عليهما في

قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي - رحمهم الله - : عليهما

الحد لتحقق فعل الزنا منهما . .

انظر : (المبسوط ٥٨ / ٩) .

قال : ولان ما لم ينطلق عليه اسم الزنا ، لم يجز عليه حكم الزنا ، لان الحكم تابع للاسم واستدل بأن اسم الزنا غير منطلق عليه :

ان المجوس ينكحون امهاتهم واخواتهم ولا يجزى عليهم اسم الزنا
ولا حكمه . (١)

ودليلنا : قول الله تعالى : (وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً) (٢) والفاحشة في عرف الشرع : هي الزنا ، لقول الله تعالى : (وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاستَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ) (٣)

(١) قال الامام السرخسي : وجه قول أبي حنيفة - رحمه الله - : قوله - صلى الله عليه وسلم - : (ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل ، فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها) فمع الحكم ببطالان النكاح أسقط الحد به . فهو دليل على أن صورة العقد مسقطة للحد وان كان باطلا شرعا .

واختلف عمر وعلي - رضي الله عنهما - في المعتدة اذا تزوجت بزواج آخر ودخل بها الزوج ، فقال علي : المهر لها . وقال عمر : لبيت المال ، وهذا اتفاق منهما على سقوط الحد . . .

ولان هذا الفعل ليس بزنا لغة ، لما بينا أن أهل اللغة لا يفصلون بين الزنا وغيره الا بالعقد ، وهم لا يعرفون الحل والحرمة شرعا ، فعرفنا ان الوطء المترتب على عقد لا يكون زنا لغة ، فكذلك شرعا ، لان هذا الفعل كان حلالا في شريعة من قبلنا ، والزنا ما كان حلالا قط . وكذلك أهل الذمة يقرون على هذا ، ولا يقرون على الزنا بل يحدون عليه ، وكذلك لا ينسب أولادهم الى أولاد الزنا . . . فعرفنا ان هذا الفعل ليس بزنا ، وحد الزنا لا يجب بغير الزنا ، لانه لو وجب انما يجب بالقياس ولا مدخل للقياس في الحد . .

ثم هذا العقد مضاف الى محله في الجملة ، لان المرأة بصفة الانوثة محل للنكاح ، ولكن امتنع حكمه في حقه ، لما بين الحل والحرمة من المناقاة فيصير ذلك شبهة في إسقاط الحد ، كما لو اشترى جارية بخمر فان الخمر ليس بمال عندنا ، ولكن لما كانت مالا في حق أهل الذمة ، جعل ذلك معتبرا في حق انعقاد العقد به .
انظر : (المبسوط ٨٦/٩) .

وروى داود بن الحصين (١) عن عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : (من وقع على ذات محرم فاقتلوه) (٢) وهذا محمول على مواقعتها بالنكاح ، لان غير النكاح يستوى فيه ذات المحرم وغيرها ..

(١) ابو سليمان داود بن الحصين المدني الاموي (٥٩ - ١٣٥ هـ) .
 روى عن أبيه ، وعكرمة ، ونافع ، وغيرهم . وروى عنه مالك ، ومحمد بن اسحاق ،
 وعدة .
 وثقه : ابن معين ، وابن حبان ، وابن سعد وضعفه : النسائي ، والساجي ،
 وأبو حاتم .
 انظر ترجمته في : (الكامل في الضعفاء ١/١٣٣) (الضعفاء - للعقيلي - ١٢٧)
 (الثقات - لابن شاهين - ٢٩) (الكاشف ١/٢٨٧) (تاريخ ابن
 معين ١٥٢/٢) .

(٢) رواه ابن ماجه ، والترمذي ، والدارقطني ، والبيهقي ، والحاكم ، وابن الاثير
 في (الحدود) واحمد في (مسنده) من طريق داود بن الحصين عن
 عكرمة عن ابن عباس
 قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه
 وتمقبه الذهبي فقال : ليس بصحيح .
 قال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه الا من هذا الوجه ، وابراهيم بن اسماعيل
 يضعف في الحديث .
 قال صاحب (التعليق المفني) : في اسناده - ابراهيم بن اسماعيل بن أبي
 حبيب - قال فيه أحمد : ثقة وقال البخاري : منكر الحديث ، وضعفه
 غير واحد من الحفاظ .
 انظر : (سنن ابن ماجه ٨٥٦/٢) (سنن الترمذي ١٢/٣) (سنن الدارقطني
 ١٢٦/٣) (جامع الاصول ٥١٢/٣) (المستدرک ٣٥٦/٤) (مسند
 احمد ٣٠٠/١) (سنن البيهقي ٢٣٧/٨) (التعليق
 المفني ١٢٦/٣) .

وروى اشعث (١) عن عدي بن ثابت (٢) عن البراء بن عازب قال : (مر بي خالي أبو بردة بن نيار (٣) ومعه لواء ، فقلت : اين تريد ؟ فقال :

(١) اشعث بن سوار الكندي النجار الكوفي (٠٠٠ - ١٣٦ هـ) .

يقال له : اشعث الساجي ، والتابوتي ، والافرق ، والنقاش ، والاثرم روى عن الشعبي ، ونافع ، والحسن وروى عنه الثوري ، وشعبة ، وميزيد بن هارون ضعفه : احمد ، وابن معين ، والنسائي ، والدارقطني ، والمجلى وثقه : ابن شاهين ، والدورقي

انظر ترجمته في : (الضعفاء - للدارقطني - ل ٣) (الثقات - لابن شاهين - ل ٨) (المجروحين ١/١٧١) (المغني في الضعفاء ١/٩١) (الضعفاء - للعقيلي - ل ٩) .

(٢) عدي بن ثابت الانصاري الكوفي (٠٠٠ - ١١٦ هـ)

كان امام مسجد الشيعة وقاصهم ، روى عن أبيه ، وسعيد بن جبير ، وخلق وروى عنه شعبة ، ومسلم ، والاعمش ، وآخرون وثقه : احمد ، وابو حاتم ، والمجلى ، والنسائي ، والذهبي مات في ولاية خالد بن عبد الله بالكوفة

انظر ترجمته في : (تهذيب الكمال ٥/ل ١٢٣) (الضعفاء - للعقيلي - ل ٣٣٢) (الثقات - لابن شاهين - ل ٧٧) (دول الاسلام ١/٨٠) (ميزان الاعتدال ٣/٦١) .

(٣) أبو بردة بن نيار بن عمرو البلوي المدني (٠٠٠ - ٤٥ هـ) .

صحابي جليل ، قيل : اسمه هاني ، بن نيار ، وقيل : الحارث بن عمرو قال ابن حجر والنووي : والاول أشهر واصل شهد العقبة الثانية ، والمشاهد كلها مات بالمدينة

انظر ترجمته في : (الكنى والاسماء ل ٨) (الاصابة ٤/١٨) (الكاشف ٣/٣١٢) (تهذيب التهذيب ١٢/١٩) (تلقيح فهم أهل الاثر ٤/١٧) .

بعثنى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الى رجل (١) تزوج امرأة

أبيه أتبه برأئسه (٢) .

(١) قال ابن حجر : هذا الرجل هو منظور بن زيان وحكى عمر بن شبة أن قوله تعالى : (ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء . . .) نزلت فى منظور بن زيان خلف على امرأة أبيه واسمها : مليكة ، وان أبا بكر الصديق طلبهما لما ولي الخلافة الى أن وجدهما بالبحرين ، فاقدمهما المدينة وفرق بينهما ، وان عمر أراد قتل منظور فحلف بالله انه ما علم ان الله حرم ذلك وهذا يدل على ان منظورا لم يقتل فى عهد النبى - صلى الله عليه وسلم - فلمل خال البراء لم يظفر به ، بل لما بلغه أنه قصده هرب انظر ترجمته فى : (الاصابة ٤٦٢/٣) وايضا : (الاسماء المبهمة ل ٥٤) (المحبر ٣٢٦) (الامتاع والمؤانسة ١٧٨/٣) (الأغاني ١٩٣/١٢) (الاعلام ٢٤٩ / ٨)

(٢) رواه الترمذى فى (الاحكام) وابن ماجه ، والدارقطنى ، والطحاوى ، والبخارى فى (الحدود) والنسائى فى (النكاح) واحمد فى (مسنده) من طريق أشعث ، عن عدى بن ثابت ، عن البراء قال الترمذى : حديث البراء حديث حسن غريب ورواه أبو داود ، وابن حزم ، والحاكم ، والبيهقى ، وابن المنذر فى (الحدود) والدارمى ، والنسائى فى (النكاح) واحمد فى (مسنده) وابن أبى شيبه فى (مصنفه) وعبد الرزاق فى (مصنفه) من طريق عدى بن ثابت ، عن يزيد بن البراء ، عن أبيه قال : (لقيت عمى ومعه راية ، فقلت له : أين تريد ؟ قال : بعثنى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الى رجل نكح امرأة أبيه ، فأمرنى أن أضرب عنقه وأخذ ما له) . قال الهيثمى : رواه احمد ورجاله رجال الصحيح ، غير أبى الجهم وهو ثقة ، ورواه أبو يعلى وقال : تضرب عنقه ، وتأتى برأسه قال ابن حزم : حديث الرقى صحيح نقي الاسناد ورواه ابن حبان فى (صحيحه) من طريق السدى ، عن عدى بن ثابت ، عن البراء انظر : (سنن الترمذى ٤٠٨/٢) (سنن ابن ماجه ٧٦٩/٢) (سنن الدارقطنى ١٩٦/٣) (شرح السنة ٣٠٥/١٠) (شرح معانى الآثار ١٤٨/٣) =

وروى عن البراء بن عازب (١) قال : (بينما أنا أطوف على أهل ضلت لسى
إذا أقبل ركب معهم لواء (٢) فجعل الاعراب يطيفون بي لمنزلتسى
من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذ أتوا قبة فاستخرجوا منها
رجلا ، فضربوا عنقه ، فسألت عنه ، فذكروا أنه أعرس بامرأة أبيه (٣)
ولم يكن هذا منهم الا عن أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

(المستدرک ٣٥٧/٤) (سنن النسائی ١٠٩/٦ ، ١١٠) (مسند

أحمد ٢٩٥/١ ، ٢٩٧) (سنن أبي داود ٤٦٧/٢) (سنن الدارمی
١٥٣/٢) (سنن البيهقی ٢٠٨/٨) (الاوسطل ٧٦) (المحلى
٢٢٧/١٣) (مصنف ابن أبي شيبة ٨٧/١١) (مجمع الزوائد ٢٦٩/٦)
(مصنف عبد الرزاق ٢٧١/٦) (موارد الزمان ٣٦٤) .

(١) أبو عمارة البراء بن عازب بن الحارث الخزرجي (٠٠٠ - ٧٢ هـ) .
صحابي جليل ، غزا مع رسول الله خمس عشرة غزوة ، وفي خلافة عثمان كان أميراً
على (الرى) بفارس مات بالكوفة ، واختلفوا في سنة وفاته . . .
انظر ترجمته في : (معجم الصحابة ل ٣٥) (نكت الهميان ١٢٤) (الاصابة
١٤٢/١) (البداية والنهاية ٣٢٨/٨) (الاستيعاب ١٣٩/١) (شذرات
الذهب ٧٧/١) .

(٢) اللواء : الراية ، ولا يمسكها الا صاحب الجيش . .
وفي (المصباح) : لواء الجيش : علمه ، وهو دون الراية . . .
انظر مادة - لوى - في : (لسان العرب ٢٦٦/١٥) (المصباح المنير ٢٢٥/٢)
(٣) رواه كل من : البيهقي ، وابن داود ، والحاكم ، والطحاوي في (الحدود) واحمد
في (مسنده) من طريق مطرف عن أبي الجهم عن البراء بن عازب . .
قال الذهبي في (التلخيص) : حديث صحيح .
وقال ابن التركماني في (الجوهر) : هذا حديث في سنده ومشته اضطراب .
انظر : (سنن البيهقي ٢٣٧/٨) (سنن أبي داود ٤٦٧/٢) (مسند احمد
٢٩٥/١) (شرح معاني الآثار ١٤٩/٣) (المستدرک ٣٥٧/٤) (الجوهر
النقي ٢٣٧/٨) (التلخيص - للذهبي - ٣٥٧/٤) .

فأحتمل ان يكون هذان الخبران في رجلين - وهو الاظهر - لاختلاف
الحالين •

واحتمل ان يكونا في رجل واحد ، روى على (١) لفظين مختلفين وحالتين
مقاربتين (٢) • وأيهما كان فهو دليل •

ومن القياس : انه وطى محرم بدواعيه غير مختلف فيه ، فوجب ان يكون مع
المعلم بتحريمه موجبا للحد اذا لم يصادف ملكا ، قياسا عليه اذا تجرد
عن عقد •

فان قيل : العقد شبهة •

قيل : الشبهة ما اشتبه (٣) حكمه بالاختلاف في ابحاثه ككناح المتصمة ،
وهذا غير مشتبه للنص على تحريمه فلم يكن شبهة •

وقولنا : (محرم (٤) بدواعيه) احترازا من وطى (المحرمة والصائمة والحائضة) (٥)

وقولنا : (غير مختلف فيه) احترازا من المناكح المختلف فيها •

وقولنا : (اذا لم يصادف ملكا) احترازا من الأمة المشتركة بين اثنين • (٦)
ولانه عقد على من لا يستباح بحال ، فوجب ان يكون وجوده كعدمه ، كالعقد

على الخلام •

ولان هذا العقد لا تأثير له ، لوجود التحريم بعده كوجوده قبله (٧) •

(١) ن ، ج (عن) •

(٢) ج (مقاربين) •

(٣) ج (ما استتر) •

(٤) ك (يحرم) •

(٥) ج ، ن (المحرم ، والصائم ، والحائض) •

(٦) انظر : (شرح مختصر المزني ١ / ١٢٢) (البيان ١٠ / ١٠١) (الشامل

٦ / ١١٠) (بحر المذهب ١٠ / ٢٧) ••

(٧) ج (بعده) •

واما قياسهم على المناكح الفاسدة •

فالمعنى فيه : ما ذكرناه (١) من اختلاف الناس فيه • (٢)

واما قياسهم (٣) على الكافرين (٤) •

فالمعنى فيه : انهم يرونه (٥) مباحا في دينهم •

واستدل لهم بأنه لا ينطلق عليه اسم الزنا •

— فغير صحيح — : لان اسم الزنا لا ينطلق عليه في المجوس لاعتقادهم

اباحته (٦) وينطلق عليه في المسلمين للنص والاجماع على

تحريمه • (٧)

— فهذا حكم العقد وشبهته وهما شرطان من الستة — •

(١) ك (ما ذكرنا) •

(٢) انظر : (النكت ل ٢٧٢) (شرح مختصر المزني ٩ / ل ١٢٢) •

(٣) ك (وقياسهم) •

(٤) ج (الكفار) •

(٥) ن (رآه) ج (رآه) •

(٦) ج هـ (لا باحته) •

(٧) قال الامام أبو الطيب الطبري : واما وطى المجوس فانا لما أخذنا منهم

الجزية واقررواها على دينهم ، لزمنا ان نقرهم على ما يعتقدون ، ومن اعتقادهم

اباحة نكاح الام ، والبنت ، والاخت ... فاذا كان كذلك وجب اقرارهم عليه ،

واذا وجب ذلك لم يجب الحد ، لان الحد للمنع والزجر ، ولهذا لانحدهم على

شرب الخمر ... وليس كذلك المسلم ، فانه يعتقد تحريمه وعلم ان المقصد

باطل بالاجماع ، ولا معنى له ، فلم يكن عليه شبهة في ذلك ...

انظر : (شرح مختصر المزني ٩ / ل ١٢٢) •

أ / ١١ - فصل

وأما الملك : فهو ان يظاً (١) أمة صح ملكه لها ، ولم يحرم عليه وطئها ،

ف يكون مباحا كالنكاح .

فان كانت محرومة عليه (كالامهات والاخوات :

فعند أبي حنيفة : أنه لا حد عليه) (٢) في وطئهن ، على أصله الذي

قدمناه . (٣)

وعلى مذهب الشافعي : ينظر

فان كانت ممن لا (٤) يستقر له عليها (٥) ملك كالام والجدة ، فوطئها

وان ملكها زنا يوجب الحد ، لان ملكه قد زال بعقوبتها عليه . (٦)

وان كانت ممن يستقر له (٧) عليها ملك (٨) من الاخوات والعمات ،

وسائر ذوات المحارم ، ففي وجوب الحد عليهما (٩) بالوطئ . (مع

العلم) (١٠) بالتحريم قولان :

احدهما : يجب الحد (١١) عليهما ، لانه ملك لا يستباح به الوطئ . بحال ،

فأشبهه ملك الغلام . (١٢)

(١) ك (يظاء به) .

(٢) ما بين القوسين ساقط في (ن) .

(٣) انظر : (المبسوط ٨٦ / ٩) (شرح فتح القدير ١٤٣ / ٤) (حاشية ابن عابدين ٢١ / ٤)

(الفتاوى الهندية ١٤٩ / ٢) (فتاوى قاضي خان ٤٦٨ / ٣) .

(٤) ن (لا) ساقطه .

(٥) ن (عليه) .

(٦) انظر : (مغني المحتاج ١٤٥ / ٤) (حاشية الشرواني على التحفة ١٠٤ / ٩) .

(٧) ن هـ (له) ساقطه .

(٨) ن هـ (ملكه عليها) .

(٩) ج (عليه) .

(١٠) ن هـ (بعد) .

(١١) ك (الحد) ساقطه .

(١٢) قال ابن الرفعة : القول بوجوب الحد ، نص عليه الامام الشافعي في (الاملاء) =

والقول الثاني : انه لا حد فيه ، لان الجنس المستباح اذا استقر عليه ملسك ،

منع من وجوب (١) الحد ، مع العلم بالتحريم كالأمة المشتركة • ويكون الملك

مخالفا للنكاح ، لان الملك ثابت فكان من أقوى الشبه ، والنكاح غير ثابت

فارتفعت شبهته مع انعقاد الاجماع على تحريمه ، وصار (٢) بخلاف وطى •

الغلام الذى لا يستباح جنسه بحال • (٣)

— فهذا الشرط الثالث —

وهو من الكتب الجديدة كما قال الرافعى •

وقال الامام : انه منصوص عليه فى القديم •

انظر : (كفاية النبيه ١٣ / ل ٧٠) وأيضا : (شرح مختصر المزنى ٩ / ل ١٢٣)

(الشامل فى فروع الشافعية ٦ / ل ١١٠) •

(١) ج • ن (جواز) •

(٢) ج (فصار) •

(٣) ذهب الى هذا : الشيرازى ، والرويانى ، والنووى ، والبندنجى ، والرافعى • •

وصححه : القاضى أبو الطيب الطبرى ، وابن الرفعة ، والقاضى الحسين • •

قال الامام الشافعى : واذا ملك الرجل أخته من الرضاة فأصابها جاهلا •

فحبلت وولدت • فهى أم ولد له تمتق بذلك الولد اذا مات • ومحال

بينه وبين فرجها بالنهى •

وفيه قول آخر : أنها لا تكون أم ولد ولا تمتق بموته ، لأنه لم يطاها حلالا •

وانما هو وطى • بشبهة • • •

وان كان عالما بأنها محرمة عليه • فولدت : فكذلك أيضا • وفيها قولان :

احدهما : أنه اذا أتى ما يعلم أنه محرم عليه • أقيم عليه حد الزنا •

والثانى : لا يقام عليه حد الزنا • ولكنه يوجع عقوبة منكلة • ومحال بينه

وبين فرجها • بأن ينهى عن وطئها •

انظر : (شرح مختصر المزنى ٩ / ل ١٢٣) (بحر المذهب ١٠ / ل ٢٧) (التنبية

(١٤٨) (المحرر فى فقه الشافعية ل ٢٠٣) (كفاية النبيه ١٣ / ل ٧٠)

(المذهب ٢ / ٢٦٨) (روضة الطالبين ١٠ / ٩٢) (الام ٦ / ٢٥١) •

ب/ ١١- فصل

واما الشرط الرابع : وهو شبهة الملك .

فهو أن يملكها بحقد مختلف فيه ، فيكون في سقوط الحد كالمناكح المختلف في اباحتها .

فان كان متفقا على فساده غير مختلف في اباحتها : كان الوطى فيه موجبا

للحد . وهكذا المرتهن اذا وطى جارية قد استرهنها . (١)

وقال أبو حنيفة : لا حد على الواطى في شئ منه . (٢)

بناء على أصله الذي قدمناه .

(١) قال الامام الشافعى : واذا رهن الرجل الرجل الجارية ، ثم وطئها المرتهن ، أقيم عليه الحد ، فان ولدت فولده رقيق ولا يثبت نسبه . وان كان أكرهها فعليه المهر ، وان لم يكرهها فلا مهر عليه وان ادعى جهالة لم يعذر بها ، الا أن يكون ممن أسلم حديثا أو كان ببادية نائية ، أو ما أشبهه . . .

ولو كان رب الجارية أذن له وكان يجهل : درى عنه الحد ، ولحق الولد . قال الشيرازى : وان وطى المرتهن الجارية المرهونة باذن الراهن ، وادعى أنه جهل تحريمه ، ففيه وجهان :

احدهما : أنه لا يقبل دعواه ، الا ان يكون قريب العهد بالاسلام أو نشأ في موضع بعيد من المسلمين ، كما لا يقبل دعوى الجهل اذا وطئها من غير اذن الراهن . .

والثاني : أنه يقبل قوله ، لأن معرفة ذلك تحتاج الى فقه انظر : (الأم ٣ / ١٤٥) (المذهب ٢ / ٢٦٨) وأيضا : (كفاية النبيه ١٣ / ١٢) (فتح العزيز ١٢ / ١٦٢) (روضة الطالبين ١٠ / ٩٣) .

(٢) قال الامام السرخسى : واذا زنى بأمة هي رهن عنده .

فان قال : ظننت أنها تحل لى ، درى عنه الحد . .

وان قال : علمت أنها على حرام ، حد ، لان عقد الرهن يثبت ملك اليد حقا للمرتهن ، وملك اليد تثبت شبهة الاشتباه كما في المعتدة من خلع أو من

فصل

ج/ ١١ -

وأما الشرط الخامس : وهو شبهة الفعل

فهو أن يجد على فراشه امرأة يظنها أمته أو زوجته ، وتظنه زوجها أو سيدها ،

فيطأها وتمكنه : فلاحد عند الشافعي على واحد منهما (١) .

وقال أبو حنيفة : عليهما الحد

استدلالا : بان الحد إنما يسقط بعقد أو شبهة عقد ، وليس ها هنا عقد ولا

شبهة عقد ، فوجب أن لا يسقط الحد كالعمد (٢) .

ودليلنا : هو أنه وطئ من اعتقد أنها زوجته ، فوجب أن لا يلزمه الحد إذا بان

أنها غير زوجته ، قياسا على المزفوفة إليه إذا قيل : أنها زوجته ، فبانت

غير زوجة ، وبه يفسد استدلاله .

ولأنه وطئ ، يثبت به تحريم المصاهرة فوجب أن يسقط فيه الحد كالوطئ في نكاح

المتعة (٣) .

فان قيل : ان المتعة عقد

قيل : العقود الفاسدة لا تبيح الوطئ . ولما لم يمنع هذا الفرق من استوائهما

في تحريم المصاهرة لم يمنع من استوائهما في سقوط الحد .

تطبيقات إذا وطئها وقال : ظننت أنها تحل لي ، لا يحد لبقاء ملك اليد له فيها

بسبب الحدة . . .

وذكر في (كتاب الرهن) : أنه يحد على كل حال ، لان حق المرتهن إنما يثبت

في المالية ، وذلك ليس بسبب للحل بحال ، وهو نظير الفريم إذا وطئ جارئة

من التركة ، يلزمه الحد ، وان كانت المالية حقا له فانها تباع في دينه . . .

انظر : (المبسوط ٦١/٩) وايضا : (البحر الرائق ١٤/٥) (الهداية ١٠٠/٢) .

(١) انظر : (البيان ١٠/١٠) (حلية العلماء ٢/٢٢٣) (الشامل ٦/١٠٨)

(٢) قال ابن المهام : ومن وجد امرأة على فراشه فوطئها ، فعليه الحد . خلافا للائمة الثلاثة .

ولنا : أن المسقط شبهة الحل ولا شبهة ههنا أصلا سوى أن وجدها على فراشه ،

ومجرد وجود امرأة على فراشه لا يكون دليل الحل ليستند الظن اليه . . . وهذا لأنه

قد ينام على الفراش غير الزوجة من حبايبها الزائرات لها وقرباتها ، فلم يستند الظن

الى ما يصلح دليل حل ، فكان كما لو ظن المستأجرة للخدمة والمودعة حلالا فوطئها

فانه يحد .

انظر : (شرح فتح القدير ١٤٧/٤) وايضا : (المبسوط ٨٧/٩) (البحر الرائق ١٥/٥)

(٣) انظر : (شرح مختصر المزني ٩/١١٨) (نهاية المطلب ١٩/٥٩) .

د / ١١ - فصل

واما الشرط السادس : وهو العلم بالتحريم

فلأن العلم به هو المانع من الاقدام عليه كالذى لم تبلغه دعوة الاسلام
لم تلزمه أحكامه ، كذلك من لم يعلم تحريم الزنا لم تجر عليه أحكامه .
والذى لا يعلم تحريم الزنا مع النص الظاهريه ، واجماع الخاصة والعامة عليه
أحد ثلاثة :

• اما مجنون أفاق بعد بلوغه ، فزنا لوقته .

• أو حديث عهد باسلام لم يعلم أحكامه .

• أو قادم من بادية نائية (١) لم يظهر فيها تحريمه .

فان ادعى (٢) الزانى أنه جهل تحريم الزنا ، نظر :

فان كان من أحد هؤلاء الثلاثة ، كان قوله مقبولا ، ولا يلزم (٣) احلافه

استظهارا (٤) ، لأن الظاهر من حاله .

وان لم يكن منهم لم يقبل قوله ، لان الظاهر خلافه . (٥)

(١) ك (نائية) ساقطه .

(٢) ك (ادعا) .

(٣) ك (ولا يلزمه) .

(٤) ن (الا استظهارا) .

(٥) ج ، ن (بخلافه) .

قال النووي : ومن نشأ بين المسلمين وقال : لم أعلم التحريم ، لم يقبل قوله . .
ولو علم التحريم ، ولم يعلم تعلق الحد به ، فقد جعله الامام على التردد الذى
ذكره فيمن وطئ من يظنها مشتركة فكانت غيرها . .

قلت : الصحيح - الجزم بوجوب الحد ، وهو المعروف فى المذهب ، والجارى على
القواعد . . .

انظر : (روضة الطالبين ١٠ / ٩٥) وايضا : (كفاية النية ١٣ / ل ٧٣)

(فتح العزيز ١٢ / ل ٦٤) (مغنى المحتاج ٤ / ١٤٦) .

فصل

١١/هـ

فإذا تكاملت في الواطى والموطوءة شروط الزنا الستة وجب الحد عليهما ،

سواء وطى* فى قبل أو دبسر* (١)

وقال أبو حنيفة : لا يكون الوطى فى الدبر رضا ، ولا يجب به الحد* (٢)

حتى قال : لا يفسد به الحج (٣) ، والصيام ، ولا تجب

(١) انظر: (الأم ٩٤/٥) (المذهب ٢٦٧/٢) (البيان ١٠/١٠٣)

(٢) قال السرخسى : ومن أتى امرأة أجنبية فى دبرها فعليه الحد فى قول أبى يوسف ومحمد - رحمهما الله تعالى - ، والتميز فى قول أبى حنيفة - رحمه الله تعالى . . .

ودليل أبو حنيفة : هو أن هذا الفعل - وهو الوطى* فى الدبر - دون الفعل

فى القبل فى المعنى الذى لأجله وجب حد الزنا من وجهين :

أحدهما : أن الحد مشروع زجرا ، وطبع كل واحد من الفاعلين يدعو الى الفعل

فى القبل ، وإذا آل الامر الى الدبر كان المفعول به متمما من ذلك

بطبعه فيتمكن النقصان فى دعاء الطبع اليه .

والثانى : أن حد الزنا مشروع صيانة للفراش ، فان الفعل فى القبل مفسد

للفراش ، ويتخلق الولد من ذلك الماء لا والد له ليؤدبه ، فيصير ذلك

جرما يفسد بسببه عالم ، واليه أشار - صلى الله عليه وسلم - فى قوله :

(وولد الزنا شر الثلاثة) . وإذا آل الامر الى الدبر ينعدم معنى فساد

الفراش . . .

انظر: (المبسوط ٧٧/٩) وأيضا : (الهداية ١٠٢/٢) (اللباب ١٩١/٣)

(بدائع الصنائع ٤١٥١/٩) (البحر الرائق ١٧/٥) (مختصر الطحاوى ٢٦٢) .

(٣) جاء فى (الهداية) : وان جامع فى أحد السبيلين قبل الوقوف بمعرفة فسد حجه ،

وعليه شاة ، ويمضى فى الحج كما يمضى من لم يفسده وعليه القضاء . . .

قال ابن نجيم : وفساد الحج بالجماع فى الدبر ، هو أصح الروايتين عن أبى

حنيفة . . .

انظر: (الهداية ١٦٤/١) (البحر الرائق ١٦/٣) .

بسه الكفارة (١) .

ولا يجب به الفصل الا أن يتزك معه (٢) فيغتسل بالانزال (٣) .
استدل لا : بأنه استمتاع لا يفضى الى فساد النسب فلم يتعلق به وجوب الحد ،
=====

• كالاستمتاع بما دون الفرج .

ودليلنا : أنه ايلاج في احد الفرجين ، فوجب ان يتعلق به وجوب الحد
=====

• كالقبل .

ولان تحريمه أغلظ من تحريم القبل (٤) لانه لا يستباح بالمقد فكان

بوجوب الحد (٥) أحق .

(١) قال الامام الميرغيناني في (كتاب الصيام) : ومن جامع في أحد السبيلين عامدا

فعليه القضاء استدراكا للمصلحة الفائتة ، والكفارة لتكامل الجنابة

ولا يشترط الانزال في المحلين اعتبارا بالاغتسال . . . وهذا لأن قضاء

الشهوة يتحقق دونه وانما ذلك شبع .

وعن أبي حنيفة - رحمه الله - أنه لا تجب الكفارة بالجماع في الموضع المكروه

اعتبارا بالحد عنده . .

- والأصح - : أنها تجب ، لان الجنابة متكاملة لقضاء الشهوة . .

انظر : (الهداية ١/١٢٤) وايضا : (حاشية ابن عابدين ٤/٢٨) .

(٢) ك (منه) ن (معه) ساقطه .

(٣) قال صاحب الاختيار في (كتاب الطهارة) : ويوجبهاى الفصل - غيبوبة الحشفة

في قبل أو دبر على الفاعل والمفعول به ، لقوله - عليه الصلاة والسلام - :

(اذا التقى الختانان وتوارت الحشفة وجب الفصل أنزل أو لم ينزل) . . .

وكذا في الدبر ، لأنه محل مشتبه مقصود بالوط * كالقبل ، ولقول على - رضى

الله عنه - : (توجبون فيه الحد ولا توجبون فيه صاعا من ماء) . . .

وفي (الزيادات) : : يجب على المفعول به احتياطا . . .

قال ابن نجيم : وفرض الفصل عند غيبوبة ما فوق الختان ، وكذلك غيبوبة مقدار

الحشفة من مقطوعها في قبل امرأة يجامع مثلها أو دبر على الفاعل والمفعول

به وان لم ينزل . .

انظر : (الاختيار لتعليل المختار ١/١٢) (البحر الرائق ١/٦١) .

(٤) ن (القتل) .

(٥) ن (الجلد) .

فاما استدلاله بأنه لا يفضى الى فساد النسب : فالعلة (١) فيه هتك الحرية ،
(وفساد النسب تابع ، لأنه قد يكون ولا يكون ، وهذا أعظم فى هتك الحرية (٢)) .

و ١١ - فصل

فاذا ثبت ان الوطى فى كل واحد من الفرجين زنا يوجب الحد ، فهو معتبر

بتغيب الحشفة (فى احدهما ، سواء أنزل أو لم ينزل) . (٣)

فان غيب بعض الحشفة (٤) أو استمتع بما دون الفرج عزروا حد عليه ، وتمزيه

بتغيب بعض الحشفة أغلظ من تمزيه باستمتاعه بما دون الفرج ، وتمزيه

بالاستمتاع بما دون الفرج أغلظ من تمزيه بالمضاجعة والقبلة ، وأفضا

البشرة بالبشرة . ولم يكن فى جميع ذلك حد .

وقال على بن أبى طالب - رضى الله عنه - : (اذا اضطجعا فى فراش واحد

على الممانعة يقبلها وتقبله حُدد كل واحد منهما مائة جلدة) . (٥)

(١) ك (فلعله) .

(٢) ما بين القوسين ساقط فى (ج ، ن) .

(٣) انظر : (فتح العزيز ١٢ / ٥٣) (التوجيه شرح المفنى ٤ / ٨٧)

(بحر المذهب ١٠ / ٢٠) (كفاية النبیه ١٣ / ٧٠) (المذهب ٢ / ٢٦٧)

(٤) ما بين القوسين ساقط فى (ن) .

(٥) الأثر بهذا اللفظ لم أقف عليه .

وقد روى عبد الرزاق فى (مصنفه) وابن حزم ، وابن المنذر فى (الحدود) من

طريق ابن جريج ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن على أنه كان اذا وجد

الرجل والمرأة فى ثوب واحد ، جلدتهما مئة ، كل انسان منهما .

ورواه ابن أبى شيبة فى (مصنفه) من طريق حاتم ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ،

عن على قال : (اذا وجد الرجل مع المرأة ، جلد كل منهما مئة) . . .

قال القرطبي : واختلفوا فيما يجب على الرجل يوجد مع المرأة فى ثوب واحد ، فقال ،

اسحاق بن راهويه : يضرب كل واحد منهما مائة جلدة ، وروى ذلك عن عمر وعلى ،

وليس يثبت ذلك عنهما

وقال عبد الله بن عمر : (يحد كل واحد منهما خمسين جلدة) (١)
 والدليل على ان لاحد عليهما : حديث ابن مسعود (٢) : (ان رجلا أتى
 رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : انى نلت من امرأة ما يناله
 الرجل من زوجته الا الوطى * قبلتها وعانقتها ، فما يجب على ؟ فتلا
 قول الله تعالى : (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلْفًا مِّنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ
 يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ (٣) ولم يوجب عليه حدا) (٤)
 - فهذا حكم الزنا وما تفرع عليه -

انظر : (مصنف عبد الرزاق ٧ / ٤٠٠) (المحلى ١٣ / ٤٨٤) (تفسير القرطبي
 ١٢ / ١٦١) (الاوسط ٩٣) (مصنفين أبى شيبة ١١ / ١١٥) .

(١) رواه الشافعى فى (الام) من طريق القاسم بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن
 عبد الله بن عمر أنه وجد امرأة مع رجل فى لحافها على فراشها ، فضربه خمسين ،
 فذهبوا فشكوا ذلك الى عمر - رضى الله عنه - فقال : لم فعلت ذلك ؟ قال :
 لأنى أرى ذلك . قال : وأنا أرى ذلك ...
 انظر : (الأم ٧ / ١٨٣) .

(٢) أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب (٠٠٠ - ٣٢ هـ) .
 من كبار الصحابة ، كان خادماً رسول الله الأمين ، وصاحب سره . وهو أول من
 جهر بقراءة القرآن بمكة .
 توفى بالمدينة عن نحو ستين عاماً ، واختلفوا فى سنة وفاته ...
 انظر ترجمته فى : (تهذيب الكمال ٤ / ١٤١) (الحلية ١ / ١٢٤) (الاصابة
 ٢ / ٣٦٨) (لوائح الانوار ١ / ٢٢) (صفة الصفوة ١ / ٣٩٥) (تذكرة الحفاظ
 ١ / ١٣) .

(٣) سورة هود الاية (١١٤) .

(٤) رواه البخارى فى (المواقيت) ومسلم فى (التوبة) وابن ماجه فى (الزهد) والبيهقى
 فى (الحدود) والترمذى فى (التفسير) واحمد فى (مسنده) من طريق سليمان
 التيمى ، عن أبى عثمان ، عن عبد الله بن مسعود : (أن رجلاً أصاب من امرأة قبله ،
 فأتى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فذكر ذلك له ، فأنزلت عليه - أقم
 الصلاة طرفى النهار ... قال الرجل : ألى هذه ؟ قال : لمن عمل بها
 من أمتى) ... واللفظ للبخارى -

فصل ١١/٣

وَأَمَّا الْفَصْلُ الثَّانِي : فِي اللُّوَاطِ ، فَهُوَ : إتيان الذكر الذكر • وهو أغلظ
الفواحش تحريماً ، قال الله تعالى : (وَلَوْ طَأَّ إِذَا قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ
الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ الْعَالَمِينَ •••••) الى قوله :
بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّشْرِفُونَ (١) •

فجمله من سرف الفواحش ، ولذلك عذب الله قوم لوط بالخسف ، وفطر عليه
الحيوان البهيم حتى لا يأتي ذكر ذكر •
وروى عن النبي — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : (لمن الله من يعمل عمل
قوم لوط ، لمن الله من يعمل عمل قوم لوط) (٢) •

ورواه مسلم في (التوبة) والترمذي ، والطيالسي في (التفسير) والبيهقي ،
وأبو داود في (الحدود) من طريق إبراهيم ، عن علقمة والاسود ، عن عبد الله
بن مسعود قال : (جاء رجل الى النبي — صلى الله عليه وسلم — فقال :
يا رسول الله ، اني عالجت امرأة من أقصى المدينة ، وانى اصبحت منها ما دون
أن أمسها ، فأنا هذا : فأقضى في ما شئت • فقال له عمر : لقد سترك الله
لو سترت نفسك ، قال : فلم يرد النبي — صلى الله عليه وسلم — شيئاً • فقام
الرجل فانطلق ، فاتبعه النبي — صلى الله عليه وسلم — رجلاً دعاه ، وتلا عليه
هذه الآية : أقم الصلاة ••••• الخبر •

انظر : (صحيح البخاري ١/١٣٢) (صحيح مسلم ٨/١٠١ ، ١٠٢) (سنن
ابن ماجه ٢/١٤٢١) (سنن البيهقي ٨/٢٤١) (سنن الترمذي ٤/٣٥٢ ، ٣٥٣)
(مسند احمد ١/٣٨٦ ، ٤٣٠) (منحة المعبود ٢/٢٠) (سنن أبي
داود ٢/٤٦٩) •

(١) سورة الأعراف الآية (٨٠ ، ٨١) •

(٢) رواه الامام احمد في (مسنده) والبيهقي في (الحدود) من طريق عمرو بن أبي

عمرو ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ان النبي — صلى الله عليه وسلم — قال : (لمن
الله من ذبح لغير الله ، ولعن الله من غير تخوم الأرض ، ولعن الله من كره الاعى
عن السبيل ، ولعن الله من سب والديه ، ولعن الله من تولى غير مواليه •

وروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : (أول من لا ط ابليس

اهبط من الجنة فردا لا زوجة له ، فلات بنفسه ، فكانت ذريته منه) (١) .

فاذا اثبت أنه من أغلظ الفواحش ففيه أغلظ الحدود .

وقال أبو حنيفة : لا حد فيه ، ولا يفسد به الحج ولا الصوم ، ولا يجب به

الفصل إلا أن ينزل فيفتسل ، ويعزران ويحبسان

ولعن الله من عمل عمل قوم لوط ثلاثا) .

قال الشيخ الساعاتي : لم أقف عليه بهذا السياق لغير الامام أحمد .

وسنده صحيح ، وروى بعضه مسلم والنسائي وغيرهما .

قال المنذرى : رواه ابن حبان في (صحيحه) . وعند النسائي آخره

مكررا .

ورواه الحاكم في (الحدود) - بالاسناد المتقدم - من غير تكرار قوله : (لعن

الله من عمل قوم لوط)

وقال : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه .

ووافقه الذهبي في (التلخيص) على التصحيح .

ورواه ابن المنذرى في (الحدود) - بالاسناد المتقدم - بلفظ : لعن الله

من عمل قوم لوط ثلاثا ، من وجد تموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا

الفاعل والمفعول به) .

ورواه الترمذى في (الحدود) - بالاسناد المتقدم - بلفظ : (ملعون من عمل

عمل قوم لوط) ولم يذكر القتل .

انظر : (مسند احمد ١/ ٢١٧) (الاوسط ٧٣) (سنن البيهقي ٨/ ٢٣١)

(المستدرک ٤/ ٣٥٦) (الفتح الرباني ١٩/ ٢٩٥) (الترغيب والترهيب

٣/ ٢٨٧) (سنن الترمذى ٩/ ٣) (التلخيص - للذهبي - ٤/ ٣٥٦) .

(١) الخبر أورده ابن الرفعه في : (كفاية النبيه ١٣/ ٦٨) والرواني في : (بحر

المذهب ١٠/ ٢٢) .

وبعد البحث لم أقف عليه .

قال السكتواري في (محاضرات الأوائل) : أول من أتى الرجال قوم لوط - عليه

السلام - بنص القران - يعنى من الاناس - لانه قد ورد في (الخبر) : (أول

من لا ط من الجن ابليس ، هو رئيس اللائطين ، وحامل لوائهم الى النار ، وذريته

أولاد اللواط ، وهي لا تصدر الا ممن شاركه وخالطه عرق الالبسية) .

انظر : (محاضرات الاوائل ١١١) .

حتى يتوسا • (١)

استدلالا : بأنه لما لم (٢) ينطلق عليه اسم الزنا لم يجب فيه حد (الزنا)

• كالاستمتاع بما دون الفرج

ولأنه استمتاع لا يستباح بمقد فلم يجب فيه حد (٣) كالاستمتاع بمثله ممن

• الزوجة

ولا ن اصول الحدود لا تثبت قياسا

ودليلنا : رواية عكرمة ، عن ابن عباس أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

قال : (من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل

(١) قال ابن المههم : ومن أتى امرأة أجنبية في الموضع المكروه - أي دبرها - أو

عمل عمل قوم لوط ، فلا حد عليه عند أبي حنيفة ، ولكنه يعزر ويسجن

حتى يموت ، أو يتوب

ولو اعتاد اللواط قتله الامام ، محصنا كان أو غير محصن ، سياسة ، أما الحد

المقدر شرعا فليس حكما له . . .

وقال ابن نجيم : حجة أبو حنيفة : انه ليس بزنا لاختلاف الصحابة - رضی الله

عنهم - في موجهه ، من الاحتراق بالنار ، وهدم الجدار ، والتكيس

من مكان مرتفع باتباع الاحجار ونحو ذلك . . .

ولا هو في معنى الزنا ، لانه ليس فيه اضاءة الولد واشتباه الانساب ، ولذا

هو أندروقا لانعدام الداعي في أحد الوجهين ، والداعي الى الزنا

من الجانبين . . .

وما ورد في الحديث من الأمر بقتل الفاعل والمفعول به فمحمول على السياسة

أوعلى المستحل •

انظر : (شرح فتح القدير ٤ / ١٥٠) (البحر الرائق ٥ / ١٨) وايضا :

(وسائل الأقتلاقل ٩٦) (فتح المعين ٢ / ٣٦١) •

(٢) ك (بأن ما لم) •

(٣) ما بين القوسين ساقط في (ك) •

والمفعول به (١) .

وروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : (اتيان الرجل الرجل

زنا) (٢) .

(١) رواه أحمد في (مسنده) والبيهقي ، والترمذي ، والدارقطني ، وابن ماجه ،
وابو داود ، والحاكم ، وابن المنذر ، وابن الجارود ، وابن حزم ، والبخاري ،
(الحدود) من طريق عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة ، عن ابن عباس .
قال ابن حجر في (البلوغ) : رواه أحمد والأربعة ، ورجالهم موثقون ، إلا أن فيه
اختلافاً . . .

وقال في (التلخيص) : هذا الحديث استنكره النسائي . .
قال ابن حزم : حديث ابن عباس انفراد به - عمرو بن أبي عمرو - وهو ضعيف ،
وفي اسناده إبراهيم بن اسماعيل وهو ضعيف . . .
قال المنذري : - عمرو بن أبي عمرو - احتج به الشيخان وغيرهما . . وقال ابن
معي : ثقة ينكر عليه حديث عكرمة ، عن ابن عباس - يعني هذا الحديث -
وقال أبو داود : ليس هو بالقوي . .
قال الحاكم : حديث ابن عباس صحيح الاسناد ، ولم يخرجاه . وله شاهد من
حديث أبي هريرة بلفظ : (من عمل عمل قوم لوط فأرجموا الفاعل والمفعول به) .
ووافقه الذهبي في (التلخيص) على التصحيح . .
قال الترمذي : وفي الباب عن جابر وأبي هريرة ، وإنما نعرف هذا الحديث عن ابن
عباس عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من هذا الوجه . . .
ورواه عبد الرزاق في (مصنفه) من طريق داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن
ابن عباس ، بلفظ : (اقتلوا الفاعل والمفعول به) . . .
انظر : (مسند أحمد ١ / ٣٠٠) (سنن البيهقي ٨ / ٢٣٢) (سنن الترمذي ٣ / ٨)
(سنن الدارقطني ٣ / ١٢٤) (سنن ابن ماجه ٢ / ٨٥٦) (سنن أبي داود
٢ / ٤٦٨) (المستدرک ٤ / ٣٥٥) (الاوسط ٧٣) (المحلى ١٣ / ٤٤٩)
(بلوغ المرام ٢٢٧) (منتقى ابن الجارود ٢٧٨) (شرح السنة ١٠ / ٣٠٨)
(تلخيص الحبير ٤ / ٥٤) (الترغيب والترهيب ٣ / ٢٨٨) (مصنف عبد الرزاق
٧ / ٣٦٤) .

(٢) الحديث بهذا اللفظ لم أقف عليه . . . ومعناه ما أخرجه الامام البيهقي في
(الحدود) من طريق محمد بن عبد الرحمن عن خالد الحذاء عن ابن سيرين =

وروى أبو هريرة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال - في السجدة

يعمل عمل قوم لوط - : (ارجموا الأعلى والأسفل) (١)

عن أبي موسى ، قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان ، وإذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان) . قال البيهقي : - محمد بن عبد الرحمن - هذا لا أعرفه ، وهو منكر بهذا الاسناد . . .

عقب ابن التركماني في (الجوهر) على هذا ، فقال : هو معروف يقال له : المقدسي القشيري ، قال أبو حاتم فيه : متروك الحديث ، كان يكذب ويفتعل الحديث . .

قال ابن حجر في (التلخيص) : رواه أبو الفتح الأزدي في (الضعفاء) . . . ورواه الطبراني في (الكبير) من وجه آخر عن أبي موسى ، وفيه : بشر بن الفضل البجلي ، وهو مجهول . . . وأخرجه أبو داود الطيالسي في (مسنده) . . .

انظر : (سنن البيهقي ٢٣٣/٨) (تلخيص الحبير ٥٥/٤) (الجوهر النقي ٢٣٣/٨) .

وايضاً : (حسن الاثر ٤٥٣) (ضعيف الجامع الصغير وزيادته ١٢٤/١) . (١) رواه ابن ماجه ، وابن حزم في (الحدود) من طريق سهيل عن أبيه ، عن أبي هريرة . . .

وذكره المتقي الهندي في (الكنز) وقال : رواه الخرائطي في (مساوي الاخلاق) وابن جرير في (تهذيب الآثار) عن أبي هريرة ، بلفظ : (من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط ، فارجموا الأعلى والأسفل جميعاً) . . .

قال ابن حجر في (التلخيص) : حديث أبي هريرة لا يصح ، وأسناده ضعيف وفيه - عاصم بن عمر - وهو متروك . .

قال البخاري فيه : منكر . . .

انظر : (سنن ابن ماجه ٨٥٦/٢) (المحلى ٤٥١/١٣) (كنز العمال ٣٤٠/٥) (تلخيص الحبير ٥٥/٤) (التاريخ الكبير ٤٩٢/٦) . .

وروى صفوان بن سليم (١) ، عن خالد بن الوليد (٢) أنه وجد في بعض
ضواحي العرب رجلا ينكح كما تنكح المرأة ، فكتب الى أبي بكر ، فاستشار
أبو بكر (فيه الصحابة) (٣) ، فكان على أشدهم قولا فيه (٤) ، فقال :
ما فعل هذا الا امة من الأمم ، وقد علمتم ما فعل اللصها ، ارى أن يحرق
بالنار . فكتب أبو بكر بذلك (٥) اليه فحرقه (٦) .

- (١) أبو عبد الله صفوان بن سليم المدني الزهري (٦٠ - ١٣٢ هـ) .
كان حجة من أعلام الهدى ، روى عن ابن عمر ، وأنس ، وعدة وعنه مالك ،
والسفيانان ، وابن جريج . . . وثقه الجميع . . . قال ابن عيينة : حلف
صفوان ان لا يضع جنبه بالارض حتى يلقي الله ، فمكث على ذلك ثلاثين عاما . .
فمات وانه لجالس . . .
انظر ترجمته في : (الثقات - لابن شاهين - ل ٤٨) (خلاصة تذهيب الكمال
٤٦٩/١) (امرأة الجنان ٢٧٧/١) (الجرح والتعديل ٤٢٣/٤) (تذكرة
الحفاظ ١٣٤/١) .
- (٢) سيف الله المسلول خالد بن الوليد بن المغيرة المخزومي (٣٩ ق هـ - ٢١ هـ) .
انظر ترجمته في : (معجم الصحابة ل ١٤٤) (تهذيب الكمال ١٦٨ ل ٢)
(الاصابة ٤١٣/١) (صفة الصفوة ٦٥٠/١) (دول الاسلام ١٦/١)
(أسد الغابة ٩٣/٢) .
- (٣) ك (الصحابة فيه) .
- (٤) ن هـ ج (فيه) ساقطه .
- (٥) ن هـ ج (بذلك) ساقطه .
- (٦) رواه البيهقي ، وابن المنذر ، وابن حزم في (الحدود) من طريق داود بن بكر ،
عن محمد بن المنكدر ، عن صفوان بن سليم ، ان خالد بن الوليد
قال البيهقي : هذا مرسل ، وروى من وجه آخر : عن جعفر بن محمد ، عن أبيه ،
عن علي ، في غير هذه القصة . . . قال : يرجم ويحرق بالنار . . .
قال الزيلعي : ورواه الواقدي في (كتاب الردة) . . . فقال : حدثني يحيى بن
عبد الله بن أبي فروة ، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم قال : كتب خالد
بن الوليد الى أبي بكر الصديق أخبرك أني أتيت برجل قامت عندي البنية أنه
يوطأ في دبره ، كما توطأ المرأة .

واخذ به ابن الزبير (١) فكان يحرق اللوطى فى خلافته . (٢)

فدعا أبوبكر - رضى الله عنه - أصحاب النبى - صلى الله عليه وسلم -

واستشارهم فيه ، فقال له عمر ، وعلى : أحرقه بالنار ، فان الحرب تأنف أنفسا

لا يأنفه أحد غيرهم . وقال غيرهما : اجلدوه

فكتب أبوبكر الى خالد بن الوليد أن أحرقه بالنار ، فحرقه خالد .

وذكره الحافظ المنذرى فى (الترغيب ٠٠) وقال : رواه ابن أبى الدنيا ، ومن

طريقه رواه البيهقى باسناد جيد عن محمد بن المنكدر

قال ابن حجر فى (الدراية) - بعد ذكر الحديث : هو ضعيف جدا ،

ولو صح لكان قاطعا للحجة

انظر : (سنن البيهقى ٢٣٢/٨) (الاوسط ل ٧٣) (المحلى ٤٤٥/١٣)

(نصب الراية ٣٤٢/٣) (الدراية ١٠٣/٢) (الترغيب والترهيب ٢٨٩/٣)

(١) أبوبكر عبد الله بن الزبير بن الصوام القرشى (١ - ٧٣ هـ)

أول مولود فى المدينة بعد الهجرة بويج بالخلافة سنة ٦٤ هـ . حكم مصر ،

والحجاز ، واليمن ، وخراسان ، والعراق ، وأكثر الشام . قتل بمكة . . .

انظر ترجمته فى : (وفيات الأعيان ٧١/٣) (الاصابة ٣٠٩/٢) (الاخبار

الطوال ٣١٤) (معجم الصحابة ل ٣٤٦) (العقد الفريد - لابن عبدربه

- ١٥٢/٥) . . .

(٢) الخبر ذكره الصمرانى فى : (البيان ١٠/١٠٣) والرويانى فى : (بحر

المذهب ١٠/٢٢) وابن الصباغ فى (الشامل ١٠٩/٦) والقرطبى

فى (تفسيره ٢٤٤/٧) والباجى فى (المنتقى ١٤١/٧) وابن قدامة

فى (المغنى ٦١/٩) . . .

قال ابن المنذرى فى (الاوسط ل ٧٣) : فكتب أبوبكر الصديق - رضى الله عنه -

الى خالد بن الوليد (فى شأن اللوطى) أن أحرقه بالنار ، ثم حرقهم ابن الزبير

فى امارته ، ثم حرقهم هشام بن عبد الملك

قال المنذرى فى (الترغيب والترهيب ٢٨٩/٣) : حرق اللوطية بالنار أربعة من

ال خلفاء : أبوبكر الصديق ، وعلى بن أبى طالب ، وعبد الله بن الزبير ، وهشام

بن عبد الملك

وروى ان (عليا حرق لوطيا) (١) (ورجم لوطيا) (٢)

وقال ابن عباس : (يلقي من شاهق منكسا ، ثم يرمي بالحجارة) (٣)

فهذا قول من ذكرنا من الصحابة ، وليس لهم مخالف ، فكان اجماعا بعدنص .

(١) جاء في (جمع الفوائد) وروى عن ابن عباس أن علي بن أبي طالب

أحرقها - أي الفاعل والمفعول به في اللواط -

وقد تقدم قول علي - رضي الله عنه - لأبي بكر الصديق : ما فعل هذا الامة

من الامم ، وقد علمتم ما فعل الله بها . ارى ان يحرق بالنار

كما تقدم قول الحافظ المنذرى : حرق اللوطية بالنار أربعة من الخلفاء

وذكر منهم علي بن أبي طالب

انظر : (جمع الفوائد ١ / ٧٥٦) (الترغيب والترهيب ٣ / ٢٨٩) .

(٢) رواه الشافعي في (الام) عن أبي ذئب ، عن القاسم بن الوليد ، عن يزيد

بن مذكور

ورواه ابن حزم في (الحدود) وابن أبي شيبة في (مصنفه) من طريق ابن أبي

ليلى ، عن القاسم بن الوليد ، عن يزيد بن قيس

ورواه البيهقي في (الحدود) بطرق عدة

ورواه ابن المنذر في (الحدود) من طريق ابن أبي ليلى ، عن القاسم بن الوليد

الهمداني ، عن رجل من قومه أنه شهد عليا رجم لوطيا

ورواه عبد الرزاق في (مصنفه) من طريق الثوري ، عن ابن أبي ليلى ، مرفوعا

انظر : (الام ٧ / ١٨٣) (المحلى ١٣ / ٤٤٦) (مصنف بن أبي شيبة ١١ / ٦٥)

(سنن البيهقي ٨ / ٢٣٢) (الاوسط ٧٣) (مصنف عبد الرزاق ٧ / ٣٦٣)

(٣) رواه البيهقي ، وابن المنذر في (الحدود) من طريق سعيد بن يزيد ، عن أبي

نضرة بلفظ : سئل ابن عباس ، ما حد اللوطي ؟ فقال : ينظر أعلى بناء فـ

القرية فيرمى به منكسا ثم يتبع بالحجارة

ورواه ابن حزم في (الحدود) من طريق يزيد بن مسلمة ، عن أبي نضرة ، عن ابن

عباس سئل عن حد اللوطي ، فقال : يصعد به الى أعلى جبل في القرية ، ثم

يلقى منكسا ، ثم يتبع بالحجارة

قال السيوطي : أخرجه ابن أبي شيبة وابن أبي الدنيا

انظر : (سنن البيهقي ٨ / ٢٣٢) (الاوسط ٧٣) (المحلى ١٣ / ٤٤٦)

(الدر المنثور ٣ / ١٠١)

ولانه فرج (١) مقصود بالاستمتاع (٢) فوجب أن يتعلق به وجوب الحد ،

قياسا على قبل المرأة . (٣)

ولانه أغلظ من الزنا ، اذ لا سبيل الى استباحته (٤) ، فوجب أن لا يسقط

فيه (٥) حد الزنا كالزنا .

وقولهم : انه لا ينطلق عليه اسم الزنا ، فقد (اطلق عليه اسم) (٦) الفاحشة

التي جعلها زنا . (٧)

واما استباحته من الزوجة ، فلأن صحة (٨) العقد عليها شبهة .

واما ايجاب الحدود بالقياس ، فغير متمم ، وعلى أن في حد اللواط نصا ،

(١) ج (فرج) ساقطه .

(٢) ج ، ن (الاستمتاع) .

(٣) انظر : (شرح مختصر المزني ٩ / ل ١٢٠) .

(٤) ج ، ن (اباحته) .

(٥) ج (به) .

(٦) ما بين القوسين ساقط في (ن) .

(٧) قال الامام الشيرازي - رحمه الله - :

قالوا : لا يسمى زنا ، فلا يجب فيه حد الزنا .

قلنا : بل هو زنا ، لان الزنا هو الوطى ، الحرام ، وانما خص باسم التمييز ، ثم

الشرب ليس بقذف ويجب فيه عندهم حده ، والوطى في رمضان ليس بظهار

ويجب فيه كفارته . . .

قالوا : ليس بفرج ، لانه لا يتعلق به الاحصان والاحلال ولا المهر والنسب ،

ولا يجب الفسل بالخارج منه ، فلا يجب فيه حد . .

قلنا : الاحصان والاحلال يعتبر فيهما الكمال ، ولهذا لا يتعلق بفرج المرأة الا

في نكاح صحيح ، وعدم المهر والنسب يؤكد الحد فانه لا يثبت معه ، والفسل

يتعلق بالشهوة ، ولا شهوة فيما يخرج منه ، والحد يجب لأجل الشهوة فهو كفر

المرأة في القصد والشهوة ، ولهذا يستويان في الفسل بالايلاج فيه ، فاستويا

في الحد . . .

انظر : (النكت ل ٢٧١ ، ٢٧٢)

(٨) ج (صحة) ساقطه .

فإذا ثبت وجوب الحد فيه ، فهو معتبر فيهما بتفصيل الحشفة •

وفيه إذا كانا بالفين قولان :

أحدهما : نص عليه في (اختلاف على عبد الله) أن حده القتل في المحصن

والبكر • (١)

وه قال عبد الله بن عباس (٢) وسعيد بن المسيب (٣) ومالك (٤) وأحمد (٥) •

(١) قال الإمام الشافعي : أخبرنا رجل ، عن ابن أبي ذئب ، عن القاسم بن الوليد ،

عن يزيد — أراه ابن مذكور — أن عليا — رضي الله عنه — رجم لوطيا •

وهذا نأخذ : نرجم اللوطي محصنا كان أو غير محصن • وهذا قول ابن

عباس ••

انظر : (الام ١٨٣/٧)

(٢) انظر : (سنن البيهقي ٢٣٢/٨) (سنن أبي داود ٤٦٨/٢) (سنن الدارقطني

١٢٥/٣)

(٣) قال الشافعي : ••• وسعيد بن المسيب يقول : السنة أن يرجم اللوطي أحصن

أو لم يحصن •••

انظر : (الام ١٨٣/٧)

(٤) قال ابن فرحون : وقال مالك — رحمه الله — أنه سمع ابن شهاب يقول : العمل

فيمن عمل عمل قوم لوط أن يرجم الفاعل والمفعول به أحصنا أو لم يحصنا ••

قال ابن حبيب : وإنما جاء فيهم الرجم وإن لم يحصنا ، لأن الله تعالى رجم

قوم لوط على ذلك العمل من أحصن ومن لم يحصن ، فصار ذلك عقوبة لذلك العمل

انظر : (تبصرة الحكام ٢٦١/٢) وأيضا : (الكافي ١٠٧٣/٢) (أوجز المسالك

٢٩/٦) (الزرقاني على الموطأ ٩٦/٥) (المنتقى ١٤١/٧) (الثمر الداني ٤٣٨) •

(٥) للإمام أحمد في هذه المسئلة روايتان :

الرواية الاولى : حده كحد الزاني سواء ، يرجم المحصن ، ويجلد ويغرب البكر •

قال ابن قدامة : — وهو المذهب — وبه قال عطاء ، والحسن ، والنخعي ،

وقتادة ، والاوزاعي ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن •••

الرواية الثانية : حده الرجم بكل حال سواء كان محصنا أو غير محصن •

قال ابن قدامة : وهذا قول علي ، وابن عباس ، وجابر بن زيد ، وعبد الله بن محمّر ،

والزهري ، وأبي حبيب ، وربيعة •••

انظر : (المقنع ٤٥٦/٣) وأيضا : (الانصاف ١٧٦/١٠) (الهدية ٥٥٦)

(المحرر في الفقه ١٥٣/٢) (الاحكام السلطانية — للفراء — ٢٦٤) •

واسحاق (١) لحديث ابن عباس، وخالد بن الوليد .

ولأنه أغلظ من الزنا ، فكان حده أغلظ من حد الزنا .

فعلى هذا فى قتله وجهان (٢) :

احدهما : — وهو قول البغداديين — أنه يقتل رجما بالأحجار كالزنا ،

لأنه المشروع فيه . (٣)

والثاني : وهو قول البصريين — أنه يقتل بالسيف صبوا كالردة ، تعلقا

بظاهر الخبر . (٤)

والقول الثاني : نقله الريب (٥) وقال : رجع الشافعى اليه عن الاول : أنه

كحد الزنا ، يرمم فيه المحصن ، ويجلد البكر مائة ويغرب عاما . (٦)

-
- (١) أنظر: (الشامل ٦/١٠٨) (بحر المذهب ١٠/٢٢) (البيان ١٠/١٠٣) .
- ترجمته : أبو يعقوب اسحاق بن ابراهيم بن مخلد الحنظلى (١٦١ - ٢٣٨هـ) .
- المعروف (بابن راهوية) عالم خراسان فى عصره ، أخذ عنه أحمد ، والبخارى ، ومسلم ، وغيرهم توفى بنيسابور
- انظر ترجمته فى : (صفة الصفوة ٤/١١٦) (تهذيب تاريخ ابن عساکر ٢/٤٠٩) .
- (معجم الأئمة النبيل ٣٩) (مناقب الامام احمد ٣٥ ، ١١٦) (الانتقاء ١٠٨) .
- (٢) ج ، ن (قولان) .
- (٣) أنظر: (نهاية المطلب ١٩/٥٤) (البيان ١٠/١٠٣) .
- (٤) قال ابن الرفعة : يحكى هذا الوجه عن أبى الحسين القطان ، والبصريين قالوا : لأن اطلاق القتل ينصرف اليه بدليل قتل المرتد
- انظر: (كفاية النبیه ١٣/٦٧) .
- (٥) أبو محمد الريب بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادى (١٧٤ - ٢٧٠هـ) .
- صاحب الشافعى ، وراوى كتبه ، وأول من أملى الحديث بجامع ابن طولون . روى عنه ابن ماجه ، والنسائى ، وابوداود ، وغيرهم توفى بمصر
- انظر ترجمته فى : (طبقات ابن كثير ٩) (الارشاد ٢/٥٦) (معجم الأئمة النبيل ٤٦) (وفيات الأعيان ٢/٢٩١) (الانتقاء ١١٢) (النجوم الزاهرة ٣/٤٨) .
- (٦) جاء فى (الام ٧/١٨٣) : قال الريب : رجع الشافعى — رحمه الله — عن القول برجم اللوطى ، أحصن أولم يحصن الى القول بأنه لا يرمم الا أن يكون قد أحصن .

وبه قال الزهري (١) والثوري (٢) وأبو يوسف ومحمد (٣)

لعموم قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام)

والثيب بالثيب جلد مائة والرجم (٤) .

ولأنه لما أوجب الفرق بين (٥) البكر والثيب فيما انعقد الإجماع على وجوب

الحد فيه ، كان أولى أن يقع الفرق بينهما فيما اختلف في وجوب الحد فيه .

ويستوى فيه الفاعل والمفعول به ، فان كان أحدهما غير بالغ عزز ولم يحد (٦) .

(١) روى عبد الرزاق في (مصنفه) في باب - من عمل عمل قوم لوط - عن معمر ،

عن الزهري قال : يرمم ان كان محصنا ، ويجلد ان كان بكرا ، ويغلظ عليه في

الحبس والنفي . .

انظر : (مصنف عبد الرزاق ٣٦٣/٧) .

(٢) قال الترمذي : وقال بعض أهل العلم من فقهاء التابعين منهم : الحسن البصري ،

وابراهيم النخعي ، وعطاء بن أبي رباح وغيرهم . . قالوا : حد اللوطي حد

الزاني . . . وهو قول الثوري وأهل الكوفة

انظر : (سنن الترمذي ٩/٣) .

(٣) انظر : (الهداية ١٠٢/٢) (البحر الرائق ١٧/٥) (بدائع الصنائع ٩/١٥١)

(مختصر الطحاوي ٢٦٣) (المبسوط ٧٧/٩) .

(٤) تقدم تخريج الحديث صفحة (١٠٥) .

(٥) ن (الرجم بين) .

(٦) قال النووي : وأما المفعول به : فان كان صغيرا أو مجنوناً أو مكرها ، فلا حد عليه ،

ولا مهر ، لأن منفعة البضع غير متقومة . . .

وان كان مكلفاً طائعا : فان قلنا : ان الفاعل يقتل ، قتل المفعول به بما يقتل الفاعل .

وان قلنا : حده حد الزاني ، جلد المفعول به وغرب محصنا كان أو غيره . . .

قال ابن الرفعة : كذا قال الرافعي والقاضي الحسين .

ووجهه : بأنه لا يتصور ادخال الذكر في دبره على وجه مباح حتى يصير محصنا ،

ويقال : نرجمه اذا مكن من نفسه . . .

انظر : (روضة الطالبين ٩١/١٠) (كفاية النبيه ١٣/٦٨) .

فأما السحاق : وهاتيان المرأة المرأة ، فهو محظور كالزنا ، وإن خالفه فسي

• حده •

لما روى عن النبي — صلى الله عليه وسلم — أنه قال : (السحاق زنا النساء بينهن) (١) والواجب فيه : التعزير دون الحد ، لعدم الإيسال بينهن • (٢)

ح / ١١ - فصل

وأما الفصل الثالث : في اتیان البهائم ، فهو من الفواحش المحرمة •

روى ابن أبي فديك (٣) ، عن إبراهيم بن اسماعيل بن أبي حبيبة (٤) ، عن داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس أن رسول الله — صلى

- (١) تقدم تخريج الحديث صفحة (٩٦) •
- (٢) انظر : (شرح مختصر المزني ٩ / ١٢١) (الشامل ٦ / ١٠٩) (المهذب ٢ / ٢٦٩) محمد بن اسماعيل بن مسلم بن أبي فديك (٠٠٠ — ٢٠٠ هـ) •
- حدث عن أبيه ، وموسى بن يعقوب ، والنضاح بن عثمان ، وجماعة • • وعنه الشافعي ، وأحمد ، والحميدي •
- وثقه : ابن حبان ، وابن معين ، وجماعة • • وضعفه : ابن سعد •
- انظر ترجمته في : (ميزان الاعتدال ٣ / ٤٨٣) (تهذيب التهذيب ٩ / ٦١) (الكاشف ٣ / ٢١) (الجرح والتعديل ٧ / ١٨٨) (تذكرة الحفاظ ١ / ٣٤٥) (الشذرات ١ / ٣٥٩) • •
- (٤) إبراهيم بن اسماعيل بن أبي حبيبة الأشعري (٨٣ — ١٦٥ هـ) •
- روى عن داود بن الحصين ، وابن جريج ، وابن عجلان ، وغيرهم ، وروى عنه الواقدي ، وابن أبي فديك ، وخلق • وثقه : أحمد ، والمجلى • • وضعفه : ابن معين ، والبخاري ، والنسائي ، والدارقطني ، وجماعة • •
- انظر ترجمته في : (المجروحين ١ / ١٠٩) (الضعفاء — للعقيلي — ل ١٤) (التاريخ الكبير ١ / ٢٧١) (من تكلم فيه الدارقطني ل ٢) (تهذيب التهذيب ١ / ١٠٤) (ميزان الاعتدال ١ / ١٩) •

الله عليه وسلم — قال : (من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة) . (١)

(١) رواه ابن ماجه ، والدارقطني ، والبيهقي في (الحدود) وعبد الرزاق في

(مصنفه) من طريق داود الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس . . .

قال ابن حبان : هذا حديث باطل لا أصل له . .

ورواه احمد في (مسنده) — بالاسناد المتقدم — بلفظ : اقتلوا الفاعل والمفعول

به في عمل قوم لوط ، والبهيمة والواقع على البهيمة . . .

وروى أبو داود ، والترمذي ، والدارقطني ، والبيهقي ، والحاكم ، وابن حزم

في (الحدود) واحمد في (مسنده) من طريق عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة ،

عن ابن عباس . . بلفظ : من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة . . .

قال ابن حجر في (البلوغ) : رواه احمد والأربعة ، ورجاله موثقون ، إلا أن فيه

اختلافا .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه . . . ووافقه الذهبي على

التصحيح . .

قال المنذرى : حديث ابن عباس أخرجه النسائي . . . وفي مسنده — عمرو بن

أبي عمرو — قال فيه البخاري : صدوق ، ولكنه روى عن عكرمة مناكير . . .

وهو يروى عن عكرمة قصة البهيمة ، فلا أدري سمع أم لا ؟ . .

قال الترمذي : هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن أبي عمرو ، عن عكرمة ،

عن ابن عباس ، عن رسول الله . . . وروى سفيان الثوري ، عن عاصم ، عن

أبي رزين ، عن ابن عباس أنه قال : (من أتى بهيمة فلاحده عليه)

وحديث عاصم هذا ، أصح من الحديث الأول . . .

قال أبو داود : حديث ابن عباس — ليس بالقوى — وضعفه ما رواه عاصم ، عن

أبي رزين ، عن ابن عباس قال : (ليس على الذي يأتي البهيمة حد) . .

وروى الحاكم ، والبيهقي ، وابن حزم في (الحدود) واحمد في (مسنده) من طريق

عباد بن منصور ، عن عكرمة ، عن ابن عباس . . . — في الذي يأتي البهيمة :

اقتلوا الفاعل والمفعول به . .

والحديث ضعفه ابن حزم ، وسكت عنه الحاكم .

قال ابن حجر في (التلخيص) : ومال البيهقي الى تصحيحه لما عُدَّ طريق

عمرو بن أبي عمرو عنده ، من رواية عباد بن منصور ، عن عكرمة . . ويقال :

ان أحاديث عباد بن منصور ، عن عكرمة ، انما سمعها من ابراهيم بن أبي يحيى ، =

ورواه أبو سلمة عن أبي هريرة (١) .

وقد روى الشافعي هذا الحديث في (اختلاف على وعبد الله)

وقال : ان صح قلت به ، لان في روايته ضعفا . (٢) .

فان كان صحيحا : قتل ، وقتلت البهيمة . وان لم يصح : ففيه ثلاثة أقاويل :

احدهما : يقتل . (٣) وفيه ما قدمناه من الوجهين :

احدهما : رجما بالحجارة ، قاله البخاريون .

والثاني : ضربا (٤) بالسيف ، قاله البصريون . (٥)

عن داود ، عن عكرمة ، فكان يدلسها باسقاط رجلين . وابراهيم ضعيف عندهم .
وان كان الشافعي يقوى أمره . . .

انظر : (مسند أحمد ١/٢٦٩ ، ٣٠٠) (سنن ابن ماجه ٢/٨٥٦) (سنن

الدارقطني ٣/١٢٦) (سنن البيهقي ٨/٢٣٣ ، ٢٣٤) (مصنف

عبد الرزاق ٧/٣٦٤) (المحلى ١٣/٤٥٧) (المجروحين ١/١١٠)

(سنن أبي داود ٢/٤٦٨) (سنن الترمذي ٣/٨) (بلوغ المرام ٢٢٧)

(المستدرک ٤/٣٥٥) (التلخيص - للذهبي - ٤/٣٥٥) (مختصر

السنن ٦/٢٧٥) (تلخيص الحبير ٤/٥٥) .

(١) رواه ابن المنذر في (الحدود) من طريق محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن

أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (من وقع على

بهيمة فاقتلوه واقتلوه معها)

قال الهيثمي : رواه أبو يعلى ، وفيه - محمد بن عمرو بن علقمة - وحديثه حسن .

ومنية رجاله ثقات .

قال الشوكاني : أخرجه أبو يعلى الموصلي من حديث عبد الغفار بن عبد الله بن

الزبير ، عن علي بن مسهر ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة

مرفوعا . . . وذكر ابن عدي ، عن أبي يعلى أنه قال : بلغنا أن عبد الغفار رجح عنه .

وذكر ابن عدي أنهم كانوا لقنوه . . .

انظر : (الاوسط ل ٧٤) (مجمع الزوائد ٦/٢٧٣) (نيل الاوطار ٢/١٣٣) .

(٢) لم أقف على الحديث في كتاب - اختلاف على وعبد الله بن مسعود - .

(٣) ذهب الى هذا : أبو سلمة بن عبد الرحمن . . .

انظر : (الشامل ٦/١٠٩) (البيان ١٠/١٠٣) .

(٤) ك (صيرا) .

(٥) وجه الرجم : أنه قتل وجب بالوطى ، فأشبهه القتل بالزنا .

ووجه القتل : التعلق بظاهر الخبر : فاقتلوه واقتلوه معها .

سواء كان بكرا أو ثيبا ، لأنه فح لا يستباح بحال فكان حكمه أغلظ .

والقول الثاني : أنه في حكم الزنا ، يجرم ان كان ثيبا ، ويجلد ويغرب ان كان
=====

بكرا ، لان حد الزنا أصل لما عداه .

والقول الثالث : مخرج (١) من قوله في كتاب - الشهادات - : (لانهم
=====

يعدون الاستمناء واثيان البهائم زنا) . (٢)

فاقتضى هذا من كلامه أن لا يكون زنا ، ولا يجب فيه حد ، ويمرر فاعله (٣) .

(١) ك زيادة (. . .) انه في حكم الزنا يجرم ان كان ثيبا ، ومحد ويغرب ان كان

بكرا ، فخرج (.

(٢) قال الامام الشافعي : ولا يقيم الحد عليه أبدا ، حتى يجتمع أربعة يصفون زنا

واحدا فيجب بمثله الحد ، أو يحلفه ويخليه . ويكون فيما يسأل الامام
الشهود عليه : أزنى بامرأة ؟ لأنهم قد يعدون الزنا وقع على بهيمة ،
ولعلمهم أن يعدوا الاستمناء زنا ، فلا نحد أبدا حتى يثبتوا الشهادة
ويبينوها له فيما يجب في مثله الزنا . . . انظر : (الام ٥١ / ٧) .

(٣) قال العمراني : وبه قال أكثر أهل العلم . . . ومن اصحابنا الخراساني من

قال : لا يجب فيه الا التعزير - قولا واحدا . . .

وصححه الرافعي ، والجويني وقال : انه المنصوص عليه . . .

وحجة من قال بهذا : ما رواه أبو داود والترمذي في (الحدود) من طريق

عاصم عن أبي رزين ، عن ابن عباس قال : (ليس على الذي يأتي

البهيمة حد)

قال ابن الرفعة : - وهو الاصح - عند البخاري ، وصاحب المرشد ، والرافعي

والنووي . . .

وكذلك قال الامام : انه الاصح عند اصحاب . . .

انظر : (البيان ١٠ / ١٠٣) (فتح العزيز ١٢ / ٦٠) (نهاية المطلب ١٩ / ٥٥)

(سنن الترمذي ٣ / ٨) (كفاية النبيه ١٣ / ٦٩) .

وهو مذهب مالك (١) وأبي حنيفة (٢) والثوري (٣) لأمرين :

أحدهما : لانه لا حرمة لها تمنع (٤) من النظر اليها ، (ولا يجب الوضوء من

مسها) (٥) .

والثاني : لنفور النفوس (٦) منها وميلها الى الادميين ، فوجب الحد فيما

مالت اليه النفوس ، وسقط فيما نفرت (٧) منه النفوس . كما وجب الحد (٨)

في شرب الخمر لميل (٩) النفوس اليه ، وسقط في شرب البول لنفور النفوس (١٠)

منه (١١) .

فملى هذا : ان جعلناه موجبا للحد ، أو جئنا الفسل (١٢) بالايلاج فيه .

وان لم نوجب به (١٣) الحد ، ففى وجوب الفسل بالايلاج فيه وجهان :

أحدهما : يجب به الفسل ، لانه فرج محرم . (١٤)

(١) انظر : (تبصرة الحكام ٢/٢٥٨) (الزرقاني على خليل ٨/٧٨) (اسهل

المدارك ٣/١٦٦) (حاشية الدسوقي ٤/٢٨١) (الخرشي على خليل

٨/٧٨) .

(٢) انظر : (المبسوط ٩/١٠٢) (مختصر الطحاوى ٢٦٣) (اللباب ٣/١٩٢)

(تبين الحقائق ٣/١٨١) (حاشية ابن عابدين ٤/٢٦) .

(٣) انظر : (بحر المذهب ١٠/٢٣) (معالم السنن ٤/٦٠٩) .

(٤) ج ، ن (يمنع) .

(٥) ما بين القوسين ساقط فى (ج) .

(٦) ج ، ن (النفس) .

(٧) ن (تقرب) .

(٨) ج (الحد) ساقطه .

(٩) ج ، ن (بميل) .

(١٠) ن (النفس) .

(١١) ك ، ن (عنه) .

(١٢) ك (القتل) .

(١٣) ن (يوجب به) ك (به) ساقطه .

(١٤) قال الامام الشافعى : وكذلك كل فرج أو دبر أو غيره من امرأة أو بهيمة وجب عليه

الفسل اذا غيب الحشفة فيه ، مع معصية الله تعالى فى اتيان ذلك من غير امراته .

انظر : (الام ١/٣٧) .

والوجه الثاني : لا غسل الا بالانزال ، لأنه يصير في حكم المباشرة في غير فح .

فأما البهيمة : فقد اغفل الكلام فيها . واختلف أصحابنا في وجوب قتلها على

وجهين : بناء على اختلافهم في حده ، هل هو مأخوذ من الخبر أو الاستدلال ؟

أحدهما : أنها لا تقتل ، إذا قيل : ان حد اتيانها مأخوذ من القياس والاستدلال (١) .

والوجه الثاني : يجب قتلها ، إذا قيل : أنه مأخوذ من الخبر ، سواء كانت

البهيمة له أو لغيره . (٢)

وحكى الطحاوي (٣) في (مختصره) : أنها تقتل إذا كانت له ، ولا تقتل إذا

كانت لغيره . (٤)

وهذا الفرق لا وجه له ، لعدم الخبر .

(١) ذهب إلى هذا : الرملي ، والبنفوي ، وصححه الشرييني . . .

وقال ابن حجر الهيتمي : وهذا هو المذهب .

انظر : (نهاية المحتاج ٤٠٥ / ٧) (تهذيب الاحكام ٤ / ١٠٤) (مغنى

المحتاج ١٤٥ / ٤) (تحفة المحتاج ١٠٦ / ٩) .

(٢) قال ابن الرفعة : وبه قال القاضي الحسين . . .

وقال الشيرازي - بعد أن ذكر الوجهين - : ومنهم من قال : ان كانت البهيمة

ما تؤكل ذبحت ، وان كانت ما لا تؤكل لم تذبح . .

لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن ذبح الحيوان لغير

ماكلة .

قلت : وبهذا قال الشيخ أبو حامد ، والشيرازي في (التنبيه) ، وصححه النووي ،

وصاحب المرشد ، وصاحب التوجيه ، واستحسنه الجويني . .

انظر : (كفاية النبيه ١٣ / ٦٩) (المذهب ٢ / ٢٦٩) (التنبيه ١٤٨)

(التوجيه شرح المغنى ٤ / ٨٩) (روضة الطالبين ١٠ / ٩٢) (نهاية

المطلب ١٩ / ٥٥) .

(٣) أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي (٢٣٩ - ٣٢١ هـ)

فقيه حنفي انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر ، تفقه على مذهب الشافعي ، ثم تحول

حنفيا ، توفي بالقاهرة . من مؤلفاته : أحكام القرآن ، الاختلاف بين الفقهاء

، مشكل الآثار . . .

انظر ترجمته في (الفوائد البهية ٣١) (فقه أهل العراق ٦٧) (النجوم ٣ / ٢٤٠)

(البدية والنهاية ١١ / ١٧٤) (تذكرة الحفاظ ٣ / ٨٠٨) (الرسالة المستطرفة ٣٣) .

(٤) انظر : (مختصر الطحاوي ٢٦٣) .

فان قيل : فما المعنى فى قتلها ، وليس على البهائم حدود ؟

قيل : ليست تقتل حدا • وفى معنى قتلها آمران :

احدهما : للستر (١) على من آتاها ، أن لا ترى فيقذفه (٢) الناس
====
باتيانها •

والثاني : لثلاثأتى بخلق مشوه •

فقد قيل : ان بعض الرعاة أتى (٣) بهيمة ، فأنت بخلق مشوه •

فملى هذا : تقتل ذبحا (٤) لا رجما • (٥)

وفى اباحة أكلها اذا كانت مأكولة اللحم وجهان :

احدهما : لا يؤكل لحمها (٦) ، ويشبه أن يكون قول ابن عباس (٧) لان النفوس
=====

تعاف أكلها وقد اتيت • (٨)

والوجه الثاني : يؤكل ، لان اتيانها لم ينقلها عن خصه جنسها المستباح • (٩)

(١) ج ن (أنه) •

(٢) ج (فيصيره) •

(٣) ك (أتا) ن (يأتى) •

(٤) ن ، ج (ذبحا) ساقطه •

(٥) انظر : (الشامل ٦/١٠٩) (بحر المذهب ١٠/٢٣) (البيان ١٠/١٠٣)

(٦) ك (لحمها) ساقطه •

(٧) روى البيهقى فى (الحدود) من طريق عمرو بن أبى عمرو ، عن عكرمة ، عن ابن

عباس قال : قال رسول الله — صلى الله عليه وسلم — : من وجد تموه وقع على بهيمة

فاقتلوه واقتلوا البهيمة معه • • • فقيل لابن عباس : ما شأن البهيمة ؟ فقال : ما

سمعت من رسول الله — صلى الله عليه وسلم — فى ذلك شيئا ، ولكن ارى رسول

الله — صلى الله عليه وسلم — كره ان يؤكل من لحمها أو ينتفع بها بعد ذلك

العمل • • •

انظر : (سنن البيهقى ٨/٢٣٣) •

(٨) قال الرافعى : وهذا أصح عند الشيخ أبى حامد • • • •

انظر : (فتح العزيز ١٢/٦١) •

(٩) ذهب الى هذا : الشيرازى ، وصححه الرويانى ، والنووى ، والجوينى • • • =

وهل يلزم غرمها لما لكها ان كانت غير مأكوله ، أو كانت مأكولة وقيل لا تؤكل ؟

على وجهين :

أحدهما : لا غرم له ، لان الشرع أوجب قتلها .

والوجه الثاني : يغرم له قيمتها ، لا ستهلاكها عليه . ويكون غرمها على من

آتاها لاستهلاكها بفعله . (١)

== قال ابن الرفعة : وهذا أصح في المرشد ، واختاره الامام ، والبغوي .

وعن ابن كج القطع به .

انظر : (بحر المذهب ١٠/٢٣) (نهاية المطلب ١٩/٥٥) (التنبيه

١٤٨) (روضة الطالبين ١٠/٩٢) (كفاية النبيه ١٣/٦٩) .

(١) قال الامام الميراثي : فاذا قلنا : يجب ذبحها ، فذبحت ، نظرت : فان

كان الذي فعل بها مالکها : فلا ضمان عليه كما لو أتلّفها .

وان فعل بها غيره : فهل يجب ضمانها عليه ؟ فيه وجهان - حكاها

المسمودي -

أحدهما : لا يجب عليه ضمانها ، لانها تقتل حدا كما يقتل المملوك حدا .

قال الجويني : وهذا ضعيف ، فانها ما أجزمت ، وإبطال مالية مالکها

منها بعيد عن قياس الاصول . . .

والثاني : يجب عليه ضمانها ، وهو قول العراقيين من أصحابنا ، لأنه حيوان

اتلف من غير جناية . . .

قال ابن الرفعة : كذا قال القاضي أبو الطيب ، والبندنجي ، والمصنف ، وهو

الأصح عند الرافعي وفيه قال البغوي ، وصححه النووي . . .

فعلى هذا : ان كانت مما لا تؤكل : وجب جميع قيمتها .

وان كانت مما تؤكل : فان قلنا : لا يحل أكلها : وجب جميع قيمتها .

وان قلنا : يحل أكلها : وجب ما بين قيمتها -

حية ومذبوحة .

وعلى من يجب ؟ فيه وجهان : - حكاها ابو علي الطبري ، والمسمودي -

أحدهما : يجب على الفاعل بها - وهو المشهور - لانه هو السبب =

ط / ١١ - فصل

وإما الفصل الرابع : في الشهادة على ذلك .

أما الزنا واللواط : فلا يقبل في الشهادة عليهما أقل من أربعة

شهود عدول ، سواء كان في رجم أو جلد ، على حر أو عبد . (١)

لقول الله تعالى : (وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ

أَرْبَعَةً مِنْكُمْ) (٢)

ولقوله تعالى : (لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ) (٣)

ولقول النبي - صلى الله عليه وسلم - لسعد بن عباد (٤) حين سأله ،

فقال : يا رسول الله ان وجدت مع امرأتى رجلاً أقتله أو حتى أتى بأربعة

شهداء ؟

= في اتلافها .

- وهذا قال جمهور الشافعية ، وصححه النووي وغيره - .

الثاني : يجب على بيت المال ، لانها قتلت مصلحة .

قال ابن الرفعة : وهذا الذي صححه القاضي الحسين . . .

انظر : (البيان ١٠ / ١٠٤) (كفاية النبيه ١٣ / ٧٠) (تهذيب الاحكام

(٤ / ١٠٤) (شرح مختصر المزني ٩ / ١٢١) (نهاية المطلب

١٩ / ٥٥) (روضة الطالبين ١٠ / ٩٢) .

(١) انظر : (الام ٧ / ٤٤) (المذهب ٢ / ٣٣٢) (شرح مختصر المزني ٩ / ١١٩)

(بحر المذهب ١٠ / ٢١) (روضة الطالبين ١١ / ٢٥٢) .

(٢) سورة النساء الآية (١٥) .

(٣) سورة النور الآية (١٣) .

(٤) أبو ثابت سعد بن عباد بن دليم بن حارثة الخزرجي (١٤٠٠ هـ) .

سيد الخزرج وأحد الامراء في الجاهلية والاسلام . شهد المشاهد كلها ،

كان يسمى (الكامل) لمعرفته الكتابة والرمي والسباحة . توفي بحوران ، وكان

سبب موته ، أنه كان يبول في نفق فلدغ ، فمات من ساعته ، واخضر جلده . . .

انظر ترجمته في : (تهذيب الكمال ٣ / ٧٢) (معجم الصحابة ٢٢٤) (الاصابة

٢ / ٣٠) (صفة الصفوة ١ / ٥٠٣) (مشاهير علماء الامصار ١٠) (الاستيعاب ٢ / ٣٥)

فقال - صلى الله عليه وسلم - : لا ، حتى تأتى بأربعة شهداء ، كفى

بالسيف شا ، يعنى شاهدا عليك) (١) .

ولان الشهادات تتفلظ بتفليظ المشهود فيه ، ولما كان الزنا واللواط من أغلظ الفواحش المحظورة واضرها ، كانت الشهادة فيه أغلظ ، ليكون

(١) رواه ابن ماجه وأبو داود في (الحدود) من طريق سلمة بن المحبق قال : قيل

لابى ثابت سعد بن عبادة حين نزلت آية الحدود - وكان رجلا غيوراً رأيت لو أنك وجدت مع امرأتك رجلاً ، أى شئ كنت تصنع؟ قال : كنت ضاربهما بالسيف . أنتظر حتى أجيء بأربعة ! الى ماذا قصد قضي حاجته وذهب . أو أقول : رأيت كذا وكذا فتضربوني الحدد ولا تقبلوا لي شهادة أبدا . قال : فذكر ذلك للنبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : كفى بالسيف شاهدا .

ثم قال : لا ، الى أخاف أن يتتابع في ذلك السكران والخيران في الزوائد : في اسناده قبيصة بن حريث بن قبيصة . قال البخاري : في حديثه نظر ، وذكره ابن حبان في الثقات . . . واتي رجال الاسناد موثقون .

ورواه مسلم في (اللعان) وأحمد في (مسنده) ومالك ، وابن المنذر في (الحدود) والشافعي في (الام) وفي (مسنده) والطحاوي في (مشكل الاثار) وابن الجارود وأبو داود في (الديات) والبيهقي في (الاثرية) من طريق مالك ، عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة أن سعد بن عبادة قال : يا رسول الله ان وجدت مع امرأتى رجلاً . . . الخبر . وروى ابن ماجه في (الحدود) والبيهقي في (الاثرية) وأبو داود في (الديات) ومسلم في (اللعان) من طريق سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ان سعد بن عبادة الانصاري قال : يا رسول الله رأيت الرجل يجد مع امرأته رجلاً أيقنته ؟ قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : لا . قال سعد : بلى ، والذي أكرمك بالحق ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (اسمعوا الى ما يقول سيدكم . .)

انظر : (صحيح مسلم ٢١٠ / ٤) (سنن ابن ماجه ٨٦٨ / ٢ ، ٨٦٩) (سنن البيهقي ٣٣٧ / ٨) (سنن أبي داود ٤٥٥ / ٢ ، ٤٨٨) (مسند احمد ٤٦٥ / ٢) (الموطأ ٧٣٧ / ٢ ، ٨٢٣) (الام ١٣٧ / ٦) (بدائع المنن ٢٩٤ / ٢) (مشكل الاثار ٤٠٢ / ١) (الاوسطال ٨٨) (منتقى ابن

استر للمحارم وأنفى للمعرة • (١) •

ولا يجوز ان تسمع فيه شهادة النساء • (٢) •

وقال الحسن البصرى : تسمع فيه شهادة (٣) ثلاثة (٤) رجال وأمرأتين • (٥)

ويجىء على قياس مذهبه : أن يسمع فيه شهادة رجلين وأربع نسوة •

وليس بصحيح (٦) — لأن شهادة النساء رخصة فيما خف وهو الاموال ، فلم

يجز أن تسمع في مواضع التخليط •

فاما الشهادة في اتيان البهائم :

فان جعلناه موجبا (٧) للحد : لم يسمع في الشهادة عليه أقل من أربعة

عدول • (٨)

(١) المَعْرَة : الامر القبيح المكروه ... والمعْرَة : الخلعة القبيحة ، يقال : عُرف فلان ،

اذا لقب بقلب يشينه ...

انظر مادة — عرر — في : (لسان العرب ٥٥٨ / ٤) (النهاية ٢٠٥ / ٣) •

(٢) انظر : الام ٤٨ / ٧ •

(٣) ن (شهادة) ساقطه •

(٤) ج (ثلاث) •

(٥) كذا قال الروياني في (بحر المذهب ١٠ / ١) •

قال الزيلعي : وروى ابن أبي شيبة في (مصنفه) عن الشعبي ، والنخعي والحسن ،

والضحاك ، قالوا : لا تجوز شهادة النساء في الحدود ...

وروى عبد الرزاق في (مصنفه) من طريق معمر ، عن الحسن ، والزهرى قالوا : لا

تجوز شهادة النساء في حد ، ولا طلاق ، ولا نكاح ، وان كان معهن رجل ...

وروى أيضا : من طريق ابن جريج ، عن عطاء قال : تجوز شهادة النساء مع

الرجال في كل شيء ، وتجوز على الزنا امرأتان مع ثلاث رجال ، رأيا منه ...

قال ابن قدامة : وحكى عن حماد ، وعطاء أنهما قالوا : تجوز شهادة ثلاثة رجال وامرأتين •

بناء على ما تقدم : يكون للامام الحسن البصرى رواية ثابتة في عدم جواز شهادة

النساء في الحدود ، ويبدو — والله اعلم — ان الامام الماوردي قد وقف على رواية

للحسن لم أقف عليها ...

انظر : (نصب الراية ٧٩ / ٤) (مصنف عبد الرزاق ٣٢٩ / ٨ ، ٣٣١) (المقنع ٧٠٦ / ٣)

(٦) ك (كذلك يصح) •

(٧) ن زيادة (للتعزير دون) •

(٨) انظر : (الشامل ١٠٩ / ٦) (المهذب ٣٣٢ / ٢) •

وان جعلناه موجبا للتعزير دون الحد : ففيه وفي الشهادة على من أتى امرأة

دون الفرج وجهان (١) :

احدهما : وهو الظاهر من مذهب الشافعي - لا يسمع فيهما أقل من أربعة

شهود ، لأنه من جنس تفلظت فيه الشهادة (٢) .

والوجه الثاني : وهو قول المزني ، وأبي علي بن خيران (٣) - أنه يسمع فيهما

شاهدان ، لخروجه عن حكم الزنا في الحد ، فخرج عن حكمه في الشهادة (٤)

(١) ج (قولان) .

(٢) قال الامام الشافعي : والشهادة على اللواط واتيان البهائم أربعة لا يقبل فيها

أقل منهم ، لأن كلا جماع . . .

وقد ذهب الى هذا : ابن أبي هريرة ، وأبي حامد ، والشيرازي ، والرملي ،

والنووي ، والشرييني ، وزكريا الأنصاري . . . وصححه البغوي ، وقال

أبو الطيب الطبري : وهو المشهور . . .

قال الشيرازي : - وهو الصحيح - لأنه فرج حيوان يجب بالايلاج فيه المقومة ،

فاعتبر في الشهادة عليه أربعة كالزنا ، ونقصانه عن الزنا في المقومة لا يوجب

نقصانه عنه في الشهادة ، كزنا الأمة ينقص عن زنا الحرة في الحد ولا ينقص

عنه في الشهادة . . .

انظر : (الام ٥٦/٧) (بحر المذهب ١٠/٢٤) (تهذيب الاحكام ٤/١٠٨)

(شرح مختصر المزني ٩/١٢١) (التنبيه ١٦٢) (اسنى المطالب ٤/٣٦٠)

(حاشية الرملي على روض الطالب ٤/٣٦٠) (روضة الطالبين ١١/٢٥٢)

(مفني المحتاج ٤/٤٤١) (المهذب ٢/٣٣٢) . .

(٣) أبو علي الحسين بن صالح بن خيران البغدادي (٠٠٠ - ٣٢٠هـ) .

كان من أفاضل الشيوخ وأماثل الفقهاء ، عرض عليه القضاء ببغداد في خلافة

المقتدر فامتنع ، فختم على بيته وضيق عليه عدة أيام ليقبل فلم يقبل . . وكان

يعاتب ابن شريح لتولييه منصب القضاء . .

انظر ترجمته في : (طبقات الفقهاء - لابن كثير - ل ٢٣) (طبقات الشافعية

للنووي - ل ٢١٩) (النجوم ٣/٢٣٥) (البداية والنهاية ١١/١٧١) (مرآة

الجنان ٢/٢٨٠) .

(٤) انظر : (الشامل ٦/١٠٩) (المهذب ٢/٣٣٢) (شرح مختصر المزني ٩/١٢١)

وقال أبو حنيفة : يسمع في اللواط واثنيان البهائم (١) ، واثنيان (٢) المرأة فسي

غير القبل شاهدان ، بناء على أصله . (٣)

فاما صفة الشهادة : فلا يجزى أن يقول الشهود : رأينا يزننى ، حتى يصفوا

ما شاهدوه من الزنا ، وعليهم (٤) أن يقولوا : رأينا ذكره يدخل في فرجها

كدخول المروء في المكحلة ، (٥) لثلاثة أمور :

أحدها : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - استثبت (٦) ما عزا في أقراره ،

فقال (٧) : (أدخل (٨) ذلك منك في (٩) ذلك منها كدخول المروء في

المكحلة ، والرشأ في البئر ؟ قال : نعم ، فأمر (١٠) برجمه (١١)

فلما استثبته (١٢) في الأقرار كان أولى أن يستثبت في الشهادة .

(١) ك ، ج (البهيمة) ،

(٢) ك ، ن (ووطى) .

(٣) انظر : (المبسوط ١١٤/١٦) (حاشية ابن عابدين ٧٢/٧) (الهداية

١١٧/٣) (تبين الحقائق ٢٠٨/٤) (البحر الرائق ٦٠/٧) .

(٤) ك (وهو) ن (وعلى) .

(٥) انظر : (الام ٤٤/٧) .

(٦) ك (تثبت) .

(٧) ج (وقال) .

(٨) ك (أدخلت) .

(٩) ن (في مثل) .

(١٠) ن (فلما أمر) .

(١١) تقدم تخريج الحديث صفحة (١٩٧) .

(١٢) ج (استثبت) .

والثاني : ان الشهود على المغيرة بن شعبه (١) بالزنا ، لما شهدوا به عند
عمر - رضى الله عنه - وهم أبو بكر ونافع (٢) وشبل (٣) وزباد (٤) * فصح
بذلك أبو بكر ونافع وشبل * فأما زياد ، فقال له عمر : (قل ما عندك ، وأرجو
أن لا يهتك الله صحابيا على لسانك ..

(١) أبو عبد الله المغيرة بن شعبه بن أبي عامر الثقفي (٢٠ ق هـ - ٥٠ هـ) *
أحد دهاة العرب وقادتهم أسلم سنة ٥ هـ ، شهد الحديبية واليمامة وفتح
الشام ، ذهب عينه باليرموك ، ولاء معاوية الكوفة ٠٠٠ ومات فيها *
انظر ترجمته في : (تهذيب الكمال ٧/١٦١) (دول الاسلام ١/٣٧) (الاصابة
٣/٤٥٢) (البداية والنهاية ٨/٤٨) (المعارف ٢٩٤) (اسد الغابة
٤/٤٠٦) *

(٢) أبو عبد الله نافع بن الحارث بن كلدة الثقفي *
أخو أبي بكر لأمه ، كان بالطائف عندما حاصرها رسول الله فأمر النبي - صلى
الله عليه وسلم - مناديا فنادى : من أتانا من عبيدكم فهو حر ، فخرج اليه
نافع وأخوه أبو بكر فاعتقهما ، سكن البصرة ، وهو أول من أقتنى الخيل بالبصرة *
انظر ترجمته في : (الاصابة ٣/٥٤٤) (اسد الغابة ٥/٨) (الاستيعاب
٣/٥٤١) (تلقيح فهم أهل الاثر ٢٥٩) (تهذيب الاسماء - القسم
الاول - ٢/١٢٢) *

(٣) شبل بن معبد ، وقيل : ابن خليد ، وقيل : ابن خالد *
قال الطبري : شبل بن معبد بن عبيد بن الحارث بن عمرو بن علي بن أسلم ،
وهو أخو أبي بكر لأمه ، وهم أربعة أخوة لأم اسمها (سمية) وهم الشهود *
انظر ترجمته في : (معجم الصحابة ل ٢٩٦) (جمهرة انساب العرب ٢/٣٨٩)
(الاصابة ٢/١٦٣) (تهذيب الاسماء - القسم الاول - ١/٢٤٢)
(الاستيعاب ٢/١٥٣) *

(٤) زياد بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية (١ - ٥٣ هـ) *
المعروف بزياد ابن أبيه ، وزياد ابن سمية ، وهو أخو أبي بكر لأمه * ليست
له صحبة ولا رواية ، استعمله عمر بن الخطاب على بعض أعمال البصرة ، وهو أول من
أخذ العسس والحرس في الاسلام *
انظر ترجمته في : (الطبقات الكبرى ٧/٩٩) (خزنة الأدب ٤/٢٤٣) (المعارف ٣٤٦)
(دول الاسلام ١/٣٩) (النجوم ١/١٤٤) (الشذرات ١/٥٩) *

فقال زياد : رأيت نفسا يعلو (١) واستا (٢) تنبو (٣) ورأيت رجلينها (٤)
 على عنقه كأنهما اذنا حمار ، ولا أدري ما وراء ذلك يا أمير المؤمنين .
 فقال عمر : الله أكبر (٥) . فأسقط الشهادة ولم يرها تامة .
 والثالث : ان الزنا لفظ مشترك ، روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه
 قال : (المينان تزنيان وزناهما النظر ، واليدان تزنيان وزناهما اللمس ،
 ويصدق ذلك ويكذبه الفرج) (٦) .
 فلذلك لزم في الشهادة نفى هذا الاحتمال بذكر ما شاهده ، من ولوج الفرج في
 الفرج .

(١) ن هـ ج (يعلوا) .

(٢) الاست ؛ المعجز ، وقد يراد بها حلقة الدبر

يقال ؛ رجل أسته ، اذا كان عظيم المعجز

انظر مادة - سته - في : (لسان العرب ١٣ / ٤٩٥) (تاج المعروس ٩ / ٣٨٩)

(٣) قال ابن سيده ؛ النبو ؛ العلو والارتفاع . . .

انظر مادة - نبا - في : (تهذيب اللغة ١٥ / ٤٨٦) (لسان العرب ١٥ / ٣٠٢)

(٤) ك (رجلينها) ساقطه . ن (رجلاها) .

(٥) سوف يأتي تخريج الخبر صفحة (٢٩٣) .

(٦) رواه البخاري ، ومسلم في (القدر) وأحمد في (مسنده) وأبو داود في (النكاح)

من طريق ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس قال : ما رأيت شيئا أشبه

باللم مما قال أبو هريرة : ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : ان الله

كتب على ابن آدم حظه من الزنا أدرك ذلك لا محالة ، فزنا العينين النظر ،

وزنا اللسان النطق ، والنفس تمنى وتشتهى ، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه . . .

- واللفظ لمسلم -

ورواه مسلم في (القدر) وأبو داود في (النكاح) وأحمد في (مسنده) من طريق

سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ان رسول الله - صلى الله

عليه وسلم - قال : لكل بني آدم حظ من الزنا ، فالعينان تزنيان وزناهما

النظر ، واليدان تزنيان وزناهما البطش ، والرجلان تزنيان وزناهما المشي ،

والفم يزني وزناه القبل ، والقلب يهوى ويتمنى ، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه . . .

- واللفظ لأحمد -

فصل

١١ / -

واذا ظهر بغير ذات الزوج حمل ، ولم يشهد عليها بالزنا ، ولا أقرت به

لم تحسد (١) .

وقال مالك : تحسد بالحمل ، لأنه من وطئ ظاهره اذا كانت خلية (٢) أنه

من زنا ، فحدث بالظاهر (٣) .

— وهذا خطأ — لما روى أن عمر — رضى الله عنه — أتى بامرأة حامل غيرة

ذات زوج ، فسألها عنه فقالت : لم أحس حتى ركبني رجل فقذف في مثل

الشهاب (٤) فقال عمر : دعوها فانها شابة (٥) .

== انظر : (صحيح البخارى ١٥٦/٨) (صحيح مسلم ٥٢/٨) (سنن أبى

داود ٤٩٦/١) (مسند احمد ٤١٢/١ ، ٢٧٦/٢ ، ٣٤٣) .

(١) انظر : (حلية العلماء ٢/٢٢٥) (فتح العزيز ١٢/٦٠) (البيان ١٠/١٠٠)

(٢) ج (حبلت) ن (حبله) .

(٣) قال الامام مالك : الأمر عندنا فى المرأة توجد حاملا ولا زوج لها ، فتقول :

استكرهت أو تزوجت .

أن ذلك لا يقبل منها ، وإنما يقام عليها الحد ، إلا أن يكون لها على ما ادعت

من النكاح بينة ، أو على أنها استكرهت أو جاءت تدمى أن كانت بكرا أو استنفات

حتى أثبتت وهى على ذلك أو ما أشبه هذا من الأمر الذى تبلغ به فضيحة نفسها ،

قال : فإن لم تأت بشىء من هذا أقيم عليها الحد ولم يقبل منها ما ادعت

من ذلك . .

انظر : (الموطأ ٨٢٧/٢) وأيضا : (بداية المجتهد ٤٧٥/٢) (الشرح الصغير

٤٢٣/٢) (اسهل المدارك ١٧٠/٣) (حاشية الدسوقي ٢٨٤/٤) .

(٤) الشهاب : كوكب متوقد مضي . . ويقال للكوكب الذى ينقضى على أثر الشيطان

بالليل : شهاب . . . قال تعالى : (فأتبعه شهاب ثاقب) . . .

انظر مادة — شهب — فى : (لسان العرب ٥٠٩/١) (تاج العروس ٣٢٧/١) .

(٥) رواه البيهقى ، وابن المنذر فى (الحدود) وابن أبى شيبه فى (مصنفه) وعبد الرزاق

فى (مصنفه) من طريق عاصم بن كليب ، عن أبيه ، عن أبى موسى الأشعرى قال :

(أتى عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — بامرأة من أهل اليمن ، قالوا : بغت ،

قالت : انى كنت نائمة فلم استيقظ الا برجل رضى فى مثل الشهاب ، فقال ==

ولان الحمل قد يجوز أن يكون من وطى شبهة ، ويجوز أن يكون من اكراه ، ويجوز أن يكون من زنا ، فلم يجوز أن يحكم فيها بالأغلظ ، مع قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (ادروا الحدود بالشبهات) . (١)

واذا كان كذلك ، لم تسئل عن الحمل قبل الوضع ، ولا أن وضعته ميتا ، لانه لا يتعلق بسؤالها حكم سوى الحد ، ولا يجوز أن تسئل (٢) عما يوجب حد الزنا عليها ، لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (من أتى من هذه القاذورات شيئا فليستتر بستر الله ، فانه من يبد لنا صفحته نقم حد الله عليه) (٣)

وان وضعت ولدا حيا : سئل عنه حيثئذ ، لما يتعلق به من حق الولد (٤) فسيثبت نسبه ، فان أقرت أنه من زنا حدث باقرارها . (٥)

== عمر - رضي الله عنه - : يمانية نؤمة شابة ، فخلى عنها ومتعها) . . واللفظ للبيهقي . .

وروى أبو يوسف في (الخراج) والبيهقي ، وابن المنذر في (الحدود) من طريق عبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سبرة قال : (انا لبمكة اذ نحن بامرأة اجتمع عليها الناس حتى كادوا أن يقتلوها ، وهم يقولون : زنت زنت . . فأتى بها عمر بن الخطاب وهي حبلى ، وجاء معها قومها فأثنوا عليها خيرا ، فقال عمر : أخبريني عن أمرك ، قالت : يا أمير المؤمنين كنت امرأة أصيب من هذا الليل ، فصليت ذات ليلة ، ثم نمت ، فقامت ورجل بين رجلي فكدف في مثل الشهاب ، ثم ذهب ، فقال عمر : لو قتل هذه من بين الجبلين أو الأخشبين لعذبهم الله ، فخلى سبيلها ، وكتب الى الآفاق : أن لا تقتلوا أحدا الا باذني) .

انظر : (سنن البيهقي ٢٣٥ / ٨) (الاوسطل ٧٩) (مصنف عبد الرزاق ٤١٠ / ٧) (الخراج ١٦٥) (مصنف ابن أبي شيبة ٧١ / ١١) .

(١) تقدم تخريج الحديث صفحة (٢٠٥) .

(٢) ج ، ن (تسأل) .

(٣) تقدم تخريج الحديث صفحة (١٩٥) .

(٤) ك ، ج (الوالد) .

(٥) قال ابن الرفعة : اذا وجدت امرأة حامل ولا زوج لها . . . قال البندنجي =

١٢- مسألة

قال الشافعي : فان شهدوا متفرقين قبلتهم اذا كان الزنا واحدا . (١) .

— وهذا صحيح —

لا فرق في الشهادة على الزنا ، ان يتفرق (٢) الشهود في ادائها أو يجتمعوا

عليها في مجالس ، أو يجتمعوا (٣) في مجلس واحد ، ويحد المشهود عليه (٤) .

وقال أبو حنيفة (٥) ومالك (٦) : (تسمع شهادتهم ان اجتمعوا عليها في مجلس

واحد ، ويحد المشهود عليه ، ولا تقبل) (٧) ان افترقوا في الاداء ، فشهد

بعضهم في مجلس ، وشهد آخرون منهم في مجلس آخر ، ولا يجب بشهادتهم حد .

=====

وابن الصباغ : تسئل فان قالت : انه من زنا ، اقيم عليها الحد .

وان قالت : انه من وطئ ، شبهة ، فلا حد عليها . . .

وان وضعته حيا ، سئلت — لما يتعلق به من حق الولد — ولو سئلت ، فسكت ،

قال الاصحاب : لا حد عليها . . . وقد ذكرت في باب — ما يلحق من النسب —

عن الروياني : ان الحمل اذا كان مجهول الحال ، حمل على أنه من زنا —

وقضية ذلك — ايجاب الحد ، وهو الذي يشهد له قول عمر : الرجم في كتاب

الله حق على من زنى من الرجال والنساء اذا أحصن ، اذا قامت البينة

أو كان الحبل أو الاعتراف . .

انظر : (كفاية النبيه ١٣ / ل ٧٢) .

(١) انظر : (مختصر المزني ٨ / ٢٦١) .

(٢) ك (يفترق) ن (يفرق) .

(٣) ن (في مجالس ، أو يجتمعوا) ساقطه .

(٤) ك (في مجالس ، أو يجتمعوا) . . ساقطه .

(٥) انظر : (مختصر الطحاوي ٢٦٢) (المبسوط ٩ / ٩٠) (البحر الرائق ٥ / ٥)

(الاختيار ٤ / ٨٠) (فتاوى الانقروى ١ / ١٤١) .

(٦) انظر : (الكافي ٢ / ١٠٧٠) (بلغة السالك ٢ / ٤٢٣) (الشرح الكبير ٤ / ٢٨٣)

(الفواكه الدواني ٢ / ٢٨٢) (كفاية الطالب ٢ / ٢٥٧) .

(٧) ما بين القوسين ساقط في (ج) .

استدلالا : بان الشهادة على الزنا تكون بلفظ القذف ، فان تكامل فيها العدد
 خرجت عن حكم القذف الى الشهادة ، وان لم يتكامل العدد استقر فيها حكم
 القذف ، ولم تكن شهادة ، فوجب ان يكون المجلس معتبرا في استقرار حكمها ،
 لأن للمجلس تأثيرا في استقرار الاحكام كالقبول بعد البذل في العقود والقبض
 في عقد الصرف .

قالوا : ولان الشهادة فيه معتبرة بكمال الاداء وكمال العدد ، فلما كان تفريق
 الاداء في مجلسين - ذكر في احدهما : أنه زنا ، ووصف في الآخر : الزنا -
 يمنع من صحة الشهادة ، (وجب أن يكون تفريق العدد في مجلسين مانعا
 من صحة الشهادة) (١) .

قالوا : ولان حد الزنا يثبت بالاقرار تارة ، وبالشهادة اخرى ، فلما (٢) تغلظ (٣)
 الاقرار من وجهين : تصريح بصفة ، وعدد (في تكرره ، وجب أن تتغلظ
 الشهادة فيه من وجهين : زيادة عدد) (٤) واجتماع في مجلس . (٥)
ودليلنا : قول الله تعالى : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ
 شَهَدَاءَ) الآية . (٦)

ولم يفرق ، فكان على عمومه .
 ولان كل شهادة يجب الحكم بها اذا تكامل عددها في مجلس ، وجب الحكم
 بها اذا تكامل عددها في مجالس ، قياسا على سائر الشهادات .

-
- (١) ما بين القوسين ساقط في (ج) .
 (٢) ك هـ ن (ثم) .
 (٣) ج (يغلظ) .
 (٤) ما بين القوسين ساقط في (ج) .
 (٥) انظر : (المبسوط ٩ / ٩٠) (بدائع الصنائع ٩ / ٤١٨٤) (تبين الحقائق ٣ / ١٦٥) .
 (٦) سورة النور الآية (٤) .

ولأنه زمان لا يعتبر في شهادة (غير الزنا ، فوجب ان لا يعتبر في شهادة) (١)
الزنا كالموالة •

ولان (٢) الحقوق نوعان : لله تعالى ، وللادميين (٣) •

وليس يعتبر في واحد منهما اجتماع الشهود ، فوجب ان يكون الزنا ملحقا
بأحدهما •

ولان شهادة الواحد اذا تقدمت لم يخلو (٤) من (٥) أن يكون فيها شاهدا
أو قاذفا •

فان كان شاهدا : لم يصرقاذفا بتأخر غيره •

وان كان قاذفا : لم يصرق شاهدا بشهادة غيره •

ولأنه ليس في تفريق الشهادة في مجلسين أكثر من تباعد ما بين الزمانين ، وهذا
لا يؤثر في الشهادة ، كما لو استدأ المجلس في جميع اليوم ، فشهد بعضهم
في أوله وبعضهم في آخره •

ولأن قولهم يفضى الى رد الشهادة (٦) اذا تفرقت في الزمان القصير ، وهو اذا
قام الحاكم من (٧) مجلسه بين الشهادتين (٨) قدر (٩) الصلاة • والى
امضاءها اذا تفرقت في الزمان الطويل ، وهو اذا استدأ مجلسه جميع
النهار فشهد (بعضهم في صباحه ، وشهد بعضهم في مساءه ، وما أفضى
الى هذا كان اعتباره) (١٠) مطرحا •

ولأن تفرق الشهود أنفى للريبة وأمنع من التواطى والمتابعة ، لان الاسترابة •••

(١) ما بين القوسين ساقط في (ج ، ن) •

(٢) ن (فان) •

(٣) ج ، ن (والادمييين) •

(٤) ك ، ن (يخل) •

(٥) ج ، ن (من) ساقطه •

(٦) من قوله : (ولان شهادة الواحد •• الخ) ساقط في (ن) بسبب الأرضه •

(٧) ج (عن) •

(٨) ج ، ن (الشهادة) •

(٩) ج ، ن (بعذر) •

(١٠) ما بين القوسين ساقط في (ن ، هـ) •

بالشهود تقضي تفريقهم (١) ، ليختبر بالتفريق رتبهم ، فكان افتراقهم أولى

أن يكون محتمرا (٢) من اجتماعهم .

فاما استدلالهم بأنه في صورة القاذف ان (٣) لم يكمل العدد :

(فهو أنه لو كان قاذفا لما جاز أن يكمل به العدد) (٤) ، لان شهادة

القاذف غير مقبولة .

وما ادعوه من تأثير المجلس في العقود — فليس بصحيح —

لان التأثير فيها يكون بالتراخي وان كان المجلس واحدا . والقبض (٥)

في الصرف (٦) هو المعتبر بالمجلس ، وليس القبض قولا فتمتير به الشهادة .

واما استدلالهم بتفريق الاداء — فالمعنى فيه : انه لو تفرق في مجلس واحد

لم يتم ، فكذلك في مجلسين ، والعدد لو تفرق ، في مجلس واحد تم ، فكذلك

في مجلسين .

واما اعتبارهم بتفليظ الاقرار من وجهين — فغير مسلم — .

لأنه لا (٧) يتغلظ عندنا بالتكرار ، وان تغلظ عندهم . ثم (٨) لا يستويان

على قولهم ، لأنهم يعتبرون تكرار الاقرار في (مجالس ، فان تكرر في) (٩)

مجلس لم يتم . ويعتبرون اعداد الشهادة في مجلس ، فان كان في مجالس

لم يتم . فلم يسلم لهم معنى الجمع ، فبطل (١٠) .

(١) ج (تفريقها) ك (تفريقا)

(٢) ك (أولى أن يعتبر) .

(٣) ك (وان) .

(٤) ما بين القوسين ساقط في (ن هـ ج) .

(٥) ج هـ (والقبض) ساقطه .

(٦) ك (بالصرف) ج (فالصرف) .

(٧) ج هـ ن (لا) ساقطه .

(٨) ج هـ ن (ثم) ساقطه .

(٩) ما بين القوسين ساقط في (ن هـ ج) .

(١٠) انظر : (شرح مختصر المزني ٩/ ١٢٣) (النكتة ل ٢٧٤) (تهذيب الاحكام ٤/ ١٠٨)

(الشامل ٦/ ١١٠) (بحر المذهب ١٠/ ٢٩) .

١٢/أ - فصل

وتسمع شهادتهم على قديم الزنا وحديثه ، ويحد المشهود عليه بشهادتهم . (١)

وقال أبو حنيفة : لا تقبل شهادتهم على قديم الزنا ، ولا يحد . (٢)

وقال أبو يوسف : جهدت بأبي حنيفة أن يوقت للمتقادم وقتا ، فأبى . (٣)

وقال الحسن بن زياد (٤) : وقته أبو حنيفة بسنة ، فان شهد قبلها قبل ،

(١) انظر : (فتح المزني ١٢/٦٦) (حلية العلماء ٢/٢٢٦) (بحر المذهب ١٠/٢٩) .

(٢) انظر : (البحر الرائق ٥/٢١) (شرح فتح القدير ٤/١٦٢) (اللباب ٣/١٨٩) (الذخير في فروع الحنيفة ٣/٢٥٢) (حاشية ابن عابدين ٤/٣١) .

(٣) قال الامام السرخسي : وقد روى عن أبي يوسف - رحمه الله - أنه قال : جهدت بأبي حنيفة - رحمه الله تعالى - كل الجهد ، فأبى أن يوقت فـ في التقادم وقتا . . . وهذا لأن ذلك يختلف باختلاف أحوال الناس فـ في البعد من القاضي والقرب ، وباختلاف عادة القاضي في الجلوس . والتوقيت لا يكون بالرأى بل بالنص ، فلما لم يجد فيه نصا ، أبى أن يوقته بشـي ، وجعله موكولا الى رأى القاضي

انظر : (المبسوط ٩/٧٠) وأيضا : (تبين الحقائق ٣/١٨٧) .

(٤) أبو علي الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي (١١٦ - ٢٠٤ هـ) . قاضي الكوفة ، وصاحب أبي حنيفة ، أخذ عنه وسمع منه . . . من مؤلفاته : (الأمل) (أدب القاضي) (معاني الايمان) . . . وعلماء الحديث يطعنون في روايته ، كالدارقطني ، وابن معين ، وأبى حاتم . انظر ترجمته في : (الضعفاء - لابن الجوزي - ل ٥٥) (الضعفاء للمحلي - ل ٨٢) (الضعفاء - للدارقطني - ل ٤) (تاج التراجم ٢٢) (الفوائد البهية ٦٠) .

وان شهد بعدها لم يقبل (١) .

احتجاجا : برواية الحسن البصرى ، عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه -

أنه قال : (أيما شهود شهدوا على حد لم يشهدوا عند حضرته ، فانما هم

شهود ضغن لا تقبل شهادتهم) (٢) .

ولان شهود الزنا مخيرون بين اقامتها وتركها ، فاذا آخرها صار تاركا لها ،

والعائد في الشهادة بعد تركها متهم ، وشهادة المتهم مردودة .

(١) جاء في (الاختيار) : وروى الحسن ، ومحمد ، عن أبي حنيفة : أنهم

إذا شهدوا بعد سنة لم تقبل شهادتهم . . .

قال المزياني : اختلفوا في حد الثقاة . . . وأشار محمد بن الحسن في

(الجامع الصغير) الى ستة أشهر ، فانه قال : بعد حين . . . وهكذا

أشار الطحاوى .

وأبو حنيفة - رحمه الله - لم يقدّر في ذلك ، وفوضه الى رأى القاضى فى كل

عصر .

وعن محمد - رحمه الله - أنه قدره بشهر ، لأن ما دونه عاجل ، وهو رواية

عن أبي حنيفة ، وأبى يوسف - رحمهما الله - . . . وهو الاصح . . .

وهذا اذا لم يكن بين القاضى وبينهم مسيرة شهر . أما اذا كان فتقبل

شهادتهم ، لأن المانع بعدهم عن الامام فلا تتحقق التهمة . . .

الخصر : (الاختيار ٨٢ / ٤) (الهداية ١٠٦ / ٢) .

(٢) قول عمر بن الخطاب ذكره الشافعى في (الام) بلاغا من غير اسناد . . .

ورواه عبد الرزاق في (مصنفه) من طريق ابن عينة ، عن مسعر ، عن أبى عيون

قال : قال عمر بن الخطاب : (أيما رجل شهد على حد لم يكن بحضرته ،

فانما ذلك عن ضغن) . . .

ورواه البيهقى في (الشهادات) من طريق أبى اسحاق الشيبانى ، عن محمد

بن عبيد الله الثقفى قال : كتب عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - : من

كانت عنده شهادة فلم يشهد بها حيث رآها أو حيث علم فانما يشهد على ضغن .

قال البيهقى : هذا منقطع فيما بين الثقفى وعمر - رضى الله عنه - .

وذكره المتقى الهندى في (الكنز) وقال : رواه . . . وسعيد بن منصور في (سننه)

قلت : وفي الاسناد الذى ذكره المؤلف انقطاع ، لان الحسن البصرى لم يدرك عمر ،

فقد ولد الحسن لسنتين بقيتا من خلافته . . .

انظر : (الام ١٢٣ / ٧) (مصنف عبد الرزاق ٤٣٢ / ٧) (كنز العمال ٢١ / ٧) (سنن

البيهقى ١٥٩ / ١٠) .

ولان الشهادة معتبرة بالاجتماع (١) على قول وعدد كالمقود ، فلما بطلت
المقود بتأخير القول واقتراق العدد ، وجب ان تكون (٢) الشهادة
بمبايتها في ابطالها ، بتأخير القول واقتراق العدد . (٣)
ودليلنا : قول الله تعالى : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَدْلَةٍ
شَهَادَةٍ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) (٤) .

فاقتضى ان يكون محمولا (٥) على عموم الاحوال في الفور والتراخي .
ولان كل شهادة قبلت على الفور ، قبلت على التراخي كالشهادة على سائر الحقوق .
ولانه أحد نوعي ما يثبت به الزنا ، فوجب ان لا يبطل بالتراخي كالاقرار . (٦)
فاما حديث عمر : فهو مرسل ، لان (عمر لم يلقه) (٧) ، وقد خالف
عمر هذا القول في قصة المغيرة فانه (٨) نقل الشهود فيها (٩) من البصرة
الى المدينة ، وسمعها (١٠) بعد تطاول المدة (١١) . وعلى أن قوله :
لم يشهدوا ، محمول على أنهم لم يشاهدوا الفصل ، فلا تقبل منهم شهادة تهم (١٢)
واما الاستدلال بالتهمة : فالجواب عنه من وجهين :

احدهما : ان التهمة في المبادرة أقوى منها في التأخير . روى عكرمة ^{ابن} عن عباس

-
- (١) ج ن (بالاجماع) .
 - (٢) ج (يكون) .
 - (٣) انظر : (تبين الحقائق ٣/١٨٨) (المبسوط ٩/٦٩) (شرح فتح القدير ٤/١٦٢)
 - (٤) سورة النور الآية (٤) .
 - (٥) ن هـ (محمولا) ساقطه
 - (٦) انظر : (النكت ل ٢٧٤) (بحر المذهب ١٠/٢٩) .
 - (٧) ج (الطور بلغه) .
 - (٨) ج (فانه) ساقطه .
 - (٩) ج (فيها) ساقطه .
 - (١٠) ن (وسمعا) .
 - (١١) ك (فقد تطاولت) .
 - (١٢) انظر : (الشامل ٦/١١١) (شرح مختصر المزني ٩/١٢٤) .

ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : (اذا تثبت أصبت أوكدت

تصيب (١) واذا استعجلت أخطأت أوكدت تخطئ* (٢) .

والثاني : أن التهمة (٣) بالعداوة لا توجب عنده رد الشهادة ، وان (٤)

ردت عندنا ، ولو صار (٥) متهما (٦) بالتأخير لردت به في غير الزنا* (٧)

واما اعتبارهم بالعقود : فباطل بسائر (٨) الشهادات .

(١) ج (تصيب) ساقطه .

(٢) رواه البيهقي في (اداب القاضي) من طريق سميد بن سماك بن حرب عن

أبيه عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله - صلى الله عليه

وسلم - : اذا تأنيت - وفي رواية المعاذي ، والشعبي ، والهروي - اذا

تبينت أصبت أوكدت تصيب ، واذا استعجلت أخطأت أوكدت تخطئ* .

قال الشيخ الألباني : حديث ابن عباس ضعيف . . .

قلت : في اسناده - سميد بن سماك - قال فيه ابن أبي حاتم : منكر الحديث .

وفيه أيضا - سماك بن حرب - قال فيه ابن حجر : روايته عن عكرمة خاصة

مضطربة . . .

ومنحوه روى الطبراني في (الكبير) عن عقبة بن عامر أن رسول الله - صلى

الله عليه وسلم - قال : من تأنى أصاب أو كاد ، ومن عجل أخطأ أو كاد . . .

كذا قال المتقي الهندي في (الكنز) .

انظر : (سنن البيهقي ١٠/١٠٤) (ضعيف الجامع الصغير ١/١٦١)

(الجن والتعديل ٤/٣٢) (تقريب التهذيب ١/٣٣٢)

(كنز العمال ٣/١٠١) .

(٣) ن (أنهم) .

(٤) ج (ولو) .

(٥) ن ه ج (كان) .

(٦) ك (متهموا) .

(٧) انظرو : (شرح مختصر المزني ٩/١٢٤) (النكت ل ٢٢٤) .

(٨) ن ه ج (كسائر) .

١٣- مسألة

قال الشافعي - رحمه الله - : ومن رجع بعد تمام الشهادة لم يحد غيره .

وان لم يتم (١) شهود الزنا أربعة (٢) فهم قذفة يحدون (٣) .
هاتان مسئلتان ، والأولى (٤) فيهما تقديم للثانية (٥) ، لأنها أصل للأولى (٦) .
وهو : أن يشهد بالزنا أقل من أربعة (٧) ، أما أن يكونوا ثلاثة أو اثنين
أو واحد (٨) - الحكم فيهم (٩) سواء - . وسواء حضر الرابع وتوقف (١٠) ،
أو لم يحضر ، فهل يصير الشهود إذا لم يكمل عددهم قذفة يحدون أم
لا ؟

على قولين (١١) :

أحدهما : - وهو الاظهر - المنصوص عليه في أكثر كتبه ، من قديم وجد يسد
وهو قول أبي حنيفة : أنهم قد صاروا قذفة يحدون (١٢) .

-
- (١) ن هـ ج (تم) .
 - (٢) ن (أربع) .
 - (٣) انظر : (مختصر المزني ٢٦١/٨) .
 - (٤) ن (فالأولى) .
 - (٥) ج هـ (الثانية) .
 - (٦) ج هـ (الأوله) .
 - (٧) ن (أربع) .
 - (٨) ك (أو واحد) .
 - (٩) ن (فيهم) ساقطه .
 - (١٠) ك هـ (فتوقف) .
 - (١١) ج (وجهين) .
 - (١٢) انظر : (المبسوط ٦٥/٩) (حاشية ابن عابدين ٣٣/٤) (الاختيار ٨٠/٤) .
(شرح فتح القدير ١٧٠/٤) (البحر الرائق ٢٥/٥) .

- والقول الثاني : مخرج من (كلام علقه) (١) في كتاب الشهادات - انه لاحد عليهم ويكونوا (٢) على عدالتهم ، ولا يصيروا (٣) قذفة بنقصان عددهم (٤) .
- فاذا قيل بالأول : أنهم قد صاروا قذفة يحدون ، فدليله : قصة المغيرة بن شعبه ، وكان أميراً على البصرة من قبل عمر وكان مناكحاً ، فخلا بامرأة (٥) في دار كان ينزلها وينزل (٦) معه فيها (٧) أبو بكره ، ونافع ، وشبيل بن معبد (٨) ، وزباد بن أبيه (٩) ، وكان جميعهم من ثقيف .

- (١) ن هـ ج (كل من عدم) .
- (٢) ن هـ ج (ويكونون) .
- (٣) ن هـ ج (ولا يكونون) .
- (٤) قال الامام الشافعي : والفرق بين الشهادة في الحدود وبين المشاتمة التي يعزرفيها من ادعى الشهادة ، أو يحد :
- ان يكون الشاهد انما يتكلم بها عند الامام الذي يقيم الحدود ، أو عند شهود يشهدهم على شهادته ، أو عند مغت يسأله ما تلزمه الشهادة ، ولو حكاها لا على معنى الشتم ولكن على معنى الاشهاد عليها . . . فاما اذا قالها على معنى الشتم ، ثم أراد أن يشهد بها لم يقبله منه ، وأقيم عليه فيها الحد ان كان حداً ، أو التعزير ان كان تعزيراً . . .
- انظر : (الام ٥٧ / ٧) وأيضاً : (تهذيب الاحكام ٤ / ١٠٨) (نهاية المطلب ١٩ / ٥٦)
- (٥) قال ابن حجر : وأفاد البلاذري أن المرأة التي رمى بها ، هي : أم جميل بنت مجن بن الأفقم الهلالية . . انظر : (تلخيص الحبير ٤ / ٦٣) .
- (٦) ن هـ ج (ونزل) .
- (٧) ن هـ من قوله : (ويكونوا على عدالتهم . . الخ) ساقط بسبب الأرضه .
- (٨) ن هـ ج زيادة (واسمه نفيع) ك زيادة (ونفيع) وهذا خطأ .
- قال ابن حجر : جميع الرويات متفقة على أنهم أبو بكره ونافع وشبيل بن معبد ، وقول المصنف : نفيع بدل شبيل وهم ، فنفيح اسم أبي بكره لم يختلف في ذلك أصحاب الحديث . .
- انظر : (تلخيص الحبير ٤ / ٦٣) .
- (٩) ك (وزباد بن أمية) هذا صحيح ، وما في الاصل صحيح أيضاً .

فهبّت ریح فتحت الباب عن المفيرة ، فأراه على بطن المرأة ، يفعل بها ما يفعل
 الزوج بزوجه (١) ، فلما أصبحوا (٢) تقدم المفيرة في المسجد ليصلي (٣)
 فقال له (٤) ابوبكرة : تنح عن مصلانا • وانتشرت القصة • فبلغت عمره
 فكتب (٥) : أن يرفعوا (٦) جميعا اليه •
 فلما قدموا عليه (٧) ، وحضروا مجلسه ، بدأ أبو بكرة فشهد بالزنا ووصفه •
 فقال على للمفيرة : ذهب ريعك • ثم شهد بعده نافع ، فقال على للمفيرة (٨) :
 ذهب نصفك • ثم شهد بعده (٩) شبل بن معبد ، فقال على للمفيرة : ذهب
 ثلاثة أرباعك ، فقال عمر : أودا (١٠) الأربعة •
 وأقبل زياد ليشهد ، فقال له عمر : إيهما (أبا الحفان) (١١) قل ما عندك •
 وأرجو أن لا يفضح الله

(١) ن ه ج (الرجل بالمرأة) •

(٢) ن (أصبحنا) •

(٣) ج (ليصلي) ساقطه •

(٤) ن (له) ساقطه •

(٥) ن (فكتبوا وكتب) •

(٦) ك (يرفعوه) •

(٧) ن (اليه) •

(٨) ن ه ج (للمفيرة) ساقطه •

(٩) ن (بعده) ساقطه •

(١٠) الودأ : الهلاك — مقصور مهموز — وتوَدَّأ عليه : أهلكه ...

يقال : تودأت عليه الأرض : أي اشتملت ، وقيل : تهدمت وتكسرت ، وقيل

إذا مات ...

انظر مادة — ودأ — في : (لسان العرب ١/١٩١) (تاج المروس ١/١٣٢)

(ترتيب القاموس ٤/٥٨٧) •

(١١) ك (ياسر العقاب) •

جاء في رواية الطحاوي : (يا سلخ العقاب) قال المطرزي : معناه : يا خبيث •

انظر : (شرح معاني الآثار ٤/١٥٣) (المغرب ٢٣١) •

على يدك أحدا من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فتنبه زياد ،
فقال : رأيت أرجلا مختلفة ، وأنفاسا عالية ، ورأيت على بطنها ، وأن رجليهما
على كتفيه كأنهما أنثا حمار ، ولا أعلم (١) ما وراء ذلك ، فقال عمر : الله أكبر (٢) ،
قميا أرقم (٣) فاجلد هؤلاء الثلاثة ، فجلدوا الثلاثة (٤) حد (٥) القذف ،
فقال عمر لأبي بكر (بعد جلده : تب أقبيل) (٦) شهادتك ، فقال : والله
لا اتوب والله لقد (٧) زنا ، والله لقد (٧) زنا ، والله زنا (٨) ، فهم عمر
بجلده ، فقال على : انك ان جلده رجعت صاحبك) (٩)

(١) ج (ولا أدري)

(٢) ك زيادة (يا أزملي)

(٣) ك (يا أرقم) ساقطه

عبد الله بن الأرقم بن عبد يغوث القرشي الزهري .

كان من فضلاء الصحابة وصلحائهم ، وهو خال رسول الله أسلم يوم فتح مكة

استكتبه رسول الله ، ثم أبو بكر وعمر . . . وكان على بيت المال أيام عمر كليهما ،

وسنتين من خلافة عثمان . . .

اختلفوا في سنة وفاته ، فقيل : أربع وأربعين ، وقيل : أربع وستين . وقيل :

غير ذلك . .

انظر ترجمته في : (معجم الصحابة ل ٣٤٧) (الاصابة ٢٧٣ / ٢) (اسد الغابة

١١٥ / ٣) (الاستيعاب ٢٦٠ / ٢) (تهذيب التهذيب ١٤٦ / ٥) (التاريخ

الصفير ٣٨) .

(٤) ك (الثلاثة) ساقطه .

(٥) ن ، ك (جلد) .

(٦) ن ، ج (سألتك) .

(٧) ن ، ج (لقد) ساقطه .

(٨) ك (والله زنا) ساقطه .

(٩) قصة المغيرة بن شعبه والشهود الأربعة ، رواها رجال الحديث والتاريخ بطرق

كثيرة ، مع اختلاف في اللفاظ . . . ومنهم من رواها كاملة ، ومنهم من روى طرفا منها .

فقد رواها كاملة الطبري في (تاريخه) وابن كثير في (تاريخه) من طريق معمر ،

عن الزهري عن سعيد بن المسيب

وفي هذا القول منه ، تأملان :

أحدهما : ان كان هذا القول منه ، غير القول الاول ، فقد كملت الشهادة ،
=====

فارجم صاحبك ، وان كان هو الاول فقد جلدته .

ورواها كاملة ابن الأثير في (الكامل) نقلا عن الواقدي

قال الزيلعي : ورواه ابن سعد في (الطبقات) في ترجمة - المفيرة - ،
من طريق الواقدي عن معمر ، من طريق الواقدي عن معمر ، عن
الزهرى عن سعيد بن المسيب . . . وفيه : وكان ذلك سنة سبعة عشر
ثم ولاه عمر بعد ذلك الكوفة ، يعني المفيرة . . .
ورواها كاملة الحاكم في (معرفة الصحابة) من طريق محمد بن نافع الكرابيسي
البصري ، عن سهل بن حماد ، عن أبي كعب صاحب الحرير ، عن عبد العزيز
بن أبي بكرة . .

ورواها كاملة ابن المنذر ، والبيهقي في (الحدود) من طريق حماد ، عن علي
بن زيد ، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة .
ورواها ابن أبي شيبة في (مصنفه) من طريق أبي اسامة ، عن عوف
عن قسامة بن زهير . .

وروى طرفا منها عبد الرزاق في (مصنفه) وابن عبد البر عند ترجمة - أبو بكرة -
والطحاوي في (القضاء ، والشهادات) من طريق محمد بن مسلم ، عن
ابراهيم بن ميسرة عن سعيد بن المسيب . .

وروى طرفا منها ابن المنذر في (الحدود) وعبد الرزاق في (مصنفه) من طريق
الثوري ، عن سليمان التيمي ، عن أبي عثمان النهدي . . .

قال الهيثمي : رواه الطبراني ، ورجاله رجال الصحيح . . .
وروى البيهقي أطرافا منها متعددة . . . وكذا الطحاوي في (القضاء ، والشهادات)
قال ابن حجر : رواه الحاكم في (المستدرک) ، والبيهقي ، وأبو نعيم في (المعرفة)
وأبو موسى في (الذيل) من طرق ، وعلق البخاري طرفا منه . .

انظر : (تاريخ الطبري ٦٩/٤ - ٧٢) (البداية والنهاية ٨١/٧) (الكامل
٥٤٠-٥٤٢) (نصب الراية ٣٤٦/٣) (المستدرک ٤٤٨/٣) (شرح

معاني الآثار ١٥٣/٤) (الاوسطل ٩٠) (سنن البيهقي ٢٣٤/٨ ، ٢٣٥ ،

١٤٨/١٠ ، ١٥٢) (تلخيص الحبير ٦٣/٤) (مصنف عبد الرزاق ٣٨٤/٧)

(مجمع الزوائد ٢٨٠/٦) (مصنف ابن أبي شيبة ٨٥/١١) (الاستيعاب ٢٣/٤)

والثاني : أن (١) معناه : انك ان جلدته بغير استحقاق ، فارجم صاحبك

• بغير استحقاق

• ولم يخالف في هذه القصة (٢) أحد من الصحابة ، فصارت (٣) اجماعا .

فاعترض (٤) طاعن على هذه القصة من ثلاثة أوجه :

أحدها : ان قال : لم (٥) عرض (٦) عمر لزياد (٧) أن لا (٨) يستوفى

شهادته ، وفيها اسقاط لحق الله تعالى واضاعة لحدوده ؟

فالجواب عنه : ان عمر - رضى الله عنه - اتبع في ذلك سنة رسول الله -

صلى الله عليه وسلم في التصريح بما يدراء به الحدود ، فانه (٩)

عرض (١٠) لما عر حين أقر عنده بالزنا ، فقال : (لملك قبلت ، لملك (١١)

لمست) (١٢) ليرجع (١٣) عن اقراره ،

كذلك فعل عمر في تصريحه للشاهد ، ان لا يستكمل الشهادة ، لأن جنب

المؤمنين حمى .

والاعتراض الثاني : ان قال : لم عرض عمر بما أسقط به الحد عن المفيرة وهو

واحد وأوجب به الحد على الشهود وهم ثلاثة ؟

قيل : عنه ثلاثة أجوبة :

(١) ك (ان) ساقطه .

(٢) ن هـ (في هذا القول) .

(٣) ج (فصار) .

(٤) ن هـ (وما اعترض) .

(٥) ن هـ ج (لما) .

(٦) ن من قوله : (طاعن على هذه . . .) ساقط

(٧) ن هـ ج (ابن زياد) .

(٨) ك (لا) ساقطه .

(٩) ن هـ ج (لما) .

(١٠) ن (عرض) ساقطه .

(١١) ج (أو) .

(١٢) تقدم تخريج الحديث صفحة (١٢٦) .

(١٣) ن هـ ج (ارجع) .

أحدها : انه لما تردد الأمر بين قتل وجلد ، كان اسقاط القتل بالجلد

أولى من اسقاط الجلد بالقتل .

والثاني : انه لما خالف الشهود ما ندبوا اليه من ستر العورات ، وخالفوا

قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (هلا سترته بثوبك يا هزال) (١)

كانوا بالتخليط أحق من غيرهم .

والثالث : ان رجم المغيرة (٢) لم يجب الا أن تتم شهادتهم ، وجلدهم قد

وجب ما لم تتم شهادتهم ، فكان اسقاط (٣) ما لم يجب (٤) أولى من

اسقاط (٥) ما يجب .

والاعتراض الثالث : ان قالوا : ان الصحابة عدول ، وهذه القصة (٦) لا تخلوا

من جرح بعضهم وفسقه ، لانهم ان صدقوا في الشهادة فالمغيرة زان ،

والزنا فسق ، وان كذبوا فهم قذفة ، والقذف فسق .

قيل : هذه القصة لا تمنع من عدالة جميعهم ، والخلاص من (٧) قدح يعود على

بعضهم .

أما المغيرة : وهو المشهود عليه ، فقد قيل : انه نكحها سرا ، (فلم يذكره

لعمري) (٨) ، لانه كان لا يرى نكاح السر (٩) ويحد فيه ، وكان يقسم عند

الشهادة عليه .

(١) تقدم تخريج الحديث صفحة (٢٠٩) .

(٢) من قوله : (أحدها : انه لما تردد . .) ساقط في (ن) بسبب الأرضه .

(٣) ج ، ن (ادراء) .

(٤) ن (ما أوجب) .

(٥) ن هـ (ادراء) .

(٦) ك ، ن (الصفة) .

(٧) ن هـ (من) ساقطه .

(٨) ما بين القوسين ساقط في (ج) .

(٩) قال ابن حجر : وقيل : ان المغيرة كان تزوج بها سرا ، وكان عمر لا يجيز نكاح السر ،

ويوجب الحد على فاعله ، فلهذا سكت المغيرة . . وهذا لم اره منقولا باسناد ، وان صح

كان عذرا حسنا لهذا الصحابي . . . انظر : (تلخيص الحبير ٤ / ٦٣) .

ف قيل له في ذلك ، فقال : اني (١) أعجب مما أريد أن أفعله (٢) بعد

كمال (٣) شهادتهم •

قيل : وما تفعل ؟ قال : اقيم البيعة (٤) أنها زوجتي •

واما الشهود : فانهم (٥) شهدوا بظاهر ما شاهدوا (٦) ، فسلم جماعتهم

من جرح وتفسيق ، ولذلك أجمع المسلمون على قبول أخبارهم في الدين ،

واثبتوا أحاديثهم عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - وان كان أبو بكر إذا

أتى بكتاب لم يشهد فيه ، وقال : ان القوم فسقوني • (٧)

وكان هذا (٨) القول منه ثقة بنفسه •

فدلت هذه القضية من (٩) عمر - رضى الله عنه - على وجوب الحد على الشهود

إذا لم يكمل عددهم •

ويدل عليه من طريق المعنى شيان :

أحدهما : ان الشهادة بالزنا أغلظ من لفظ (١٠) القذف بالزنا ، لأنمقول

في القذف : زنيته ولا يصف الزنا • ويقول في الشهادة : أشهد (١١) انك

زنيته ويصف الزنا •

والقذف لا يوجب حد المقذوف ، والشهادة توجب حد المشهود عليه ، فلما

كانت الشهادة أغلظ من القذف من هذين الوجهين كانت بوجوب الحد إذا

لم تتم أولى •

(١) ك (لأن) •

(٢) ن هـ ج (أفعل) •

(٣) ن هـ ج (كمال) ساقطه •

(٤) ج (السنة) •

(٥) ك (فلأنهم) •

(٦) ج هـ ن (ما شهدوا به) •

(٧) روى البيهقي في (الشهادات) من طريق قيس ، عن سالم الأنطص ، عن سعيد

بن عاصم قال : كان أبو بكر إذا أتاه الرجل يشهده ، قال : أشهد غيري ، فان

المسلمين قد فسقوني • • انظر : (سنن البيهقي ١٠ / ١٥٢) •

(٨) ن (ها هنا)

(٩) ج هـ ن (عن) •

(١٠) ج (لبط)

والثاني : ان سقوط الحد عنهم ذريعة الى تسرع الناس الى القذف ، اذا ارادوا أن يخرجوه مخي الشهادة حتى لا يحدوا ، وفي حدهم صيانة الأعراض نفسى
توقى القذف ، فكان أولى وأحق . (١) .

وان قيل بالقول الثاني : انهم على عد التهم لا يحدون .

فدليله : قول الله تعالى : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) . (٢) ففرق بين القذفة والشهود ، فدل

على افتراقهم فى الحدود .

ولان القذف معرة ، والشهادة (اقامة حق) (٣) ، ولذلك اذا كثر القذفة

حدوا ، ولو كثر الشهود لم يحدوا ، فاقضى ذلك وقوع الفرق بينهم اذا

(قلوا كما وقع الفرق بينهم اذا) (٤) كثروا .

ولان حكم كل واحد من الشهود فى الجرح والتعديل معتبر بنفسه لا بغيره ،

فلم يجز أن يكون تأخير غيره عن الشهادة موجبا لفسقه . (٥)

ولان حد الشهود اذا لم يكملوا مفضى الى كتم الشهادة خوفا أن يحدوا ان لم

يكملوا ، فتكتم حدود الله — عز وجل — فلا تؤدا (٦) . وقد قال الله

تعالى : (وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ أُمٌّ قَلْبُهُ) . (٧)

فهذا توجيه القولين فيهم اذا نقص عددهم ، وكملت فى العدالة أوصافهم .

(١) انظر : (الشامل ٦/ ١١١) (النكت ل ٢٧٤) (المذهب ٢/ ٣٣٢) .

(٢) سورة النور الاية (٤) .

(٣) ج ، ن (اقامة حد) ساقطه .

(٤) ما بين القوسين ساقط فى (ن ، ج)

(٥) انظر : (شرح مختصر العزنى ٩/ ١٢٤) (نهاية المطلب ١٩/ ٥٦) .

(٦) ن ، ج (فلا يؤدوا) .

(٧) سورة البقرة الاية (٢٨٣) .

١٣ / ١ - فصل

فأما اذا كمل عدد هم ونقصت أوصافهم ، فشهد عليه (١) بالزنا أربعة ، فكانوا عبيدا أو فساقا أو اعداء لا تقبل (٢) عليه شهادتهم (٣) ، ولم يجلد بهم المشهود عليه .

فاختلف أصحابنا في ردهم (بنقصان الصفة مع كمال العدد ، هل يجرى مجرى ردهم بنقصان العدد) (٤) مع كمال الصفة في وجوب الحد عليهم (٥) ؟
— على ثلاثة أوجه —

أحدها : أنهما (٦) سواء ، وإن كل ما يمنع (٧) من الحكم (٨) بالشهادة من نقصان عدد أو نقصان صفة ، هل يصير (٩) الشهود به قذفة يحدون أم لا ؟ — على قولين — لأنها شهادة لم يوجب الحكم بها (١٠) .

-
- (١) ن (عليه) ساقطه .
 - (٢) ن (لأن لا تقبل) .
 - (٣) ن ، ج زيادة (وردوا) .
 - (٤) ما بين القوسين ساقط في (ج ، ن) .
 - (٥) ج ، ن (عليهم) ساقطه .
 - (٦) ج (أنهم) .
 - (٧) ك (كلما منع) ن (كلما يمنع) .
 - (٨) ن (منه الحكم) .
 - (٩) ن (تصير) .
 - (١٠) قال الامام البهقي : ولو شهد على الزنا أربعة من العبيد أو المكاتبين أو النساء أو الكفار ، فهم قذفة يحدون ، لأنهم ليسوا من أهل الشهادة على الزنا ، فلم يكن قصدهم الا الحاق المار به ... وقيل : في وجوب الحد عليهم قسولا ن كنقصان العدد ..

— والاول أصح — حتى لو شهد عبد أو امرأة مع ثلاثة فيحد العبد والمرأة ، وفي الثلاثة قولان ... وإلى هذا ذهب الرافعي والجويني ، والنووي ..
انظر : (تهذيب الاحكام ٤ / ١٠٨) (فتح العزيز ١٢ / ٧٥)
(نهاية المطلب ١٩ / ٥٦) (روضة الطالبين ١٠ / ١٠٨) .

والوجه الثاني : أنهما مختلفان ، فلا يصيرون (١) بنقصان الصفة (مع كمال العدد) (٢) قذفه ، ولا يحدون ، وان صاروا بنقصان العدد مع كمال الصفة قذفة ، وحدوا في أحد القولين ، لان نقصان العدد نص ، ونقصان الصفة اجتهاد . (٣) .

— وهذا الوجهان مشهوران —

والوجه الثالث : — حكاة أبو حامد الاسفراييني — أنه ان كان الرد بنقصان الصفة بأمر (٤) ظاهر كالرق والفسق الظاهر (٥) ، جرى مجرى نقصان العدد ، وهل يصيرون (٦) به قذفة (يحدون أم لا ؟ — على قولين — . فأن كان نقصان الصفة بأمر خفي كالفسق الخفي ، والمداوة الخفية (٧) كان مخالفا لنقصان العدد ، فلم (٨) يصيروا به قذفة (٩) ولم يحدوا — قولا واحدا — لأن الظاهر منه كالنص ترد به الشهادة قبل سماعها ، والخفي منه اجتهاد ترد به الشهادة بعد سماعها ، فافترقا . (١٠) .

(١) ك (يصيروا) .

(٢) ج هـ (مع كمال العدد) ساقطه .

(٣) قال الامام النووي : وقيل : لا يحدون قطعا — وهو الأصح — عند القاضي أبي حامد ، لان نقص العدد متيقن ، وفسقهم انما يعرف بالظن ، والحد يسقط بالشبهة . .

أنظر : (روضة الطالبين ١٠ / ١٠٨) وايضا : (فتح العزيز ١٢ / ٧٦) .

(٤) ك (أمر) .

(٥) ن هـ (الظاهر) ساقطه .

(٦) ن (يصيروا) .

(٧) ما بين القوسين ساقط في (ن هـ ج) .

(٨) ن هـ ج (ولم) .

(٩) ن هـ من قوله : (كان مخالفا . . . الخ) ساقط بسبب الارضه . .

ج (ولم يصيروا به قذفة) تكررت .

(١٠) أنظر : (بحر المذهب ١٠ / ٣٠) (فتح العزيز ١٢ / ٧٦) (تهذيب الاحكام

٤ / ١٠٨) (نهاية المطلب ١٩ / ٥٧) .

ب/١٣- فصل

ويتفرع على هذين الاصلين (١) في نقصان العدد ونقصان الصفة ، فرعان :

احدهما : ان يكمل عددهم وتكمل صفة بعضهم دون بعض ، كأربعة شهدوا

على رجل بالزنا وفيهم عبد أوفى سق (٢) وياقيهم عدول .

فان قيل : ان نقصان العدد لا يوجب الحد ، فهذا أولى .

وان قيل : (ان نقصان العدد) (٣) يوجب (٤) الحد (٥) ، ففي هذا

ثلاثة أوجه :

احدها : - وهو الاصح - أنه لا حد على جميعهم لقوة الشهادة بكمال العدد ،

وبكمال صفة الأكثرين . (٦)

والثاني (٧) : أنه (٨) يحد جميعهم ، لرد شهادتهم .

والثالث : يحد من نقصت صفته (٩) بالرق والفسق ، ولا يحد من كملت صفته

بالعدالة (١٠) ، وللحق الظنة بالفاسق (١١) وانتفائها عن العدل (١٢) .

(١) ن هـ ج (الوجهين) .

(٢) ج (وفاسق) .

(٣) ما بين القوسين ساقط في (ك) .

(٤) ك (أنه موجب) .

(٥) ك (للحد) .

(٦) ذهب الى هذا البخوي ، والرافعي . . . وصححه الروياني والقاضي أبو حامد . .

انظر : (تهذيب الاحكام ٤/١٠٩) (فتح المزني ١٢/١٢٦) (بحر المذهب

١٠/٢٦) (روضة الطالبين ١٠/١٠٨) (مغني المحتاج ٤/١٥٧) .

(٧) ك (والوجه الثاني) .

(٨) ج عن (أنه) ساقطه .

(٩) من أول الفصل الى هنا ساقط في (ن) بسبب الأرضه .

(١٠) ن (في العدالة) .

(١١) ج (عن الفاسق) .

(١٢) انظر : (شرح مختصر المزني ٩/١٢٥) (الشامل ٦/١١١) (فتح المزني

١٢/٧٦) .

والفرع الثاني : أن يكمل عددهم ، وتكمل صفتهم ، فتد شهادتهم (١) فهذا

على (٢) ثلاثاً ضرب :

أحدها : أن ترد لتكاذب فيها وتعارض .

وهو أن يشهد اثنان منهم أنه زنا بها يوم الجمعة ببغداد ، وشهد الآخران (٣)

أنزنا بها يوم الجمعة بالبصرة .

فإن قيل : أن رد الشهود (٤) من غير تكاذب موجب للحد (٥) ، فوجوبه (٦)

مع التكاذب أولى .

وان قيل : أنه لا يوجب الحد ، ففي ردهم بالتكاذب (٧) ثلاثة أوجه :

أحدها : يحدون جميعاً ، للقطع بالكذب في شهادتهم . (٨)

والوجه الثاني : لا يحدون جميعاً ، لأن الكذب لم يتمين (٩) في أحده

الجهتين . (١٠)

والوجه الثالث : أنه يحد الآخران ، لتقدم أكاذب الأولين لهما قبل شهادتهما ،

ولا يحد الأولان لحدوث أكاذب الآخرين لهما بعد شهادتهما — وهذا

أصح — (١١)

(١) من قوله : (والفرع الثاني . .) ساقط في (ن هـ ج)

(٢) ن (عن) .

(٣) ج هـ (آخران) .

(٤) ج (الشهادة) .

(٥) ن (الحد) .

(٦) ك (فوجب به) .

(٧) ج (مع التكاذب عليه) .

(٨) ذهب إلى هذا الشيرازي ، ونور الدين الحجازي . . .

قال القاضي أبو الطيب الطبري : وهو المشهور ، لأن العدد لم يتم في واحد من

الفعالين . .

انظر : (النكت لـ ٢٢٤) (تجريد المسائل لـ ٢١٤) (شرح مختصر المزني ٩ / لـ ١٢٨)

(٩) ج (لا يتمين) ن (لا يتغير) .

(١٠) انظر : (الشامل ٦ / لـ ١١٢) (تهذيب الأحكام ٤ / لـ ١٠٨) .

(١١) صح هذا الوجه الروائي في : (بحر المذهب ١٠ / لـ ٢٦) .

والضرب الثاني : ان ترد شهادتهم لاختلاف الزنا ، مع الاتفاق (١) على وجوده

• منها

وهو أن يشهد اثنان منهم (٢) أنه زنا بها في يوم الجمعة ، ويشهد

الاخران (٣) أنه زنا بها في يوم السبت •

أو يشهد اثنان (٤) أنه زنا بها (٥) في الدار ، ويشهد اثنان أنه زنا بها

في البيت •

فليس في هذا تكاذب ، لأنهما فعلا لم تكمل الشهادة بأحدهما ، فلم

يحد المشهود عليه ، فأما حد الشهود :

فان قيل : ان نقصان العدد غير موجب للحد ، (فهذا أولى •

وأن قيل : انه موجب للحد) (٦) ، ففي وجوبه هاهنا وجهان :

أحدهما : أنه (٧) يجب الحد عليهم ، لان الشهادة لم تكمل بهم • (٨)

والوجه الثاني : لاحد عليهم لكمال الشهادة بالزنا ، وان اختلفت فصارت كاملة

في سقوط العفة ، وان لم تكمل في وجوب الحد • (٩)

والضرب الثالث : ما اختلف في رد شهادتهم به •

وهو أن يشهد اثنان منهم أنه أكرهها على الزنا ، ويشهد اثنان أنها طاعته

على الزنا •

(١) ن (الاتيان) •

(٢) ن هـ (منهم) ساقطه •

(٣) ن هـ (آخران) •

(٤) ج هـ (شاهدان) •

(٥) من قوله : (في يوم الجمعة ••) ساقط في (ن) •

(٦) ما بين القوسين ساقط في (ج) •

(٧) ك (أنه) ساقطه •

(٨) قال الامام الشافعي : لو شهد شاهدان أنه زنى بفلانة في بيت كذا ، وشهد آخران

أنه زنى بها في بيت غيره •• فلا حد على المشهود عليه •

ومن حد الشهود اذا لم يتموا أربعة : حدهم •• انظر : (الام ٥٢ / ٧) •

(٩) انظر : (بحر المذهب ١٠ / ٢٦) •

فلا حد على المرأة لأنها حد في المطاوعة دون الاكراه ، ولم تكمل الشهادة عليها

بالمطاوعة ، فسقط الحد عنها . (١)

واما الرجل : ففي وجوب حده بشهادتهم قولان : حكاهما أبو حامد المروروذى (٢)

في (جامع) .

أحدهما : لا يحد ، لأن اختلاف الصفة كاختلاف الفعل . (٣)

والقول الثاني : أنه يحد (٤) ، لاتفاقهم في (٥) الشهادة عليه بزنا واحد يوجب

الحد ، وليس فيها (٦) تعارض ، لان الاكراه يكون في أول الفعل ، والمطاوعة

في آخره . (٧)

(١) انظر : (تهذيب الاحكام ٤/١٠٩) (فتح العزيز ١٢/٦٧) (حلية العلماء

٢/٢٢٥)

(٢) أبو حامد أحمد بن بشر بن عامر المروروذى (٠٠٠ - ٣٦٢ هـ) .

أحد أئمة الشافعية ، لا يشق له غبار ، تفقه به أهل البصرة ، جمع بين الفقه والادب ، من مصنفاته : الاشراف على اصول الفقه ، الجامع الكبير ، شرح مختصر المزني . . .

المروروذى : نسبة الى مدينة (مرو الروذ) من مدن خراسان .

انظر ترجمته في : (طبقات الفقهاء - لابن كثير - ٤٢) (طبقات الشافعية

للنووى - ل ١٤٤) (طبقات الاسنوى ٢/٣٧٧) (شذرات الذهب ٣/٤٠)

(البدايه والنهاية ١١/٢٠٩) .

(٣) قال الرويانى : المذهب المنصوص : أنه لا حد على الرجل أيضا ، ومه قال أبو حنيفة .

واليه ذهب الشيرازى ، وابن الصباغ ، ونور الدين الحجازى ، وصححه الطبرى .

ووجه هذا القول : أنهما فعلان ، لان فعل المطاوعة غير فعل المكروه ، ولم يتم

العدد في كل واحد من الفعلين ، فلم يثبت أحدهما . . .

انظر : (بحر المذهب ١٠/٢٥) (المذهب ٢/٣٣٨) (الشامل ٦/١١٠)

(تجريد المسائل ل ٢١٣) (شرح مختصر المزني ٩/١٢٢) .

(٤) من قوله : (في جامع ٠٠٠) ساقط في (ن هـ) .

(٥) ن هـ (لا تفاقمها على) .

(٦) ن هـ (فيهما) .

(٧) قال الرويانى : وقال ابن سريج ، والقاضى أبو حامد : من أصحابنا من قال : يلزمه الحد =

فعلی (١) هذا : ان حکم بشهادتهم فی حد الرجل ، لم یحدوا فی حق الرجل (٢)

ولا فی حق المرأة لثبوتها (٣) .

وان لم یحکم بشهادتهم فی حد الرجل ، کان (٤) الحکم فی وجوب حدهم

كالضرب الثاني .

ان قيل : انهم لا یحدون اذا نقصوا ، فهؤلاء (٥) أولى أن لا یحدوا .

وان قيل : انهم یحدون اذا نقصوا ، ففي وجوب حد هؤلاء ، وجهان :

فان قلنا : لاحد علیهم ، فلا مسألة . (٦)

== ویه قال أبو یوسف ومحمد

قال الجوينی : ذهب أكثر الأصحاب الى وجوب الحد علیه ، فانه اجتمعت شهادة

أربعة من الشهود علی زناه ، وهو علی موجب شهادتهم وان أکره المرأة
أو طارعه ..

قال الامام أبو الطیب الطبري : وهذا غیر صحيح - ... لان الشهادة لم تتسم

علیه فی فعل واحد ، فان الزنا الذی هو فيه مکروه لها غیر الزنا الذی هی
مطاعة له فيه ، فاذا کان كذلك لم يتم عدد الشهادة فی واحد من الفعلین

فلم یجب الحد ..

انظر : (بحر المذهب ١٠/٢٥) (نهاية المطلب ١٩/٥٧) (شرح مختصر

المزنی ٩/١٢٢) . وايضا : (میدان الفرسان ٤/٦٣) .

(١) ن هـ (وفعل) .

(٢) ج (الرجل) ساقطه .

(٣) ج (بالشهادة) ن (لشبهها) .

(٤) ك (جاز) .

(٥) ج (فهو) .

(٦) قال الامام الجوينی : اذا قلنا : لا یحد الرجل ، فهل یحد الشهود فی حقه ؟

قلنا : بما ذهب الیه اهل التحقيق : أنهم لا یحدون فی حقه ، فان عددهم

کامل علی زناه ، وهم من اهل الشهادة ... وانما ردونا شهادتهم

فلم یقم الحد علیه ، لأمر خفی مجتهد فيه .

وقد ذکرنا أنا اذا ردونا الشهادة لامر خفی فيه مع کمال العدد ، فلا یجمل

الشهود قذفة ...

انظر : (نهاية المطلب فی دراية المذهب ١٩/٥٧) .

وان قلنا : الحد (١) واجب عليهم ، حد شاهدا (٢) الاكراه في حق الرجل
دون المرأة ، وحد شاهدا المطاوعة في حق الرجل ، وحق (٣) المرأة ،
وهو قذف لهما بزنا واحد . (٤)

وهل يحدون لهما حدا واحدا أو حدين ؟ على قولين :

أحدهما : وهو قوله في (٥) القديم ، يحدون حدا واحدا ، لان الزنا واحد .
والثاني : وهو الجديد ، يحدون لكل واحد منهما حدا (٦) مفردا ، لانه
مقذوف في عينه . (٧) والله أعلم —

(١) ن (ان الحد) .

(٢) ك (شاهد) .

(٣) ن ، ج (حق) ساقطه .

(٤) قال الامام : الفزى : قال الرافعى : لا خلاف في أنه لا يجب حد القذف على
شاهدى الاكراه . . .

قال ابن الرفعة : وهذا القول فيه نظر . . . فان الامام اشار الى خلاف فيه ،

فانه قال : الذى ذهب اليه المحققون أنهم لا يحدون في حقه . . .

وفي (البسيط) صرح بالخلاف ، فقال : الصحيح أنهم لا يحدون لأجله . . .

قلت : واصرح من ذلك قول الماوردى : وان لم يحكم بشهادتهم في حق الرجل . . . الخ .

وقال الرويانى : وأما شاهدا المطاوعة ، فهل يحدان للمرأة ؟

قال القاضى الطبرى : الذى عندى أنه يجب عليهما حد القذف . . .

وقال بعض أصحابنا بخراسان : قال المزنى : لا يحد الرجل ولا المرأة ، ولا على

شاهدى الطواعية الحد ، وللشافعى ما يدل على هذا

قال الرافعى والنووى : لا ظهر — أنه يجب حد القذف على شاهدى المطاوعة . .

انظر : (ميدان الفرسان ٤ / ٦٣) (بحر المذهب ١٠ / ٢٥) (فتح العزيز

١٢ / ٦٢) (روضة الطالبين ١٠ / ٩٨) .

(٥) ك (قوله في) ساقطه . ن (وهو قول) .

(٦) ج زيادة (واحدا) .

(٧) أنظر : (بحر المذهب ١٠ / ٢٥) (نهاية المطلب ١٩ / ٥٧)

(تهذيب الاحكام ٤ / ١٠٩) .

ج/ ١٣ - فصل

واما المسئلة المسطورة أوله (١) فصورتها : في أربعة (٢) شهود (٣) شهدوا على رجل بالزنا ، ثم رجع أحدهم عن شهادته بعد الحكم بشهادتهم ، وقبل اقامة الحد بها ، سقط الحد عن المشهود عليه ، وحد من الشهود الراجع عن شهادته لاعترافه بالقذف ، ولم يحد من لم يرجع عنها . (٤) وقال أبو حنيفة : يحد من رجع من لم يرجع ، الا أن يكون رجوعه بعد اقامة الحد ، فيحد الراجع وحده . (٥)

- (١) ج (أولا) .
 (٢) ن (أرج) .
 (٣) ك (شهود) ساقطه .
 (٤) قال الامام ابن الصباغ : اذا شهد أربعة بالزنا ثم رجع واحد منهم ، فان الراجع يجب عليه الحد ، لأنه اما أن يقول : تعدت ، فهو قاذف .
 أو يقول : أخطأت ، فهو مفرط كاذب
 وقال القاضي أبو الطيب الطبري : عندي : أنه يكون على القولين ، لأنه أضاف الزنا اليه بلفظ الشهادة عند الحاكم ، فأشبهه اذا شهد واحد وحده .
 — والأول أولى — لأنه اعترف بالكذب فبطل حكم لفظ الشهادة بخلاف الواحد .
 واما الثلاثة الآخرون : فالذي نص عليه الشافعي — رحمه الله — أنهم لا يحدون .
 وحكى الشيخ أبو حامد : ان من أصحابنا من قال : يكون فيهم القولان .
 وهذا خلاف نصه ، لأنه نص على ان لا يحدوا في هذه المسألة ، مع نصه على حددهم عند نقصان العدد
 انظر : (الشامل ٦/ ١١١) وايضا : (نهاية المطلب ١٩/ ٥٦) (المهذب ٣٣٣/ ٢) (فتح العزيز ١٢/ ٧٦) (شرح مختصر المزني ٩/ ١٢٥) .
 (٥) انظر : (حاشية ابن عابدين ٤/ ٣٤) (البحر الرائق ٥/ ٢٥) (اللباب ٣/ ١٨٦) (الاختيار ٤/ ٨١) (مختصر الطحاوي ٢٦٧) (الهداية ٢/ ١٠٨) .

احتجاجا : بان نقصان العدد في الانتها كنقصانه في الابتداء في سقوط حد

الزنا ، فوجب ان يكون بمثابة في وجوب حد القذف • (١)

والدليل عليه : هو أن من وجب الحد بشهادته لم يحد اذا أقام على شهادته ،

كما لو لم يرجع واحد منهم •

ولان نقصان العدد بعد كماله لا يوجب حد من بقى ، كما لو مات بعضهم

او فسق قبل اقامة الحد •

وهذا ألزم لابي حنيفة ، لأنه يقول : لو مات أحدهم لم يحد المشهود عليه عنه ،

ولم يحد الباقيون من الشهود • (٢)

ويحد المشهود عليه عندنا (٣) ولا يحد الشهود • (٤)

والفرق بين نقصان العدد في الابتداء ، ونقصانه في الانتها ، ان التحرز من

نقصانه في الابتداء ممكن ، والتحرز من نقصانه في الانتها غير ممكن • (٥)

(١) قال ابن الهمام : ولنا : أن كلامهم قذف في الاصل ، وانما يصير شهادة باتصال

القضاء به ، ولم يتصل به ، لأن رجوعهم منع من ذلك ، فبقى قذفا فيحدون ••

انظر : (شرح فتح القدير ١٧٣/٤) وايضا : (تبين الحقائق ١٩٣/٣) •

(٢) انظر : (المبسوط ٥٠/٩) (مختصر الطحاوى ٢٦٤) (فتاوى قاضى خان ٤٧٣/٣) •

(٣) ك (عند ذلك) •

(٤) انظر : (حلية العلماء ٢/٢٢٦) (تجريد المسائل ل ٢١٣)

(٥) قال ابن الصباغ : ودليلنا : انه قد وجب الحد على المشهود عليه بشهادتهم ،

وانما سقط عنه برجوع الواحد ، ومن وجب الحد بشهادته لم يكن قاذفا كما لو

لم يرجع •••

ويخالف رجوع الواحد نقصان العدد ، لأنهم اذا شهدوا مع نقصان العدد

فقد فرطوا ، والظاهر ان يكون قصدهم قذفه ، واذا شهدوا مع تمام العدد والعدالة

ولم يوجد منهم تفريط ، كان الظاهر من حالهم أنهم قصدوا زجره باقامة الحد

عليه ، ورجوع أحدهم لا يمكنهم الاحتراز منه ، فلم يلزمهم الحد به ••••

انظر : (الشامل ١١١/٦) وايضا : (النكت ل ٢٢٤) •

د/١٣- فصل

فاذا (١) تقرر ما وصفنا من حكم الشهادة على الزنا ، اذا لم يجب بها (٢)
حد الزنا ، ومن (٣) وجوب حد القذف على الشهود أو سقوطه عنهم (٤)
على الترتيب الذي قدمناه .
فان قلنا : انه لاحد عليهم ، كانوا على عدالتهم في سماع شهادتهم ، وقبول
خبرهم .
وان قلنا : ان الحد (٥) واجب عليهم ، لم تسمع شهادتهم (٦) ، لانه لا يحد
للقذف الا قاذف ، والقاذف لا تسمع (٧) شهادته حتى يتوب . (٨)
ولذلك قال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لأبي بكر : (تب أقبل شهادتك) (٩) .

- (١) ج (واذا)
(٢) ج (فيها) .
(٣) ج (ففى) .
(٤) ج (عنهم) ساقطه .
(٥) ج (ان الحد) ساقطه .
(٦) من أول الفصل الى هنا ساقط في (ن) بسبب الأرضه .
(٧) ن هـ ج (لا تقبل) .
(٨) قال الامام النووي : قال الشافعى - رحمه الله - : التوبة منه اكذابه نفسه .
فاخذ الاصطخرى بظاهره ، وشرط أن يقول : كذبت فيما قذفت ، ولا أعود
الى مثله . . .
وقال الجمهور : لا يكلف أن يقول : كذبت ، وربما كان صادقا ، فكيف نأمره بالكذب ؟
ولكن يقول : القذف باطل ، واني نادم على ما فعلت ، ولا أعود اليه . أو يقول :
ما كنت محققا في قذفى ، وقد ثبت منه ، ونحو ذلك . . .
وسواء في هذا القذف على سبيل السب والايذاء ، أو القذف على صورة الشهادة اذا
لم يتم عدد الشهود ، فان قلنا : بوجوب الحد على من شهد ، فان لم نوجب ،
فلا حاجة بالشاهد الى التوبة .
انظر : (روضة الطالبين (٢٤٨/١) وايضا : (الام ٨٩/٧) .
(٩) تقدم تخريج الاثر صفحة (٢٩٥) .

فأما قبول أخبارهم عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - ففيه وجهان :

أحدهما : - وهو قول أبي حامد الأسفراييني - : ان أخبارهم مقبولة ، لأن

المسلمين قبلوا روايات أبي بكره ومن حد (١) معه ، ولم يقبلوا شهادتهم . (٢)

والوجه الثاني : - وهو أقيس - أنه لا تقبل أخبارهم كما لم تقبل شهادتهم ،

لأن ما جرح في (٣) تعديل الشهادة المتعلقة (٤) بالحقوق ، كان أولسوان يجرح

في تعديل الرواية المتعلقة (٥) بالدين . (٦)

مسألة

١٤ -

قال الشافعي : فان (٧) رجم بشهادة أربعة (٨) ، ثم رجع أحدهم سألته ،

فان قال : عمدت أن أشهد بزور مع غيري ليقتل : فعليه القود . وان قال :

شهدت ولا أعلم عليه القتل أو غيره : أحلف ، وكان عليه ربح الدية والحد ، وكذلك

ان رجع الباقيون . (٩)

- وهذا صحيح -

(١) ن ، ج (حد) ساقطه .

(٢) قال الامام الشيرازي : وان لم يتب لم تقبل شهادته ، ويقبل خبره ، لأن أبا بكره

ردت شهادته وقبلت أخباره انظر : (المذهب ٣٣١ / ٢) .

(٣) ن (من) .

(٤) ج (المقدم) .

(٥) ج (المتقدم) .

(٦) ذهب الى القول بهذا الوجه : الامام الرواني - رحمه الله -

انظر : (بحر المذهب ١٠ / ٢٦) .

(٧) ج ، ن (وان) .

(٨) ن (أوسع) .

(٩) انظر : (مختصر المزن ٨ / ٢٦١) .

إذا (١) شهد أربعة (٢) على رجل بالزنا (٣) فحد بشهادتهم ، ثم رجعوا عن الشهادة ، فقد صاروا بالرجوع قذفة ويحدون (٤) • ولا يخلصوا حال ما أقيم بشهادتهم من الحد من أحد أمرين : إما أن يكون (رجما) أو (جلدا) •

فإن كان رجما : ضمنوا (٥) بالرجوع نفس المرجوم (٦) • وسئلوا عن شهادتهم (٧) ، هل عمدوا (٨) الكذب فيها ليقتل (٩) أولم (١٠) يعمدوه ؟ (١١) ثم لهم (١٢) في الجواب أربعة أحوال :
أحدها : أن يقولوا : أخطأنا جميعا ، فعليهم دية الخطاء مؤجلة في أموالهم
لا على عواقلهم ، لأنها عن اعتراف • (١٣) •

-
- (١) ن هـ (ان) •
 - (٢) ن (أرج) •
 - (٣) ن هـ (بالزنا) ساقطه •
 - (٤) ج (يحدون) •
 - (٥) ج (فإن كان رجما ضمنوا) ساقطه •
 - (٦) ن هـ (المرجوع) •
 - (٧) ج (شهادتهم أنهم) •
 - (٨) ن (عمدا) •
 - (٩) ن هـ (فيها ليقتل) ساقطه •
 - (١٠) ن (أم لم) •
 - (١١) ج (يعمدوا) ن (يعمد) •
 - (١٢) ك (ولهم) ن (وكره رأيهم) •
 - (١٣) قال الامام الرويانى : إذا شهد أربعة على رجل بالزنا ، فرجم ، ثم قالوا : أخطأنا في الشهادة عليه ، ولم يكن زنا • يجب عليهم حد القذف ، لأنهم اعترفوا بالقذف ، ويلزمهم الدية للمقتول أرباعا ، لأنهم سب قتله ، إلا أنهم أخطأوا ، فتجب دية مخففة ...

وقال أبو الطيب الطبرى : فإن رجع كلهم وقالوا : أخطأنا وكان الذى زنا غيره ...
فعليهم دية مخففة في أموالهم • والحد عليهم على القول المشهور =

والحال الثانية : ان يقولوا : عمدنا ولم نعلم أنه يقتل ، وظننا به بكرة ، فعليهم (١)

دية شبه العمد ، ولا قود ، وتكون في أموالهم دون عواقلهم . (٢)

والحال الثالثة : ان يقولوا : عمدنا ليقتل ، فعليهم القود ، فان عفى عنه (٣) ،

فعليهم (٤) دية (٥) العمد (المحض في أموالهم) (٦)

== وقال البخوي : وان قالوا : أخطأنا اليه من غيره ، حلفوا ، ويجب الدية مخففة في أموالهم ، الا أن تصدقهم العاقلة فتكون عليهم ، وان كان هذا في زنا ، فحد القذف لا يسقط عنهم بقولهم : أخطأنا ، لأن القذف يوجب الحد وان أخطأوا . انظر : (بحر المذهب ١٠/٣١) (شرح مختصر المزني ٩/١٢٥) (تهذيب الاحكام ٤/١١٠) .

(١) ن (فعلية) .

(٢) قال القاضي أبو الطيب الطبري : وان قالوا : تعمدنا الشهادة عليه ، ولكننا لم نعلم أنه يقتل . فان ذلك بمنزلة عمد الخطاء ، وعليهم الدية مغلظة ، والحد يجب على أشهر القولين . . .

وقال البخوي : وان قالوا : تعمدنا ولم نعلم أنه يقتل ، وهم ممن يجوز أن يخفا عليهم مثله لقرب عهدهم بالاسلام ، أو قالوا : ظننا أنه بكرة ، حلفوا عليه ، ثم هو شبه عمد لا يجب به القصاص ، وعزروا ، ويجب دية مغلظة مؤجلة في أموالهم ، لانه ثبت بقولهم ، الا أن تصدقهم العاقلة فيكون عليهم . . .

أما اذا قالوا : تعمدنا ولم نعلم أنه يقتل بقولنا ، وهم ممن لا يخفى عليهم ذلك ، فهو عمد محض يجب عليهم القود ، كمن رمى سهما الى انسان فأصابه ، ثم قال : لم أعلم أنه يبلغه . . .

انظر : (شرح مختصر المزني ٩/١٢٥) (تهذيب الاحكام ٤/١١٠) وايضا : (المذهب ٢/٣٤٠) (بحر المذهب ١٠/٣١) .

(٣) ج (عنه) ساقطه .

(٤) ك (فعليهم) ساقطه .

(٥) ك (فدية) .

(٦) ما بين القوسين ساقط في (ن ، ج) .

قال ابو الطيب الطبري : وان قالوا : تعمدنا الشهادة وعلما أنه يقتل وقصدنا قتله ، وجب عليهم القود مع الحد ، ووجب الحد في أشهر القولين

وقال أبو حنيفة : عليهم الدية دون القود . (١)

— والكلام معه يأتي في باب الشهادات — .

والحال الرابعة : أن يقولوا : عمد بعضنا وأخطأ بعضنا ، فلا قود على العاصد

ولا على الخاطي ، لسقوط القود في اشتراك العاصد والخطي ، لاكن على

العاصد دية العمد حالة ، وعلى الخاطي دية الخطأ مؤجلة . (٢)

== وقال البخوي : وإن قالوا : تعمدنا وعلما أنه يقتل بشهادتنا ، وجب عليهم
القصاص أو دية مغلظة في أموالهم ، موزعة على عدد رؤسهم ، لأنهم ملجئون
إلى القتل كالمكره . . .

وإن كان هذا في زنا : حد الشهود أولا حد القذف ، ثم يقتلون قصاصا . .
وقال النووي : ويحدون في شهادة الزنى حد القذف أولا ، ثم يقتلون ، وهـ
يرجمون أو يقتلون بالسيف ؟ فيه احتمالان ، ذكرهما أبو الحسن المبادي
— والصحيح الأول — . .

انظر : (شرح مختصر المزني ٩ / ١٢٥) (تهذيب الاحكام ٤ / ١١٠) (روضة
الطالبين ١١ / ٢٩٧) .

(١) قال الامام السرخسي : ولو رجعوا جميعا حدا وحده القذف ، وفرض كل واحد منهم
ربح الدية عندنا . . .

وقال ابن أبي ليلى والحسن — رحمهما الله تعالى — : يقتلون ، لأنهم قاتلون
له ، فإن ما يحصل بقضاء القاضي يكون مضافا إلى شهادة الشهود . . .
ونحن نسلم أنهم بمنزلة القاتلين له ، ولكن قضاء القاضي باباحة دمة شبهة مانعة
من وجوب القصاص ، مع أن الرجم يكون بالحجارة ، ومباشرة القتل بالحجر
لا يوجب القصاص عندنا ، والشهود متسيبون عندنا ، ولا قصاص على المتسبب .
انظر : (المبسوط ٩ / ٤٩) وايضا : (مختصر الطحاوي ٢٦٧) (البحر الرائق ٥ / ٢٥) .
(الاختيار ٤ / ٨١) (شرح فتح القدير ٤ / ١٧٢) .

(٢) قال الامام الشيرازي : فإن اتفقوا أن بعضهم تعمد ، وبعضهم أخطأ ، وجب على
المخطي قسطه من الدية المخففة ، وعلى المتعمد قسطه من الدية المغلظة ، ولا
يجب عليه القود لمشاركة المخطي . . .

وإن اختلفوا ، فقال بعضهم : تعمدنا كلنا ، وقال بعضهم : أخطأنا كلنا .
وجب على المقر بعمد الجميع : القود . وعلى المقر بخطأ الجميع : قسطه من =

١٤/١ - فصل

وان كان الحد جلدا : فان لم يؤثر الجلد في بدنه : فلا ضمان على الشهود .
وان أثر في بدنه فانه ردا ، واحد جرحا : ضمنه الشهود في العمد والخطأ . (١)

== الدية المخففة ...

وان كانوا أربعة شهدوا بالرجم ، فقال اثنان منهم : تعمدنا وأخطأ هذان . وقال
الاخران : تعمدنا وأخطأ الاولان ، ففيه قولان :
احدهما : أنه يجب القود على الجميع ، لان كل واحد منهم أقرب بالعمد ، وأضاف
الخطأ الى من أقرب بالعمد ، فصاروا كما لو أقر جميعهم بالعمد . .
والقول الثاني : - وهو الصحيح - انه لا قود على واحد منهم ، بل يجب على كل
واحد منهم قسطه من الدية المفلطة ، لأنه لا يؤخذ كل واحد منهم الا باقراره ،
وكل واحد منهم مقرب بعمد شاركة فيه مخطئ * ، فلا يجب عليه القود باقرار غيره
بالعمد . .

وان قال اثنان : تعمدنا كلنا . وقال الاخران : تعمدنا وأخطأ الاولان .
فعلى الأولين القود ، وفي الاخرين القولان :
احدهما : يجب عليهما القود .

والثاني : - وهو الصحيح - أنه يجب عليهما قسطهما من الدية المفلطة . .
انظر : (المذهب ٢ / ٢٤٠) وأيضا : (تهذيب الاحكام ٤ / ل ١١٠) .

(٢) قال الامام الشافعي - رحمه الله - : الرجوع عن الشهادات ضربان : فاذا شهد
الشاهدان أو الشهود على رجل بشئ * يتلفن بدنه أو ينال ، مثل قطع
أو جلد أو قصاص في قتل ، أو جرح ، وفعل ذلك به ، ثم رجعوا ، فقالوا : عمدنا
ان ينال ذلك منه بشهادتنا ، فهي كالجناية عليه ، فما كان فيه من ذلك قصاص ،
خير بين أن يقتص أو يأخذ العقل ، وما لم يكن فيه من ذلك قصاص ، أخذ فيه
العقل ، وعزروا دون الحد ، ولو قالوا : عمدنا الباطل ولم نعلم أن هذا يجب
عليه عزروا ، وأخذ منهم العقل ، وكان هذا عمدا يشبه الخطأ فيما يقتص منه ،
وما لا يقتص منه .

ولو قالوا : أخطأنا أو شككتنا ، لم يكن في شئ * من هذا عقوبة ولا قصاص ، وكان عليهم
فيه الأرش .

انظر : (الام ٧ / ٥٥) وأيضا : (النكت ل ٢٧٥) (تهذيب الاحكام ٤ / ل ١١٠) .

وقال أبو حنيفة : لا يضمنون أثر الجلد ، وما حدث منه ، وان ضمنوا دية النفس
 في الرجم ، لأن الشهادة أوجبت الرجم فضمنوه ، ولم توجب أثر الجلد فلم
 يضمنوه . (١)

ودليلنا : هو أنها (٢) جناية حدثت عن شهادة تهم (فوجب أن يلزمهم) (٣)
 غرمها (٤) كالنفس ، ولأن ما ضمن به النفس ضمن به ما دونها كالمباشرة .
 وما استدل به — غير صحيح — لان السراية مضمونة كالجناية .
 — فهذا حكم رجوعهم جميعا —
 فأما اذا رجع أحدهم — فهي مسئلة الكتاب — فينظر :
 فان قال : عمدت وهمد أصحابي ، وجب عليه القود دونهم .
 وان قال : أخطأت ، أو قال : عمدت وأخطأ أصحابي ، فعليه ربح الدية دون
 القود .

ولو رجع اثنان : وجب عليهما نصف الدية .
 ولو رجع ثلاثة : كان عليهم ثلاثة أرباع الدية . (٥)

(١) قال الامام السرخسي : أربعة شهدوا على رجل بالزنا ، وهو غير محصن ، وضربه
 الامام الحد ، ثم وجد أحدهم عبدا ، وقد مات من ذلك الضرب أو لم يموت ،
 فلا شيء في بيت المال ، ولا على الامام في قول أبي حنيفة — رحمه الله تعالى —
 وعلى هذا : لو رجع الشهود وقد جرحته السياط ، فلا ضمان على الشهود فسي
 قول أبي حنيفة

وعندهما : يضمن الشهود أرش الجراحات والدية ان مات من ذلك . . .
 قال المرغيناني : ولأبي حنيفة — رحمه الله — أن الواجب هو الجلد ، وهو ضرب
 مؤلم غير جارج ولا مهلك ، فلا يقع جارحا ظاهرا الا لمعنى في الضارب ، وهو
 قلة هدايته فاقصر عليه ، الا أنه لا يجب عليه الضمان في الصحيح كيلا يمتنع
 الناس عن الاقامة مخافة الفرامة . .

انظر : (المبسوط ٦٣ / ٩) (الهداية ١٠٧ / ٢) وايضا : (البحر الرائق ٢٥ / ٥)

(الاختيار ٨١ / ٤) (مجمع الانهر ٦٠٧ / ١) .

(٢) ج (ودليلنا هو أنها) ساقطه ، بدلا منها (وقيل انما هو) .

(٣) ج (فوجب أن يلزمهم) ساقطه ، بدلا منها (في . . . فلزمه)

(٤) ك هـ (غرما) .

(٥) انظر : (الام ١٢٥ / ٧) .

فصل

ب/ ١٤ -

واذا شهد ستة على رجل بالزنا ، فرجم ، ثم رجع منهم واحد أو اثنان ، ومقيى
بعد الراجع بينتكاملة ، ففى ضمان الراجع وجهان :

أحدهما : هو هو الأصح - ورواه البويطى (١) عن الشافعى - رحمة الله عليهما -
أنه لا ضمان عليه ، لبقاء بينة يجب بها الرجم ، فصار رجوعه كعدمه . (٢)
والوجه الثاني : - حكاه أبو اسحاق المروزى (٣) - أن الراجع يضمن مع بقائه

- (١) أبو يعقوب يوسف بن يحيى المصرى البويطى (٠٠٠ - ٢٣١ هـ) .
كان جبلاً من جبال العلم والدين ، تفقه على الشافعى واختص بصحبته ، له
كتاب (المختصر) اختصره من كلام الشافعى ، وهو فى غاية الحسن ، أريد منه
القول بخلق القرآن ، فامتنع ، فسجن ببغداد حتى مات .
انظر ترجمته فى : (طبقات السبكي الكبرى ١٦٢ / ٢) (الفهرست ٢٩٨)
(الانتقاء ١٠٩) (مفتاح السعادة ٣٠٧ / ٢) (اعجام الاعلام ٥٨) .
- (٢) ذهب الى هذا : الاصطخرى ، وابن الحداد ، وابن سريج ، وزكريا الانصارى ،
والشربيني ، والنووى وصححه البغوى ، والشيرازى . . .
قال الرويانى : وه قال عامة أصحابنا ، وهو قول أبى حنيفة . . .
انظر : (بحر المذهب ١٠ / ١) (تهذيب الاحكام ٤ / ١١٠) (روضة
الطالبين ٣٠٤ / ١١) (المذهب ٣٤١ / ٢) (مغنى المحتاج ٤٥٩ / ٤)
(اسنى المطالب ٣٨٥ / ٤) .
- (٣) أبو اسحاق ابراهيم بن أحمد بن اسحاق المروزى (٠٠٠ - ٣٤٠ هـ) .
فقيه شافعى ، انتهت اليه رئاسة الشافعية بالعراق ، أخذ الفقه عن الشيخ
ابن سريج ، له من الكتب : شرح مختصر المزنى ، الفصول فى معرفة
الاصول ، الوصايا وحساب الدور . .
توفى بمصر . . .
انظر ترجمته فى : (دول الاسلام ٢١١ / ١) (وفيات الاعيان ٢٦ / ١) (الشذرات
٣٥٥ / ٢) (المختصر فى أخبار البشر ٩٩ / ٢) (معجم المصنفين
٤٠ / ٣) (مرآة الجنان ٣٣١ / ٢) .

البينة ، لانه رجم بشهادة جميعهم من غير ان يتعين في الشهادة بعضهم . (١)
فعلى هذا : ان كان الراجع من الستة واحدا ، فعليه سدس الدية ، لأنهم واحد
 من ستة (٢) ولو رجع اثنان ، كان عليهما (٣) ثلث الدية .
 ولكن لو رجع من الستة ثلاثة : ضمنوا ، لا يختلف (٤) فيه المذهب ، لأنهم يمسق
 بعد رجوعهم بينة كاملة ، وفي قدر ما يضمنونه وجهان :
احدهما : - وهو قول أبي حنيفة - (٥) على الثلاثة ربع الدية ، لان الباقي
 من البينة ثلاثة أرباعها . (٦)
والوجه الثاني : - (وهو المنصوص عن) (٧) البوطي عن الشافعي - أن عليهم
 نصف الدية ، لرجوع نصف الشهود . (٨)
ولو رجع من الستة أربعة :

فأحد الوجهين : عليهم نصف الدية ، اعتبارا بعدد من بقي .
والوجه الثاني : عليهم ثلثا الدية ، اعتبارا بعدد من رجع .

(١) قال البخاري : وهذا اختيار المزني - رحمه الله - قال الروياني : قال القفال :

وهذا القول رواه البوطي .

ففي المسألة قولان والمذهب الأول -

انظر : (تهذيب الاحكام ٤ / ١١٠) (بحر المذهب ١٠ / ٣٢) (روضة

الطالبين ١١ / ٣٠٤) .

(٢) ن هـ ج (من ستة) ساقطه .

(٣) ك هـ ن (فعليهما) .

(٤) ج (لا حدث) .

(٥) انظر : (شرح فتح القدير ٤ / ١٢٣) (البسوط ٩ / ١٠٣) (كشف الحقائق ١ / ٢٨٦)

(الفتاوى الهندية ٢ / ١٥٥) (حاشية ابن عابدين ٤ / ٣٤) .

(٦) ذهب الى هذا : البخاري ، والرويانى .

انظر : (تهذيب الاحكام ٤ / ١١٠) (بحر المذهب ١٠ / ٣٢) .

(٧) ج هـ ن (وهو الظاهر من منصوص) .

(٨) انظر : (النكت ل ٢٧٥) (تجريد المسائل ل ٢٦٤) .

ج/ ١٤ - فصل

واذا شهد أربعة على رجل بالزنا ، وشهد اثنان باحصانه ، ثم رجع شاهدا

الاحصان دون شهود الزنا ، ففي وجوب الضمان عليهما (١) وجهان :

أحدهما : وهو قول أبي حنيفة - رحمه الله - (٢) لا ضمان عليهما ، لأنه

رجم (٣) بالزنا لا بالاحصان (٤) ، فلم يلزم شهود الاحصان ضمان . (٥)

والوجه الثاني : - وهو ظاهر المذهب (٦) - وحكاة أبو حامد المروزي فسي

(جامعه) عن المزني : أن عليهما الضمان ، لأنه لولا شهادتهما بالاحصان

لم يرجم . (٧)

(١) ك (عليهم) .

(٢) جاء في (فتاوى قاضي خان) : اذا شهد أربعة على رجل بالزنا ، ورجلان

على الاحصان ، فرجم ، ثم رجع شهود الاحصان ، لا يثبت الضمان على شهود

الاحصان ، ولا حد عليهم ، وجب الحد على شهود الزنا ، والدية في مالهم .

انظر : (فتاوى قاضي خان ٤٧٣/٣) وأيضا : (شرح فتح القدير ١٧٧/٤)

(تبين الحقائق ١٩٥/٣) (الفتاوى الهندية ١٥٨/٢) (الهداية ١١٠/٢) .

(٣) من أول الفصل الى هنا ساقط في (ن) بسبب الارضه .

(٤) ن ، ج (لا باحصان) .

(٥) ذهب الى هذا : ابن حجر الهيتمي ، والشريني . وصححه البقوي ، والنووي .

انظر : (تهذيب الاحكام ١١١/٤) (روضة الطالبين ٣٠٥/١١) (تحفة

المحتاج ٢٨٥/١٠) (مغنى المحتاج ٤٦٠/٤) .

(٦) ج (وهو الظاهر) .

(٧) وقد ذهب الى هذا : الاسنوي ، والشيرازي .

قال الشرييني : قال في (المهمات) : وهذا هو المعروف . وقد صححه الماوردي

في (كتاب الشهادات) ، والبندنيجي ، والجرجاني . وقال البلقيني

انه أرجح .

انظر : (بحر المذهب ٣٢/١٠) (النكت ٢٧٤) (مغنى المحتاج ٤٦٠/٤)

(اسنى المطالب ٣٨٥/٤) .

وقال أبو علي بن أبي هريرة : ان كانت الشهادة بالاحصان قبل الشهادة بالزنا ،

لم يضمن شهود الاحصان ، وان كانت بعدها ضمنوا - ولقوله وجه - (١)

فعلى هذا : اذا ضمن شاهدا (٢) الاحصان ، ففي قدر الضمان وجهان :

احدهما : ثلث الدية ، وهو الظاهر من رواية المزني ، اعتبارا باعداد الجميع (٣)

والوجه الثاني : نصف الدية ، اعتبارا بأنهما أحد حيزين (٤)

ولو رجع (٥) شهود الزنا الأربعة (٦) ، ولم يرجع شاهدا (٧) الاحصان

• ضمنوا

وفي قدر ما يضمنونه (٨) ثلاثة أوجه :

احدها : جميع الدية ، اذا قيل : ان شهود الاحصان لا ضمان عليهم •

والوجه الثاني : يضمنون ثلثا الدية ، اذا قيل : ان شاهدي الاحصان يضمنان

• الثلث

(١) جاء في (البحر) : وقال صاحب الانصاح : قال بعض أصحابنا : ينظر ،

فان كان شهود الاحصان شهدوا قبل الزنا ، لامن أجل حكم الزنا ، فرجعوا ،

لم يكن عليهم شيء •

وان كانت شهادتهم بالاحصان من أجل الزنا ، فرجعوا ، ففيه وجهان :

احدهما : لا شيء عليهم • والثاني : الفرامة •••

هكذا ذكره ابن أبي هريرة •

انظر : (بحر المذهب ١٠ / ٣٣) وايضا : (تهذيب الاحكام ٤ / ١١١) •

(٢) ن (شاهد) •

(٣) ك (الجمع) •

وقد صحح هذا الوجه : البنوي ، والنووي ••

انظر : (تهذيب الاحكام ٤ / ١١١) (روضة الطالبين ١١ / ٣٠٦)

(٤) ج (حيزين) •

(٥) ن ، ج (ولكن لو رجع) •

(٦) ن (الأربع) •

(٧) ن (شاهد) •

(٨) ك (ما يلزمهم) ن (مضمنوه) •

والوجه الثالث : يضمنون نصف الدية ، اذا قيل : ان شاهدي الاحصان يضمنان

• النصف (١) •

ولو رجع واحد من شهود الزنا ، وواحد من شاهدي الاحصان ، ففيهما ثلاثة
أوجه :

أحدها : ان على شاهد (٢) الزنا ربع الدية ، ولا شيء على شاهد (٢) الاحصان ،
اذا قيل : بخروجهما عن الضمان •

والوجه الثاني : ان على شاهد (٢) الاحصان سدس الدية ، وعلى شاهد (٢)
الزنا سدس الدية ، اذا اعتبر عدد الجميع •

والوجه الثالث : ان على شاهد (٢) الزنا ثمن الدية ، وعلى شاهد (٢) الاحصان
ربع الدية ، اذا اعتبر كل حيز (٣) •

د / ١٤ - فصل

اذا (٤) شهد أربعة (٥) على رجل بالزنا ، فانكر (٦) الاحصان ، وكان له

زوجة له منها ولد ، لم يثبت به (٧) احصانه • (٨)

(١) من قوله : (والوجه الثالث) ساقط في (ك) •

انظر : (بحر المذهب ١٠ / ٣٣) (تهذيب الاحكام ٤ / ١١١) •

(٢) ن (شاهد) •

(٣) ج (جز) •

انظر : (تهذيب الاحكام ٤ / ١١١) (بحر المذهب ١٠ / ٣٣) (روضة الطالبين

٣٠٦ / ١١) •

(٤) ك (ولو) •

(٥) ن (أربع) •

(٦) ج (وانكر) •

(٧) ن (به) ساقطه •

(٨) انظر : (النكت ل ٢٧٥) (تجريد المسائل ل ٢١٤) (بحر المذهب ١٠ / ٣٤) •

وقال أبو حنيفة : يثبت (١) احصانه بولده من زوجته .

احتجاجا : بأن لحقوق الولد به انما يكون لاجراء حكم الوطى عليه ، واذا جرى

عليه حكم الوطى في حقوقه (٢) جرى عليه حكم الوطى في احصانه بمكالم

المهر (٣) به . (٤)

ودليلنا : هو أن ولد الزوجة يلحق به (٥) بالامكان ، (لثبوت النسب والفراش ،

والحصانة لا تثبت بالامكان) (٦) ، لان الحدود تدرا بالشبهات .

وقد يمكن أن يكون وطئها دون الفرج ، فاستدخلت منيه فلحق به الولد ، ولم تثبت

به الحصانة .

فاما كمال المهر بلحق الولد ، ففيه قولان :

احدهما : لا يكمل ، كما لا يثبت به الحصانة .

والقول الثاني : يكمل المهر وان لم تثبت الحصانة ، لان الشبهة تدرا بها

الحدود دون الحقوق . (٧)

(١) ن هـ (يثبت به) .

(٢) ج (في تحريمه) .

(٣) ج (الوطى) .

(٤) قال ابن الهمام : واذا شهد أربعة على رجل بالزنا ، فانكر الاحصان ، وله امرأة

قد ولدت منه ، فانه يرجم قال المصنف : معناه : أنه ينكر الدخول

بها بعد وجود سائر الشرائط — أى شرائط الاحصان — لان الحكم شرعا

بثبوت النسب منه حكم بالدخول — أى يستلزم ذلك — ولذا لو طلقها طلاقا

يعقب الرجعة ، ولو كانت غير مدخول بها بانت بالواحدة الصريحة ، والفرض

انهما مقران بالولد ولو ثبت الدخول بشهادة شاهدين ثبت الاحصان ،

فاذا ثبت بشهادة الشرع وبقرارهما أولى

انظر : (شج فتح القدير ١٧٦ / ٤) وايضا : (البحر الرائق ٢٧ / ٥) (المبسوط

٤٣ / ٩) (فتح الله المصين ٣٦٩ / ٢) (تبين الحقائق ١٩٤ / ٣) . .

(٥) ك (به) ساقطه .

(٦) ما بين القوسين ساقط في (ك) .

(٧) قال الشيرازي : قالوا : الظاهر أنه قد وجد الوطى ، ولهذا نوجب عليه المهر .

١٥ - مسألة

قال الشافعي - رحمه الله - : ولو شهد عليها بالزنا أربعة ، وشهد أربع

نسوة عدول أنها عذراء ، فلا حد (١) . وهذا صحيح -

لان بقاء العذرة يحتمل ان يكون (٢) لعدم الزنا ، ويحتمل أن يكون (٣)

لعود البكارة بعد الزنا ، فلما احتمل الامرين سقط الحد عنها ، لان الحد

يسدرا بالشبهات (٤) ولا يجب مع الاحتمال .

واما الشهود : فلا حد عليهم ، لان بقاء العذرة يحتمل أن يكون لعودها

بعد الزنا فيكونوا صادقين ، ويحتمل ان يكون لعدم الزنا فيكونوا كاذبين (٥) ،

وهم على العدالة ، فلم يجب (٦) أن يجرحوا بالشك ، وجنب المؤمن حمسى ،

فلم يجزان يحدوا بالشبهة (٧) .

ولو بان بعد الشهادة عليها بالزنا أنها رتقا (٨) أو قرنا ، انظر :

== قلنا : في المهر ، قولان . ثم المهر وجب بالعقد جميعه ، فلا يسقط

نصفه بالشك ، والحد لم يجب ، فلا يجوز ايجابه بالشك . .

انظر : (النكت ل ٢٧٥)

(١) انظر : (مختصر المزني ٢٦١/٨) .

(٢) ج (تكون) ن (يحتمل ان يكون) ساقطه .

(٣) ج (تكون) .

(٤) ك (بالشبهة) .

(٥) ج ، زيادة (ولاحد عليهم) .

(٦) ن ، ج (يجز) .

(٧) انظر : (شرح مختصر المزني ١٢٥/٩) (الشامل ١١٢/٦) (نهاية المطلب

١٩/٥٢) .

(٨) الرتق : ضد الفتق . . . قال أبو الهيثم : الرتقاء : المرأة المنضمة الفرج التي

لا يكاد الذكر يجوز فرجها لشدة انضمامه .

انظر مادة - رتق - في : (لسان العرب ١١٤/١٠) (تهذيب اللغة ٥٣/٩)

(تاج العروس ٣٥٤/٦) (النظم المستعذب ٤٨/٢) .

فان كان الرتق أو القرن (١) يمنع من ايلاج الحشفة فى الفرج (لم تحد كالمذرة ،
وان كان لا يمنع من ايلاجها فى الفرج حدث) (٢) بخلاف المذرة • (٣)
ثم تكون هذه الشهادة وان سقط الحد عنها (٤) ، مسقطه لعفتها ، فان قذفها
قاذف (٥) لم يحد (٦) لكمال الشهادة بالزنا ، وسقوط (٧) الحد بالشبهة • (٨)

(١) قال الازهرى : القرناء من النساء : التى فى فرجها مانع يمنع من سلوك الذكر فيه ،
اما غدة غليظة ، أو لحمه مرتتقة ، أو عظم ، يقال لذلك كله : القرن •••••
وقال ابن الاثير : القرن — بسكون الراء — شئ يكون فى فرج المرأة كالسن يمنع
من الوط • ويقال له : القفلة •••
انظر مادة — قرن — فى : (تهذيب اللغة ٩/٩٣) (النهاية فى غريب
الحديث ٤/٥٤) وايضا : (المصباح المنير ٢/١٥٨) •

(٢) ما بين القوسين ساقط فى (ك) •
(٣) كذا قال الرويانى فى (البحر) •••
وقال الشريينى : قال البلقينى : هذا اذا لم تكن غورا يمكن تغييب الحشفة
مع بقاء البكارة ، فان كان ذلك حدث لثبوت الزنا وعدم التنافى •••
انظر : (بحر المذهب ١٠/٣٥) (مغنى المحتاج ٤/١٥١) •
(٤) ك (عنها) ساقطه •
(٥) ج (قاذف) ساقطه •
(٦) ج (من تحد) •
(٧) ن هـ ج (أو سقوط) •
(٨) قال الرويانى : ويسقط الحد عن قاذفها ، ويسقط احصانها ، حتى لو قذفها
قاذف بذلك الزنا لم يحد •••

ومن اصحابنا من قال : هل يسقط الحد عن قاذفها ؟ فيه وجهان •

— وهو غريب —

انظر : (بحر المذهب ١٠/٣٥) وايضا : (الشامل ٦/١١٢) (تهذيب
الاحكام ٤/١٠٩) (شرح مختصر المزنى ٩/١٢٥) (روضة الطالبين
• (١٠/٩٨) •

فصل

١٥/١ -

واذا شهد أربعة (١) على رجل أنه زنا بامرأة ، فشهد (٢) اثنان منهم أنه زنا بها في الزاوية اليمنى من هذا البيت ، وشهد الاخران أنه زنا بها في

الزاوية اليسرى منه (٣) ، لم يجب الحد على واحد منهما (٤) .

وقال أبو حنيفة : - رحمه الله - أحدهما استحسانا لا قياسا (٥) . وكذلك

لو اختلف الشهود الأربعة (٦) في الزوايا الأربع ، وحدوا (٧) استحسانا (٨) .

وسميت هذه المسئلة (٩) - مسئلة الزوايا - .

احتجاجا : بان الشهادة اذا أمكن حملها على الصحة ، لم يجز أن تحمل على

الفساد .

وقد يمكن أن يزحف الزانيان من زاوية الى زاوية اخرى ، فيكونان في أول الفعل

في زاوية فيراهما شاهدان ، وفي آخر الفعل في زاوية اخرى فيراهما فيهما

شاهدان ، ويكون الزنا واحدا (١٠) .

(١) ن (أربع) .

(٢) ج (وشهد) .

(٣) ن هـ (منه) ساقطه .

(٤) انظر : (المحرر ل ٢٠٤) (الشامل ١١٢ ل ٦) (النكت ل ٢٧٤)

(٥) ج (استحلالا قياسا) .

(٦) ن (الأربع) .

(٧) ك (حدهم) .

(٨) ن (استحبابا)

انظر : (تبين الحقائق ١٩٠ / ٣) (الهداية ١٠٦ / ٢) (الفتاوى الهندية ١٥٢ / ٢)

(فتح الله المعين ٣٦٦ / ٢) (فتاوى قاضي خان ٤٧١ / ٣)

(٩) ج (مسئلة) .

(١٠) قال ابن الهمام : وان اختلفوا - اي الشهود - في بيت واحد ، حد الرجل

والمرأة .

ومعناه : أن يشهد كل اثنين على الزنا في زاوية ، وهذا : أغنى حد الرجل والمرأة

- مع هذا الاختلاف - استحسان .

ودليلنا : هو (١) ان الزنا يختص بزمان ومكان ، فلما (٢) كان اختلافهما
 في الزمان يمنع من وجوب الحد ، وهو أن يشهد اثنان منهم أنه زنا بها في وقت
 الظهر ، ويشهد الاخران (٣) أنه زنا بها في وقت العصر ، (وان احتسب ان
 يكون أول الفعل في الظهر وآخره في العصر) (٤) وجب أن يكون اختلافهما
 في المكان بمشابهته ، وان امكن حمل اختلافه على أول الفعل وآخره .
 والملة فيه : أن الفعل في احد المكانين غير الفعل في المكان (٥) الاخر ، وفيه
 انفصال (٦) .

=====

والمقياس : أن لا يحدوا ، لاختلاف المكان حقيقة ، وبه يختلف الفعل
 المشهود به . .

وجه الاستحسان : أنهم اتفقوا على فعل واحد ، حيث نسبوه الى بيت واحد صغير ،
 اذ الكلام فيه بخلاف الكبير . وبعد ذلك : تعيينهم زواياه واختلافهم فيها
 لا يوجب تعدد الفعل ، لان البيت اذا كان صغيرا والفعل وسطه ، فكل من
 كان في جهة يظن أنه اليه أقرب ، فيقول : انه في الزاوية التي تليه ، بخلاف
 الكبير فانه لا يحتمل هذا ، فكان كالدارين . . فكان اختلافهم صورة لا حقيقة ، أو
 حقيقة والفعل واحد ، بان كان ابتداء الفعل في زاوية ، ثم صار الى أخرى بتحركهما
 عند الفعل . . .

انظر : (شرح فتح القدير ٤ / ١٦٧) وايضا : (المبسوط ٩ / ٦١) (البحر الرائق ٥ / ٢٣) .

(١) ج (هو) ساقطه . ن (ودليله) .

(٢) ج (ولما) .

(٣) ج (اثنان) .

(٤) ما بين القوسين ساقط في (ج)

(٥) من قوله : (فلما كان اختلافهما في الزمان . . الخ) ساقط في (ن) بسبب الارضه .

(٦) قال القاضي أبو الطيب : اذا ثبت هذا : فهل يحد الشهود أم لا ؟ على قولين :

أشهرهما : أنهم يحدون .

والثاني : لا يحدون ، لان العدد لم يتم في واحد من الفعلين . . .

انظر : (شرح مختصر المنزى ٩ / ١٢٨) وايضا : (الشامل ٦ / ١١٢) .

مسألة

١٦-

قال الشافعي : ولو أكرهها على الزنا فعليه الحد دونها ، ولها مهر مثلها . (١)

— وهذا كما قال —

إذا استكره امرأة على نفسها حتى زنا بها ، وجب الحد عليه دونها ، وهو متفق

عليه . (٢)

لرواية الحجاج بن أرطاة (٣) عن عبد الجبار بن وائل بن حجر (٤) عن

أبيه (٥) : (ان امرأة

(١) انظر : (مختصر المزني ٢٦١/٨) .

(٢) انظر : (المبسوط ٥٤/٩) (أسهل المدارك ١٦٧/٣) (الانصاف ١٨٣/١٠) .

(٣) أبو أرطاة حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي (٤٥٠ — ٤٥ هـ)

كان من حفاظ الحديث ، ولى قضاء البصرة ، روى عن الشعبي ، وعمرو بن شعيب ،

وجماعة .

وروى عنه يزيد بن هارون ، وحفص بن غياث ، وعدة . . . قال ابن حجر : كان جاز

الحديث إلا أنه صاحب ارسال ، وإنما يعيب الناس منه التدليس . . . توفي بالري .

انظر ترجمته في : (الارشاد ١٠/١ ل) (أخبار القضاة ٥٠/٢) (المجروحين

٢٢٥/١) (الضعفاء — لابن الجوزي ٥٢) (التبيين لاسماء المدلسين

ل ٣)

(٤) أبو محمد عبد الجبار بن وائل بن حجر الحضرمي الكوفي (١١٢ — ١٢٠ هـ) .

روى عن أبيه ، وأخيه علقمة . وعنه ابنه سعيد ، والمسعودي ، ومسلم بن كدام ،

وعدة . وثقه ابن حبان ، وابن سعد ، وابن معين . قال ابن حبان : مات أبوه

وأئل وأمه حامل به ، كل ما روى عن أبيه مدلس . . .

انظر ترجمته في : (تهذيب الكمال ١٦٤/٤ ل) (الجرح والتعديل ٣٠/٦)

(التاريخ الكبير ١٠٦/٦) (مشاهير علماء الاثمار ١٦٣) (الكاشف ١٤٨/٢) .

(٥) أبو هنيذة وائل بن حجر الحضرمي (٥٠ — ٥٠ هـ) .

صحابي جليل ، كان من ملوك حمير ، وفد على رسول الله ، فحب به وسط له رداءه ،

فأجلسه معه عليه ، واستعمله على ملك حضرموت وأقطعه أرضا . نزل الكوفة وعاش إلى

أيام معاوية . . .

انظر ترجمته في : (تهذيب الكمال ٥٩/٨ ل) (اسد الغابة ٨١/٥) (الاصابة

٦٢٨/٣) (الاستيعاب ٦٤٢/٣) (التاريخ الكبير ١٢٥/٨) .

استكرهت على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فدرأء الحد عنها ، وحده

الزاني بها (١٠)

فأما المهر : فمختلف في وجوبه .

فمذهب الشافعي - رحمه الله - : لها مهر مثلها .

وقال أبو حنيفة : لا مهر عليه (٢)

(١) رواه أحمد في (مسنده) والترمذي ، والبيهقي ، وابن ماجه في (الحدود) من طريق الحجاج ، عن عبد الجبار ، عن أبيه قال : استكرهت امرأة على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فدرأء عنها الحد ، وأقامه على الذي أصابها ، ولم يذكر أنه جعل لها مهرا . . .

قال الترمذي : هذا حديث غريب ، وليس اسناده بمتصل ، وقد روى هذا الحديث من غير هذا الوجه . . سمعت محمدا يقول : عبد الجبار بن وائل بن حجر لم يسمع من أبيه ولا أدركه .

يقال : انه ولد بعد موت أبيه بأشهر . . .

قال البيهقي : في هذا الاسناد ضعف من وجهين :

احدهما : ان الحجاج لم يسمع من عبد الجبار .

والآخر : ان عبد الجبار لم يسمع من أبيه ، قاله البخاري ، وغيره .

وذكره الهيثمي في (الزوائد) عن أبي جحيفة أن النبي - صلى الله عليه وسلم -

درأء الحد عن امرأة استكرهت . . وقال : رواه الطبراني ، وفيه الحجاج بن

أرطاة وهو مدلس .

انظر : (مسند أحمد ٣١٨ / ٤) (سنن ابن ماجه ٨٦٦ / ٢) (سنن الترمذي

٦ / ٣) (سنن البيهقي ٢٣٥ / ٨) (مجمع الزوائد ٢٧٠ / ٦) .

(٢) قال ابن الهمام : ثم في كل موضع وجب الحد على المكره ، لا يحسب لها المهر ،

لان الحد والمهر لا يجتمعان عندنا بفعل واحد . وفي كل موضع سقط الحد

وجب المهر ، لان الوطء في غير الملك لا ينفك عن أحدهما ، فاذا سقط الحد

وجب المهر اظهرها لحظر المحل ، سواء كانت مستكرهت على الفعل أو أذنت بذلك .

أما الأول : فظاهر ، لانها لم ترضى بسقوط حقها .

وأما الثاني : فلان الاذن له ليس يحل الوطء ، فكان اذنها لغوا لكونها محجورة عن

ذلك شرعا .

انظر : (شرح فتح القدير ٣٠٦ / ٧) وايضا : (البحر الرائق ٢١ / ٥) (الفتاوى البزازية

٤٢٩ / ٦) (حاشية ابن عابدين ٣٠ / ٤) .

احتجاجاً ؛ (بنهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن مهر البغى) (١) -

رواه بالتسكين - والبغى الزنا ، وهذا زنا .

ولانه وطى * وجب به الحد على الواطى * فوجب ان (يسقط عنه) (٢) المهر

كالمطامعة .

ولان الحد يجب مع انتفاء (٣) الشبهة ، والمهر يجب مع وجود الشبهة

فامتنع اجتماعهما .

ودليلنا : قول النبى - صلى الله عليه وسلم - : (ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها

فنكاحها باطل ، فان مسها فلها المهر بما استحل من فرجها) (٤) وهذا

مستحل لفرجها ، فوجب أن يلزمه مهرها .

(١) رواه كل من : البخارى ، ومسلم ، والترمذى ، ومالك ، والدارمى ، والطحاوى فى

(البيوع) وابن ماجه ، وابن الجارود فى (التجارات) والنسائى فى (الصيد)

وأبى داود فى (الاجارة) وابن المنذر فى (الحدود) والحميدى فى (مسنده)

والشافعى فى (الام) و (مسنده) واحمد فى (مسنده) من طريق الزهرى ، عن

أبى بكر بن عبد الرحمن ، عن أبى مسعود الانصارى ، بلفظ : أن رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - نهى عن ثمن الكسبية ومهر البغى ، وحلوان الكاهن .

انظر : (صحيح البخارى ١١٠ / ٣) (صحيح مسلم ٣٥ / ٥) (سنن الترمذى

٣٧٢ / ٢) (الموطأ ٦٥٦ / ٢) (سنن الدارمى ٢٥٥ / ٢) (شرح معانى

الاثار ٥١ / ٤) (سنن ابن ماجه ٧٣٠ / ٢) (منتهى ابن الجارود ٢٠١)

(سنن النسائى ١٨٩ / ٧) (سنن أبى داود ٢٣٩ / ٢) (الاوسط ل ٥٧)

(مسند الحميدى ٢١٤ / ١) (الام ١١ / ٣) (بدائع المنن ١٤٨ / ٢) (مسند

احمد ١١٨ / ٤ ، ١٢٠) .

(٢) ج (يشهد بسقوط) .

(٣) ج (بانتفاء) .

(٤) رواه كل من : الدارمى ، وأبى داود ، والترمذى ، وابن ماجه ، وابن الجارود ،

والبيهقى ، والدارقطنى ، والطيالسى ، والحاكم فى (النكاح) واحمد فى (مسنده)

والطحاوى فى (الحدود) والحميدى فى (مسنده) والشافعى فى (مسنده)

وأبو نعيم عند ترجمة - سليمان الاشدق - من طريق الزهرى ، عن عروة بن الزبير

عن عائشه - رضى الله عنها - قالت : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :

(ايما امرأة تزوجت بغير اذن وليها فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل)

فان قيل : انما لزمه المهر في العقد الفاسد .

قيل : كل ما ضمن بالبدل عن عقد فاسد ضمن بالخصب والاكره كالأموال .

ولانه وطى في غير ملك (١) ، فاذا سقط به الحد عن الموطوءة (٢) ، وجب

به المهر على الواطى ، كالواطى بالشبهة . (٣)

ولأنه لما وجب المهر للموطوءة بنكاح فاسد ، كان وجوبه للمستكرهة (٤) أولى

من وجهين :

== فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها ، فان اشتجروا فالسلطان ولي

من لا ولي له .

قال الترمذى : هذا حديث حسن . . .

قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه . .

قال الهيثمى : رواه الطبرانى فى (الاوسط) من طريق ابن عباس ، وفيه يعقوب غير مسمى ، فان كان هو التوم ، فقد وثقه ابن حبان ، وضعفه ابن معين . وان

كان غيره فلم أعرفه ، وثقة رجاله ثقات . .

قال ابن حجر فى (البلوغ) : صححه أبو عوانه ، وابن حبان ، والحاكم . .

ورواه ابن حبان فى (النكاح) من طريق الزهرى ، عن عروة ، عن عائشة بلفظ :

(أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها ، فنكاحها باطل - مرتين - ، ولها

ما أعطاهما بما أصاب منها ، فان كانت بينهما خصومة فذلك الى السلطان ،

والسلطان ولي من لا ولي له) . . .

انظر : (سنن الداريمى ١٣٧/٢) (سنن أبى داود ٤٨٠/١) (مسند احمد ١٦٥/٦)

(سنن الترمذى ٢٨٠/٢) (منحة المعبود ٣٠٥/١) (سنن ابن ماجه ٦٠٥/١)

(منتقى ابن الجارود ٢٣٥) (سنن الدارقطنى ٢٢١/٣) (مسند الحميدى ١١٢/١)

(شرح معانى الآثار ٧/٣) (بدائع المنن ٣١٧/٢) (المستدرک ١٦٨/٢)

(سنن البيهقى ١٠٥/٧) (موارد الزمان ٣٠٥) (حلية الاولياء ٨٨/٦)

(بلوغ المرام ١٨١) (مجمع الزوائد ٢٨٥/٤) .

(١) ن ، ج (الملك) .

(٢) ج (الواطى) ن (الموطى) .

(٣) انظر : (البيان ١٠/١٠) (شرح مختصر المزنى ١٢٥/٩) (المذهب ٦٢/٢) .

(٤) ج (للمكرهة) .

احدهما : ان المنكوحة مع علمها عاصية ، والمستكرهة (١) غير عاصية •
=====

والثاني : ان المنكوحة مكنته ، والمستكرهة (٢) غير مكنته •
=====

فاما الجواب عن نهيه عن مهر البغى : فالرواية المشهورة (البغى) بتشديد (٣)

الياء (٤) ، يعنى : الزانية ، وهذه ليست زانية •

ولا دليل أيضا لمن روى بالتخفيف ، يعنى : الزنا ، (لأن هذا الوطى * زنا) (٥)

فى حق من حد ، وليس بزنا فى حق من لم يحد •

واما قياسهم على المطاوعة ، فالمعنى فيه (٦) : وجوب الحد عليها • (٧)

واما استحالة وجود الشبهة وعدمها فى الفعل الواحد : فهو مستحيل فى حق

الواحد ، وليس مستحيلا فى حق الاثنين ، كما لم يستحيل أن يجب الحد على

الواطى * ، ويسقط الحد عن الموطوءة •

وجملته : ان الذى يختص بالوطى * ثلاثة احكام : الحد ، والمهر ، والنسب •
=====

(١) ن (والمكرهة) •

(٢) ن (والمكرهة) •

(٣) ك (بالتشديد) •

(٤) ك (الياء) ساقطه •

(٥) ج (لان الزنا الوطى *) •

(٦) ج (فى) •

(٧) قال الامام الشيرازى :

قالوا : هو ووطى * يجب به الحد ، فلم يجب به المهر كما لو طأعته •

قلنا : المعنى فى الاصل أنها زانية ، فغلظ عليها باسقاط المهر ، كما غلظ بايجاب

الحد عليها ، وها هنا موطوءة بشبهة ، ولهذا لا يجب عليها الحد ، فوجب لها

المهر •

قالوا : لو وجب لها المهر اذا اكرهت لوجب اذا طأعت كالمفوضة •

قلنا : هناك رضيت فى عقد يقتضى البدل ، فلم يختلف الطوع والاكره كاتلاف المشتري

للبيع ، وها هنا رضيت فى غير عقد ، فاختلف فيه الطوع والاكره كاتلاف مال الغير •

انظر : (النكت ل ١٧٥) •••••

فأما النسب (١) : فيعتبر به شبهة الواطى دون الموطوءة ، فان (٢) كانت له

=====

شبهة لحق به ، وان لم تكن له شبهة لم يلحق به .

وأما المهر : فيعتبر به شبهة الموطوءة (٣) دون الواطى* ، فان كانت (٤) لها (٥)

=====

شبهة وجب لها ، وان لم يكن لها (٦) شبهة لم يجب لها (٧) .

وأما الحد (٨) : فيعتبر به شبهة كل واحد منهما ، فان كانت لهما شبهة سقط

=====

الحد (٩) عن (٩) كل واحد منهما (١٠) وان لم يكن لهما شبهة وجب الحد

على كل واحد منهما (١١) ، وان كانت (١٢) لأحدهما شبهة دون الآخر ،

وجب الحد (١٣) على من انتفت (عنه الشبهة) (١٤) ، وسقط عن (١٥)

لحقت به الشبهة . (١٦) .

(١) ج (فأما الشبهة) .

(٢) ج (وان) .

(٣) من قوله : (لمن روى بالتخفيف . . . الخ) ساقط في (ن) بسبب الارضه .

(٤) ج (كان) .

(٥) ن (له) .

(٦) ن (له) .

(٧) ك (لها) ساقطه .

(٨) ن (وأما في الحد) .

(٩) ن (على) .

(١٠) ك (عن كل واحد منهما) ساقطه ، بدلا منها (عنهما) .

(١١) ك (عنهما) ن ، من قوله : (وان لم يكن لهما شبهة . .) ساقط .

(١٢) ن هـ (كان) .

(١٣) ك (الحد) ساقطه .

(١٤) ن هـ (الشبهة عنه) .

(١٥) ج (فيمن) .

(١٦) انظر : (النكت ل ١٧٥) (شرح مختصر المزني ٩ / ١٢٥) .

خاليا من امام كزمان (١) الفترة (٢) ، وصير عنده (٣) كدار الحرب التي (٤)

لا يجب على الزاني فيها حد عنده . (٥)

— وكلا المذهبين (٦) فاسد —

والدليل عليهم : قول النبي — صلى الله عليه وسلم — : (أدروا الحدود بالشبهات) (٧)

والاكراه من اعظم الشبهات .

ولانه اكراه على الزنا فوجب ان يسقط به الحد ، كاكراه المرأة .

(١) ن ، ج (لزمان) .

(٢) ك (القهرة) .

(٣) ن ، ج (عنه) .

(٤) ن ، ج (التي) ساقطه .

(٥) قال الامام المروغيناني : ومن أكرهه السلطان حتى زنى ، فلا حد عليه . كان أبو حنيفة — رحمه الله — يقول أولا : يحد ، وهو قول زفر — رحمه الله — . . . لأن الزنا من الرجل لا يكون الا بعد انتشار الآلة ، وذلك دليل الطوعية . . . ثم رجع عنه ، فقال : لا حد عليه ، لان سببه الملجى ، قائم ظاهرا ، والانتشار دليل متردد ، لأنه قد يكون من غير قصد ، لان الانتشار قد يكون طوعا ، كما في النائم ، فاورث شبهة . . .

وان أكرهه غير السلطان : حد عند أبي حنيفة — رحمه الله — . وقالوا : أبو يوسف ومحمد بن الحسن : لا يحد ، لأن الاكراه عندهما قد يتحقق من غير السلطان ، ولأن المؤثر خوف الهلاك ، وأنه يتحقق من غيره . . . وله : ان الاكراه من غيره لا يدوم الا نادرا ، لتمكنه من الاستعانة بالسلطان أو بجماعة المسلمين ، ويمكنه دفعه بنفسه بالسلاح ، والنادر لا حكم له ، فلا يسقط به الحد ، بخلاف السلطان ، لأنه لا يمكنه الاستعانة بغيره ، ولا الخروج بالسلاح عليه ، فافترقا .

انظر : (الهداية ١٠٤ / ٢) وايضا : (المبسوط ٥٩ / ٩) (تبين الحقائق ١٨٤ / ٣)

(شرح فتح القدير ١٥٧ / ٤)

(٦) ج (وكلى المذهبين) ك (وكلا الامرين) .

(٧) تقدم تخريج الحديث صفحة (٢٠٥) .

ولان كل ما سقط فيه الحد اذا (١) اكرهت عليه المرأة ، سقط فيه الحد اذا اكره

عليه الرجل ، كالسرقة وشرب الخمر .

فأما الجواب عن الاستدلال : بحدوث الانتشار عن الشهوة .

فهو : أن الشهوة مركوزة (٢) في الطباع لا يمكن دفعها ، وانما يمكن دفع النفس

عن الانقياد (٣) لها (لدين أو بقية) (٤) فصار الاكراه على الفعل لا على

الشهوة ، والحد انما يجب على (٥) الفعل دون الشهوة .

واما الجواب عن استدلال أبي حنيفة : بخلو الدار من امام (لخروجه بالفسق

من الامة) (٦) فمن وجهين :

احدهما : انه قد يكون السلطان المكره غير امام ، فلا تخلو (٧) الدار من امام ،

وأنت تسوى بين الأمرين ، (فلم يصح التعليل) (٨) .

والثاني : ان خلو الدار من امام لا يوجب اسقاط الحدود ، كما لم (٩) يوجب

استباحة اسبابها (١٠) ، وكذلك (١١) دار الحرب ، وقد تقدم الكلام فيها (١٢) .

(١) ك (أو) .

(٢) ن ، ج (قد ركبت) .

(٣) ج (الانقاد) .

(٤) ج (كدي أو تنبه) .

(٥) ك (في) .

(٦) ج (بخروجها بالنفس والامام) .

(٧) ج (يخلوا) .

(٨) ج (وهذا التعليل غير صحيح) .

(٩) ج (وذلك كما لم) .

(١٠) ج ، زيادة (كذلك) .

(١١) ج (فكذلك) .

(١٢) ج (فيها) ساقطه . ن من قوله : (واما الجواب عن استدلال أبي حنيفة . . .) ساقطه .

انظر : (النكت ل ٢٧٢) (البيان ١٠ ل ١٠١) (بحر المذهب ١٠ ل ٣٦) .

مسألة

١٧-

قال الشافعي : وحد العبد والامة - أحصنا بالزواج (١) أولم يحصنا - نصف

حد الحر ، والجلد (٢) خمسون جلدة . (٣) - وهذا كما قال - .

حد العبد والامة اذا زنيا الجلد وان تزوجا ، دون الرجم .

وزعم بعض أهل الظاهر : أن عليهما (٤) الرجم اذا تزوجا .

احتجاجا : بعموم قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (والثيب بالثيب جلد

مائة والرجم) . (٥)

ولان ما أوجب اراقة الدم حدا ، يستوى (٦) فيه الحر والعبد كالقتل بالردة

والقطع في السرقة . (٧)

- وهذا قول شاذ - قد تقدم دليله في اشتراط (٨) الحرية في الاحصان . (٩)

والخبر محمول على الاحرار (١٠) ، لانه (١١) بيان لقول (١٢) الله تعالى :

(وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ) . (١٣)

(١) ن هـ ج (بالزواج) ساقطه . ك (بالزواج) .

(٢) ن هـ ج ، ك (والجلد) ساقطه .

(٣) انظر : (مختصر المزني ٢٦١/٨) .

(٤) ك (عليهم) .

(٥) قد تقدم تخريج الحديث صفحة (١٠٥) .

(٦) ج (استوى) .

(٧) انظر : (المحلى ٢٠٦/١٣) (المفنى - لابن قدامه - ٤٩/٩) (حلية

الملماء ٢/٢٢٣) .

(٨) ن هـ ج (اسقاط) .

(٩) انظر صفحة (١٤٢) .

(١٠) ج هـ ن (الاحتمالان) .

(١١) ج هـ ن (لانه) ساقطه .

(١٢) ج هـ ن (قول) .

(١٣) سورة النساء الآية (١٥) .

واما القتل (١) بالردة ، والقطع (٢) في السرقة : فلأنهما (٣) لا يرجعان الى بدل ، فاستوى فيهما (٤) الحر والعبد ، ولم يتنصف (٥) في العبد لانه لا يتبعض .

ولما كان للرجم (٦) في الزنا بدل يتنصف وهو الجلد ، سقط الرجم عنه السي البدل الذي يتنصف وهو الجلد . (٧)

١٢ / أ - فصل

فاذا ثبت سقوط الرجم عن العبد والامة ، فحدهما الجلد . - واختلف الناس فيه - فذهب الشافعي (٨) وابو حنيفة (٩) ومالك (١٠) : أنهما يحدان نصفحد الزنا ، خمسون جلدة .

وقال عبد الله بن عباس : ان تزوجا فعلى كل واحد منهما نصفالجلد ، وان لم يتزوجا فلا حد عليهما . (١١)

(١) ج (هو اما القتل) .

(٢) ج (أو القطع) .

(٣) ن ، ج (لانهما) .

(٤) ن ، ج (فيه) .

(٥) ن (ينتف) .

(٦) ن (الرجم) .

(٧) انظر : (شح مختصر المزنى ٩ / ل ١٢٦) (الشامل ٦ / ل ١١٣) (تنمة الابانة

١٢ / ل ١٢٨) .

(٨) تقدم مذ عب الشافعي في الصفحة السابقة .

(٩) انظر : (البحر الرائق ٥ / ١٠) (الاختيار ٤ / ٨٥) (مختصر الطحاوى ٢٦٢)

(ددر الحكام ٢ / ٦٣) (شح فتح القدير ٤ / ١٢٨) .

(١٠) انظر : (الكافي ٢ / ١٠٧٠) (بداية المجتهد ٢ / ٤٧١) (الفتح الربانى ٣ / ١١٢)

(سلج السالك ٢ / ٢٢٢) (الفواكه الدوانى ٢ / ٢٨١) (اسهل المدارك ٣ / ١٦٤) .

(١١) روى عبد الرزاق في (مصنفه) عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس قال :

كان لا يرى على عبد حدا ، الا أن تحصن الامة بنكاح ، فيكون عليها شطر العذاب =

وقال داود : على العبد جميع الحد - تزوج أولم يتزوج - ، وأما الامة (١) فإن

تزوجت فعليها نصف الحد ، وإن لم تتزوج ففيه رويان :

• أحدهما : عليها حد كامل

• والثانية : لأحد عليها

لأنه حمل قوله : (فَإِذَا أَحْصَنَ) أي تزوجن (فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ)

مِنَ الْعَذَابِ (٢) وأمسك عن ذكرهن إذا لم يتزوجن ، فاحتمل (أن يكمل

عليها الحد ، واحتمل (٣) أن لا يجب عليها حد (٤) فلذلك (٥) اختلفت (٦)

الرواية عنه • (٧)

ودليلنا على وجوب نصف الحد على العبد والامة ممن - تزوج أولم يتزوج -

قول الله تعالى : (فَإِذَا أَحْصَنَ) فيه قراءتان :

أحدهما بـ بالضم - ومعناه : تزوجن ، قاله ابن عباس •

والثانية بـ بالفتح - ومعناه : أسلمن ، قاله ابن مسعود • (٨)

= - فكان ذلك قوله - •

وروى البيهقي في (الحدود) من طريق سفيان ، عن عمرو ، عن مجاهد قال :

قال ابن عباس : ليس على الامة حد حتى تحصن •

انظر : (مصنف عبد الرزاق ٣٩٧/٧) (سنن البيهقي ٢٤٣/٨) •

(١) ن هـ ج (والامة) •

(٢) سورة النساء الآية (٢٥) •

(٣) ما بين القوسين ساقط في (ن هـ ج) •

(٤) ج (عليهن حد) •

(٥) ج هـ ن (ولذلك) •

(٦) ك هـ ج (ما اختلفت)

(٧) انظر : (تنقيح الابانة ١٢/١٢٩) (شرح مختصر المزني ٩/١٢٦) (الشامل

٦/١١٢) (تجريد المسائل ٢١٤) (البيان ١٠/٩٩) (المغني -

لابن قدامة ٩/٤٩) •

(٨) في قوله تعالى : (فَإِذَا أَحْصَنَ) قراءتان :

الاولى : قرأ بها ابن كثير ، ونافع ، وابو عمرو ، وابن عامر (أحصن) - بالضم - بمعنى =

(فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ) يعنى : الزنا .
 (فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) (١) يعنى : نصف حد الحرة ،
 فذكر احصانهم فى تنصيف الحد ، لينبه أن تنصيفه فى غير الاحصان أولى ،
 وان لم يكن مع ثبوت الرق احصان .

وروى الشافعى عن مالك ، عن الزهرى ، عن عبيد الله ، عن أبى هريرة وزيد
 بن خالد الجهنى : (ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سئل عن الامة
 اذا زنت ولم تحصن ؟ فقال : ان زنت فأجلدها ، ثم ان زنت فأجلدها ،
 ثم ان زنت فأجلدها (٢) ثم يعموها ولو بضيف (٣) .

== تزوجن - روى ذلك عن ابن عباس ، وابى الدرداء ، ومجاهد ، وعكرمة ، وطاوس ،
 والحسن ، وقتادة ، وسعيد بن جبير ، وابن جريج ، وابى عبيد القاسم بن سالم ،
 وغيرهم .

الثانية : قرأ بها حمزه ، والكسائى ، وابوبكر ، والمفضل عن عاصم (أحسن) -
 بالفتح - بمعنى : أسلمن .

روى ذلك عن ابن مسعود ، وابن عمر ، وأنس ، وعطاء ، والنخعى ، والشعبى ،
 والسدى ، والاسود بن يزيد ، وزر بن حبيش وروى عن عمر بن الخطاب -
 باسناد منقطع - وهو الذى نص عليه الشافعى - وبه قال الجمهور
 انظر : (زاد المسير ٥٨ / ٢) (تفسير القرطبي ١٤٣ / ٥) (تفسير الطبرى ٢١ / ٥)
 (اضواء البيان ٢٨٧ / ١) (تفسير الثعالبي ٣٦٤ / ١) (فتح القدير ٤٥١ / ١)

(١) سورة النساء الآية (٢٥) .

(٢) ج هـ (ثم ان زنت فأجلدها) ساقطه .

(٣) رواه كل من : مالك ، والبخارى ، ومسلم ، وأبى داود ، والدارى ، والترمذى ،
 والطيالسى ، والطحاوى ، والبيهقى ، وابن الجارود ، وابن ماجه فى (الحدود) .
 والشافعى فى (الام) وفى (مسنده) وعبد الرزاق فى (مصنفه) واحمد فى (مسنده) .
 من طريق الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله ، عن أبى هريرة وزيد بن خالد - زاد
 بعضهم : وشبل -

انظر : (الموطأ ٨٢٦ / ٢) (صحيح البخارى ٢١٣ / ٨) (صحيح مسلم ١٢٤ / ٥)

(الام ١٣٥ / ٦) (بدائع المنن ٢٩٢ / ٢) (سنن أبى داود ٤٧٠ / ٢)

(مصنف عبد الرزاق ٣٩٣ / ٧) (سنن الدارى ١٨١ / ٢) (منحة المعبود ٣٠٠ / ١) ==

قال الزهري : (لا آدرى أبعد الثالثة أو الرابعة ، والضعيف : الحبل) (١)
 وروى الزهري : (أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - جلد ولأئد (٢) أبكارا
 من ولأئد الامارة (٣) في الزنا) (٤)
 ولأن حد الزنا موضع على المفاضلة ، لأن الحر يفضل فيه على العبد ، والثيب
 يفضل فيه على البكر .

== (سنن الترمذي ٤٤٤ / ٣) (شرح معاني الآثار ١٣٥ / ٣) (سنن البيهقي
 ٢٤٢ / ٨) (مسند احمد ١١٦ / ٤) (منتقى ابن الجارود ٢٧٩) (سنن
 ابن ماجه ٨٥٧ / ٢) .

(١) قول ابن شهاب الزهري ، وأورده مسلم بعد ذكر الحديث ، وكذا البيهقي ، والشافعي
 في (مسنده) وأبي داود ، وابن الجارود .
 انظر : المراجع السابقه .

(٢) الوليدة : الامة والصبية بينة الولادة ، والجمع ولأئد .
 ويقال للامة : وليدة ، وإن كانت مسنة .

انظر مادة - ولد - في : (لسان العرب ٤٧٠ / ٣) (تهذيب اللغة ١٤ / ١٧٨)
 (النهاية في غريب الحديث ٢٢٥ / ٥) .

(٣) ج (الاماء) .

(٤) رواه ابن جرير الطبري في (تفسيره) من طريق ابن علية ، عن برد بن سنان ، عن
 الزهري قال : جلد عمر - رضي الله عنه - ولأئد أبكارا من ولأئد الامارة في
 الزنا .

ورواه عبد الرزاق في (مصنفه) عن معمر ، عن الزهري أن عمر بن الخطاب جلد
 ولأئد من الخمس أبكارا في الزنا .

وروى كل من : مالك ، والبيهقي ، والبخاري ، وابن المنذر في (الحدود) وعبد الرزاق
 في (مصنفه) وأبو يوسف في (الخراج) من طريق سليمان بن يسار ، أن عبد الله
 بن عياش ابن أبي ربيعة المخزومي قال : أمرني عمر بن الخطاب في فتية من قريش ،
 فجلدنا ولأئد من ولأئد الامارة خمسين خمسين في الزنا .

انظر : (تفسير الطبري ٢٣ / ٥) (مصنف عبد الرزاق ٣٩٥ / ٧) (٣٩٦٦) (الموطأ
 ٨٢٧ / ٢) (سنن البيهقي ٢٤٢ / ٨) (شرح السنة ٢٩٩ / ١٠) (الاوسط

ل ٨٦) (الخراج ١٨١) .

قال تعالى : (يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا (١)

الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ) (٢) أى يفضلن (٣) على من سواهن .

ثم (٤) لم يجز (٥) مع نقص العبد أن (٦) يساوى الحر فى حده ، ولم يجز

اسقاط حده لثلاث تضاع حدود الله - عز وجل - فوجب تنصيفها فى الاحوال

كلها . (٧)

ويقال لداود : لما وجب (٨) على الأمة نصف الجلد ، ولم يكن لتنصيفه (٩)

سبب (١٠) سوى الرق ، وجب ان يتنصف فى العبد لأجل الرق ، وهذا

من (١١) فحوى الخطاب . (١٢)

(١) ك (لهن) وهذا خطأ .

(٢) سورة الاحزاب الآية (٣٠) .

(٣) ك (كفلهن) .

(٤) ك (ثم) ساقطه .

(٥) ك (فلم يجز) ن (لم) ساقطه .

(٦) ن (اذا) .

(٧) انظر : (البيان ١٠/١٩٩) (بحر المذهب ١٠/٣٦) (تتمة الابانة ١٢/١٢٩)

(كفاية النبيه ١٣/٦٢) (الشامل ٦/١١٣) .

(٨) ج هن (كلما وجب) .

(٩) ج (لنصفه) .

(١٠) ج (سيت) .

(١١) ن (وهى من) ج (وهى . . .)

(١٢) قال الامام أبو الطيب الطبرى : والدليل على أن العلة فى نقصان حدها ، نقصانها

بالرق : أنها اذا اعتقت وزنت كمل حدها ، وان لم تعتق لم يكمل حدها ، فدل على

أن العلة ما ذكرناه .

وأىضا : فان الاصول كلها مبنية على التسمية بين الذكر والأنثى ، الا ترى أنهم

يستويان فى حد القذف ، وحد الشرب ، وحد السرقة ، والقصاص ، فكذلك يجب

ان يستوى العبد والأمة . . .

انظر : (شرح مختصر المزنى ٩/١٢٦) .

ب/ ١٢ - فصل

فاذا ثبت أن أحدهما على النصف وهو (١) خمسون جلدة ، فقد اختلف قول

الشافعي في وجوب التغريب فيه على قولين :

أحدهما : وه قال مالك (٢) وأحمد بن حنبل (٣) لا تغريب فيه ، لان رسول

الله - صلى الله عليه وسلم - قال : (اذا زنت الأمة فأجلدوها) . (٤)

ولم يأمر بتغريبها .

ولان التغريب موضوع للحقوق المعرة وادخال المشقة ، ولا معرة فيه (٥)

على العبد والأمة ، ولا مشقة تلحقهما في الحرية ، لأنهما مع البعد أرفه . (٦)

(١) ن (فهو) .

(٢) انظر : (الكافي ١٠٧٠/٢) (اسهل المدارك ١٦٥/٣) (حاشية الدسوقي

٢٨٦/٤) (الشرح الصغير ٤٢٤/٢) (الفواكه الدواني ٢٨١/٢)

(سراج السالك ٢٢٢/٢) .

(٣) انظر : (الانصاف ١٠٧٥/١) (التوضيح ٤٠٦) (دليل الطالب ٢٦٧) (منار

السبيل ٣٦٧/٢) (نيل المآرب ٢٣٩/٢) (الاحكام السلطانية - لا يى يعلى

٢٦٣) .

(٤) تقدم تخريج الحديث صفحة (٣٤٠) .

(٥) ن (وادخال المشقة ، ولا معرة فيه) تكررت .

(٦) قال ابن الرفعة : وهذا القول اختاره القاضى أبو حامد ، وهو احد القولى نسي

الجديد ، كما قال البندنجى

وقال بعض الشارحين : انه أضعف الأقوال ، لان العبد اذا الفموضعا شق

عليه الانتقال ، ويدل عليه وجوب نفي التغريب وحق السيد لا يبالى به

في عقوبات الجرائم ، الا ترى أنه يقتل اذا ارتد ، ويحد اذا قذف وان تضرر

السيد ، مع امكان اجازته واستعماله في الحرية

انظر : (كفاية النبيه ١٣/٦٧) وايضا : (فتح العزيز ١٢/٥٦) (المهذب

٢٦٧/٢) (الشامل ١١٣/٦) (تتمة الابانة ١٢/١٢٩) .

والقول الثاني : ان التعزيب واجب ، لقول الله تعالى : (فَمَلِكَيْنِ نَصِفُ

مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) (١) فكان على عموميه .

وروى نافع عن ابن عمر : (أن أمة له زنت فجلدها ، ونفاها الى فدك) (٢)

ولان كل من جلد في الزنا غرب كالحر .

ولانه حد يتبعض ، فوجب ان يستحق في العبد والأمة كالجلد (٣)

وفيه وجه ثالث : — حكاه بعض أصحابنا — أنه ان تولى الامام جلدهما غريمهما ،

وان تولاه السيد لم يغريمهما ، وفرق ما بينهما (٤) من وجهين : (٥)

(١) سورة النساء الاية (٢٥) .

(٢) رواه عبد الرزاق في (مصنفه) من طريق معمر ، عن أيوب ، عن نافع : (أن ابن

عمر حد مملوكة له في الزنا ، ونفاها الى فدك)

وذكره ابن حجر في (التلخيص) وقال : رواه ابن المنذر في (الاوسط) عن ابن

عمر : أنه حد مملوكة له في الزنا ، ونفاها الى فدك) .

قال البيهقي : وروى أبو بكر بن المنذر صاحب الخلافيات ، عن عبد الله بن عمر

أنه حد مملوكة له في الزنا ، ونفاها الى فدك . .

انظر : (مصنف عبد الرزاق ٣١٢ / ٧ ، ٣١٥) (تخلص الحبير ٦٠ / ٤) (سنن

البيهقي ٢٤٣ / ٨) .

(٣) قال الرافعي : وهل يغرب العبد ؟ فيه قولان :

أصحهما : — وهو القديم واحد قولي الجديد — انه يغرب . .

قال الروياني : وهذا القول نص عليه في القديم ، وهو اختيار عامة أصحابنا . .

وقد صحح هذا القول : الشيرازي ، والعمراني ، والبغوي ، والقال الشاشي ،

ونور الدين الحجازي

انظر : (فتح المميز ١٢ / ٥٦) (بحر المذهب ١٠ / ٦) (البيان ١٠ / ١٠٠)

(تهذيب الاحكام ٤ / ١٠٢) (تجريد المسائل ل ٢١٤) (حلية العلماء

٢ / ٢٢٣) (المذهب ٢ / ٢٦٧) .

(٤) ج (بينهما) .

(٥) من قوله : (والقول الثاني : ان التعزيب . . . الخ) ساقط بسبب الأرضه .

أحدهما : لنفوذ أمر الامام في سائر البلاد ، دون السيد •

والثاني : لا تساع بيت المال ليقوم بنفقة التفرير ، دون السيد • (١)

فاذا قيل بوجوب التفرير ، ففي قدره قولان (٢) :

أحدهما : انه يغرب عاما (٣) كالحر - قاله في القديم - لان ما قدر بالحول

استوى فيه الحر والعبد كالحول في أجل العنة • (٤)

(١) قال الروياني : قال بعض أصحابنا : ان حده الامام يغربه ، وان حده السيد

لا يغربه •

لان النبي - صلى الله عليه وسلم - أمره بالجلد دون التفرير في خبر أبي

هريرة ، ولأنه يلزمه فيه غرامة في ماله ، واذا غربه الامام ينفق عليه من بيت

المال ، فافترقا •

- وهذا لا يصح - لانه حق الله تعالى ، فلا يختلف فيه باختلاف مستوفيه •••

انظر : (بحر المذهب ١٠ / ٥٦) وايضا : (كفاية النبيه ١٣ / ٦٧) •

(٢) من قوله : (أحدهما : لنفوذ أمر الامام •••) ساقط في (ن) بسبب الأرض •

(٣) ك • ج (انه تغرب عام)

(٤) العنة : - بالضم - اسم من العنين ، وهو الذي لا يقدر على اتيان النساء •

انظر مادة - عنن - في : (لسان العرب ١٣ / ٢٩١) (المصباح المنير ٢ / ٨٤) •

قال القاضي أبو الطيب الطبري : وذكر أبو علي بن أبي هريرة ان فيهما قولاً ثالثاً

مخرجا : وهو انهما ينفيان سنة كاملة ••• وهذا القول لا يحفظ عن الشافعي

- رحمه الله - وانما هو تخريج •••

فاذا قلنا بهذا ، فوجهته : ان العبد والحر يستويان في مدة العنة والايلاء •

فكذلك يستويا في مدة النفى •••

قال ابن الرفعة : وفي تعليق القاضي الحسين ، والحاوي ، والبندنجي ، أنقله

في القديم •••

وأشار الى ذلك ابن الصباغ والمتولسى •••

قال الجويني فيه : انه كلام سخي •••

انظر : (شرح مختصر المزني ٩ / ١٢٦) (كفاية النبيه ١٣ / ٦٧) (الشامل

٦ / ١١٣) (تنمة الابانة ١٢ / ١٢٩) (نهاية المطلب ١٩ / ٤٦) •

والقول الثاني : انه يغرب (١) نصف عام - قاله في الجديد - وهو معنى

قوله ها هنا : استخير الله في نفيه (٢) نصف سنة (٣)

وانما كان كذلك ، لأنه حد يتبعض ، فوجب أن يكون على النصف من الحر كالجلد ،

وخالف أجل العنة ، لانه مضروب لظهور عيب يحلم بتفسير (٤) الفصول الاربعة ،

فساوى (٥) فيه الحر ، وخالفه (٦) في مدة التغريب .

(١) ك (تغريب) .

(٢) ج (نفقته) .

(٣) قال الامام المزني : وقطع في موضع آخر بأن ينفي نصف سنة .

قلت : وهذا بقوله أولى ، قياسا على نصف ما يجب على الحر من عقوبة الزنا .

قال الروياني : وهذا القول اختيار عامة أصحابنا .

قال العمراني : وقال أبو اسحاق يغرب نصف السنة - قول واحد - .

وقال الشيخ أبو حامد : وهو الاصح مذهبا وحجاجا .

أما الحجاج : فما ذكرناه .

وأما المذهب : فكل موضع ذكر الشافعي فيه تغريب المملوك ، قال : يغرب نصف

سنة .

قال ابن الرفعة : وهذا أصح عند الشيخ أبي حامد ، والماوردي ، والامام ،

والقاضي الحسين كما حكاه في (كتاب اللعان) . وقال هنا : انه الجديد

وكذلك المزني .

وقد صحح هذا القول : الرافعي ، والبهقي ، والجويني ، ونور الدين الحجازي ،

وصاحب التوجيه .

وقال النووي : هو الأظهر .

انظر : (مختصر المزني ٢٦١/٨) (الام ١٥٥/٦) (بحر المذهب ١٠/٧)

(البيان ١٠/١٠٠) (كفاية النبيه ١٣/٦٧) (فتح العزيز ١٢/٥٦)

(تهذيب الاحكام ٤/١٠٢) (نهاية المطلب ١٩/٤٦) (تجريد المسائل

ل ٢١٤) (التوجيه شرح المغني ٤/٨٩) (روضة الطالبين ١٠/٨٧) .

(٤) ن (نتمين) .

(٥) ك (فيستوى) .

(٦) ن هـ ج (وخالف) .

١٨ - مسألة

قال الشافعي - رحمه الله - : ويحد الرجل أمته (١) اذا زنت ، لقول النبي
 - صلى الله عليه وسلم - : (اذا زنت أمة احدكم فتبين زناها فليجلدها) (٢)

- وهذا كما قال -

يجوز للسيد اقامة الحدود على عبيده وامائه - وهو قول الاكثرين - (٣)

وقال أبو حنيفة : لا يجوز للسيد أن يتولاه ، والامام أحق باقامته . (٤)

وقال مالك : لا يجوز للسيد أن يتولى حد أمته اذا (٥) كانت ذات زوج ،
 ويجوز أن يتولاه في العبد ، والأمة غير ذات الزوج . (٦)

(١) ن (لامته)

(٢) الحديث سوف يأتي تخريجه صفحة (٣٥٠) .

انظر (مختصر المزني ٢٦١/٨) .

(٣) الى هذا ذهب الحنابلة . . .

قال ابن قدامة : وللسيد اقامة الحد بالجلد على رقيقه القن - في قول أكثر

العلماء - روى نحو ذلك عن : علي ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وأبي حميد ،

وأبي اسيد الساعديين ، وفاطمة ابنة النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وعلقمة ،

والأسود ، والزهرى ، وهبيرة بن مريم ، وأبي ميسرة . . . وأبي ثور ، وأبسن

المنذر .

قال الروياني : ومه قال : زيد بن ثابت ، وأنس ، والحسن ، والاوزاعي ، والثوري ،

واسحاق . .

انظر : (المقنع ٤٤٢/٣) (المفني ٥١/٩) (بحر المذهب ٣٧/١٠) .

(٤) انظر : (الهداية ٩٨/٢) (اللباب ١٨٦/٣) (كشف الحقائق ٢٨٠/١)

(الاختيار ٨٧/٤) (حاشية ابن عابدين ١٣/٤) (در المنقى ٥٩٧/١) .

(٥) ن هج (أن) .

(٦) انظر : (المدونة الكبرى ٢٥٧/٦) (اسهل المدارك ١٦٥/٣) (الكافي ١٠٧٤/٢)

(الشرح الكبير ٢٨٦/٤) (بلغة السالك ٤٢٥/٢) (الفواكه الدواني ٢٨٥/٢) .

استدل لا (١) : بانه من حدود الله فوجب أن يكون الامام (٢) أحق باقتصاصه

• قياسا على حد الحر •

ولان من لا يملك اقامة الحد على الحر لم يملك اقامته على العبد كالصغير

• والمجنون •

ولان من لا يملك اقامة الحد بالبينة لم يملك اقامته بالاقرار كالأجنبي •

ولانه حد لا يملك السيد اقامته عليه بعد عتقه ، فلم يملك اقامته عليه في حال

رقه كالقطع في السرقة • (٣)

ودليلنا : رواية على بن أبي طالب - كرم الله وجهه - ان النبي - صلى الله

عليه وسلم - قال : (أقيموا الحدود على ما ملكتم أيماكم) (٤) وهذا نص •

فان قيل : يعنى باذن الامام ، فمنه جوابان :

احدهما : ان اطلاقه يمنع من هذا التقيد •

والثاني : أنه تسقط فائدة الخبر ، لان الامام لو أذن لغير السيد جاز • (٥)

(١) ك (واستدلوا) ن (فاستدل) •

(٢) ك (الائمة) ن (الأمة) •

(٣) قال السرخسي : وحجتنا فيه : قوله : (فعملين نصف ما على المحصنات من

العذاب) واستيفاء ما على المحصنات للامام خاصة ، فكذلك ما على الاماء من

نصفها على المحصنات ••

وعن ابن مسعود وابن عباس ، وابن الزبير - رضى الله عنهم - موقوفا ومرفوعا :

(أربعة الى الولاية : الحدود ، والصدقات ، والجمعات ، والفتى *) والمعنى فيه :

هو أن هذا حق الله تعالى يستوفيه الامام بولاية شرعية فلا يشاركه غيره ففى

استيفائه كالخراج والجزية والصدقات ••

انظر : (المبسوط ٨١/٩) (وايضا : (البحر الرائق ١٠/٥) (شرح فتح القدير

• (١٣٠/٤

(٤) تقدم تخریج الحديث صفحة (٢١٨) •

(٥) قال القاضى أبو الطيب الطبرى : فان قيل : أراد به باذن الامام •

فالجواب : أنه لم يشترط اذنه ، ولانه لا فائدة لتخصيص ملك اليمين بذلك ، لانه

اذا كان باذن الامام لم يختص به ملك اليمين دون غيره ، لان الامام اذا أذن له =

وروى الزهرى عن حميد بن عبد الرحمن (١) عن أبي هريرة قال : (جاء رجل
بوليدة له الى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال له : يا رسول الله
ان جارىتى زنت ، فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : اجلدها
خمسين جلده ، فان عادت فعده ، وان عادت فعده ، وان عادت فعده (٢) ،
وفى الرابعة ان عادت فبعضها ولو بحبل من شعر) (٣) .

وروى اسماعيل بن أمية (٤) عن سعيد بن أبي سعيد (٥) عن أبي هريرة

ان رسول الله

== جاز أن يقيم الحدود على الاحرار فلم يجز حمله على هذا التأويل ...

فان قيل : معناه : ارفعوا الى الامام ولا تبطلوا حدود الزنا فيهم .
فالجواب : ان حقيقة قوله (أقيموا) تقتضى أن يتولوا اقامتها بأنفسهم ، ولان
ذلك يسقط فائدة تخصيص ملك اليمين ، فان رفع الحد فى الاحرار يوجب رفعه
الى الامام ..

انظر : (شرح مختصر المزنى ٩ / ١٢٦) .

(١) حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى (٢٢ - ٩٥ هـ) .

اختلفوا فى كنيته ، روى عن ابن عباس ، وابن عمر ، وأبى هريرة ، وغيرهم . وروى
عنه الزهرى ، وقتادة ، وصفوان بن سليم ، وعدة . وثقه : أبو زرعة ، والمجلى ،
وأبو خراش ، والواقدي ..

قيل : توفى سنة خمس ومائة

انظر ترجمته فى : (تهذيب التهذيب ٣ / ٤٥) (الجرح والتعديل ٣ / ٢٢٥)

(الكاشف ١ / ٢٥٧) (مشاهير علماء الامصار ٦٨) (التاريخ الكبير

٢ / ٣٤٥) (المعارف ٢٣٨) .

(٢) ج (وان عادت فعده) ساقطه .

(٣) الخبر بهذا الاسناد لم أقف عليه .

(٤) اسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص (٠٠٠ - ١٤٤ هـ) .

كان فقيه أهل مكة ، روى عن الزهرى ، ومكحول ، وسعيد المقبرى ، وجماعة . وروى عنه
ابن جريج ، وابن عيينة ، وخلق . وثقه : ابن معين ، والنسائى ، وأبو زرعة ، وابن سعد .
اختلفوا فى سنة وفاته ، فقيل : ١٣٩ هـ ، وقيل : ١٤٠ هـ

انظر ترجمته فى : (تهذيب التهذيب ١ / ٢٨٣) (التاريخ الكبير ١ / ٣٤٥) (الكاشف

١ / ١٢٠) (الضعفاء لابن الجوزى ١٩) (المعارف ٢٩٦) (الجرح والتعديل ٢ / ١٥٨) .

(٥) أبو سعد سعيد بن أبي سعيد المقبرى (٠٠٠ - ١٢٥ هـ) .

— صلى الله عليه وسلم — قال : (اذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد

ولا يشرب ، فان عادت فزنت فتبين زناها فليبعها ولو بحبل (١) من شعر (٢)

ومعنى لا يشرب : أى لا يعير .

فان قيل : فلم نهاه عن تعييرها والتشرب عليها ، وهو أبلغ فى الزجر ؟

فعنه جوابان :

أحدهما : أنه نهاه عن الاقتصار عليه دون الحد .

=====

== أسم أبيه : كيسان . محدث كبير ، روى عن عائشة ، وروى عنه سلمة ، وأنس

وخلق . . .

وروى عنه مالك ، والليث بن سعد ، وجماعة . وثقه : ابن معين ، وابن سعد

والمجلى ، والنسائي ، وعدة . اختلفوا فى سنة وفاته . . .

انظر ترجمته فى : (طبقات الاتقياء ١ / ٦٣) (الاغتباط ل ٥) (الكاشف ١ / ٣٦١)

(الثقات — لابن شاهين — ل ٣٧) (الكامل فى الضعفاء ٢ / ٤٥) (المذرات

١ / ١٦٣) .

(٢) ك (ولو بعقد) .

(٢) رواه البخارى فى (البيوع ، والحدود) من طريق الليث ، عن سعيد المقبرى عن

أبيه عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله — صلى الله عليه وسلم — يقول : (اذا

زنت الأمة فتبين زناها فليجلدها ولا يشرب ، ثم ان زنت فليجلدها ولا يشرب ، ثم

ان زنت الثالثة فليبعها ولو بحبل من شعر) . . . قال البخارى : تابعه اسماعيل

بن أمية ، عن سعيد ، عن أبي هريرة ، عن النبي — صلى الله عليه وسلم —

ورواه مسلم ، والبيهقى فى (الحدود) واحد فى (مسنده) من طريق الليث ،

عن سعيد بن أبي سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة . . . بلفظ : (اذا زنت أمة

أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد ، ولا يشرب عليها . . .) .

والحديث رواه الطحاوى ، وأبو داود ، والشافعى ، وعبد الرزاق ، وأحمد ، بطرق عدة .

انظر : (صحيح البخارى ٣ / ٩٣ ، ٨ / ٢١٣) (صحيح مسلم ٥ / ١٢٣) (سنن

البيهقى ٨ / ٢٤٢) (مسند أحمد ٢ / ٢٤٩ ، ٤٩٤) (بدائع المنن ١ / ٢٩٣)

(سند أبي داود ٢ / ٤٧٠) (شرح معانى الآثار ٣ / ١٣٦) (مصنف

عبد الرزاق ٧ / ٣٩٢) .

والثاني : أن التعيير والتثريب (١) تعزير ، والتعزير يسقط مع الحد .
فإن قيل : يحمل (٢) لما أمر به من الجلد على التعزير دون الحد ، فمعه جوابان :
أحدهما : أن إطلاق الحد يخرج عن حكم التعزير .
والثاني : أن الحد يسقط التعزير (٣) .
ولأنه إجماع الصحابة :

روى حسن بن محمد (٤) : (أن فاطمة - رضي الله عنها - (٥) حدثت أمة
لها الحد حين زنت) (٦) .

- (١) من قوله : (أحدهما : أن إطلاقه يمنع من هذا التقيد . . .) ساقط في (ن) بسبب
الارضه .
- (٢) ن (يحمل على) .
- (٣) ك (بالتعزير) .
- (٤) أبو محمد الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب (. . . - ١٠١٠ هـ) .
من أفاضل أهل البيت ، روى عن ابن عباس ، وأبي هريرة ، وعائشة ، وغيرهم .
وعنه الزهري ، وقيس بن مسلم ، وعدة . اختلفوا في سنة وفاته
انظر ترجمته في : (البداية والنهاية ١٤٠ / ٩) (تهذيب التهذيب ٢٢٠ / ٢)
(الشذرات ١٢١ / ١) (مشاهير علماء الأمصار ٦٢) (التاريخ الكبير ٣٠٥ / ٢)
(الجرح والتعديل ٣٥ / ٣) .
- (٥) فاطمة الزهراء بنت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (١٨ ق هـ - ١١ هـ)
أصغر بنات الرسول ، أمها خديجة بنت خويلد ، تزوجها علي بن أبي طالب
عاشت بعد أبيها ستة أشهر ، وهي أول من جعل له النعش في الاسلام .
انظر ترجمتها في : (حلية الأولياء ٣٩ / ٢) (الروي الانف ٤٣٠ / ٢) (الاصابة
٣٧٧ / ٤) (سمط النجوم العوالي ٤٢٤ / ١) (اعلام النساء ١٠٨ / ٤) (عنوان
النجابة ١٩٥) .
- (٦) رواه الشافعي في (الام) و (مسنده) وابن أبي شيبة في (مصنفه) وابن المنذر ،
والبيهقي ، والبخاري ، وابن حزم في (المحمود) ، وعبد الرزاق في (مصنفه) من طريق
عمرو بن دينار ، عن الحسن بن محمد بن علي ، أن فاطمة . . . الأثر . . .
قال ابن حجر : ورواه ابن وهب ، عن ابن جريج ، عن عمرو بن دينار : (أن فاطمة
بنت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كانت تجلد وليدتها خمسين إذا زنت) .
انظر : (الام ١٣٥ / ٦) (مصنف عبد الرزاق ٣٩٤ / ٧) (الاوسط ل ٨٦) (شرح
السنة ٢٩٨ / ١٠) (بدائع المنن ٢٩٣ / ٢) (سنن البيهقي ٢٤٥ / ٨) (المحلى
٧٩ / ١٣) (تلخيص الحبير ٦٢ / ٤) (مصنف ابن أبي شيبة ٦٢ / ١١) .

وروى : (ان عائشة - رضى الله عنها - (١) قطعت جارية لها سرق (٢))

وروى : (ان حفصة - رضى الله عنها - (٣) قتلت جارية لها سحرتها) (٤)

(١) ام المؤمنين عائشة بنت أبى بكر الصديق (٩ ق هـ - ٥٨ هـ) .

أفقه نساء المسلمين ، وأعلمهن بالدين والأدب ، تزوجها رسول الله فى السنة

الثانية بعد الهجرة ، فكانت أكثرهن رواية للحديث عنه . توفيت بالمدينة . .

انظر ترجمتها فى : (تذكرة الحفاظ ١ / ٢٧) (تهذيب الكمال ٩ / ١١٢) .

(سمط النجوم العوالي ١ / ٣٧٢) (صفة الصفوة ٢ / ١٥) (اعلام النساء ٣ / ٩) .

(٢) روى مالك فى (الحدود) وعنه الشافعى فى (مسنده) من طريق عبد الله بن

أبى بكر بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن ، أنها قالت : خرجت عائشة

زوج النبى - صلى الله عليه وسلم - الى مكة ، ومعها مولاتان لها ، ومعها

غلام لبنى عبد الله بن أبى بكر الصديق ، فبعثت مع المولتين ببرد مرجلى ،

قد خيط عليه خرقة خضراء . قالت : فأخذ الغلام البرد . ففتق عنه فاستخرجه ،

وجعل مكانه لباداً أو فروة ، وخاط عليه . فلما قدمت المولتان المدينة دفعتا

ذلك الى أهله . فلما فتقوا عنه وجدوا فيه اللبد ، ولم يجدوا البرد . فكلما

المرأتين . فكلتا عائشة ، زوج النبى - صلى الله عليه وسلم - ، أو كتبتا اليها ،

واتهمتا العبد . فسئل العبد عن ذلك فاعترف .

فأمرت به عائشة ، زوج النبى - صلى الله عليه وسلم - فقطعت يده . وقالت

عائشه : القطع فى ربع دينار فصاعداً . . .

والاثر ذكره ابن حجر فى (التلخيص) : وهكذا أخرجه . . .

انظر : (الموطأ ٢ / ٨٣٢) (بدائع المنن ٢ / ٢٩٦) (تلخيص الحبير ٤ / ٦٢)

(٣) ام المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب (١٨ ق هـ - ٤٥ هـ) .

تزوجها رسول الله بعد موت زوجها خنيس بن حذافة السهمى ، سنة اثنتين أو

ثلاث للجبهة ، روت (٦٠ حديثاً) . وتوفيت بالمدينة . .

انظر ترجمتها فى : (الطبقات الكبرى ٨ / ٨١) (سمط النجوم العوالي ١ / ٣٨٠)

(نهاية الارب ١٨ / ١٧٦) (الروض الانف ٧ / ٥٣٥) (عنوان النجابة ٢ / ٢٠٢) .

(٤) رواه البيهقى فى (القسامة) من طريق عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر

ان حفصة بنت عمر - رضى الله عنهما - سحرتها جارية لها ، فأقرت بالسحر وأخرجته ،

فقتلتها فبلغ ذلك عثمان - رضى الله عنه - فغضب فأتاه ابن عمر ، فقال : جارتها

سحرتها ، فأقرت بالسحر وأخرجته . قال : فكف عثمان عنه : قال : وكأنه انما كان غضبه

لقتلها اياها بغير أمره .

ورواه الشافعى فى (مسنده) اخباراً . . ان حفصة زوج النبى - صلى الله عليه وسلم - . =

وروى نافع : (أن عبد الله بن عمر - رضى الله عنه - قطع يد غلام له سرق) (١) .

وروى : (أن أبا برزة (٢) جلد وليدة له زنت) (٣) .

= ورواه عبد الرزاق فى (مصنفه) وابن حزم فى (الحدود) من طريق عبيد الله

بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : ان جارية لحفصة سحرتها واعترفت بذلك . .

ورواه مالك فى (العقول) من طريق محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارہ ،

أنه بلغه : أن حفصة زوج النبی - صلى الله عليه وسلم - قتلت جارية لها سحرتها .

قال الهيثمى : رواه الطبرانى من رواية اسماعيل بن عياش ، عن المدنيين وهى ضعيفة .

وبقية رجاله ثقات . .

انظر : (بدائع المنن ٣٠٩/٢) (سنن البيهقى ١٣٦/٨) (الموطأ ٨٧١/٢)

(مصنف عبد الرزاق ١٨٠/١٠) (مجمع الزوائد ٢٨٠/٦) (المحلى ٧٩/١٣) .

(١) رواه ابن المنذر فى (الحدود) من طريق أحمد بن يونس ، عن ليث ، عن نافع :

أن عبد الله قطع يد غلام له سرق ، وجلد غلاما له الحد . . .

ورواه عبد الرزاق فى (مصنفه) من طريق معمر ، عن أيوب ، عن نافع : ان ابن عمر

قطع يد غلام له سرق ، وحد عبدا له زنى ، من غير أن يرفعهما . . .

ورواه الشافعى فى (مسنده) من طريق مالك ، عن عروة بن أذينة ، عن ابن عمر

أن عبدا له سرق وهو أبى ، فأبى سعيد بن العاص أن يقطعه ، فأمر به ابن عمر ،

فقطعت يده . . .

قال ابن حجر : ورواه سعيد بن منصور ، عن هشيم ، عن ابن أبى ليلى ، عن نافع

نحوه . .

انظر : (الاوسط ٨٦) (مصنف عبد الرزاق ٢٣٩/١٠) (بدائع المنن ٢٩٩/٢)

(تلخيص الحبير ٦١/٤) .

(٢) أبو برزة نضلة بن عبيد بن الحارث الأسلمى (٠٠٠-٦٥هـ) .

صحابى ، غلبت عليه كنيته ، روى (٤٦ حديثا) روى عنه ابنه المنيرة ، والازرق بن قيس ،

وآخرون .

شهد معركة النهروان . . . مات بخراسان .

انظر ترجمته فى (الاصابة ٥٥٦/٣) (التاريخ الكبير ١١٨/٨) (اسد الغابة ١٩/٥)

(تهذيب التهذيب ٤٤٦/١٠) (الكاشف ٢٠٥/٣) (الاعلام ٣٥٨/٨) .

(٣) رواه الشافعى ، والبيهقى فى (الحدود) من طريق الحسن بن سفيان ، عن أبى

بكر بن أبى شيبة عن عباد بن العوام ، عن أشعث ، عن أبيه قال : شهدت أبا برزة ضرب

وروى : (أن معقل بن مقرن (١) أتى عبد الله بن مسعود فسأله عن أمة لسه

زنت ، فقال : أجدها (٢)

== أمة له فجرت .

انظر : (الام ١٣٥ / ٦) (سنن البيهقي ٢٤٥ / ٨) .

(١) أبو عمرة معقل بن مقرن المزني . وقيل : أبو عمر ، وقيل : أبو عبد الله .
وهو أخو النعمان بن مقرن ، وكان أخوته سبعة ، وقيل : ثمانية ، كلهم هاجروا ، وصاحب
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وشهدوا بيعة الرضوان . قال الطبري :
ان ولد مقرن كانوا عشرة .

انظر ترجمته في : (الاصابة ٤٤٧ / ٣) (تمجيل المنفعة ٢٦٧) (ذيل الكاشف
ل ١٠٤) (تهذيب الكمال ١٥٣ ل / ٧) (تفسير الطبري ٦ / ١١) (الاستيعاب
٤١١ / ٣) .

(٢) رواه البيهقي في (الحدود) وأبو يوسف في (الخراج) من طريق همام بن الحارث ،
عن عمرو بن شرحبيل ، ان معقل بن مقرن أتى عبد الله بن مسعود فقال : أمتى زنت ،
قال : أجدها ، قال : انها لم تحصن ، قال : اسلمها احصانها .
ورواه ابن المنذر في (الحدود) من طريق ابراهيم النخعي ، عن همام بن الحارث
أن ابن مقرن سأل ابن مسعود - رضى الله عنه - . . . الحديث .
 وذكره الهيثمي في (الزوائد) وقال : رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح لا ان
ابراهيم لم يلق ابن مسعود
 وذكره في موضع آخر من (الزوائد) من طريق همام ابن الحارث ، ان ابن مقرن
سأل . . . الحديث .

وقال : رواه الطبراني بأسانيد ، ورجال هذا وغيره رجال الصحيح . . .
ورواه عبد الرزاق في (مصنفه) من طريق الثوري ، عن حماد ، عن ابراهيم ، أن
معقل بن مقرن . . .

ورواه ابن جرير في (تفسيره) من طريق ابراهيم بن يزيد ، عن همام بن الحارث ،
أن النعمان بن عبد الله بن المقرن سأل عبد الله بن مسعود . . . الحديث .
انظر : (سنن البيهقي ٢٤٣ / ٨) (الخراج ١٨١) (الاوسط ل ٨٤) (مجمع
الزوائد ٢٧٠ / ٦ ، ٢٧٤) (مصنف عبد الرزاق ٣٩٤ / ٧) (تفسير الطبري ٢٢ / ٥) .

وروى عن يحيى بن سعيد الانصارى عن أبيه (١) أنه قال : (كانت الأنصار
عند رأس الحول يخرجون (٢) من زنا (٣) من امائهم (٤) فيجلدونهم (٥)
في مجالسهم) (٦) .

ولا يصرف لهم (٧) مخالف ، (فدل على) (٨) أنه اجماع .
ومن القياس : ان للامام (٩) حق الولاية ، وللسيد حق الملك ، فتجمع بينهما
احدى علتين :

احدهما : أن كل من ملك تزويجها مع اختلاف الدينين ملك حدها ، كالامام .

(١) ن هـ (أبيه) ساقطه .

ترجمته : هو سعيد بن قيس بن عمرو بن سهل بن ثعلبة الانصارى المدني .

قال البخارى : روى عنه ابنه يحيى . . . وقال الرازى : روى عنه يحيى بن سعيد ،
وسعد بن سعيد . . .

انظر : (التاريخ الكبير ٥٠٨ / ٣) (تهذيب الاسماء - القسم الاول - ١٥٣ / ٢)
(الجرح والتعديل ٥٥ / ٤) .

(٢) ج (يخرجون) ساقطه .

(٣) ج (فمن زنا) .

(٤) ج (موالئهم) ن (أموالهم) .

(٥) ن (فيجلدونهم) ساقطه ، ج (حدوه)

(٦) رواه ابن المنذر في (الحدود) - من غير اسناد - بلفظ : كانت الأنصار

عند رأس الحول ، يخرجون من زنا من امائهم ، فيجلدونهم في مجالسهم . . .

وروى البيهقى في (الحدود) من طريق شعبة ، عن عمرو بن مرة قال : سمعت

سعيد بن جبير يقول : اذا زنت الأمة لم تجلد الحد مالم تزوج ، فسألت

عبد الرحمن بن أبى ليلى ، فقال : ادركت بقايا الأنصار وهم يضربون الوليدة

من ولأئدهم في مجالسهم اذا زنت . . .

انظر : (الاوسط ل ٨٧) (سنن البيهقى ٢٤٥ / ٨) .

(٧) ن (له) .

(٨) ك (فثبت) .

(٩) ن هـ (ان الامام له)

والثانية : أن كل من ملك الاقرار عليه بجناية (١) الخطأ في رقبته ، ملك

اقامة الحد عليه (٢) ، كالامام .

ولان تصرف السيد في عبده أعم (٣) وعقوده (٤) فيه أتم من الامام المنفرد (٥)

بالولاية ، فكان باقامة الحد أحق . (٦)

وخالف (٧) الاجنبي الذي لا نظره (٨) فيه ولا حق (٩) .

وخالف (١٠) الحر الذي لا ولاية له (١١) الا للامام (١٢) .

وخالف (١٣) الصبي والمجنون لثبوت الولاية عليهما ، فلم تصح الولاية منهما . (١٤)

وسنذكر في حكم البيعة والسرقعة في شرح المذهب ما يكون جوابا وانفصالا .

(١) ك (بجنايته) .

(٢) ك ، ن (على يديه) .

(٣) ن (أعجم) .

(٤) ن (وعقود) .

(٥) ك (المنفرد بنظر) ن (المنفرد ببطن) .

(٦) قال القاضي أبو الطيب : ولأن ولاية السيد في عبده أكد من ولاية الامام فـ

رعيته ، الا ترى انه يتصرف في عبده وامته بالبيع والاجارة والتزويج والعتيق

والاستخدام ، وليس ذلك للامام ، فكان هذا أولى باقامة الحد . .

انظر : (شرح مختصر المزني ٩ / ل ١٢٧) .

(٧) ن هـ (ويخالف) .

(٨) ن هـ (له) ساقطه .

(٩) ن هـ زيادة (له) .

(١٠) ن هـ (ويخالف)

(١١) ن هـ (عليه) .

(١٢) ن هـ (لامام) .

(١٣) ن هـ (ويخالف) .

(١٤) انظر : (النكت ل ٢٧٣) (شرح مختصر المزني ٩ / ل ١٢٧) .

١٨/١ - فصل

فاذا ثبت للسيد اقامة الحد على عبده وأمته (١) فالكلام فيه مشتمل على
ثلاثة فصول :

أحدها : في السيد الذي يملك اقامة الحدود .

والثاني : فيما يملكه السيد من اقامة الحدود .

والثالث : فيما يجوز للسيد ان يقيم به الحدود .

فاما الفصل الاول : وهو السيد الذي يملك اقامة الحدود .

فهو من استكمل فيه أربعة شروط .

أحدها : جواز الامر بالبلوغ والعقل والرشد ، لان من لم ينفذ أمره في حق

نفسه فأولى أن لا ينفذ في حق غيره .

فان كان صغيرا أو مجنونا أو سفيها لم يملك (٢) اقامة الحد . فان اقامة

أحد هؤلاء كان تعديا منه على عبده ، ولم يسقط الحد بجلده .

وان كان فاسقا : ففي جواز اقامته للحد (٣) على عبده ، وجهان :

أحدهما : لا يجوز ، لانه يستحق (٤) (بولاية تنتفى) (٥) مع الفسق . (٦)

(١) ك (عبيده وامائه) .

(٢) من أول الفصل الى هنا ساقط في (ن) بسبب الارضه .

(٣) ج (الحد) .

(٤) ج (لا يستحق) .

(٥) ج (ولاية) .

(٦) ذهب الى هذا : أبو اسحاق المروزي ، والعمرائي .

قال الامام أبو الطيب الطبري : وقال أبو اسحاق : ليس للفاسق اقامة الحد على

عبده وأمته ، لان المدالة شرط فيه ، كما نقول في الحاكم . .

— وهذا غلط — لانها ولاية مستفادة بالملك فاستوى فيها العدل والفاسق ،

قياسا على ولاية التزويج ويبطل ما قاله أبو اسحاق بولاية التزويج

انظر : (البيان ١٠ / ١٠٢) (شرح مختصر المزني ٩ / ١٢٨) .

والثاني : يجوز له اقامته ، لان فسقه لما لم يمنع من انكاح عبده وأمه لـ

يمنعه من (١) اقامة الحد عليهما . (٢)

والشرط الثاني : ان يكون رجلا ، لأن الرجال أخص بالولايات من النساء .

فان كانت امرأة ، ففيه (٣) ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه لاحق لها فيه ، ولا لوليها أن يتولاه (٤) ، ويتولاه (٥) الأمام

لقصورها عن ولايات الرجال . (٦)

(١) ن (انكاح عبده وأمه لم يمنعه من) ساقطه .

(٢) قال ابن الصباغ : نص الشافعي — رحمه الله — في القديم : على ان السيد

الفاسق يملك اقامة الحد . .

وقد ذهب الى هذا : ابو الطيب الطبري ، وابن الرفعة ، والرافعي . . .

وصححه : البخوي ، والرملي ، والنووي ، والشيرازي ، وصاحب التوجيه ، وابن

حجر الهيتمي ، والشرييني . . .

انظر : (الشامل ٦ / ١١٣) (شرح مختصر المزني ٩ / ١٢٨) (كفاية النبيه

١٣ / ٧٥) (فتح العزيز ١٢ / ٧٣) (تهذيب الاحكام ٤ / ١٠٦)

(التوجيه شرح المغني ٤ / ٩١) (تحفة المحتاج ٩ / ١١٦) (روضة

الطالبين ١٠ / ١٠٤) (نهاية المحتاج ٧ / ٤١٣) (التبيين ١٤٨)

(مغني المحتاج ٤ / ١٥٣) .

(٣) ن (فيه) .

(٤) ك (أن يتولاه) ساقطه .

(٥) ن (ويتولاه) ساقطه .

(٦) قال الروياني : وقال ابن أبي هريرة في (التعليق) : وليس للمرأة أن تقيم حدا ،

ولا أن تقطع ، ولا أن تقتل ، لأنها ليست من الجنس الذي يكون منه الحاكم ،

بخلاف الرجل فانه يكون منه الحاكم . . .

انظر : (بحر المذهب ١٠ / ٣٩) .

والوجه الثاني : أنه يجوز أن يتولاه وليها نيابة عنها ، ولا يجوز أن تباشره

بنفسها كالنكاح . (١)

والوجه الثالث : أنها تستحق (مباشرة اقامته) (٢) بنفسها ، ومن تستنيبه

فيه من ولي (وغير ولي) (٣) ، لتفردا بالملك وحقوقه . (٤)

وقد (جلدت فاطمة - رضى الله عنها - أمة لها زنت) . (٥)

(وقطعت عائشة - رضى الله عنها - أمة لها سرقت) . (٦)

(١) انظر: (كفاية النبيه ١٣/ل ٧٥) (المذهب ٢/٢٧٠) (بحر المذهب ١٠/ل ٣٩) .

(٢) ج (مباشرة) ن (مباشرة منه) .

(٣) ج ن (وغيره) .

(٤) ذهب الى هذا : أبو الطيب الطبرى ، والرملى ، وابن حجر الميمنى . . .

وصححه : البغوى ، والرافعى ، والنووى ، وصاحب التوجيه ، والشرينى . .

وقال كل من : الرويانى ، وابن الصباغ ، والشيرازى ، والعمرانى : - هو

المذهب - .

قال ابن الرفعة : وهل تقيم المرأة الحد بنفسها ، أو تأمر رجلا يستوفيه ؟

فيه وجهان - فى تعليق القاضى الحسين - :

احدهما : تقيمه بنفسها كالتعزير ، وهذا ما أورده البندنجى .

والثانى : توكل رجلا ، وهو اختيار المزننى .

قال القاضى : ونظيره اذا ثبت لها القصاص مع جماعة وارادوا الاستيفاء .

ففى وجهه : لا تدخل فى القرعة . . . وفى وجهه : تدخل . ثم اذا خرجت

قرعتها أمرت رجلا بالاستيفاء . . .

انظر: (شرح مختصر المزننى ٩/ل ١٢٨) (تهذيب الاحكام ٤/ل ١٠٦) (فتح

الميز ١٢/ل ٧٢) (التوجيه شرح المغنى ٤/ل ٩) (بحر المذهب

١٠/ل ٣٩) (الشامل ٦/ل ١١٤) (البيان ١٠/ل ١٠٧) (روضة

الطالبين ١٠/١٠٤) (معنى المحتاج ٤/١٥٢) (المذهب ٢/٢٧٠)

(نهاية المحتاج ٧/٤١٢) (تحفة المحتاج ٩/١١٦) (كفاية النبيه ١٣/ل ٧٥) .

(٥) قد تقدم تخريج الخبر صفحة (٣٥١) .

(٦) تقدم تخريج الخبر صفحة (٣٥٢) .

والشرط الثالث : أن يكون تام الملك في كامل الرق .

فإن كان السيد بعضه حر (١) وبعضه مملوك ، (فلاحق له في) (٢)

اقامة الحد عليه (٣) ، لنقصه (٤) ، مما فيه من الرق (٥) .

وكذلك لو كان مدبرا (٦) أو مخرجا (٧) أو معتقا نصفه (٨) ، لم يملك

اقامة الحد على عبده ، لجريان أحكام الرق عليه . (٩)

(١) ج ن (حر) ساقطه .

(٢) ج ن (لم يملك السيد) .

(٣) ك (عليه) ساقطه .

(٤) ج (لنقصه) .

(٥) ج (من كتابة ورق)

(٦) التدبير : أن يعتق الرجل عبده عن دبر ، أي بعد موته ، فيقول : أنت حر

بعد موتى . . .

ودبرت العبد اذا علقت عتقه بموتك . . .

انظر مادة - دبر - في : (لسان العرب ٢٧٣/٤) تهذيب الصحاح

(٢٧٩/١) (المطلع على أبواب المقنع ٣١٥) .

(٧) قال الأزهري : يقال : خارج فلان غلامه ، اذا اتفقا على ضربة يردها العبد

على سيده كل شهر ، ويكون مخرجا بينه وبين عمله ، فيقال : عبد مخرج . .

انظر مادة - خرج - في : (تهذيب اللغة ٤٩/٧) وأيضا : (تاج العروس

(٢٨/٢) (لسان العرب ٢٥٢/٢) .

(٨) ن (بعضه) .

(٩) ذهب الى هذا : ابن الرفعة ، والبلقين . .

وقال ابن حجر الهيتمي : ونازع كثيرون في المكاتب ، ومنوا عليه (اي على النزاع)

ان من ملك قنا ببعضه الحرا لا يحده ، لانه ليس حرا . . .

والمعتمد : ما ذكره المصنف (اي النووي) في المكاتب من حده لمملوكه ، والمبعض

أولى منه (أي من المكاتب في حده لمملوكه) لان ملكه تام تجب فيه الزكاة

وغيرها ، بخلاف ملك المكاتب . .

وقد اختار هذا القول الشيخ زكريا الانصاري ، والشرييني ، والقلبيوسي . . .

انظر : (كفاية النبيه ١٣/ل ٧٥) (تحفة المحتاج ١١٧/٩) (اسنى المطالب

(١٣٤/٤) (مغنى المحتاج ١٥٣/٤) (حاشية قليوبي على المنهاج ١٨٢/٤) .

فاما ان (١) كان مكاتبا ففي استحقاقه لحد (٢) عبده وجهان :

احدهما : يستحقه ، لا استقرار ملكه عليه (٣) .

والثاني : لا يستحقه ، لنقصه (٤) بما يجرى عليه من أحكام الرق (٥) .

ولو كان السيد تام الملك بكمال الحرية ، الا أن العبد غير تام الرق لمتسق

بعضه ورق بعضه .

(١) ك (لو) ن (ولما) .

(٢) ن (حد) .

(٣) ج ، ن (عليه) ساقطه .

قال الامام الرويانى : لو كان السيد فاسقا أو مكاتبا ، قال فى (القديم) : له أن يجلده سواء كان عدلا أو غير عدل . . . لان هذه ولاية مستفادة بالملك ، فاستوى فيها الفاسق والعدل كالنزويج . . .

والمكاتب لما ملك سائر التصرفات فيه بحق الملك ، ملك اقامة الحد عليه أيضا . قال النووى : وهذا هو الصحيح ، بناء على ان سبيله سبيل الاصلاح . . . وقد اختار هذا الوجه : الرافعى ، والرملى ، وابن حجر الهيتمى ، والشربينسى . . .

انظر : (بحر المذهب ١٠/٣٩) (فتح العزيز ١٢/٧٣) (روضة الطالبين ١٠/١٠٤) (منقى المحتاج ٤/١٥٣) (تحفة المحتاج ٩/١١٦) (نهاية المحتاج ٧/٤١٣) .

(٤) ج (لنقصه) ساقطه .

(٥) ممن قال بهذا الوجه وصححه : الشيرازى ، والبنفوى

قال ابن الرفعة : وعلى هذا فمن يستوفيه ؟ . . . حكى القاضى الحسين عن القفال انه سيد المكاتب ، وطرد ذلك فيما اذا زنا المكاتب ، لان ملكه باق عليه ، ولا عبرة بجواز التصرف ، كما يقيم على ام ولده وعلى عبده المرهون وامتنعه المزوجة . . . وهذا ما حكاه الرافعى عن تخرىج ابن القطان . . .

والمذهب فى كتاب ابن كج : ان السيد لا يقيم الحد على عبيد مكاتبه . . . انظر : (كفاية النبيه ١٣/٧٥) (تهذيب الاحكام ٤/١٠٥) (التنبيه ١٤٨) .

لم يستحق اقامة الحد عليه ، وجها واحدا ، لما فيه من الحرية التامة

(لا ولاية له) (١) عليها . (٢)

ولو كان العبد بين شريكين لم يجز لاحدهما أن ينفرد (٣) باقامة (٤) الحد

عليه ، فان اجتمعا على اقامته (٥) جاز . (٦)

والشرط الرابع : أن يكون من أهل العلم بالحدود ومن المجتهدين فيه ، ليعلم

ما يجب فيه ، وما لا يجب (٧) .

فان كان متفقا على وجوه ، عمل فيه على الاتفاق من الفقهاء .

وان كان مختلفا فيه لم يخل رأيه ورأى الامام من أربعة أحوال :

(١) ج (لا ولاية)

(٢) قال الروماني : لا يملك السيد اقامة الحد على مكاتبه ، لأنه ليس في تصرفه ، وله

اقامة الحد على أم ولده ، ومديره ، والمعتق بالصفة . . .

قال الرافعي : وعن ابن القطان تخرج وجه : ان المكاتب كالقن ، لان المكاتب

قن ما بقي عليهم رهم ، ومن نصفه حر لا يقيم عليه الحد الا الامام ، لانه

لا ولاية للسيد على الحر منه ، والحد يتعلق بجملته . . .

قال الجويني : ورأيت في نسخة من نسخ الصيدلاني الحاقه بالمدير وام الولد .

وهذا خطأ صريح .

انظر : (بحر المذهب ١٠ / ٣٩) (فتح العزيز ١٢ / ٧١) (نهاية

المطلب ١٩ / ٦١) وايضا : (كفاية النبيه ١٣ / ٧٥) (روضة الطالبين

١٠ / ١٠٣) .

(٣) ج (أن ينفرد) ساقطه .

(٤) ج (اقامة) .

(٥) ج (الاقامة) .

(٦) قال الامام البخوي : وان كان العبد مشتركا بين رجلين فأكثر ، فكل واحد يقيم

من السياط بقدر ملكه ، فان وقع كسر في سوط ، فوضوا ذلك السوط الى واحد

منهم ليضره . . .

انظر : (تهذيب الاحكام ٤ / ١٠٥) (وايضا : (البيان ١٠ / ١٠٧) (فتح

العزيز ١٢ / ٧١) (روضة الطالبين ١٠ / ١٠٣) .

(٧) ك (ولا يجب) .

أحدها : أن يتفقا على وجوه ، فللسيد أن ينفرد باستيفائه .

والثاني : أن يتفقا على إسقاطه ، فلا حد .

والثالث : (أن يرى الامام وجوه والسيد إسقاطه ، فللامام أن يستوفيه دون

السيد .

والرابع : (١) أن يرى السيد وجوه دون الامام ، فللسيد أن يستوفيه (٢)

برأيه ما لم يحكم الامام بإسقاطه .

فان حكم به ، منع منه السيد ، لأن حكم الامام أنفذ واعم . (٣)

فان لم يكن السيد من أهل العلم بالحدود : منع من إقامتها ، لانه لا يعلم

وجوهها حتى يرجع فيها الى من (٤) يجوز (له العمل بقوله) . (٥) .

فان رجع الى حاكم ، جاز ان يعمل على قوله فيما حكم به من وجوب وإسقاطه ،

ويقوم باستيفاء ما حكم الحاكم بوجوهه ، وليس للامام نقضه .

(١) ما بين القوسين ساقط في (ج) .

(٢) ج ، ن زيادة (دون الامام) .

(٣) قال الرافعي : اذا تنازع في اقامة الحد الامام والسيد ، فمن الأولى فيهما ؟

فيه احتمالان :

احدهما : ان السيد أولى لفرض استصلاح الملك .

واظهرهما : ان الامام أولى لولايته العامة . واقامة الحدود من آثار الولاية ،

وهذا كما أنه أولى باقامة الصلوات . . .

وهناك احتمال ثالث : وهو ان يفرق بين الجلد وبين القتل والقطع ، فان كان

جلدا فللسيد ، وان كان قتلا أو قطعاً فللامام ، لأن أعمال السلاح بصاحب

الأمر أليق . . .

انظر : (فتح العزيز ١٢ / ل ٧١) وايضا : (نهاية المطلب ١٩ / ل ٦١) .

(٤) ن ، ج (الى أمر من) .

(٥) ما بين القوسين ساقط في (ن ، ج) .

قال الروياني : ومن أصحابنا من قال : العاصي لا يقيم الحد .

— وليس بشيء — لأنه نصر في الجديد عليه ، وقال : لا يجهل أحد يعقل

أن يضرب خمسين جلدة غير مبرحة . . . وقال في القديم : يجلده عاميا كان

أو جاهلا . . .

وان رجع فيه الى (استفتاء فقيه) (١) ، نظر :

فان كان الحد متفقا على وجوبه : جاز (٢) للسيد أن يستوفيه بقول من أفتاه .

وان كان مختلفا فيه (٣) : ففي جواز استيفاء السيد (٤) بفتياه وجهان :

أحدهما : لا يجوز ، لان المختلف فيه لا يتعين الا بحكم حاكم .

والوجه الثاني : يجوز ، لان تصرف السيد في عبده أقوى من تصرف الحاكم ،

الا أن يحكم الحاكم بسقوطه فيمنع . (٥)

ب/ ١٨ - فصل

وأما الفصل الثاني : وهو ما يملكه السيد من اقامة الحدود .

فهو يملك ما كان جلدا : من زنا أو قذف أو شرب خمر ، لأنه يملك تأديسه

بالجلد في حق نفسه . (٦)

وفي (البيان) ذكر العمراني وجهين في اقامة الحد للسيد الجاهل ، بناء

على انه استصلاح أو ولاية . . .

الاول : ليس له اقامة الحد ، لأنها ولاية في اقامة الحد ، فمنع الجهل منه كولاية

الحاكم .

والثاني : يجوز للجاهل اقامة الحد ، وهو المنصوص عليه في القديم . . . لقوله -

صلى الله عليه وسلم - : (أقيموا الحدود على ما ملكتم أيمانكم) وهذا خطاب

يعم الجميع ، ولأنها ولاية بحق الملك ، فلا يمنع الجهل منها كولاية النكاح .

انظر : (بحر المذهب ١٠ / ٣٩) (البيان ١٠ / ١٠٧) (الام ٦ / ١٣٦) .

(١) ج (استيفائه) .

(٢) ك (كان) .

(٣) ن (بقول من أفتاه . . .) ساقط

(٤) ك (السيد له) .

(٥) انظر : (كفاية النبيه ١٣ / ٧٦) (بحر المذهب ١٠ / ٣٩) .

(٦) قال الامام الغزالي : للسيد أن يقيم على عبده حد الزنا والقذف ، وفي الشرب وجهان

والفرق بينه وبين الزنا من وجهين :

أحدهما : ان الزنا ينقص القيمة فيجوز له الزجر عنه ، بخلاف الشرب .

وهل يملك في حده (١) ما تعلق باراقة الدماء (٢) من قطعة (٣) في السرقة،

وقتله بالردة أم لا ؟ على وجهين :

أحدهما : لا يملكه ، لانه لا يملك مثله في حق نفسه ، فلا يقطعه (٤) اذا

سرق ، ولا يقتله اذا ارتد ، ويكون الامام أحق بقطعه وقتله . (٥) .

== والثاني : ان للسيد في بضع مملوكه حقا ، بدليل انه لا ينكح الا باذنه ،

ولا يوجد مثل ذلك في الشرب

واعترض القاضي على الفرق ، بأن العبد يرد بحبيب الشرب كما يرد بحبيب الزنا .

قال ابن الرفعة : وهذا صحيح اذا لم يتب ، أما اذا تاب قبل البيع فلا يرد ،

بخلاف الزنا

انظر : (ميدان الفرسان ٤ / ٦٤) وايضا : (فتح العزيز ١٢ / ٧٢) (الشامل

٦ / ١١٣) (حلية العلماء ٢ / ٢٢٤) (شرح مختصر المزني ٩ / ١٢٧)

(١) ج (من الحدود) .

(٢) ج (دم) ن (في الدم) .

(٣) ن ، ج (قطع) .

(٤) ج (يقطع) .

(٥) ذهب الى هذا : ابو علي بن أبي هريرة ، وصاحب الألفصاح . .

قال الروياني : وقال القفال : الاظهر من الوجهين : أنه لا يقطعه في السرقة ،

لأنه لا يؤدب أحد بجنس القطع ، ولا يعزر به ، بخلاف الجلد . .

قال الرافعي : ويحكى عن ابن سريج انه لا يتمكن منه ، لان ما يقطع به السارق

مختلف فيه ، فيحتاج الى نظر واجتهاد . .

ومنى بعضهم الخلاف على ان اقامة الحد بالولاية على الملك أو بطريق الاستصلاح ؟

فان قلنا : انه يقيم الجلد استصلاحا لم يكن له القطع والقتل ، لان فيهما

استهلاك المحل دون الاستصلاح . . .

انظر : (فتح العزيز ١٢ / ٧٢) (بحر المذهب ١٠ / ٣٨) (البيان ١٠ / ١٠٧)

والوجه الثاني : أنه يملك من حدود الدماء مثل (١) ما يملك من حدود الجلد ،
لأمرين :

أحدهما : أنه قد يملك مثله منه (٢) في حق نفسه كالختان (٣) وقطع
السلح . (٤)

والثاني : أن العلة في إقامة الحدود عليه ملك الرقبة دون ما يستحقه من
التأديب ، لأن الزوج يستحق تأديب زوجته في النشوز ، والاب يستحق
تأديب ولده في الاستصلاح ، ولا يستحق واحد منهما إقامة الحدود . (٥)
وقد روى نافع : (أن ابن عمر قطع عبدا له سرق) . (٦)

-
- (١) ج (مثل) ساقطه .
(٢) ج (منه) ساقطه .
(٣) ج (كالخيانة) .
(٤) السلعة : (بكسر السين) : الضوأة ، وهي زيادة تحدث في الجسد مثل الفدة .
قال الأزهرى : هي الجذرة تخن بالأس وسائر الجسد ، تمر بين الجلد
واللحم إذا حركتها ، وقد تكون لسائر البدن في العنق وغيره ، وقد تكون
من حمصة الى بطيخة
انظر مادة - سلح - في : (لسان العرب ٨ / ١٦٠) (تهذيب اللغة ٢ / ٩٩)
(تاج العروس ٥ / ٣٨٤) .
(٥) ذهب الى هذا : ابو الطيب الطبرى ، وابن الصباغ ، والشيرازى
وصححه : الرافعى ، والنووى ، والبغوى ، والقفال الشافى
قال الرويانى : - المذهب - أن له ذلك ، وقد نص الشافى - رضى الله عنه -
في مختصر البويطى على القطع في السرقة
وقيل : لا يملك القتل بالردة - قولا واحدا - وان كان بالقطع في السرقة وجهان ،
لانه ليس فيه استصلاح الملك بوجه
انظر : (شرح مختصر المزنى ٩ / ١٢٧) (الشامل ٦ / ١١٣) (فتح العزيز
١٢ / ٧٢) (تهذيب الاحكام ٤ / ١٠٥) (حلية العلماء ٢ / ٢٢٤)
(بحر المذهب ١٠ / ٣٨) (المهذب ٢ / ٢٧٠) (روضة الطالبين ١٠ / ١٠٣) .
(٦) تقدم تخريج الخبر صفحة (٣٥٣) .

وروى : (أن عائشة قطعت أمة لها سرق) (١) .

؛ (وقتلت حفصة جارية لها سحرتها) (٢) .

فاما التفريب : اذا قيل بوجهه في المبد والامسة اذا زنيا ، ففي استحقاق
السيد له وتفرد به ، وجهان :

احدهما ؛ يستحقه السيد لأمرين :
=====

احدهما : لانه (٣) أحد الحدين كالجلد (٤) .

والثاني : لانه (٥) يملك تفريبه في غير الزنا ، فكان بتفريبه (٦) في (٧)

الزنا أحق (٨) .

(١) تقدم تخريج الخبر صفحة (٣٥٢) .

(٢) تقدم تخريج الخبر صفحة (٣٥٢) .

(٣) ج (أنه) .

(٤) من قوله : (وروى : أن عائشة) (٠٠٠) ساقط في (ن) بسبب الأرضه .

(٥) ج (أنه) .

(٦) ك (بتفريب) ج (تفريبه) .

(٧) ك (في) ساقطه .

(٨) ذهب الى هذا : ابن الرفعة ، والقاضي الحسين ، وابن الصباغ ، وابو الطيب

الطبري ، والرويانى

وصححه : النووى ، والبغوى ، والرافعى ، والرملى ، والقفال الشاشى ، والشرينى .

قال الشيرازى : هو المذهب .

قال العمرانى : وحكى الشيخ أبو حامد : ان من أصحابنا من قال : يفرقه مسن

جلده ، فان جلده الامام غربه ، وان جلده المولى غربه

انظر : (كفاية النبيه ١٣ / ٧٤) (الشامل ٦ / ١١٣) (بحر المذهب ١٠ / ٣٧)

(شرح مختصر المزننى ٩ / ١٢٧) (فتح الميزن ١٢ / ٧١) (البيان ١٠ / ١٠٦)

(تهذيب الاحكام ٤ / ١٠٥) (المحرر ٢٠٤) (حلية العلماء ٢ / ٢٢٤)

(روضة الطالبين ١٠ / ١٠٣) (المهذب ٢ / ٢٧٠) (مغنى المحتاج ٤ / ١٥٢)

(نهاية المحتاج ٧ / ٤١٣) .

والوجه الثاني : أنه لا يستحقه لأمرين :

أحدهما : لان (١) تخريب الزنا ما خرج عن (٢) المألوف الى النكاح (٣) ،
وهذا بتخريب الأمام أخص .

والثاني (٤) : لاختصاص الأمام بنفوذ الأمر في بلاد النفي دون السيد . (٥)

ج / ١٨ - فصل

وأما الفصل الثالث : فيما يجوز للسيد أن يقيم به الحدود .

فهو : اقرار عبده بفعل ما يوجب الحد . فيجده باقراره .

- (١) ن هـ ج (أن) .
(٢) ن (الى) .
(٣) ن هـ ج (الى النكاح) ساقطه .
(٤) ن هـ ج (والثاني) ساقطه .
(٥) قال الرافعي : ويحكى عن ابن سريج ان السيد لا يخرّب عبده
وقال ابو الطيب الطبري : ومن أصحابنا من قال : النفي الى الامام دون المولى ،
لان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (اذا زنت أمة احدكم فليجلدها
الحد) فأمره بالجلد ، ولم يجعل اليه النفي
- وهذا غلط - لما روى ان ابن عمر جلد أمة له زنت ونفاها الى فدك .
ولان من ملك الحد ملك النفي كالامام .
ولانه حد واجب فكان الى المولى في عبده ، أصله الجلد .
ولان الحد اذا ملك فالنفي أولى ، لان النفي يملكه قبل ان يزنى ، فان للمولى
أن ينفي عبده الى اى مكان شاء
فاما الجواب عن الخبر ، فهو : أنه لما لم يدل على سقوط وجوب النفي ، لم يدل
على منع السيد من اقامته واستيفائه
انظر : (فتح العزيز ١٢ / ١) (شرح مختصر المزني ٩ / ١٢٢) .

وأما سماع البينة عليه عند انكاره ، ففي جواز حده بها وجهان (١) :

أحدهما : لا يجوز أن يحده (٢) بها ، لأمرين :

أحدهما : أن سماع البينات مختص (٣) بأحدى (٤) الولايات .

والثاني : أنه يحتاج (٥) إلى اجتهاد في الجرح والتعديل ، ولأنه (٦)

ربما توجه إلى السيد فيه تهمة ، فاخص بمن تنتفى (٧) عنه التهم (٨)

من الولاية . (٩)

- (١) ج (وجهين) .
- (٢) ن هـ ج (يحد) .
- (٣) ن هـ ج (يختص) .
- (٤) ك (بأولى) .
- (٥) ك (محتاج) .
- (٦) ك (ولأنه) ساقطه . ن (لأنه) .
- (٧) ن هـ ج (تنتفى) ساقطه .
- (٨) ك (التهمة) .
- (٩) قال القاضي أبو الطيب الطبري : وقال أبو علي بن أبي هريرة من أصحابنا : أنه ليس له سماع البينة ، لأن فيها جرحا وتعديلا ، وذلك إلى الأئمة والحكام
والجواب : أنه بمنزلة الإمام والحاكم في عبده ، وأقوى منهما
وأما قولهم : أن فيه جرحا وتعديلا - فإنه ليس بصحيح - ، لأن ذلك لا يمنع من سماعها والحكم بها ، فإنا نقول له : أن كان عندك أنهم عدول وسألت عنهم فأثبتوا عليهم فأحكم بها ، وإن كانوا عندك غير عدول فلا تحكم بها . . .
قال الرافعي : ونرى بعضهم الخلاف في سماع البينة على أن الحد استصلاح أو ولاية .

ان قلنا : استصلاح ، لم يكن له سماعها .

وان قلنا : ولاية ، فوجهان .

قال الروياني : كذا قال بعض أصحابنا بخراسان . .

انظر : (شرح مختصر المزني ٩/ ١٢٧) (فتح الميز ١٢/ ٧٣) (بحر

المذهب ١٠/ ٣٧) وايضا : (كفاية النبيه ١٣/ ٧٤) .

والوجه الثاني : انه (١) يجوز أن يحده (٢) بالبينه ، لأمرين :

أحدهما : أن من ملك حده بالاقرار ، ملك (٣) حده (٤) بالبينه كالحاكم .

والثاني : أن السيد أبعد عن (٥) التهمة في عبده (٦) لحفظ (٧) ملكه

من الحاكم ، فكان بذلك أحق . (٨)

فأما إذا أراد أن يحده بعلمه (٩) : (فقد اختلف قول الشافعي) (١٠) ،

هل للحاكم أن يحكم بعلمه في حقوق الأدميين أم لا ؟ على قولين :

(١) ج (أنه) ساقطه .

(٢) ن هـ ج (يحد) .

(٣) ك (ملكه) .

(٤) ك (حده) ساقطه .

(٥) ن هـ ك (من) .

(٦) ج (في عبده) ساقطه .

(٧) ن (لحفظه) .

(٨) ذهب الى هذا : ابن الصباغ ، وأبو الطيب الطبري ، والقفال الشافعي ، وأبو حامد ،

والرملي ، وأبو يحيى زكريا الانصاري ، وابن حجر الهيتمي ، والرويانى

وصححه : البغوى ، وابن الرفعه ، والنووى ، والرافعى ، والشرينى

قال العمرانى ، والشيرازى : هو المذهب . . .

انظر : (بحر المذهب ١٠/٣٧) (الشامل ٦/١١٣) (شرح مختصر

المنزى ٩/١٢٧) (حلية العلماء ٢/٢٢٤) (تهذيب الاحكام

٤/١٠٥) (البيان ١٠/١٠٦) (كفاية النبيه ١٣/٧٤) (فتح

العزیز ١٢/٧٣) (روضة الطالبين ١٠/١٠٤) (المذهب ٢/٢٧٠)

(مغنى المحتاج ٤/١٥٣) (الفرر البهية ٥/٨٩) (نهاية المحتاج

٧/٤٣٣) (تحفة المحتاج ٩/١١٧) .

(٩) ن (بعلم) .

(١٠) ج (فيه اختلاف قول للشافعي) ن (فيه احدث قول الشافعي) .

احدهما : ليس له ذلك • فعلى هذا : فى حقوق الله تعالى أولى أن لا يحكم

فيها بعلمه (١) ، لأنها تدراء بالشبهات •

وفى القول الثانى : يجوز أن يحكم بعلمه (٢) فى حقوق الأدميين • فعلى

هذا : هل (٣) يجوز أن يحكم بها (٤) فى حقوق الله - عز وجل - من

الحدود أم لا ؟ على وجهين :

احدهما : يجوز اعتبارا بحقوق الأدميين •

والثانى : لا يجوز ، لأنها حدود تدراء بالشبهات • (٥)

(١) ج (بعلمه) ساقطه •

(٢) ن (بعلم) •

(٣) ن (هل) ساقطه •

(٤) ن (بعلم)

(٥) قال الامام الشيرازى : واذا علم القاضى عدالة الشاهد أو فسقه ، عمل بعلمه

فى قبوله ورده ، وان علم حال المحكوم فيه ، نظرت :

فان كان ذلك فى حق الأدمى ، ففيه قولان :

احدهما : انه لا يجوز أن يحكم فيه بعلمه ، لقوله - عليه السلام - للحضرمي :

(شاهدك أو يمينه ليس لك الا ذلك) ، ولانه لو كان علمه كشهادة اثنين

لانمقد النكاح به وحده •

والثانى : - وهو الصحيح - وهو اختيار المزنى - رحمه الله - أنه يجوز ان

يحكم بعلمه ، لما روى أبو سعيد الخدرى أن النبى - صلى الله عليه وسلم قال :

(لا يمنع أحدكم هيبة الناس أن يقول فى حق اذا راه أو علمه أو سمعه) •

ولانه اذا جاز أن يحكم بما شهد به الشهود ، وهو من قولهم على ظن ،

فلان يجوز أن يحكم بما سمعه أو راه وهو على علم أولى •••

وان كان ذلك فى حق الله تعالى ، ففيه طريقان :

احدهما : وهو - قول أبى العباس ، وأبى على ابن أبى هريرة - أنها على قولين ،

كحقوق الأدميين •

والثانى : وهو - قول أكثر أصحابنا - أنه لا يجوز أن يحكم فيه بعلمه - قولا

واحدا - لما روى عن أبى بكر الصديق - رضى الله عنه - أنه قال : =

وأما السيد في حد (١) عبده بعلمه (٢) : فان منع منه الحاكم ، كان السيد
أولى أن يمنع منه ، وان جوز للحاكم ، كان في جوازه للسيد وجهان ،
لاختلاف (٣) الوجهين في جواز حده بالبينة . (٤) — والله أعلم بالصواب —

- =====
- == (لو رأيت رجلا على حد لم أحده حتى تقوم البينة عندي) .
ولانه مندوب الى ستره ودرئه ، والدليل عليه قوله — صلى الله عليه وسلم — :
(هلا سترته بثوبك يا هزال) فلم يجز الحكم فيه بعلمه . . .
انظر : (المذهب ٣٠٣/٢) وأيضا : (الأم ٢١٦/٦ ، ١١٣/٢) (الرسالة
٦٠٠) (روضة الطالبين ١٥٦/١) (مغنى المحتاج ٣٩٨/٤) .
- (١) ك (حق) .
(٢) ج (بعلمه) ساقطه .
(٣) ك (من اختلاف) .
(٤) قال الرافعي : ولو شاهد السيد منه ، فهل يقيم الحد عليه ؟
فيه وجهان : بناء على ان القاضى هل يقضى بعلمه فى الحدود ؟
والاظهر : نعم .
- وقد صحح هذا الوجه النووى فى (الروضة) .
انظر : (فتح العزيز ١٢/٧٣) (روضة الطالبين ١٠٤/١٠) .

**
*

قال المزملي - رحمه الله - : هذا (١) أولى قوله به (٢) ، اذ زعم أن معنى (٣)

قول الله تعالى : (وَهُمْ صَاغِرُونَ) (٤) أن تجرى (٥) عليهم أحكام الاسلام ،

فما لم يكن أمر حكم الاسلام فيه تركهم وإياهم . (٦)

هذا الباب يشتمل (٧) على مسألتين قد مضتا (٨) :

أحدهما : في أهل الذمة (٩) ، هل تلزمهم أحكامنا أم لا ؟

والثانية : هل الاسلام شرط في احصان الزنا أم لا ؟

فأما المسئلة الاولى : وهي في جريان أحكامنا عليهم .

فإن كانوا أهل عهد ، ولم يكونوا أهل ذمة ، فحاكمنا إذا تحاكموا اليه مخيرين

أن يحكم بينهم وبين أن لا يحكم .

وهو إذا استعدوا (١٠) اليه مخيرين أن يعدى عليهم أولا يعدى .

(١) ك هـ (هذا) ساقطه .

(٢) ج هـ (قوله) .

(٣) ك (يعنى) .

(٤) سورة التوبة الآية (٢٩) .

(٥) ك هـ (يجرى) .

(٦) انظر : (مختصر المزملي ٢٦١/٨) (الام ١٢٦/٤) .

(٧) ك (يشمل) .

(٨) ن هـ ج (مضيا) .

(٩) ن هـ زيادة (... وهذا الباب) .

(١٠) العدوى : النصرة والمعونة . وأعداء عليه : نصره وأعانه . واستعداء : استنصره

واستعان به .

واستعدى عليه السلطان : أى استعان به فأأنصفه منه .

انظر مادة - عدا - في : (لسان العرب ٣٩/١٥) (تاج العروس ٢٣٦/١٠)

(تهذيب اللغة ١١٣/٣) .

فان أعد (١) وحكم (٢) ، كانوا مخيرين بين التزام حكمه وبين رده ، وسواء كان

ذلك في حقوق الادميين ، أو في حقوق الله تعالى .

وأصل هذا قول الله — عز وجل — : (فَإِنْ جَاءَكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ) . (٣)

ولان موجب العهد الذي بيننا وبينهم أن يأمنونا ونأمنهم ، فلم ينفذ (٤) حكم

الامان (٥) الى غيره .

الا أن يشترط الامام عليهم في عهد الأمان لهم ، أن يلتزموا أحكامنا فتلزمهم (٦)

بالشرط المعقود عليهم .

فلو دخل معاهد الى دار الاسلام بأمان ، فزنا بمسلمة مطاوعة (٧) .

فان شرط في (٨) أمانه التزام حكمنا : حددناهما .

وان لم يشترط ذلك في أمانه : حددنا المسلمة دون المعاهد .

وكذلك المعاهدة اذا دخلت دار الاسلام بأمان ، فزنا بها مسلم : حددنا (٩)

المسلم ولم تحد (١٠) المعاهدة ، الا أن يشترط في أمانها التزام حكمنا :

فنحددها . (١١) .

(١) ج (اعدى) .

(٢) ن (وأحكم) .

(٣) سورة المائدة الآية (٤٢) .

(٤) ن هـ ج (تتعد) .

(٥) ك (الايمان) .

(٦) ن هـ ج (فتلزمهم) .

(٧) ن ، زيادة : (... حددناهما بالشرط المعقود عليهم) .

(٨) ن (في) ساقطه .

(٩) ك (حد) .

(١٠) ج (يحد) .

(١١) ك (فتحد) . ن ، من قوله (دار الاسلام بأمان ...) ساقط بسبب الأرضه .

انظر: (بحر المذهب ١٠/٤٠) (روضة الطالبين ١٥٤/٧) (اسنى

المطالب ١٦٧/٣) .

وأما أهل الذمة : وهم أصحاب الجزية ، ففي وجوب الحكم بينهم اذا استعدوا

الينا ثلاثة أقاويل :

أحدها : لا يلزم ، والحاكم (مخير في الحكم بينهم) (١) ، وهم مخيرون فسي

التزام حكمه ، كأهل العهد ، لموم قول الله - عز وجل - : (فَإِنْ جَاءَكَ

فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ) . (٢)

وقال تعالى : (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَأَعْلَمَ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ) (٣)

ولم يقل : (فان (٤) تولوا فأحكم بينهم) ، وسواء كان هذا في حقوق الله

تعالى ، أو في حقوق الادميين . (٥)

فعلى هذا : ان استعدوا الحاكم (٦) ، كان مخيرا بين أن يمدى المستعدي ،

وبين أن لا يمديه ، فاذا (٧) اعداه : كان المستعدا عليه مخيرا بين

الحضور والامتناع ، الا أن يشترط عليهم (٨) في عقد الذمة أن تجرى عليهم

أحكامنا ، فيلزم الحاكم أن يمدىهم ويحكم بينهم ، ويلزمهم الحضور اليه

والتزام حكمه .

فان تراضوا بالمحاكمة اليه ، توجه له لزوم الحكم اليهم دونه ، فيكون مخيرا في الحكم

بينهم ، فان حكم وجب عليهم التزام حكمه . (٩)

(١) ك (مخير بينهم في الحكم) .

(٢) سورة المائدة الآية (٤٢) .

(٣) سورة المائدة الآية (٤٩)

(٤) ج (وان) .

(٥) رجع هذا القول الشيخ أبو حامد ، وابن الصباغ .

انظر : (روضة الطالبين ١٥٤ / ٧) .

(٦) ج (للحاكم) .

(٧) ك (واذا) .

(٨) ج (عليهم) ساقطه .

(٩) من أول الفصل الى هنا ساقط في (ن) بسبب الأرضه .

والقول الثاني : أنه يلزم (١) الحاكم أن يحكم بينهم ، ويعدى المستعدى (٢)

منهم ، ويجبر (٣) المستعدا (٤) عليه على الحضور ، ويلزمه الحكم جبرا ،

سواء كان في حقوق الله تعالى ، أو في (٥) حقوق الأدميين . (٦)

لقول الله تعالى : (حَتَّى يُمِطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدَيْهِمْ وَأَعْرَاجُ الْإِصْرِ خَالِفًا) (٧) .

قال الشافعي : والصفار : أن تجرى عليهم أحكام الإسلام . (٨)

وان (٩) كان عند غير الشافعي : أن الصفار ، هو الادعاء ببذل الجزية (١٠)

ولان (رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رجم يهوديين زنيا) (١١) ولو لم

تلتزمهم أحكامه لا تمتنعوا عليه .

(١) ك (لا يلزم) .

(٢) ن (المتعدى) .

(٣) ن (فالخبر) .

(٤) ج (المستعدى) .

(٥) ك (في) ساقطه .

(٦) اختار هذا القول : المزني ، وأبو الطيب الطبري ، والنووي ، والرملي ، وابن حجر

الهيثمي ، وزكريا الانصاري ، والشريني . . . وغيرهم . . .

انظر : (شرح مختصر المزني ٩/١٢٨) (المذهب ٢/٢٥٦) (اسنى المطالب

٣/١٦٧) (نهاية المحتاج ٦/٢٩٤) (روضة الطالبين ٧/١٥٤) (تحفة

المحتاج ٧/٣٣٥) (منى المحتاج ٣/١٩٥) .

(٧) سورة التوبة الآية (٢٩) .

(٨) انظر : (الام ٤/١٧٦) .

(٩) ج (فان) .

(١٠) كذا فسر : ابن جرير الطبري ، والبيضاوي ، والفخر الرازي ، والنسفي ، والخازن ،

والبنغوي . . . وغيرهم .

انظر : (تفسير الطبري ١٠/١٠٩) (تفسير البيضاوي ١/٤١٢) (التفسير

الكبير ١٦/٣٠) (تفسير النسفي ١/٦٤٥) (تفسير الخازن ٢/٧٩)

(تفسير البنغوي ٢/٧٩) .

(١١) تقدم تخريج الحديث صفحة (١٢٥) .

ولان دار الاسلام توجب حفظ الحقوق ، وتمنع من الظالم .

فعلى هذا : ان كان ما ارتكبه من الحدود محظورا عندنا وعندهم كالزنا ،

أقمنا الحد عليهم .

وان كان محظورا عندنا ، مباحا عندهم كشرب الخمر لم نحددهم ، لا قرارنا

لهم على استباحته .

والقول الثالث : أنه يلزمه ان يحكم بينهم في حقوق الادميين ، ولا يلزمه ان

يحكم بينهم في حقوق الله - عز وجل - .

لان حق الله تعالى في أمرهم (١) أعظم ، وقد أقروا عليه . وحقوق

الادميين محفوظة لهم وعليهم ، كما يلزمنا حفظ أموالهم . (٢)

(١) ك (كفرهم) .

(٢) قال الامام الشيرازي : وان كانا ذميين ، نظرت :

فان كانا على دين واحد ، ففيه قولان :

احدهما : أنه بالخيار بين أن يحكم بينهما وبين أن لا يحكم .

والقول الثاني : أنه يلزمه الحكم بينهما

واختلف أصحابنا في موضع القولين :

فمنهم من قال : القولان في حقوق الادميين وفي حقوق الله تعالى .

ومنهم من قال : القولان في حقوق الادميين ، وأما حقوق الله تعالى فانه

يجب الحكم بينهما - قول واحد - .

لان لحقوق الادميين من يطالب بها ويتوصل الى استيفائها فلا تضيق بترك الحكم

بينهما ، وليس لحقوق الله تعالى من يطالب بها ، فاذا لم يحكم بينهما

ضاعت .

ومنهم من قال : القولان في حقوق الله تعالى ، فأما في حقوق الادميين فانه يجب

الحكم بينهما - قول واحد - .

لانه اذا لم يحكم بينهما في حقوق الادميين ضاع حقه واستضر ، ولا يوجد ذلك في

حقوق الله تعالى . . .

انظر : (المذهب ٢ / ٢٥٦) وايضا : (روضة الطالبين ٧ / ١٥٤) . .

فإن كان التحاكم بين مسلم وذمي : لزم الحكم بينهم - قولاً واحداً - سواء

كان المسلم مستعداً أو مستعداً عليه . (١)

لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (الاسلام يعملو ولا يعملى (٢)) (٣) .

(١) انظر : (المذهب ٢ / ٢٥٦) (مغنى المحتاج ٣ / ١٩٥) (حاشية الجمل ٤ / ٢٠٤) .

(٢) ج (الاسلام يعملوا ولا يعملوا عليه) .

(٣) رواه البخارى فى (الجنائز) تعليقا من قول ابن عباس - رضى الله عنه
ورواه البيهقى فى (اللقطة) والدارقطنى فى (النكاح) من طريق حشر بن عبد الله بن حشر عن أبيه ، عن جده ، عن عائذ بن عمرو أنه جاء يوم الفصح مع أبى سفيان بن حرب ورسول الله - صلى الله عليه وسلم - حوله أصحابه فقالوا : هذا أبو سفيان وعائذ بن عمرو . فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : هذا عائذ بن عمرو وأبو سفيان الاسلام اعز من ذلك ، الاسلام يعملو ولا يعملى واللفظ للبيهقى -

قال الزيلعى : قال الدارقطنى : وعبد الله بن حشر وأبو ه مجهولان .

قال ابن حجر فى (الفتح) : رواه محمد بن هارون الرويانى فى (مسنده)

من حديث عائذ بن عمرو المزنى ، - بسند جيد - ، ورويناه فى (فوائد

أبى يعلى الخليلى) من هذا الوجه

وذكره السيوطى فى (الفتح الكبير) ورمز لكونه مخرجا عند الرويانى ، والدارقطنى ،

والبيهقى ، والضياء المقدسى . . . وفى (الجامع الصغير) قال : حديث

حسن

ورواه الطحاوى ، وابن حزم فى (السير والجهاد) من طريق أيوب ، عن عكرمة ،

عن ابن عباس - موقوفا - فى اليهودية والنصرانية تكون تحت النصرانية

أو اليهودى فتسلم هى قال : (يفرق بينهما ، الاسلام يعملو ولا يعملى عليه) . .

ورواه أبو نعيم فى (دلائل النبوة) والطبرانى فى (الصغير) من طريق عامر الشعبي ،

عن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، فى - حديث الضب - وفيه (الحمد لله

الذى هداك الى هذا الدين الذى يعملو ولا يعملى . . .)

قال الزيلعى : رواه الطبرانى فى (معجمه الوسط) والبيهقى فى (دلائل النبوة)

عن داود بن أبى هند عن الشعبي . . . الحديث . . .

قال الهيثمى : رواه الطبرانى فى (الصغير والوسط) عن شيخه محمد بن عيسى

بن الوليد البصرى ، قال البيهقى : والحمل فى هذا الحديث عليه . =

وان كان التحاكم بين ذميين من ملتين كيهودى (١) ونصراني :

فقد اختلف اصحابنا على وجهين :

احدهما : وهو - قول أبى على بن أبى هريرة - يلزم الحكم بينهم - قولا
=====

واحد - لاختلاف المعتقدين كما لو كانت بين مسلم وذمي (٢) .

والوجه الثاني : يشبه (٣) - قول أبى اسحاق المروزي - أنه يكون على

الاقاويل (٤) الثلاثة .

لان الكفر كله ملة واحدة (٥) .

قلت : وثقة رجاله رجال الصحيح .

قال الزيلعي : ورواه نهشل في (تاريخ واسط) . . . من طريق يحيى بن يعمر
عن أبى الاسود الديلي ، عن معاذ بن جبل قال : قال رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - : (الايمان يعملو ولا يعمل) . . .

انظر : (صحيح البخارى ١١٢/٢) (سنن الدارقطنى ٢٥٢/٣) (سنن
البيهقى ٢٠٥/٦) (شرح معانى الآثار ٢٥٧/٣) (الجامع الصغير
١٢٣/١) (الفتح الكبير ٥٠٧/١) (فتح البارى ٢٢٠/٣) (نصب الراية
٢١٣/٣) (مجمع الزوائد ٢٩٢/٨) (المحلى ٥٠٥/٧) (المعجم
الصغير ٦٤/٢) (دلائل النبوة - لابي نعيم - ١٣٤/٢) .

(١) ج (يهودى) .

(٢) ذهب الى هذا : النووى ، والرملى ، والبغوى ، وزكريا الانصارى ، والشرينى .
انظر : (روضة الطالبين ١٥٤/٧) (نهاية المحتاج ٢٩٤/٦) (اسنى المطالب
١٦٧/٣) (مغنى المحتاج ١٩٥/٣) وايضا : (المهذب ٢٥٦/٢) .

(٣) ج (ويشبه) .

(٤) ج (الاحوال) .

(٥) من قوله : (وان كان التحاكم بين ذميين . . .) ساقط في (ن) بسبب الارضه .
ذهب الى هذا : ابن حجر الهيتمى . . .

انظر : (تحفة المحتاج ٣٣٥/٧) .
وايضا : (المهذب ٢٥٦/٢) (روضة الطالبين ١٥٤/٧) .

ب / ١٩ - فصل

وَأَمَّا الْمَسْئَلَةُ الثَّانِيَّةُ : وَهِيَ الْإِسْلَامُ هَلْ (١) هُوَ شَرْطٌ فِي الْإِحْصَانِ أَمْ (٢) لَا ؟ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ :

أَحَدُهَا : - وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ - أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْطٍ (٣) فِي الْإِحْصَانِ وَأَنَّ الْكَافِرَ إِذَا أَصَابَ كَافِرَةً فِي عَقْدِ نِكَاحٍ ، صَارَ مُحْصِنِينَ ، فَإِنْ زَنِيَا فَحَدَّهُمَا الرِّجْمُ . (٤)

وَالثَّانِي : - وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ - أَنَّ الْإِسْلَامَ شَرْطٌ فِي الْإِحْصَانِ ، فَإِذَا أَصَابَ الْكَافِرَ كَافِرَةً فِي عَقْدِ نِكَاحٍ لَمْ يَتَحَصَّنْ (٥) بِهِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، (وَحَدَّهُمَا إِذَا زَنِيَا الْجُلْدُ .

وَأَنْ أَصَابَ مُسْلِمٌ كَافِرَةً فِي عَقْدِ نِكَاحٍ لَمْ يَتَحَصَّنْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا) (٦) . فَأَيُّهُمَا زَنِيَا فَحَدَّهُ (٧) الْجُلْدُ . (٨)

وَالثَّلَاثُ : مَا قَالَهُ مَالِكٌ : أَنَّ الْأَصَابَةَ فِي نِكَاحِ الْإِسْلَامِ شَرْطٌ فِي الْإِحْصَانِ . فَإِنْ أَصَابَ الْكَافِرَ (٩) كَافِرَةً فِي عَقْدِ نِكَاحٍ فِي الْكُفْرِ لَمْ يَتَحَصَّنْ (١٠) بِهِ وَاحِدٌ مِنْهُمَا .

-
- (١) ج (فهل) .
 - (٢) ج (أو) .
 - (٣) مَنْ أَوَّلَ الْفَصْلِ إِلَى هُنَا سَاقِطٌ فِي (ن) بِسَبَبِ الْأَرْضِ .
 - (٤) تَقْدِمُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَادَّلَتْهُ صَفْحَةُ (١٤٢) .
 - (٥) ج (تحصن) .
 - (٦) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ فِي (ج) .
 - (٧) ن (فحدهما) .
 - (٨) تَقْدِمُ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَادَّلَتْهُ صَفْحَةُ (١٤٢) .
 - (٩) ن هـ (المسلم) .
 - (١٠) ج (يحصن) .

(وان أصاب المسلم كافرة في عقد نكاح ، تحصن به كل واحد منهما) (١) فأيهما

زنا رجم .

ومنى (٢) ذلك على أصله في (٣) أن مناحج الشرك باطلة . (٤)
وقد مضى الكلام في جوازها والعفو (٥) عنها في كتاب (النكاح) .
ومضى مع أبي حنيفة في أول هذا الكتاب - وبالله التوفيق - (٦)

(١) ما بين القوسين ساقط في (ج هـ ن) .

(٢) ك (بناء) .

(٣) ج (في) ساقطه .

(٤) قال ابن عبد البر : والاحصان الموجب للرجم : هو أن يكون الزاني حرا بالغا
غير مغلوب على عقله ، قد وطئ زوجة بنكاح صحيح ، يقران عليه ولا يفسخ ،

ويكون وطؤه لها مباحا غير محظور . . .
وسواء كانت الزوجة حرة أو أمة ، مسلمة أو كتابية ، عاقلة أو مجنونة ، كبيرة أو

صغيرة ، إذا كان مثلها يوطأ
وكمثل الذي يكون به الرجل محصنا تكون به المرأة محصنة ، غير أن الصغير والمجنون
لا يحصنانها . . .

والنكاح الفاسد لا يحصن ، وكذلك النكاح في الشرك إلا أن يطلا بعد الاسلام . . .

انظر : (الكافي ١٠٦٨/٢) وايضا : (المدونة ٢١١/٦ ، ٢٣٦) (الشرح
الكبير ٢٨٥/٤) (بلفة السالك ٤٢٤/٢) (الفواكه الدواني ٢٨١/٢)

(اسهل المدارك ١٦٤/٣) .

(٥) ن (وأن العفو) .

(٦) ن ، زيادة قوله : (تم الجزء المبارك بحمد الله وعونه ، وحسن توفيقه ومنه ، على
يد كاتبه للعبد الفقير الراجي عفوره عليه خالد بن محمد الشافعي المذهب .

يتلوه في الجزء الذي يليه كتاب حد القذف ان شاء الله تعالى ، والحمد لله
وحده ، وصلى الله على محمد . . .)

